

بين الشريعة والقانون..

حقوق الأسرى ما هي؟



عبد الفتى محمود

تضمنت اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩، وبروتوكول جنيف الأول لعام ١٩٧٧ (الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩) الكثير من الحقوق والضمانات لأسرى الحرب في المنازعات المسلحة الدولية، وتنطوي هذه الحقوق وتلك الضمانات على معاملة الأسرى معاملة إنسانية منذ وقوعهم في الأسر وحتى الإفراج عنهم، واحترام كافة حقوقهم، وقد حفلت الشريعة الإسلامية - والفقهاء الإسلامى - بالكثير من القواعد والأحكام التى تكفل

صلى الله عليه وسلم يوزع أسرى حربه على المسلمين للإقامة معهم فى بيوتهم أو يتم حجزهم فى المسجد حتى ينتهى الأسر. وقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم أصحابه يوم بدر أن يكرموا الأسرى. وإذا كانت اتفاقية جنيف تنص على توفير الغذاء للأسرى كما ونوعاً والى نقل الطعام الذى يقدم للأسرى عن الطعام الذى يتناوله أفراد جيش الدولة الأسيرة، فإن الإسلام قد أعطى الأسرى ما هو أكثر من ذلك، وهذا يتضح فيما اتخذته المسلمون نحو أسراهم من المشركين فى غزوة بدر، فكانوا

معاملة الأسرى معاملة قوامها الرحمة العامة، والأخوة الإنسانية، والعقل، والفضيلة، والتسامح والعفو الاحسان والكرامة الإنسانية والحرية وغيرها من المبادئ والقيم الإنسانية.

وإذا كانت الشريعة الإسلامية - وكذلك القانون الدولى الإنسانى - قد كفلا للأسير الحماية والمعاملة الإنسانية فلان الأسير لايعتبر - فى حد ذاته - عقوبة أو انتقاماً، ولكنه مجرد وسيلة لمنع الأسير من أن يكون فى وضع يمكنه من إلحاق الأذى بالدولة المعادية لدولته.

ويقول الدكتور عبدالغنى محمود استاذ القانون الدولى بجامعة الأزهر انه حفاظاً على حياة الأسير، يوجب القانون الدولى الإنسانى على الدولة الأسيرة ان تنقل الأسرى فى اسرع وقت ممكن الى معسكرات تقع فى منطقة تكون بعيدة بعداً كافياً عن منطقة القتال لحماية الأسرى من خطر العمليات العسكرية ولما لم يكن فى الحروب الإسلامية - فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم - معسكرات مستقلة للأسرى الحرب - كما هو الحال فى الحروب الحديثة فقد ثبت ان الأسرى قد نعموا فى ظل الإسلام بحسن الإيواء خلال فترة احتجازهم فى الدولة الإسلامية، فقد كان الرسول

الأسير لاعتبارات صحية، أو عند انتهاء العمليات العسكرية الفعلية، وقد جرى العرف الدولي على تبادل الأسرى كوسيلة لانتهاء الأسر، سواء كان ذلك اثناء سير المعركة أو بعد انتهائها.

وتتحمل الدولة المحاربة المسؤولية الدولية عن انتهاك حقوق الأسرى التي يقرها القانون الدولي الإنساني، سواء كان الانتهاك من جانبها أو من جانب الأشخاص الذين يشكلون جزءاً من قواتها المسلحة، وتلتزم الدولة التي تثبت مسئوليتها عن هذه الانتهاكات - بالتعويض عن كافة الأضرار التي نتجت عن انتهاكاتهما. ويمكن للدولة المدعى عليها أن تتخلص من المسؤولية الدولية إذا عاقبت الأشخاص الذين ارتكبوا هذه الانتهاكات وتوجب اتفاقية جنيف على الدول أن تتخذ التدابير الضرورية واصدار التشريعات التي تنص على الجزاءات الجنائية الفعالة للانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني التي يرتكبها الأفراد (القائمون للدولة الأسيرة) ضد الأسرى، والتي منها القتل العمد، والتعذيب، والمعاملة غير الإنسانية، والتجارب العلمية والبيولوجية على الأسرى. وتشكل مثل هذه الانتهاكات الخطيرة جرائم حرب وفقاً للمادة (1/85) من البروتوكول الأول لعام 1977 والملحق باتفاقيات جنيف لعام 1949. ويمكن توجيه الاتهام لأي فرد يرتكب جريمة من هذه الجرائم ومعاقبته من قبل أي دولة بما في ذلك الدولة المعنية بصفة خاصة، وإن كان اتخذ مثل هذا الإجراء ليس مقصوداً على الدولة المعنية، لأن الاختصاص بقتل الجرائم اختصاص عالمي، فضلاً عن ذلك فإن أحكام المحاكم العسكرية في نورمبرج وطوكيو توضح بوضوح بجلاء أن مجرمي الحرب - بالمفهوم الواسع لهذا الاصطلاح - يمكن أن يمثلوا أمام العدالة حتى ولو أمام محكمة جنائية دولية، فقد أعين حكم نورمبرج «أن الأفراد وحدهم هم الذين يرتكبون الجرائم ضد القانون الدولي، وليست الكيانات المعنوية، ويتحقق تنفيذ القانون الدولي فقط عن طريق معاقبة الأفراد الذين يرتكبون مثل هذه الجرائم»

عبدالمعطي احمد

يؤثرونهم بالطعام على انفسهم وذلك امتثالاً لأمره صلى الله عليه وسلم باكرام الأسرى، حتى نزل فيهم قوله تعالى: «ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً». وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يؤتى بالأسير فيدفعه الى بعض المسلمين ويقسول: «أحسن اليه»، ويقول عليه الصلاة والسلام أيضاً: «غريمك أسيرك فأحسن الي أسيرك». وحين كان ثمامة بن أثال في الأسر لدى المسلمين كانوا يحضرون اليه الطعام واللبن من بيت النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن حق الأسير الاتصال بعائلته بحيث يرسل اليها ويتلقى منها الخطابات والبطاقات والطرود وإذا وقعت الأم وولدها الصغير في السبي فإن الفقهاء المسلمين قد اجمعوا على أنه لايفرق بينهما حتى ولو رضيت الأم بذلك لقوله صلى الله عليه وسلم «لايفرق بين الوالدة وولدها».

وإذا كان القانون الدولي الإنساني يحرم أي إجراء ينتج عنه موت الأسير أو يعرض صحته للخطر أو الأخذ بالشار ضد الأسرى أو تعذيبهم، فإن الإسلام قد حرم هذه الأعمال وغيرها مما يتناقى مع المعاملة الإنسانية للأسرى، وبالتالي لا يجوز للدولة الأسيرة اكرام الأسرى مادياً أو معنوياً للحصول على معلومات حول العدو وقواته وأسواره العسكرية وغير ذلك؛ ومن الثابت أن التعذيب محرم شرعاً لقوله صلى الله عليه وسلم «إن الله يعذب يوم القيامة الذين يعذبون الناس في الدنيا». ولم يرد أي دليل على أن المسلمين في عهده صلى الله عليه وسلم أو في عهد خلفائه الراشدين قد اكرهوا أسيراً محتجزاً لبيهم أو عذبوه أو اساعوا معاملته لصلته على اثناء سر من أسرار العدو.. وفي ذلك لا يختلف القانون الدولي عما تقره الشريعة الإسلامية.

وينتهي الأسير بالافراج عن

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٩ فبراير ١٩٩٥
سبتمبر

اقترح من رابين لمبارك بتشكيل لجنة تحقيق في قضية الأسرى

القدس - أ.ف.ب. - ذكرت صحيفة «هارتس» الاسرائيلية أمس ان رئيس الوزراء الاسرائيلي إسحق رابين يدوس إمكانية تشكيل لجنة تحقيق عسكرية في قضية مقتل الأسرى المصريين في حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧. وأضافت الصحيفة ان رابين سيعرض هذا الاقتراح على الرئيس حسني مبارك خلال لقائهما في واشنطن على هامش الاحتفال بتوقيع اتفاق توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني

إسرائيل قتلت ٢٥ أسيرا مصرياً عام ٨٦ «إيتان» أصدر الأمر بتنفيذ العملية

أمر هذا التقرير اليوم، بينما أشار محلل التليفزيون العسكري عامير أورين إلى أن إيتان تحدث عن هذه العملية خلال تحقيقات جرت بعد انتهاء الحرب بأسبوعين.

وأوضح المحلل أن هذا الحادث وقع قبل يوم واحد من مقتل ٢٨ من هذه الكتيبة الإسرائيلية في معركة ممر متلا. وأضاف أنه من الواضح عدم اتخاذ أية إجراءات ضد المتورطين في الحادث مشيراً إلى أن إيتان تولى بعد ذلك منصب رئيس أركان الجيش لعدة سنوات. وتعد هذه الوثيقة الأولى من نوعها التي ينشرها قسم التاريخ التابع للجيش الإسرائيلي.

القدس. ر. ذكر التليفزيون الإسرائيلي أمس أن القوات الإسرائيلية قتلت ٢٥ أسيراً مصرياً خلال حرب السويس عام ١٩٥٦. وقال نقلاً عن وثيقة عسكرية رسمية تنشرها صحيفة «دافار» اليوم أن كتيبة المظليين رقم ٨٩٠ الإسرائيلية قتلت الأسرى المصريين بناء على أوامر من رفائيل إيتان عضو الكنيست الإسرائيلي حالياً وزعيم حزب تسوميت اليميني الذي سيرشح نفسه لرئاسة الوزراء في انتخابات العام القادم لأن الكتيبة كانت معزولة خلف خطوط الجيش المصري وخشيت من التعرض لضربات جوية مصرية: وقد أعلن الجيش أنه سيتحرى

إسرائيل قتلت ٢٥ أسيرا مصرياً خلال حرب السويس

القدس. ر : كشف موتى جولتى أبحاث بجامعة حيفا الاسرائيلية للنقاب لمس عن ان اسرائيل افتعلت مناوشات في منطقة الحدود مع مصر كترية لخوض الحرب عام ١٩٥٦ ولن كتيبة المظلات ٨٩٠ بقيادة رفائيل أيتان قتلت ٢٥ أسيرا مصرياً أثناء وجودها خلف خطوط القوات المصرية لىان العدوان الثلاثى. وقال جولتى الذى حصل على وثائق سرية وافق الجيش على الافراج عنها مؤخرًا لن كتيبة أيتان كانت معزولة وأنه اعترف لعام لجنة التحقيق التى شكلها الجيش بعد اسبوعين من انتهاء حرب ١٩٥٦ بأنه كان من الصعب تحمل سخرية هؤلاء الاسرى وقولهم المستمر لن القوات المصرية ستقضى عليهم. وفي معرض تعليقه صرح أيتان لصحيفة «دافار» الاسرائيلية بأنه ربما قال ذلك بالفعل غير أنه لا يتذكر والمعروف أن أيتان زعيم حزب تسوميت اليميني المتطرف وعضو الكنيست اعطن عن عزمه للناقسة على منصب رئيس الوزراء فى الانتخابات العامة التى ستجرى العام القادم.

من قريب

من حق شهداء ٥٦

الاعتراف الذي نشرته الصحف الإسرائيلية على لسان ضابط إسرائيلي متقاعد بأنه أطلق النار على ٤٩ أسيرا مصرية حوصروا قرب ممر متلا في حرب ٥٦، بحجة أنه لم يكن لديه عدد كاف من الجنود لحراستهم... اعتراف خطيرا لا ينبغي ان يمر هكذا ببساطة من جانبنا في مصر، وكاننا لم نسمع ولم نقرا شيئا.

ومن المعروف ان ثمة قوانين ومعاهدات دولية تنظم اساليب التعامل بين الدول المتحاربة، وتحدد طرق معاملة الاسرى وتضمن سلامتهم كما تحاسب الذين يثبت عليهم ارتكاب الجرائم التي تنتهك حقوق الانسان اثناء الحرب، وتلزم دولهم بدفع تعويضات للضحايا، ومعاقبة المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم مهما طال الزمن على اكتشافها.

وقتل ٤٩ مصرية اسيرا اثناء الحرب، ليست جريمة هيئة يمكن السكوت عليها.. ولسنا في حاجة الى الانتظار حتى يتحرك النائب الاسرائيلي السابق اوري افنيري، لكي يرفع دعوى قضائية ضد روفائيل ايتان رئيس كتلة سوميت والذي كان قائدا للكتيبة التي ارتكبت هذه الجريمة، وضد اريل شارون الذي كان وزيرا للدفاع في ذلك الوقت.. ويطالب لنا بحقوقنا..

فالمفروض ان تكون السلطات المصرية قد تحركت بالفعل.. وليست جمعيات حقوق الانسان كما يظن البعض.. اولا لاستجلاء الحقيقة حول مصير هؤلاء الاسرى. وثانيا للمطالبة بمحاكمة المسؤولين عن هذه المجزرة باعتبارها جريمة حرب. وثالثا لتعويض اقارب هؤلاء الشهداء واسرهم.

ان اسرائيل تقيم الدنيا ولا تقعدنا بحثا عن جثة أي جندي او طيار اسرائيلي سقط او يسقط في ارض المعركة. ولا تتردد في تدبير الخطط والمؤامرات لاختطاف من تتهمهم بارتكاب جرائم الحرب او جرائم انسانية ضد اليهود. وقد نفذت بالفعل عمليات انتقامية ضد قيادات فلسطينية اتهمتهم بارتكاب عمليات من هذا النوع ضد اسرائيل، فاختطفتهم وحاكمتهم واعدتهم او قتلتهم في مكاتبهم وفنادقهم بعيديا في عواصم العالم.. مع ان ملف جرائم الحرب التي ارتكبتها اسرائيل ملف ضخمة ويشع.. ولا اظن ان انتهاء حالة الحرب او قيام معاهدة سلام يمكن ان تبرر التغاضي عن هذه الجرائم.

وعندما اعتقلت السلطات الامريكية موسى ابو مرزوق رئيس المكتب السياسي لحماس اخيرا اثناء دخوله امريكا، حيث تقيم زوجته واولاده، سارعت اسرائيل الى مطالبة السلطات الامريكية بتسليمه اليها لمحاكمته على تهمة وجهتها اليه بأنه اصدر اوامر لقوات حماس بارتكاب عمليات ارهابية واغتيالات داخل اسرائيل، ووافقت امريكا على الطلب.

ومعنى ذلك ان اسرائيل لا تترك فرصة للانتقام ومعاقبة كل من تعتقد انه ارتكب جريمة في حقها وحق مواطنيها.. ولا نظن ان شهداءنا يستحقون معاملة اقل!!

سلامة أحمد سلامة

قائد اسرائيلى فى حرب ٥٦ يعترف:

قتلت ٤٩ أسيرا مصرياً فى سيناء!

القدس - أ.ف.ب. - اعترف الكولونيل الاسرائيلى المتقاعد إرييه بيرو أمس بأنه قتل بمفرده ما بين ٤٠ و ٤٩ أسيراً مصرياً فى حرب ١٩٥٦. وقال - فى حديث أدلى به لصحيفة «جيزروزايم»، الأسبوعية الاسرائيلية - ان هؤلاء الجنود وقعوا فى الأسر فى مصر قتلاً بسيناء. وبرر الكولونيل المتقاعد قتل الأسرى بأنه لم يكن لديه العدد الكافى من الجنود الاسرائيليين لحراستهم، وكان عليه ان يتقدم بقواته الى شرم الشيخ. وكان بيرو فى ذلك الوقت قائداً لسرية فى الكتيبة ٨٩٠ مظلات، التى يقودها رافائيل ايتان الذى تولى رئاسة الأركان فيما بعد وكان ايتان يتلقى أوامره فى ذلك الوقت من اريل شارور. وقال بيرو انه المسئول الوحيد عن هذا العمل، وانه لم يتشاور مع أحد فى قتل الأسرى وأضاف انه لا يشعر بوخز الضمير، وزعم انه لا يكره العرب، ولا يحب الحرب وأضاف ان خوض الحرب بالنسبة له يعنى قتل العدو وتكبيده خسائر وكان وقال قد تم انزال السرية الاسرائيلية على الناحية الغربية لاسر متلاً قرب قناة السويس يوم ٢٩ أكتوبر وحاصرت عدداً من الجنود المصريين فى الممر

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٥ أغسطس ١٩٩٥

هذا السفاح الإسرائيلي !

فقد قام بكل خسة ونذالة بقتل الأسرى العزل الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم وقتلهم على أرضهم وعلى ترابهم وقد نقلت وكالات الأنباء عن هذا السفاح انه غير نادم على تلك المذبحة فهل وصلت السفالة والنذالة والغدر بل والاستهتار بكل القيم الانسانية إلى هذه الدرجة؟ وهل هذا القاتل السفاح كان وحيدا في تلك العملية؟ طبعاً لا يمكن فهناك مساعدون أكبر أو أقل رتبة منه فهل يتكلمون؟! لقد أرق هذا الاعتراف نائبا اسرائيليا

«أرين بيرو، كولونيل صهيوني تقاعد اعترف منذ أيام بأنه خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ قد قتل أربعين أسيرا مصريا قرب ممر متلا قبل التوجه إلى شرم الشيخ ويأتي هذا الاعتراف المتأخر جدا بعد أسابيع من اعتراف زميل لبيرو بشجاعة الأسد المصري الذي قتل الكثير من الصهاينة في سيناء ولكن مع فارق بسيط وهو ان الأسد المصري الشهيد قد قاتل الصهاينة قتالا شريفاً وبالمواجهة اما مستر بيرو

سابقا فاعلن انه سيرفع دعوى قضائية ضد هذا السفاح وضد «شارون» وزير الدفاع الإسرائيلي الاسبق «وايتان» رئيس الأركان الاسبق والزعيم اليميني المتطرف واني اتوجه للاخوة المحامين المصريين ونواب الشعب المصري قائلا ايها المصريون الشرفاء ليس منكم من يتضامن مع هذا النائب الإسرائيلي الشريف؟ وهل ترفع حكومتنا دعوى قضائية ضد هذا السفاح؟ اين دور نقابة المحامين ذات المواقف الوطنية العظيمة؟ ان ملايين الدنيا لن تعوضنا عن تلك الدماء الزكية التي اريقت غسدا وخساسة واعتذارات الدنيا لن تشفى غليلنا من هؤلاء الذين يجب ان يحاكموا كمجرمي حرب ولينظر العالم الأوروبي المتحضر الذي يتهمنا بالذخلف ويربط بعضهم بين الاسلام وبين التطرف ويتباكون على جرائم النازي ضد اليهود في الأربعينات وليترو قليلا طالبوا التطبيع فالجرح غائر كبير والدماء على الثوب الأبيض قد جفت ولكن البقعة مازالت موجودة الا لعنة الله على الظالمين..

الا لعنة الله على قتلة الانبياء
شكرا للنائب الإسرائيلي السابق «الهنيري» الذي يجب ان نتضامن معه جميعا في قضية هي قضيتنا اولا واخيرا.

أ.د محمد رفعت الجوهري

بعد الاعتراف بقتل الأسرى المصريين

السياسي الإسرائيلي أفنيري يلاحق شارون وإيتان وبيرو لتقديمهم للمحاكمة

وقال أفنيري - و
هو نائب سابق في
الكنيست - لوكالة
فرانس برس إنه طلب

القدس - أ. ف. ب.:
يسعى أورى أفنيري
رئيس حركة غوش
شالوم اليسارية
المعارضة للإحتلال
الإسرائيلي للضفة
الغربية لملاحقة ثلاثة
من السياسيين
اليمنيين بتهمة
إرتكاب جرائم حرب
هي تحديدا تصفية
أسرى مصريين عام
١٩٥٦.

إيتان والكولونيل
المتقاعد أوري بيرو -
الذي اعترف منذ أيام
بانه قتل بمفرده
الأسرى المصريين في
ممر متلا بسيناء وان
عددهم تراوح بين
٤٢ و٤٤ أسيرا.

واوضح انه حاول
منذ عام ٥٦ كشف
هذه القضية لكن
الرقابة منعتة وقال
إن هذه الاعمال
جرائم بشعة تهدد
حياة العسكريين
الاسرائيليين
انفسهم.



شارون

من الشرطة ومن
المستشار القانوني
للحكومة مايكل بن
يائير إجراء ملاحقة
قانونية لكل من إريل
شارون ورافائيل

المصدر: الأهرام
التاريخ: 11 أغسطس 1995

الم يكن على منظمات حقوق
الإنسان أن تفعل هذا.. دون أن
تنتظر تحرك «أوري أوفنيرى» لكي
يقدم بلاغا للشرطة الإسرائيلية
ضد «إيتان» على المجزرة التي
ارتكبها!

من يدافع عن من؟.. على أية حال
إننى أرجو أن تتدارك منظمات
حقوق الإنسان المصرية والعربية..
وأكرر ما أكثرها فى مصر.. لكي
تطالب بمحاكمة مجرمى الحرب!

حقوق الإنسان من يدافع عن من؟

ترددت كثيرا ولا ازال اتردد فى
توجيه التحية الى عضو الكنيست
الإسرائيلى السابق «أوري
أوفنيرى».. لكنى لم اتردد بل
اسارع بتوجيه اللوم الشديد إلى
منظمات حقوق الإنسان العاملة فى
مصر.. وما أكثرها.. لأنها سكتت
ولم تتحرك فى تلك المسألة
الخطيرة التي تحرك بسببها
«أوفنيرى» فاستحق التحية!

ان هذه المسألة هي التي كشفتها
الجنرال الإسرائيلى السابق
«روفائيل إيتان» الذي يرأس حاليا
كتلة سوميئت فى الكنيست حين
صرح الجنرال متباهيا أنه عندما
كان يقود كتيبة فى الجيش
الإسرائيلى قام خلال حرب
السويس (أكتوبر 1956) بقتل 49
أسيرا مصرية.. وكان ذلك يعلم
قائده الأعلى الجنرال «ريل شارون»
هكذا اعترف «إيتان» بفعله التي
تعد بكل المقاييس جريمة شنعاء
يعاقب عليها القانون الدولى
واتفاقية معاملة الأسرى.. ولقد
كنت اتوقع ان تتحرك منظمات
حقوق الإنسان فتفتح هذه العملية
و «ما خفى كان أعظم» وان تقيم
الدعوى ضد المجرم والمجرمين..
واعتبارهم مجرمى حرب، لكن لم
يتحرك أحد لشديد الأسف سوى
هذا الإسرائيلى، مع ان هذا يدخل
فى صميم مسئوليات منظمات
حقوق الإنسان أكثر من إهتمامها
بأية شواغل أخرى!

والامر ليس غريبا.. فان إسرائيل
نفسها ظلت ولا تزال تمارس اذلال
المانيا على ما ارتكبه النازى
وحصلت وتحصل على تعويضات
مالية وأدبية.. وأمريكا تطالب
اليابان بالاعتذار عما حدث فى
بيرل هارب دون ان تكتفى بما
حصلت عليه.. والأمثلة عديدة.. أما
نحن فننهبش بعضنا وندير
طواحين الهواء مع ان هناك قضايا
يمكن ان نكسبها ومنها مثلا
اسقاط إسرائيل للطائرة المدنية
فوق سيناء سنة 1970 (التي راح
ضحيتها صالح بويضير وزير
خارجية ليبيا والمذبة سلوى
حجازى وغيرهما).. وهناك هذه
الجريمة التي اعترف بها إيتان..
الا تستحق الحركة والاهتمام؟

أوري أفنيري «حاكموا التعتة»

يكتبها: حسن فؤاد

وله ثلاثة كتب أخرى هي «صديقي العدو»، وهذا العام، و«13 عاماً من الاتصالات السرية». الفلسطينيون يصفونه بأنه داعية سلام وهو فعلاً الآن من أبرز أقطاب حركة «السلام الآن». حيث قد غير اسم حزبه من «هذا العالم» إلى «شيلي»، ثم إلى «جوش شالوم»، أو «كتلة السلام».

أما اليمين الإسرائيلي فيعتبره منشقاً ومرتبداً ويستحق القتل وسبق أن اعتقلته الشرطة الإسرائيلية وقدمته للتحقيق بتهمة «ازدراء مؤسسات الدولة»، و«إجراء اتصالات غير مشروعة مع الإعداء»، وبسبب مواقفه هذه تعرض لمحاولة اغتيال مازال يحمل آثارها حتى الآن.

وعندما غزت القوات الإسرائيلية جنوب لبنان في صيف عام 1982 فإنه يابى بالسفر إلى بيروت حيث قابل عرفات في مقر منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت لاتزال تعارض نشاطها من العاصمة اللبنانية قبل اضطرابها للانتقال إلى تونس. وفي بيروت أجرى أفنيري حديثاً لمدة ثلاث ساعات مع الزعيم الفلسطيني قبل أيام من «الخروج الأول من لبنان»، وكان هذا أول حديث صحفي يذلي به عرفات إلى صحفى إسرائيلي ونشره أفنيري في ذلك الوقت في صحيفته «هاعولام هازه»، وأحدث ضجة كبيرة داخل إسرائيل وخارجها.

من أعجب الزعماء الذين يمكن أن نلتقى بهم في إسرائيل.. ذلك الكهل الذي شاب شعره ظلماً شاباً لحيقه منذ سنين طويلة، ولكنه مازال حتى الآن يفكر بعقلية شاب متحمس، ويخالف في الرأي الكثيرين من الإسرائيليين، ويجادل النواب داخل البرلمان بدرجة من الحدة تجعلهم يطلبون الشرطة لإخراجه من القاعة، وتخرجه فعلاً بالقوة بعد أن تحمله من ذراعيه وساقيه.

لاتعجبه سياسة رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي اسحق رابين ولا سياسة سلفه اسحق شامير.. ولا يهتم كثيراً بالخلافات التي بين كتلة العمل وكتلة الليكود. ذلك لأنه قد أسس حزباً خاصاً به اسماء «هاعولام هازه»، ومعناه «هذا العالم»، منذ نهاية حرب فلسطين، كما أصدر صحيفة بنفس الاسم وجعل الحزب والصحيفة يكرسان جهودهما على مدى نحو أربعين سنة لقضية واحدة هي ضرورة العيش في سلام وأمان مع الجيران العرب مهما كان ثمن هذا السلام.

أما أقرب الأصدقاء إليه على مدى ثلاثين سنة فهو الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

وفي أعقاب حرب يونيو 1967 كان حزبه هو الوحيد على كل الساحرة الإسرائيلية. الذي يطالب بالانسحاب من كل الأراضي العربية بما فيها القدس الشرقية مقابل السلام. ومنذ أواسط الستينات أصدر كتابه الشهير «إسرائيل بدون صهيونية»، الذي دعا فيه إلى التخلي عن الفكرة الصهيونية والاتجاه إلى إقامة دولة واحدة على أرض فلسطين يندمج فيها اليهود والعرب.

وعندما أصبح هذا الهدف صعب التحقيق.. فإنه دعا إلى إقامة دولة فلسطينية إلى جوار إسرائيل، فكان أول إسرائيلي يجهر بهذه الدعوة.. التي اعتبرها معظم الإسرائيليين نوعاً من الهرطقة في ذلك الوقت. وقد تزامنت هذه الدعوة مع إعلان قيام حكومة فلسطين في المنفى بمدينة الجزائر في صيف عام 1988.



ومنذ ١٦ سنة كان افنيرى
عضواً في البرلمان
«الكنيست»، وقد استجواب
جريئاً لوزير الدفاع اتهم فيه
رئيس الأركان «في تلك الوقت
كان الجنرال رفائيل ايتان، بأنه
تستر على ما قام به أربعة من
ضباطه من تعذيب أربعة مزارعين
لبنانيين وخنقهم وأخفاء جثثهم
إثناء الغزو الإسرائيلي الأول
للبنان عام ١٩٧٨، وطالب باستقالة
ايتان وقال انه اذا لم يستقل طواعية
فبانه يتحتم على الحكومة كلها -
التي كان يرأسها مناحم بيغن -
ان تستقيل (...) كما طالب
بالغاء الرقابة العسكرية
المفروضة على الأنباء الحربية أو
تعيين هيئة اشراف عليها من
المدنيين. حيث ان ايتان استغل وجود هذه الرقابة
العسكرية في التستر على الجريمة التي ارتكبها
ضباطه في لبنان. ثم قال في مؤتمر صحفي: ينبغي
علينا ان نخجل من السكوت على مثل هذه الجرائم.
والمعروف ان ايتان يتزعم الآن حزب «تسوميت»
اليمنى المتطرف بعد ان انشق على كتلة الليكود.
وفي هذا الأسبوع اثار افنيرى جريمة اخرى
ارتكبها القوات الإسرائيلية في حق الاسرى
المصريين خلال حرب السويس عام ١٩٥٦، وذلك بعد
ان سمحت القوات المسلحة الإسرائيلية بنشر
سجلاتها عن هذه الحرب، وفيها يعترف كولونيل
سابق بجيش اسرائيل بأنه اطلق النار على عدد من
الاسرى المصريين يتراوح بين ٤٠ - ٤٧ وقتلهم بالقرب
من معر متلا، وذلك بحجة انه لم يكن عنده عدد كاف
من الرجال لحراستهم

وكان من اصداء هذه الضجة انه عند عودة افنيرى
إلى تل ابيب اعتقلته السلطات الإسرائيلية ووجهت
اليه تهمة الخيانة العظمى وبعد استجوابه امام
النيابة لعدة ساعات تقرر الافراج عنه بكفالة قدرها ٥
الاف شيكل «اكثر من ٦ آلاف جنيه مصرى»، وكان قرار
الاتهام الموجه اليه يقول انه ارتكب ثلاثة افعال
يجرمها القانون الإسرائيلي:

- الدخول الى ارض معادية.
 - مقابلة الاعداء والتخاير معهم.
 - معاونة عدو لاسرائيل في زمن الحرب
- اما افنيرى فقد ذبح من التحقيق لكي يعلن ان
السلطات الإسرائيلية هي التي ارتكبت في حقه هذه
الافعال:

- اضطهاده بسبب موقفه السياسي.
 - محاولة تكميم فمه كصحفي.
 - تقييد حرية حركته كمفكر وكمواطن.
- ثم قال لزملائه الصحفيين ان غزو لبنان قد اظهر
افلاس القوى السياسية في اسرائيل والانهيار
الاخلاقي لحزب العمل الذي كان في المعارضة في ذلك
الوقت ولكنه ايد عملية الغزو. وقال: اعتقد ان خروج
منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت هو
انتصار كبير لها.. فهي عندما دخلت الى بيروت
اعتبرها الكثيرون «منظمة ارهابية»، ولكنها خرجت
كقوة دفاع تحظى باحترام العالم كله. واعتقد ان

الاسرائيليين ايضا سيترفون بها إن عاجلا او آجلا.
وقد تحققت نبوءته بالفعل في سبتمبر ١٩٩٣
عندما وقع كل من رابين و عرفات على وثيقة الاعتراف
المتبادل والتمتاز بين اسرائيل والمنظمة.
وطوال هذه الفترة تعددت اللقاءات الودية
والحميمة بين عرفات وافنيرى.

وفي اعقاب الاحتفال التاريخي في البيت الابيض
الأمريكي على اتفاقي الحكم الذاتي الفلسطيني بين
عرفات و رابين.. كتب افنيرى مقالا في مجلة
«ديرشبيجل» الالمانية الشهيرة قال في بدايته: لا يوجد
انسان لقي كراهية من اسرائيل مثل عرفات وكانما
هناك مائة عام من العداوة والبغضاء والخوف.. ولقد
كان يتعين على الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني ان
يبادرا منذ عشرات السنين الى اجراء اتصالات
مباشرة بينهما وان تتخلص اسرائيل من هذه
العداوة وتدرك انه لن يكون هناك سلام في
الشرق الاوسط دون الفلسطينيين
ودون الاعتراف بمنظمة التحرير
الفلسطينية وان ثمة مبدئين
مرتبطين لا ينفصلان وهما حق
الفلسطينيين في اقامة دولة
في الضفة الغربية وغزة
والقدس الشرقية وحق
اسرائيل في العيش في
سلام وامن.

ويطالب افنيرى بان يقدم هذا الكولونيل المتقاعد الى المحاكمة هو والجنرالان ايتان واريل شارون اللذان صرحا له بقتل الاسرى المصريين. ويقول افنيرى انه كان يعلم بهذه الجريمة البشعة منذ وقوعها قبل ٣٩ عاما وانه منذ ذلك الوقت يحاول الكشف عنها ولكن الرقابة العسكرية تمنعه. في العاشر من سبتمبر القادم سوف يتم افنيرى ٧٢ سنة وقد جاء مولده في المانيا . وقبل ان يبلغ العاشرة كانت المانيا قد تحولت الى النازية وكانت فرق الصاعقة، التي انشأها هتلر تجوب الشوارع بقمصانها البنية وعلامة الصليب المعقوف على انزعتها وتهدد انصار الاحزاب الأخرى بالسكاكين والمدى والمسدسات.

وكان رب الاسرة مديرا لبنك بمدينة بوخوم بمقاطعة وستفاليا واسرته ميسورة ولاتفكر في الهجرة من المانيا بآية حال وكان أورى اصغر اخوته الاربعة.. ورات الأم في الارهاب النازي نذير شؤم فاوعزت للاب بان يبيع كل ممتلكاته ويهاجر واتجهت الاسرة اولا الى فرنسا.

ويقول أورى : جنثت الى فلسطين كصهيوني متعصب واشتركت في حرب فلسطين ورايت صعود الجندي المصري في الدفاع عن موقعه ثم تحولت الى رجل لا يؤمن بالصهيونية ثم اصبحت خصما للصهيونية. وبعد ان انتهت فترة خدمتي في الجيش الاسرائيلي حصلت على مكافأة نهاية الخدمة وبدأت بها تاسيس صحيفة «شاعولام هازد» لكي تكون صوتا للتفاهم والنقارب بين اليهود والعرب. وعندما قامت ثورة التحرير الجزائرية كتبت دفاعا عنها.

وقرب نهاية ١٩٧٥ كان افنيرى يخرج من منزله عندما هاجمه اسرائيلي متعصب وطعنه بسكين في معبته، مما تطلب اجراء جراحة عاجلة له وفي المستشفى قالت له الشرطة الاسرائيلية انها قبضت على الجاني وانه تبين لها من استجوابه انه مختل عقليا.. □

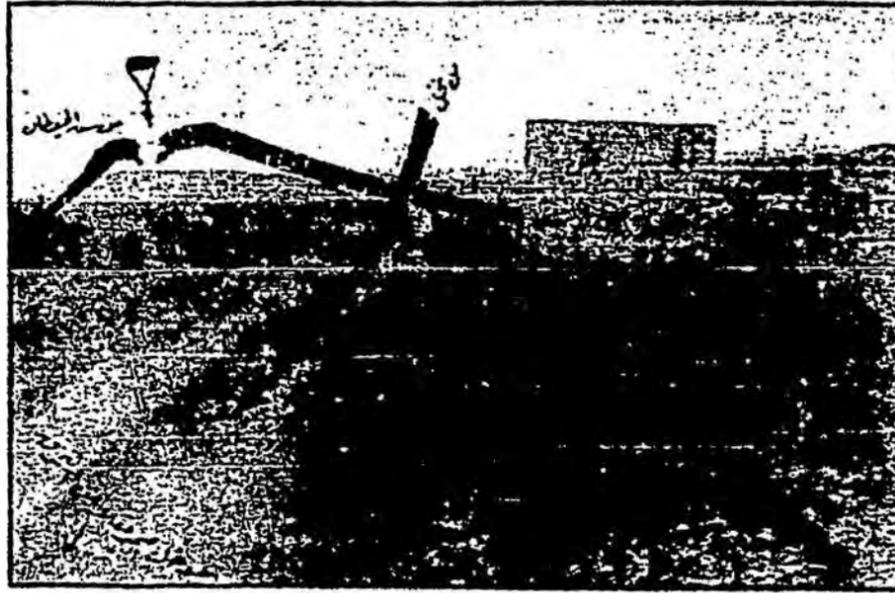
الخارجية الإسرائيلية تطالب بتحقيق عسكري في هلاكات إعدام الأسرى المصريين في حرب ٥٦

القدس - أ.ب. - أعلنت الخارجية الإسرائيلية أمس أنها طلبت من قيادة الجيش الإسرائيلي إجراء تحقيق في مسألة قيام بعض القادة العسكريين لإسرائيل بإعدام ٤٩ من الأسرى المصريين خلال حرب السويس عام ١٩٥٦ . كما طلبت الخارجية من سلطات الجيش موافقتها بكل ما لديها من وثائق ومعلومات تفصيلية حول الواقعة وإطلاعها على نتائج التحقيق ويأتي هذا التحرك استجابة لطلب مصر بإجراء تحقيق بشأن اعتراف الجنرال الإسرائيلي المتقاعد أري بيرو بأنه وضابطا آخر نفذ حكم الإعدام في الأسرى المصريين بعد أن تلقيا أوامر بالتحرك إلى جنوب سيناء ولم تكن لديهما قوة كافية لحراسة الأسرى فاضطرا للتخلص منهم بدلا من إطلاق سراحهم حتى لا يبلغوا الجيش المصري بتحركات القوة الإسرائيلية

وقال راديو اسرائيل أنه من المقرر صياغة الرد الرسمي على استفسارات مصر بعد الاطلاع على تفاصيل القضية في حين رفض اسحاق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي التعليق على المسألة خلال مؤتمر صحفي أمس، وقال انه يأسف لما قيل في هذا الموضوع حتى الآن ولا يريد ان يضيف شيئا جديدا، وقال ايلي دايان نائب وزير الخارجية انه لا يعتقد ان العلاقات المصرية الاسرائيلية ستتأثر سلبا بسبب هذه الحادثة وكان السيد عمرو موسى وزير الخارجية قد اعلن ان مصر تجري اتصالات رسمية مع السلطات الاسرائيلية حول هذه المسألة بهدف تحديد المسئولية في هذه الجرائم وتوضيح ملامساتها

قاتل الأسرى المصريين .. مجرم حارب

■ قتل الأسرى
المصابين بدافع
من الغيظ
لوقوع خسائر فادحة
بين أفراد الكتيبة
الاسرائيلية وليس
لقلة الحرس



صورة توضح مقر قتلا من الشرق حيث ارتكب القائد الاسرائيلي جريمته

القائد الإسرائيلي من مجموعة شارون التي ارتكبت العديد من الفظائع

لا يكره العرب ويكره الحرب ويبرر تصرفه بأن خوض الحرب يعني بالنسبة له قتل أكبر عدد من جنود العدو وتكبيده أكبر حجم من الخسائر. حول هذه الواقعة يقول الخبير الاستراتيجي طه المجذوب أحد الذين كلفوا بالتاريخ لحرب ٥٦ أن الكتيبة ٨٩٠ مظللات الاسرائيلية والتي كان هذا الضابط يقود إحدى سرايها كان قد جمعها ودرّبها أريل شارون قائد اللواء ٢٠٢ الذي تولى قيادة الهجوم وهم جميعاً أفراد الكتيبة من التموين والجزارين ولاشك أن معظمهم كان من أفراد الوحدة ١٠١ التي كان يقودها شارون قبل ١٩٤٨ لقتل العرب في فلسطين..

تم اسقاط الكتيبة يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ عند مدخل ممر متلا على مسافة أربعين كيلوا مترا تقريبا عن مدينة السويس.. وهو ممر ضيق يمتد لمسافة ثلاثين كيلو مترا تقريبا بين الصخور الوعرة.

وقد انتشر أفراد الكتيبة حول الممر في دوريات وقصصوا الليل وجزءا من نهار اليوم التالي في حفر الخنادق ولم يكن بحوزتهم غير أسلحتهم الشخصية وقليل جدا من المعدات وبعض مواد التموين.. وكان موقفهم حرجا.. من جراء الخسائر التي لحقت بها بهم الجيش المصري.

ويشير المجذوب الى ان أهمية هذه الكتيبة تعد مقلب القط الذي جر القوات المصرية الى سيناء وممر متلا.. ففي نفس توقيت اسقاط الكتيبة صدر بيان من تل أبيب يتحدث عن هجوم اسرائيلي في اتجاه قناة السويس وكان ذلك بمثابة تمهيد يبرر الانذار الفرنسي والبريطاني بالتدخل ومهد لمؤامرة العدوان بحجة تأمين الملاحة في قناة السويس.

ويكشف عن سر يذاع لأول مرة يظهر مدى عنف وعموية هذا الكولونيل الذي يقول «أنتى أؤكد وللأسف ان هؤلاء الأسرى كانوا في حالة صحية غير جيدة وبمشابة جرحى.. لأنه عندما صدر الأمر الاستراتيجي بالانسحاب

في الوقت الذي اعلنت فسيه الخارجية الاسرائيلية قبل يومين انها طلبت من قيادة الجيش الاسرائيلي اجراء تحقيق في مسألة قيام بعض القادة العسكريين الاسرائيليين باعدام ٤٩ من الأسرى المصريين خلال حرب السويس عام ١٩٥٦... وهو ما يشكل نوعا من الاستجابة لطلب الخارجية المصرية الخاص بالتحقيق في ملابسات قيام الكولونيل الاسرائيلي المتقاعد «أرييه بيرو» باعدام ما بين ٤٠ الى ٤٩ جنديا مصريا وقعوا في الأسر في منطقة ممر «متلا» في سيناء خلال حرب ٥٦.. قامت «الأهرام» باستطلاع آراء عدد من الخبراء العسكريين الذين عايش بعضهم هذه الحرب وخاضها بالفعل ولديه من المعلومات حول هذه الواقعة ما يمكن ان يكشف عن مغزاها في هذا التوقيت بالذات.. كما يؤكد من ناحية أخرى كيفية الاستفادة من التحقيقات والاعترافات التي ادلى بها مرتكبو هذه المنبحة في وضع حد لعدم الالتزام بالقوانين والاعراف الدولية الخاصة بمعاملة أسرى الحرب وحفظ حقوق ضحايا الحرب في الحصول على التعويضات المناسبة.

في حديث مطول مع صحيفة «مجيروزاليم بوست» الاسرائيلية ادلى الكولونيل المتقاعد «أرييه بيرو» يوم ٤ أغسطس الحالي.. باعترافات بأنه قتل عمدا أسرى مصريين حيث لم يكن لديه العدد الكافي من الجنود للقيام بحراستهم في الوقت الذي كان عليه التقدم بقواته في اتجاه شرم الشيخ. والغريب ان «بيرو» لم يتورع عن الاعتراف بأنه المستول للوحيد عن هذا العمل.. وأنه لم يتشاور مع أحد فيما يتعلق بقتل الأسرى المصريين مضيئا انه لا يشعر بوخز الضمير رغم انه

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٧ أغسطس ١٩٩٥

سفير مصر يبحث انتهاكات

إسرائيل ضد الأسرى المصريين

نائب في الكنيست يطالب بشهد جلسة

خاصة لمناقشة القضية

غزة - من مراسل الأهرام - اجتمع محمد بسيوني سفير مصر في تل ابيب مع ايلي ديان نائب وزير خارجية اسرائيل وتم بحث العلاقات الثنائية وتطورات عملية السلام الى جانب موضوع قتل ٤٩ اسيرا «مصريا» خلال حرب ١٩٥٦ واكد ديان ان اسرائيل لن تخفى على مصر أية معلومات في هذه القضية.

وعلم مراسل الأهرام ان مصر لم تتسلم بعد اى رد رسمى عن اسرائيل حول هذا الموضوع، وقالت مصادر دبلوماسية ان الجانب الاسرائيلى لم يحدد موعدا للرد رسميا على هذا الموضوع وأن مصر تنتظر الرد الرسمى الاسرائيلى لاتخاذ الخطوات اللازمة على ضوءه. وكسنت وزارة الخارجية المصرية قد طلبت ايضا حات

رسمية من اسرائيل حول هذه القضية على ضوء ما نشر فى الصحف الاسرائيلية. وطلب رعانان كوهين عضو الكنيست الاسرائيلى بعقد جلسة استثنائية لمناقشة هذا الموضوع وطلب ان يكون الرد على هذه القضية من أعلى المستويات فى اسرائيل ويبحث امكانية تقديم المسئولين العسكريين عن هذه الجريمة الى المحاكمة.

مؤرخ عسكري إسرائيلي:

١٠٠٠ أسير مصري قتلوا في ٦ مجازر عام ١٩٦٧ ديان ورايين وكبار قادة الجيش كانوا يعلمون!

القدس. وكالات الأنباء. وسط موجة الجدل التي تجتاح إسرائيل الآن اثر اعتراف القائد المتقاعد ارييه بيرو بالمشاركة في مذبحه قتل فيها ٤٩ اسيرا مصرياً أثناء حرب ١٩٥٦، كشف المؤرخ العسكري الإسرائيلي ارييه اسحقى امس عن ان القوات الاسرائيلية قتلت الف اسير مصري خلال حرب يونيو ١٩٦٧ بعد ان القوا سلاحهم وأكد انها ارتكبت ٦ مذابح في ممر متلا وخان يونس.

وقال اسحقى ان اكبر مجزرة جرت في منطقة العريش يومى ٩ و ١٠ يونيو عندما اجهزت وحدة خاصة كان يقودها وزير الاسكان الحالى بنيامين بن اليعازر على ٤٠٠ اسير مصري وفلسطينى واضاف ان جنود الوحدة الاسرائيلية فتحوا نيران اسلحتهم لعدة ساعات على الأسرى. وقال اسحقى انه أعد تقريرا عن سلوك القوات الاسرائيلية في حرب ٦٧ وسلمه في عام ١٩٦٨ ولكن احدا لم يهتم به وجرى طمس المسألة فيما وصفه «بمؤامرة الصمت» بعد ان اجبر على التخلي عن البحث الذى كان يجريه حول هذه الوقائع. واكد ان قادة الجيش وقتها كانوا جميعا على علم بهذه المذابح بمن فيهم موسى ديان وزير الدفاع الراحل ورئيس الاركاب اسحق رابين رئيس الوزراء الحالى وكبار الجنرالات وقال ان الكل اثر الا يتدد بما حدث.

وقد اكد كولونيل الاحتياطى ميخائيل دار رواية اسحقى فى حين ان مؤرخا عسكريا اخر هو مانير بيل شكك فيها وقال ان اسحقى لديه «دوافع سياسية». كما نقلت وكالة «اسوشيتدبرس» عن ميخائيل بارزوهى عضو الكنيست السابق والمحارب القديم انه شاهد طبائخين بالجيش الإسرائيلى يطعنان ٢ أسرى مصريين حتى الموت وأشار إلى ان مثل هذه الحوادث كانت سمة بارزة فى كل الحروب التى خاضتها إسرائيل. ومن جانبه نفى بن اليعازر علمه بهذه المذابح فى حين اكد اسحقى ان الملف السرى الخاص بهذه المجزرة قد اختفى نهائيا من الأرشيف. وفى الوقت الذى رفض فيه المتحدث باسم الجيش التعليق اصدر مكتب رابين بيانا ادان فيه عمليات قتل الاسرى لكنه زعم انها كانت حوادث متفصلة «واشادة» بالسلوك الاخلاقى لجيشه!!

كما ندد رابين بقتل نحو ٥٠ اسيرا مصرياً على ايدي القوات الاسرائيلية فى حرب ١٩٥٦ لكنه رفض معاقبة ارييه بيرو بحجة انه ترك الخدمة العسكرية وانه لاينوى التعامل معه. ويقول مؤرخ عسكري إسرائيلي هو مانير بيل انه عرف العديد من الحالات المشابهة التى قتل فيها الضباط الاسرائيليون الأسرى العرب، مشيرا الى انه كانت تتم محاكمتهم سرا، مع منع اذاعة أى انباء بشأن هذه المحاكمات تشبها مع السياسة المتبعة آنذاك بابقاء هذه الحوادث داخل النطاق العسكرى.

معلومات جديدة عن حرب ١٩٦٧

الجيش الإسرائيلي أعدم ألف أسير مصري بعد إجبارهم على حفر قبورهم بأيديهم



أرييه بيرو

القدس - وكالات الأنباء - كشف صحفي إسرائيلي عن أن الجيش الإسرائيلي أجبر مئات من الأسرى المصريين في حرب ١٩٦٧ على حفر قبورهم بأيديهم قبل أعدامهم. في الوقت الذي هدد فيه الجنرال الإسرائيلي المتقاعد أرييه بيرو بفضح الذين اشتركوا معه في أعدام ٤٩ أسيرا مصريا في حرب ١٩٥٦ إذا حاولوا جعله كبش فداء. وأوضح الصحفي الإسرائيلي ويدعى جابي براون في صحيفة «يديعوت احرونوت» أنه تم احتجاز مئات من الأسرى المصريين في جنادق. وكانت الشرطة العسكرية الإسرائيلية تخرج الأسرى واحدا بعد الآخر من الخندق إلى مسافة تبعد ١٠٠ متر ليحفر قبرا ثم يصبوب الجندي الإسرائيلي سلاحه الرشاش عليه لقتله. وقال إن هذا المشهد تكرر عشرات المرات، وإن ٤٠٠ أسير أعدموا في يوم واحد. وذكرت صحيفة «هاآرتس» الإسرائيلية أمس أن عدد هؤلاء الأسرى يصل إلى ألف أسير وليس ٩٠٠ كما نشر من قبل.

مصر تلقت تقريراً حول إعدام أسرى حرب ٥٦

أكد السيد عمرو موسى وزير الخارجية ان مصر تلقت تقريراً مبدئياً حول ملابسات اعدام الاسرى المصريين فى حرب ١٩٥٦ وقال ان الحكومة الاسرائيلية تواصل تحقيقاتها حوله، وأضاف ان مصر تريد معرفة اعداد القتلى والظروف التى احاطت بهم ، وتتابع مع السلطات الاسرائيلية ملابسات الحادث.

□ مصر تطلب إيضاحات عن الموقف الاسرائيلي □ حل المسألة إما بالتفاوض أو التحكيم أو اللجوء للأمم المتحدة

التعذيب الذي لحق باليهود في الحرب العالمية الثانية واستطاعت أن تحصل على تعويضات هائلة من ألمانيا.. وفي كثير من الأحيان لم تكن عمليات التعذيب موثقة.. وبالغت اسرائيل في اعتقادي.. في عمليات التعذيب التي تعرض لها اليهود وحصلت على تعويضات هائلة من الدول.

ويخلص د. شهاب من ذلك أنه من وجهة نظر القانون الدولي أنه حين تثبت المخالفة فإن المسؤولية الدولية لإسرائيل عن هذه الاعمال المخالفة وتترتب عليها في ان تسوى مسئوليتها ودينا من خلال مفاوضات أو تحكيم أو من خلال

الامن او الجمعية العامة وعرض الانتهاكات التي حدثت والمطالبة بتوقييع عقوبات على اسرائيل لمخالفتها القانون الدولي.. ويمكن للجمعية العامة ان تصدر توصيات كعدم التعامل مع اسرائيل ويمكن ايضا لمجلس الأمن ان يصدر قرارات يوقع بموجبها - وفي اطار تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة - عقوبات متدرجة كقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية.. وهي كلها افتراضات نظرية يستبعد تطبيقها..

ومن المعلوم ان اسرائيل التي ارتكبت هذا الجرم هي التي استطاعت ان تتحدث باستمرار عن

بنفسه تلك التجربة عام ١٩٦٧ حين أسرت مصر ١٢ فردا: ٩ بحريين كانوا على الغواصة «تاتين» الإسرائيلية التي اخترقت المياه الإقليمية لاسكندرية للقيام بأعمال تخريبية والقى القبض عليهم كأسرى حرب وتمت المحافظة على حياتهم وسمحنا للصليب الأحمر بزيارتهم حتى تدخل أمين عام الأمم المتحدة جونار يارنج للأفراج عنهم وتمت عملية مبادلة الأسرى. ويضيف: وكان هناك ٣ أفراد آخرين وقعوا بالأسر في مجرى قناة السويس حيث كانوا يجوبون مياه القناة تنفيذًا لما أعنته وزير الدفاع آنذاك سوشي ديان عن أن مياه القناة تقسم ثلاثئة بين مصر وإسرائيل وانزلت زوارق حطاطية ترفع الاعلام الإسرائيلية مستفزة إيانا ولم تقبل بذلك وتربصنا بهم واضرنا ٣ منهم.

ويوضح اللواء محسن حمدي: أنه كان أحد الذين قاموا بنقل الأسرى حتى الاستماعية بالقنطرة ليعودوا إلى الضفة الشرقية. وتسلطنا في المقابل أسرانا.

وفي حرب ١٩٧٣ قامت مصر بنشر صور الأسرى الإسرائيليين بالسجن الحربى وتم اصطحاب الطيار حسام ياغورى - وهو مدير فنادق إسرائيل - لرؤية معالم القاهرة وتجول بين الجماهير ولم يتعرض لأي اعتداء ولم يوقع عليه أى تعذيب حتى تم تبادل الأسرى وذلك وفق تعاليم القانون الدولى والأعراف المعمول بها.

وينتهى تعقيب اللواء محسن حمدي..

ويبقى علينا - بعد أن اتضحت أناسنا سبيل معالجة الموقف - أن نتختر النتائج التى ستسفر عنها الاتصالات مع إسرائيل، ويبقى عليها أن تعطى رداً مناسباً. يرقى لمستوى المسئولية وعلاقات السلام القائمة معنا.

محكمة عدل وغالبا ما يكون فى شكل تعويض مادي.

رأى عسكري

وحول الرؤية العسكرية لهذا القضية يعقب اللواء بحرى محسن حمدي رئيس وفد مصر فى مباحثات طابا ورئيس اللجنة العسكرية المشتركة للإشراف على انسحاب إسرائيل من سيناء ورئيس جهاز الاتصال بين مصر وإسرائيل والشاهد الرئيسى لقضية طابا أمام لجنة مشاركة التحكيم بجنيف:

بمجرد وقوع فرد عسكري فى الأسر لابد من الحفاظ على حياته وأن توفر له الرعاية الكاملة ولا يرغب الأسير على الإدلاء بأية معلومات أكثر من رقبته ورتبته... ويجب أن يسمح للصليب الأحمر بزيارته.. ولا يحق قتل الأسير حيث انتهى موقف القتال باستسلامه ووقوعه فى الأسر.. ويعتبر قتله وهو فى الأسر قتلًا عندا يخضع للنساعة ولا يتفق مع أخلاق الفروسية. ويشير اللواء محسن حمدي إلى أن ماذكر من قتل الأسرى لعدم تمكن الجانب الإسرائيلى توفير حراسة كافية للأسرى بأن ذلك عذر واد.. وكلام غير مقبول.. إذ بمجرد وقوع الفرد فى الأسر لابد أن يطلب من القيادة الأعلى الدعم إذا لم يكن متوافرا.. وإذا تم الأسر فى الخطوط الأمامية ينقل الأسير إلى القيادة التالية التى ترفعه بدورها إلى القيادة الأعلى حتى يصل إلى القيادة العامة ولا يسمح ببقائه فى المواقع الامامية إذ أن وجوده فى المواقع الامامية يعطل الجماعة.

ويضيف أن هذا موضوع يجب عدم التسامح عن الكنتف عن نتائجاته من قبيل الجهات المختصة.

ويسوق اللواء حمدي تجربة التعامل مع الأسرى حيث خاض

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٨ أغسطس ١٩٩٥

لا يكفى

بعد الكشف
عن قتل الأسرى
المصريين:

عذاب الضمير!



توالت الحرب
ماذا تقول
في قتل
الأسرى؟

الأسرى الإسرائيليون في حرب أكتوبر
٧٣ لم تقتل عنصر أسيراً واحداً منهم

يثير اختيار توقيت الاعلان عن قضية قتل الاسرى المصريين على يد الجنود الاسرائيليين ابان حرب السويس عام ١٩٥٦ تساؤلا عن الضمير الانساني والمسئولية الادبية التي من المفترض ان تتوافر لدى الشعوب المتحضرة.. صاحبة الديانات السماوية التي تطالب بالرحمة والعدل في التعامل مع الاسير الاعزل. وتحدث هذه القضية شعورا بالصدمة لدى الشارع المصري.. وكثيرون يتساءلون: كيف ترد مصر؟ وأي اجراءات سيتم اتخاذها.. وما هو شكل التعويض المناسب.. وان كان اي تعويض لن يصحى الجرح الفائر لاسر هؤلاء الشهداء الذين راحوا غدرا ضحية لصلف ووحشية وجنون رجال عسكريين متعطشين للدماء والانتقام. وايضا ماذا يقول القانون الدولي وقوانين الحرب في هذه الواقعة..؟

والمستقبل السياسي لبعض الشخصيات المتورطة في تلك القضية وعلى رأسها رفائيل إيتان عضو الكنيست وزعيم حزب تسوميت البيعني والذي سيرشح نفسه لمنصب رئيس الوزراء في انتخابات ١٩٩٦.. وكان قائد كتيبة المظليين في ذلك الوقت وبلغت النظر مانكرته بعض التقارير من ان إيتان ابلغ محققين من الجيش الاسرائيلي بعد اسبوعين من الحرب ان توجيه الاسرى المصريين انتقادات ساخرة للقوات الاسرائيلية - التي كانت معزولة في منطقة قرب ممر متلا بالاراضي المصرية حيث هبطوا بالمظلات في الاراضي المصرية لاجاد مبرر لتدخل فرنسا وبريطانيا في الحرب. ومن ناحية اخرى طالبت حركة السلام الاسرائيلية بتشكيل لجنة تحقيق رسمية للتحقيق في مقتل الاسرى المصريين واحتج متحدث باسم الحركة على رد الفعل الشعبي الضعيف على نشر القضية وعدم اعتراف احد من المسؤولين الاسرائيليين عن الاسف لمقتل الاسرى العزل والمقيدين. وقال ان هذا الصمت يشكل تاييدا وموافقة على هذه الاعمال الخطيرة وتصريحا للجنود بان يتصرفوا بنفس الطريقة.

وفيما يتعلق بالتحرك الدبلوماسي المصري ازاء تلك القضية فتابع الخارجية المصرية القضية متابعة جدية حيث تم استدعاء القائم بالاعمال الاسرائيلية وسئل عن الموضوع وتفاصيل القضية ووعده بتقديم الرد على الاستفسارات بعد الرجوع الى حكومته. وقد طلبت مصر من الجانب الاسرائيلي ان يقدم توضيحا للموقف والاجراءات التي اتخذتها في هذا الشأن.

وفي الوقت الذي طالب فيه العديد من الاقلام بضرورة التحرك المناسب اعلن السيد عمرو موسى وزير الخارجية ان مصر تجري

الاتصالات مع السلطات الاسرائيلية لتحديد المسئولية في هذه الجريمة وتوضيح ملامساتها. وينتظر ان تشكل الحكومة الاسرائيلية لجنة تحقيق بهذا الشأن وي طرح تساؤل آخر حول مدى تأثير تلك القضية على الحياة السياسية في اسرائيل

من هو أسير الحرب؟!

تحدد اتفاقية جنيف الثالثة فئات الاسرى التي تشملهم الاتفاقية وهي افراد القوات المسلحة المتناحرين للذلة الخصم وافراد المدنيين والمتطوعين في المقاومة الشعبية او الاشخاص المدنيين المرافقين للقوات المسلحة وافراد اطقم البواخر والقادة والملاحين التجاريين.

تحقيق: إيناس نور

الدولية يقول د. مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة وأستاذ القانون الدولي. وعضو لجنة المفاوضات حول طابا في رده على الاستفسار بشأن النظرة إلى الأسير واسلوب معاملته فيقول تغيرت تغيرا كبيرا في القرون الثلاثة الماضية.. إذ شهدت العصور الوسطى روح الهمجية التي كانت تنفع المحاربين إلى قتل الأسير.. بل وتشويهه بعد القتل. وبدأت بعد ذلك النظرة إلى الأسير تختلف والتفكير في

الانتفاع به بدلا من قتله.. وظهرت فكرة الاسترقاق.. وبدأ المحاربون المنتصرون يسجنون الأسير ويعاملونه معاملة سيئة ويستفيدون بجسدهم ولا يطلق سراح الأسير إلا مقابل دفع فدية معينة.

ويضيف د. مفيد شهاب انه بدأت بعد ذلك تظهر بعض

كتابات المفكرين والفقهاء مطالبة بمعاملة إنسانية للأسير مثل ما كتبه جان جاك روسو ١٧١٢ - ١٧٧٨ في العقد الاجتماعي: «لما كان الهدف من الحرب تحطيم دولة العدو فإن قتل المدانعين عنها أمر مشروع.. إذا كانوا يحملون السلاح، ولكن بمجرد إلقاءهم السلاح والاستسلام يتحولون إلى بشر عابيين وليس لأحد سلطة أو حق على أرواحهم».

ويضيف روسو: انه لاحق لاحد على روح الأسير وتحويلهم إلى العبودية مع الحفاظ على حياتهم. ويقول د. شهاب: إن ذلك كان تمهيدا لبدء ظهور بعض القواعد العرفية في كيفية معاملة أسرى الحرب وتحولت إلى قواعد مكتوبة.. وكانت أول معاهدة مكتوبة هي «معاهدة مونستر» عام ١٦٤٨ وتنص على أن أسير الحرب يمنع الإضرار عنه فور انتهاء العمليات الحربية وان يطلق الجانبان المتحاربين سراح الأسرى دون دفع أي فدية.

ويعيد ذلك إلى الأذهان صورة متحصنة لكيفية تعامل قوات الحلفاء مع أسرى الحرب العالمية الثانية.. فيؤدي الجنرال الألماني القائم بأعمال قائد الفيلق الألماني في أفريقيبا التحية العسكرية للجنرال البريطاني مونتجمري قائد الجيش الثامن البريطاني في أفريقيبا.. حيث وقع ١٣٠ ألف الماني و ١٢٠ ألف ايطالي من القوات العاملة بأفريقيبا في ايدى البريطانيين والامريكيين.

القانون الدولي والأسرى

وفي محاولة لتوضيح هذه القضية من الناحية القانونية

مسئولية القتل لا تسقط بالتقادم

ويؤكد د. مفيد شهاب أن مسؤولية الدولة التي تقوم بقتل أسير تظل قائمة حتى لو اكتشف ذلك بعد سنوات طويلة.. لأن هذه تعتبر جريمة لا تسقط تبعتها أو مسؤلية من يقوم بها بمضى المدة.. فهي جريمة دائمة لأنها تخالف القانون الدولي الانساني.. حتى لو كانت الدولة غير موقعة على الاتفاقية..

ويؤكد د. مفيد شهاب أنه في هذه الحالة تنشأ مسؤولية دولية تجاه الدولة التي تقترب ذلك.. وينطبق ذلك على اسرائيل التي قتلت الأسرى المصريين عام ١٩٥٦.. فتتحمل المسؤولية الدولية ويكون من حق مصر أن تقدم الأدلة والمستندات لاسرائيل.. ويمكن حل هذه القضية وبما بان تعتذر عن هذا الخطأ وتحاكم المسؤولين الذين قاموا بذلك وتحمل اسرائيل. إذا كانت هي التي امرت بذلك. المسؤولية المباشرة وهناك مسؤولية غير مباشرة عن أعمال جنودها دون توجيه منها..

التزامات

وحول ما يترتب على هذه المسؤولية من التزامات يقول د. مفيد شهاب: هناك عدة التزامات تقوم على ذلك منها:

أولاً: البحث عن جنث القتلى وتسليمهم

ثانياً: تعتذر عن العمل الذي تم ثالثاً: دفع تعويض عن الخسائر التي لحقت بالدولة وبأسر الأشخاص القتلى يتم الاتفاق عليها فيما بين البلدين.

وبشير د. شهاب إلى أنه في

حالة عدم اتفاق الجانبين على تسوية الموقف فيمكن لمصر أن تطلب أن يتم الاتفاق على عرض الأمر على هيئة تحكيم دولية أو محكمة العدل الدولية في لاهاي.. أما إذا لم يوافق الطرفان على أسلوب للتسوية يمكن لمصر أن تلجأ إلى الصليب الأحمر وتتقدم بشكوى إليه حيث يعتبر اللجنة للمسئولة عن احترام القانون الدولي الإنساني وتقدم إليه بياناتها.. لتتخذ اللجنة الدولية للصليب الأحمر الإجراءات المناسبة لحل الموضوع.

ويمكن تصعيد الأمر أكثر من ذلك بطرح القضية على مجلس

وتطور الأمر بعد ذلك فابرمت مساعيها ذات جنيف ١٩٤٩ والبروتوكولان المكملان لها في ١٩٧٧ وهي تضع تنظيمها قانونياً كاملاً وشاملاً عن كيفية معاملة الأسرى. والمعروف أن الاتفاقيات الأربع الموقعة في جنيف عام ١٩٤٩ تسمى بالقانون الدولي الإنساني وهي تناول:

- ١- كيفية معاملة الجرحى والمرضى في الميدان
- ٢- كيفية معاملة الجرحى والمرضى في البحار
- ٣- كيفية معاملة أسير الحرب واعداء الصليب الأحمر
- ٤- كيفية حماية المدنيين وقت الحرب ويتضمن بروتوكولاً ١٩٧٧ احكاماً أكثر تفصيلاً

الاسلام والأسرى

ويضيف د. مفيد شهاب أن المعاملة الإنسانية التي نتجت

عنها بالنسبة للأسرى الحرب ليست جديدة على المسلمين.. فمن أحكام الإسلام قول الله تعالى: «ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيمماً وأسيراً»

ويفسر ذلك نظرة الاسلام إلى الأسير على أنه بعد إلقائه السلاح لم يعد عدواً بل يجب معاملته معاملة إنسانية.

وتحدد اتفاقية جنيف قواعد الأسر وكيفية معاملة الأسرى.. ولا يجوز بأي حال قتل الأسير. وإذا قتل. يتم تحديد مسؤولية الدولة الحائزة.. وتؤكد الاتفاقية عدم جواز تعذيب الأسير إنعاً فقط عدم تمكنه من العودة لحمل السلاح.

وتنص المادة ١٢ و١٣ من اتفاقية جنيف الثالثة على: معاملة الأسير في جميع الأوقات معاملة إنسانية ويحظر أن يكون موضع تجارب علمية أو طبية أو تعريضه للخطر أو يتر عضو من أعضائه.. وتقرر الاتفاقية أن الأسير يتمتع بكامل أهليته واحترام الأسرى من النساء ويعزلن عن الرجال وتراعى ظروفهن الصحية وعدم الاعتداء عليهن.

وقد كانت الأحكام التي أصدرتها محاكمات نورنبيرج بعد الحرب العالمية الثانية خير مثل على كيفية التعامل مع الأسرى حيث نصت أحكامها على: أن الأسير الحربي ليس انتقاماً أو عقاباً إنما هو مجرد اعتقال تحفظي غرضه الوحيد منع الأسير من العودة للقتال وبالتالي فإن أي قتل أو تعذيب بعد انتهائها لقواعد القانون الدولي يتحمل عنه المسؤولية الدولية الشخص الذي قام به والدولة التي قامت به.

بطارية القتلة

مهمة الخارجية أم غيرها؟

شكرا للحكومة المصرية . ولو انه لا شك على واجب . وشكرا للوزير الدبلوماسي السياسي عمرو موسى . الذي يعبر بصديق عن ضمير وفكر مصر . رسميا وشعبيا . على الاهتمام بما نشرناه في هذا المكان الأسبوع الماضي عن تصريح الضابط الاسرائيلي الذي كان قائدا لكتيبة خلال حرب السويس سنة ١٩٥٦ واعترافه انه قتل ٥٦ أسير حرب مصرياً في معسكر الأسرى . وان هذا تم بمعرفة قائده ومنهم الجنرال الوزير ارييل شارون ! لقد طالبنا . يوم الجمعة الماضي . بمحاسبة اسرائيل على هذا . وقلنا انه اذا كان عضو الكنيست السابق الصحفي الاسرائيلي أوري أوفنيري قد اقام الدعوى ضد الضباط القتلة . فإنه من الأحرر ان تتحرك منظمات حقوق الإنسان في مصر . وما أكثرها . لكي تثير الاسر وتقاضي هؤلاء القتلة مجرمي الحرب الذين اخلوا بحقوق الإنسان واتفاقية معاملة الأسرى والقانون الدولي . واضفنا ان هذا التحرك المطلوب ليس بالغريب . ذلك ان اسرائيل نفسها اخذت من المانيا وغيرها . ولا تزال . الكثير بحجة ما قيل عن جرائم النازية ضد اليهود . بل ان الولايات المتحدة لم يكفها ما حدث لليابان فطالبتها منذ اسابيع بالاعتذار عن اغراق قطع اسطولها في بيرل هاربور خلال الحرب العالمية الثانية!

غير ان منظمات حقوق الإنسان في مصر . وعددها ثمانية . وتضم عددا من الشخصيات لم تتحرك . وانما تحرك وزير الخارجية عمرو موسى ليطالب اسرائيل رسميا بالتحقيق في الاسرى . مما جعل الخارجية الاسرائيلية تبحث المسألة على نحو ما اذاعت وكالات الأنباء منذ يومين .

لكننا في الحقيقة نتشكك في جدوى التحقيق الذي تقول وزارة الخارجية الاسرائيلية انها تحرية . ونتوقع منذ الآن ان النتيجة ستكون سلبية لسبب بسيط جدا وهو انه اذا فتحت هذا الباب فستهب عليها رياح الجحيم فلقد قامت النولة العبرانية على الارهاب والقتل والتخريب . وبكل تأكيد فإن قتل هؤلاء الأسرى المصريين المشار اليهم لم يكن عملا قريبا ، شادا ، ولما هو قاعدة عامة لها عدة أهداف أهمها: تغذية الجندي الاسرائيلي بالروح العدائية وايضا ان ارواح ، العدو ، رخيصة وسهلة للفتك بها . وتغذية الجندي المصري . والعسري . بالخوف والرهبة من الاسرائيلي الذي يقتل بجرأة وبلا تردد .

ولقد وقع أكثر من حادث لقتل الأسرى في حرب السويس . ثم في عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ تكرر نفس الشيء ومن خلال معايشتنا شخصا لوقائع الحرب في الجبهة وطبقا لشهادات المصريين . ضباطا وجنودا ومنيين . فإن الاسرائيليين كانوا يطاردون بطائراتهم الجنود المصريين العزل المنسحبين في سيناء ورغم رفع الأيدي تعبيرا عن الاستسلام فإن الطائرات كانت تحصنهم حصدا . ولدى وكالات الأنباء صور فوتوغرافية واللام يفرزيونية لهذه العمليات . وقد سرت وعرضت في حينها!

ايضا فإن الاسرائيليين كانوا مسكون بالجنود المصريين المنسحبين . قرب شاطئ القناة . يعد ان يجعلوهم بصطفون في غوابير . يأمرون بعض الأسرى بالتقدم الى نقطة معينة وحفر حفرة ضخمة في الأرض ثم يثقلون عليهم النيران ويلقون بهم في الحفرة . وبعدما يتركسون بعض الجنود لمواصلة السير والعودة للوطن . وقد تكررت هذه العملية للأهداف السابق نكرها . وإلقاء الرعب في قلوب الذين يشهدون القتل والنين يسمعون عنه!

والأمثلة كثيرة في هذه الجزئية . قتل الأسرى . واذا تركناها لتحقيق الخارجية الاسرائيلية فلن نصل لشيء . وهذه بديهية لاتحتاج لاستدلال . ومن ثم فإنني اعود الى مناشدة منظمات حقوق الإنسان في مصر . لكي تتحرك بسرعة . كما اناسد اتحاد المحامين العرب . ونقابة المحامين المصريين . والاحزاب والمنظمات لكي تتولي هذا الأمر وتثيره عربيا وبوليا وتتخذ في شأنه الاجراءات القانونية . وفي الوقت نفسه تشكل لجنة وطنية تجمع الإثلة وتحدد الوقائع .

ان هذه مهمة المنظمات غير الرسمية تملك حرية الحركة . وآمل ان الحكومة ستساعدنا . وشهود العيان أحياء ولديهم الكثير . ومن ثم فلتحشد القوى . وعلينا ان نكاتف ولا بدع الفرصة . بتداعينا . نقلت من ايدينا .

وزير العدل الاسرائيلي يستبعد إجراء

تحقيق رسمي حول قتل الأسرى المصريين

تل أبيب - أب - استبعد ديفيد ليباي وزير العدل الاسرائيلي امكانية إجراء تحقيق رسمي حول قتل القوات الاسرائيلية لأسرى الحرب المصريين ابان حربي ٥٦. ١٩٦٧ وقال إن تحديد من هو المسئول عن قتل هؤلاء الأسرى مسألة نتركها للمؤرخين.

وأضاف أنه لا يمكن إجراء تحقيق بهذا الصدد لأن القانون الاسرائيلي ينص على سقوط الجريمة بعد مرور ٢٠ عاما على ارتكابها ووصف قتل الأسرى بأنه أمر يدعو للأسف وظاهرة ندينها جميعا لأنها ضد القانون الدولي، والمعروف أن معاملة اسرى الحروب تحكمها وتحددها معاهدات دولية لا قانون أي دولة ولا تسقط بالتقادم.

قتل الأسرى المصريين .. الدولة والمواطن

إذا كانت جرائم الحرب الإسرائيلية التي ارتكبت في حق الأسرى المصريين، عسكريين ومدنيين، في عدوان إسرائيل عامي ٥٦، ١٩٦٧ قد كشفت عن الجوانب المظلمة في الشخصية الإسرائيلية، وعن زيف الخطاب الإسرائيلي الصهيوني عن «قيم ونبل» الجيش الإسرائيلي، فإنها في الوقت ذاته يمكن أن تكون كاشفة عن الجوانب انسانية في الأداء السياسي والممارسة السياسية في بلادنا، إذ فوجيء الرأي العام المصري، ليس فقط بهذه الجرائم، وإنما فوجيء أيضا بأن من يكشف عنها القناع هم الإسرائيليون أنفسهم، وأن شهود العيان من المصريين على هذه الجرائم مازالوا على قيد الحياة متناثرين في ربوع الوادي، وأن ذاكرتهم تعي التفاصيل الدقيقة لما عاشوه وشاهدوه منذ عدة عقود مضت، ولم تفلح محاولات النسيان الجماعي لما حدث في تبديد صور المأساة التي علفت بذاكرة من عايشوها، فما أن كشفت إسرائيل عن هذه الجرائم حتى تطوع الكثيرون للأداء بشهادتهم، وكان ما حدث قد حدث بالأمس فقط، وكان دماء أسرانا لم تجف بعد، ولا شك أن تأملنا هذه الوقائع من منظور نقدنا وتفحصنا لذواتنا يكشف لنا عن مدى

قيمة الحياة البشرية والبشر جنودا كانوا أم غير جنود، وذلك مقارنة بحرص الإسرائيليين على حياة مواطنيهم وسعيهم الدؤوب للحفاظ على حياتهم، أو نقل رفاتهم واستعادته إذا ما وافتهم المنية، كان يحذر بنا أن نعرف وأن نكشف عما نعرف ونطالب بالتعويض والاعتذار، وأن ندرج هذه المسائل ضمن القضايا التي يتم التفاوض بشأنها مع الإسرائيليين، ولم يكن كافيا أن ندرج القتلى الأسرى تحت مسمى «المفقودين» إذ ينبغي أن نعلم كيف ومتى وأين فقد هؤلاء لكي نضع حدا لألام نوبهم وأسرهم، وإذا كان ثمة من درس يستخلصه من هذه الوقائع، فهو الحرص على حياة المواطن المصري مقاتلا أم غير مقاتل، أن في السلم وأن في الحرب، وهو واجب الدولة إزاء مواطنيها، لن تكتمل قيمة الانتماء للوطن والدولة إلا بإداء الدولة لواجبها في الدفاع عن حياة وكرامة مواطنيها خاصة من يقوم منهم بأشرف مهمة ألا وهي مهمة الدفاع عن تراب الوطن.

د. عبد العليم محمد

جريمة قتل الأسرى.. لا تسقط بالتقادم

اعلن السفير محمد بسيوني سفير مصر لدى اسرائيل انه يتم معالجة موضوع معاملة الجيش الاسرائيلي للاسرى المصريين في حربى ٥٦ و٦٧ عبر القنوات الدبلوماسية موضحا ان الحكومة المصرية طلبت توضيحات من الحكومة الاسرائيلية بشأن هذا الموضوع.

وقال فى حديث لاذاعة «صوت العرب» امس ان هذه المعاملة جريمة لا تسقط بالتقادم طبقا لاتفاقية جنيف الثالثة.

وحول التوقيع على اتفاق بشأن تنفيذ المرحلة الثانية من اعلان المبادئ الفلسطينية الاسرائيلي فى النصف الثانى من شهر سبتمبر الحالى اشار السفير محمد بسيوني الى انه ليس المهم التوقيع ولكن المهم التوصل الى الاتفاق.

واضاف ان الخلاف بين الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى يدور حول قضايا الخليل والمياه والاسرى المعتقلين فى السجون الاسرائيلية.

واوضح انه بالنسبة لقضية الخليل فان الاخوة الفلسطينيين يؤكدون ضرورة اعادة انتشار القوات الاسرائيلية فى المدينة كباقي المدن الست الاخرى فى الضفة حيث انه لا يمكن اجراء الانتخابات بدون اعادة الانتشار فى الخليل.

- وبالنسبة لموضوع المياه قال السفير المصرى انه امكن التوصل الى حل على اساس اعتراف اسرائيل بالحقوق الفلسطينية فى المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة وان الحديث الآن حول موضوع تقسيم المياه وزيادة حصصها ومصايرها.

وحول مصير المفاوضات على المسار السورى الاسرائيلى قال سفير مصر لدى اسرائيل انه على الرغم من ان قضية المسار السورى قضية صعبة الا انها قضية واضحة فبدون الانسحاب الكامل من الجولان مقابل السلام الشامل لا يمكن ان يتم تحقيق سلام بين سوريا واسرائيل مع وضع ترتيبات امنية ترضى الطرفين.

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٢ ستمبر ١٩٩٥

جرائم قتل الأسرى المصريين لن تسقط ولو بعد ألف عام!

وطالب بن يائير الجيش الإسرائيلي بالتأكد من عدم إجراء مثل هذه الجرائم. وطلبت منى مندوبية وكالة الأنباء العالمية التعليق على هذه التصريحات الغربية وتحدثت بما استطعت وأنا في دهشة شديدة من هذا الإجراء الغريب والمريب فأسرائيل وفي هدوء شديد وبسهولة تريد أن تسدل الستار على إحدى أضخم فضائح الحروب الحديثة والتي جاءت على لسان بعض قوادها بمحض أرائهم وبمن أي ضغط أو أكرام، إذا كان قتل الأبرياء الأسرى وفي ظهورهم وأيديهم مقيدة شيئاً يدعو إلى تفاخر أي عسكري في أي جيش ولو كان جيشاً من الوحوش لا جيشاً من الأنميين ومن أي جنس أو دين أو لون..

إن مستشار رئيس الوزراء يكذب على العالم علانية عندما يدعي أن جريمة قتل الأسرى المصريين سقطت بمرور ٢٠ سنة على ارتكابها فقد اعتبرها جريمة عادية وقعت في ظروف عادية وتناسى المستشار القانوني لرئيس الوزراء أن قتل الأسرى جريمة حرب تقع تحت طائلة قانون خاص هو نصوص الاتفاقيات الأربع الموقعة في جنيف عام ١٩٤٩ والتي تسمى بالقانون الدولي الإنساني وتتناول كيفية معالجة الجرحى والمرضى في الميدان وفي البحار وكيفية معاملة الأسير وحماية المدنيين وقت الحرب وهذه الاتفاقيات تشير إلى عدد من الالتزامات عليها أن تنفذها طبقاً للاتفاقيات وتتحمل إسرائيل المسؤولية المباشرة إذا كانت قد

في ليلة الثلاثاء الماضي ٢٩ أغسطس اتصلت بي قبيل منتصف الليل مندوبية إحدى وكالات الأنباء العالمية لتبلغني أنه أعلن في تل أبيب قبل لحظات أن السلطات الإسرائيلية لن تقوم بالتحقيق في مقتل الأسرى المصريين في حرب ١٩٥٦ و١٩٦٧ وأنه لن تتخذ أي إجراء قانوني ضد أريه بيرو الضابط الإسرائيلي المتقاعد الذي اعترف في وقت سابق بقتل ٤٩ من أسرى الحرب المصريين خلال حرب ١٩٥٦ وقال المدعي العام الإسرائيلي ميخائيل بن يائير في مذكرة قانونية تتكون من ٦ صفحات تم إرسالها إلى الصحف أنه لن يأمر بإجراء تحقيق أو محاكمة لبيرو بسبب مرور ما يزيد على ٢٠ عاماً على جريمته معتبراً أن التهمة سقطت عنه بالتقادم.

وقال بن يائير الذي يشغل منصب المستشار القانوني لاسحق رابين إنه لن يتم التحقيق في اتهامات المؤرخ الإسرائيلي أرييل إسحاقى بأن القوات الإسرائيلية قتلت حوالي ٣٠٠ أسير مصري خلال حرب ١٩٦٧. وأوضح بن يائير أن القانون الإسرائيلي يحدد مدداً معينة لرفع الدعوى القضائية. وأضاف أنه رغم وضع هذه الجرائم في الاعتبار فإنها حدثت منذ فترات طويلة ولا توجد قاعدة قانونية لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد أي شخص تورط في مثل هذه الجرائم، كما لا يوجد مبرر لإجراء تحقيق حول هذه الأحداث أو مع من تورطوا فيها.

حرب مصريين في وضح العيار، وعلى حسب رواية صحفى إسرائيلي جابريل براون وقد اشترك في حرب ١٩٦٧ كتب أنه رأى اثنين من الشرطة العسكرية يامران جنديا مصريا بحفر قبره ثم ارباه قتيلا داخل القبر ثم قتلا آخر سقط في القبر وقد أكد براون أنه شاهد خمسة أسرى مصريين يقتلون بهذه الطريقة.

وقد خرجت إلى العلانية تهمة خطيرة أخرى كشف عنها اربل اسحقى وهو موظف سابق في سجلات الجيش الاسرائيلى ، فقد ذكر ان ما بين ٣٠٠ الى ٤٠٠ جندي مصري وفلسطيني تم اسرهم في قطاع غزة مات منهم البعض من جراء القتال مع ثقوات الاسرائيلية أما الغالبية فقد تم قتلهم بعد استسلامهم، ولقد انكر بنيامين بن اليعازر قائد تلك القوة الاسرائيلية أى صلة بقتل اسرى مصريين وهو الآن وزير الاسكان في حكومة رابين.

بهذا الوضوح الشديد تنتشر الحقائق المذهلة، وتأتى اسرائيل وفي النهاية لتقول إن الجرائم سقطت بالتقادم واسرائيل آخر دولة يمكن ان تتحدث عن سقوط الجرائم بالتقادم منذ نصف قرن وهي تطارد من تشك في أنه كان على علاقة بالنازية او أنه شارك في الاساءة لى يهودى في أى بقعة من الأرض ، إن اسرائيل تتقاضى من أكثر دول العالم الغنى تعويضات عن جرائم قالت إن هتتر اوقعها باليهود ان المواطنين الالمان الذين لم يعاصروا هتتر ولم يشاهدوه ولم يعرفوه والذين عانوا من جرائمه يقتطعون من اقواتهم أموالا يدفعون بها لاسرائيل تعويضا عن اخطاء قتل هتتر لليهود .. جرائم هتتر التي وقعت قبل نصف قرن لم تسقط بالتقادم ولن تسقط إلى ابد الدهر أما قتل الاسرى المصريين فجرائم عادية تسقط بمرور عشرين عاما على ارتكابها.

إن اسرائيل لا تقم لمزور الزمن اية قيمة فما زالت تسعى لاقامة هيكل سليمان الذى انشأ منذ آلاف السنين.. إن هدم هيكل سليمان جريمة لم تسقط بالتقادم ومن اجل الغائبها يجب أن يزال المسجد الأقصى حتى يقام هيكل سليمان.. إن اسرائيل التي تعيش أسيرة بعض الاساطير التي مر عليها آلاف السنين لاتعتبر حدثا مرت عليه هذه القرون قد سقط بالتقادم.. وبعد .. ماذا قصت اسرائيل من لذاعة هدم الجرائم ثم محاولة إخفائها.. أهي محاولة لتخويق العرب بتكثرتهم على الأرهاب وتفنن في جرائم القتل أم هي محاولة لاهانة المصريين بالاعتراف بانها قتلت اسراهم ثم رفضت حتى التحقيق فى الامر.



من مفكرة

سعد الدين وهبة

القتلى على يد قوات المظلات الاسرائيلية فى سيناء خلال حرب ١٩٥٦، أن بيرو والذى كان وقتها قائدا للمجموعة قد أخذ على عاتقه تحمل المسؤولية كاملة، وعلى حد زعمه فان وحدته كانت مكلفة بالتوجه جنوبا فى سيناء ولم يكن لديها ما يكفي لاستياد اسرى مصريين، كما أنه لو ترك الاسرى من الممكن أن يهربوا ويرشدوا زملائهم على القوة الاسرائيلية، ولهذا تم قتلهم، وقد اضاف بيرو والذي يبلغ من العمر ٦٩ عاما خلال مقابلة مع الصحفيين أنه تحت الظروف المماثلة فاننى سوف أقوم بذلك ثانية، وحول سؤال عن دور رافائيل إيتان احاب بيرو الصحفيين «قلتسألوه» ولم يعلق إيتان على اتهامه بقتل اسرى مصريين ومن المعروف ان إيتان مرشح لمنصب رئيس الوزراء خلال الانتخابات الاسرائيلية القادمة عام ١٩٩٦ وهو عضو بارز فى الكنيست ورئيس حزب «تسوميت» وكان قائدا عسكريا هذا وقد وجه بيرو تحذيرا شديد اللهجة انه فى حالة تحويلي إلى كيش فداء لهذه القضية فانه سوف يذكر تلك الاسماء التي شاركته المسؤولية وسوف تذهب فى ذلك شخصيات بارزة جدا، على حد قوله.

وقد أشار بيرو إلى انه لا يعتقد ان يكون شارون على علم بما حدث لأنه وصل إلى موقع الحدث فى اليوم التالي، وقد ذكر بيرو قصصا أخرى عن حرب «الستة أيام» عام ١٩٦٧ والتي كان اسحق رابين رئيس الوزراء الحالى كبير القواد فيها فقد ذكر ميخائيل بارزوه عضو الكنيست السابق عن حزب العمل واشترك فى الحرب، ذكر فى حديث اذاعى لراديو إسرائيل أنه شاهد اثنين من الطباخين فى الجيش الاسرائيلى يذبحان ثلاثة أسرى

اصدرت اوامرها بالقتل وغير المباشرة عن أعمال جنودها بدون توجيه منها بالاضافة إلى دفع تعويض عن الخسائر التي لحقت بمصر وبعائلات الشهداء القتلى يتم الاتفاق عليها بين البلدين ومن المعروف ان اسرائيل وافقت على اتفاقية جنيف فى ١٢ / ٨ / ١٩٤٩ بخصوص الاسرى، وكل ما جاء فى الاتفاقية يدين جريمة جنرالات اسرائيل، فتشير المادة ١٢٩ من الاتفاقية الثالثة على أنه يتم محاكمة مجرمي الحرب على الجرائم التي ارتكبوها فى الدولة التي ارتكبت في حقها الجريمة، او فى دولة ثالثة تقدم لها الأدلة وتكون موقعة على اتفاقية جنيف، لاشك ان المستشار القانونى لرئيس الوزراء يعلم ذلك كله ويعلم قبل هذا وذلك ان التحقيق سوف يصل إلى رئيسه نفسه، إلى اسحق رابين رئيس الوزراء والقائد الكبير فى حرب ١٩٦٧ والذي باوامر منه قتل الاسرى من المصريين.

وحتى تجمع أطراف الموضوع بعد ان تشعب وتكاثرت فيه الأقوال سوف تعتمد اعتمادا تاما على ما نشرته الصحف الامريكية التي لا يمكن اتهامها بالانحياز إلى المصريين او للوقوف ضد مصلحة اسرائيل على جميع المستويات فقد نشرت مجلة التايم الامريكية فى عددها الصادر فى ٢٨ اغسطس (أى منذ أقل من اسبوع) موضوعا تحت عنوان «اعتراف جندي» جاء فيه بالحرف الواحد:

إن الاعتراف بقتل الاسرى المصريين فى حرب ١٩٥٦ هيج ضمير امة.

أن القصة كما رواها الجنرال المتقاعد اريه بيرو لا تترك حيزا كبيرا للتخيل قال فى البداية إن ٤٩ جنديا مصريا قد تم اسرهم بواسطة المظليين الاسرائيليين فى حرب ١٩٥٦ واذضاف انه بعد ذلك أمر الجنود المصريين بالاسلقاء على وجوههم فى الأرض، وبعد ذلك امطر بيرو وضابط آخر اجساد الاسرى بالرصاص، وقال:

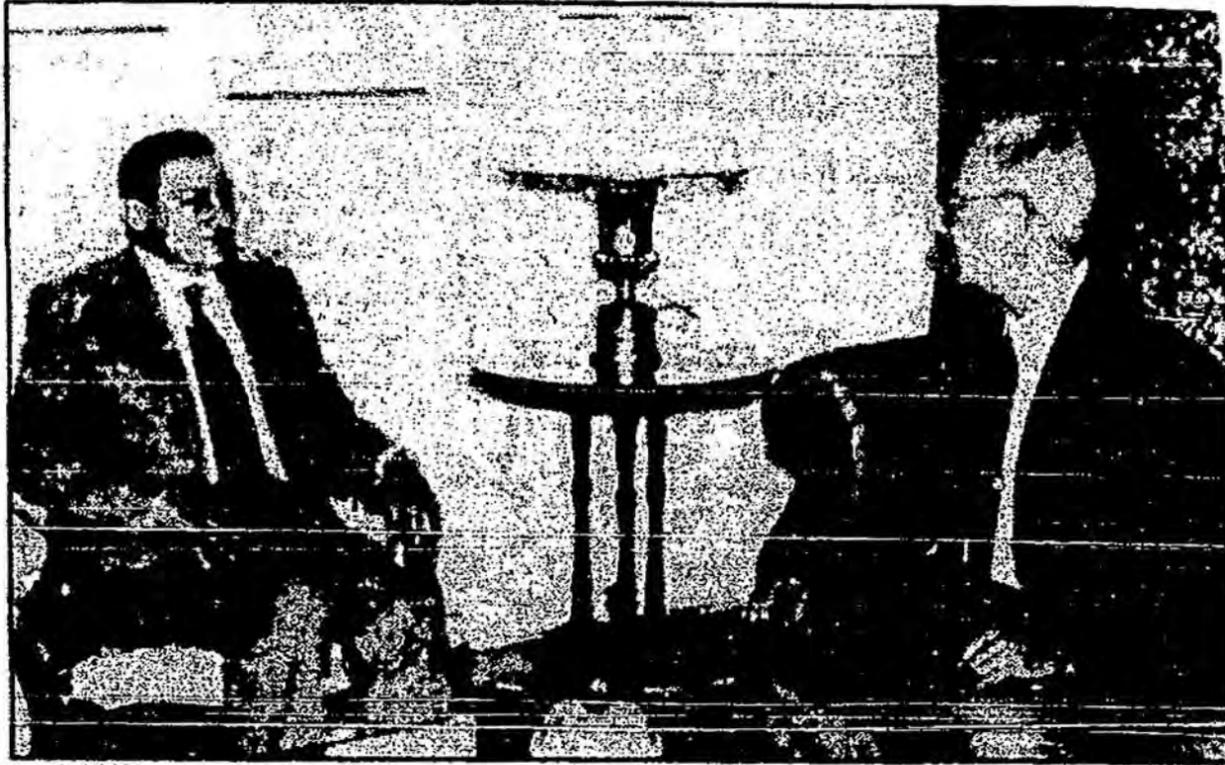
«لم يعرفوا، لقد اصابتهم الدهشة وقال دون اية عاطفة لكل ذلك لم يستغرق أكثر من ثقيقتين، حقيقة أن الامر لم ينته بعد، فالفضيحة التي نتجت عن مذبحه الاسرى المصريين فى حرب ١٩٥٦ فى سيناء قد ائت لاظهار حقائق مشابهة فى حرب ١٩٦٧ وهذه الاقوال تمس شخصيات قادة سياسيين إسرائيليين حاليا وقد ذكرت صحيفة يدعوت أحرنوت الاسرائيلية هذا الاسبوع ان الحكومة الاسرائيلية قد اصرت بتحقيق واسع النطاق ليس فسقط لارضاء المصريين ولكن (لكرامتنا لضمائرنا، لمعتقداتنا، لمبادئنا) على حد قول الصحيفة. لقد بدأت تلك العاصفة فى نهاية الشهر الماضى عندما تم الكشف عن تقرير عسكري يكشف النقب عن عدد من

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣ سبتمبر ١٩٩٥

مبارك: شعب مصر لا يقبل بديلا عن التحقيق

في جريمة قتل الأسرى



الرئيس مبارك خلال الحديث الذي أدلى به إلى عويد جرانوت رئيس تحرير صحيفة معاريف الاسرائيلية. [تصوير: محمد حسن]

- الرئيس في حديثه للتلفزيون الإسرائيلي وصحيفة «معاريف»:
- التحقيق في الجريمة يمنع نشوب أزمة بين مصر وإسرائيل
- ليس صحيحا أن المصريين قتلوا أسرى إسرائيليين
- تساعد الفلسطينيين لأن أرضهم محتلة ولا بد من الوصول إلى سلام شامل

الجنود .
٢ - طائرة هليكوبتر تتبعان الطائرة الصغيرة حيث تهب إحدى الطائرتين في حراسة الأخرى وينزل منها الجنود الاسرائيليين حيث يطلقون النار على الناس دون تفرقة بين المدنيين والعسكريين (هناك مقابر لجنود قتلوا وهم يرتدون زيا مدنيا زودهم به اهالي المنطقة).

وفيما يلي أسماء بعض الاماكن التي تم فيها قتل وجرح المصريين عسكريين ومدنيين.

١ - القرادى وبيبر سكسك:

هذه المنطقة تقع شرق العريش قريبا من ساحل البحر وقد قتل الاسرائيليون كثيرا من الجنود المصريين حيث كانوا يطلبون منهم الوقوف حول جذوع النخيل ثم يطلقون عليهم الرصاص وقد قام الاهالي بدفنهم في قبور جماعية تحت اشجار النخيل وقد لاحظ الاهالي ان بعضهم قتل بطريقة غريبة فى الغرابة والبشاعة وهى ان الجنود الاسرائيليين كان معهم اسلاك نحاس قطعوها من الاعمدة المجاورة لقضبان السكة الحديد يقوم أحد الجنود الاسرائيليين بوضع سلك حول رقبة الجندى المصرى ثم يقوم بربط هذا السلك مستخدما كماشة ثم يترك الجندى المصرى يتخبط من الألم الى أن يموت.

٢ - شرق تجمع الأمل:

وهو مكان منخفض وبه اشجار اثل كثيفة ويقع شرق طريق المحافظة مطار العريش بحوالى ٢ كم وقال شهود العيان الذين شاركوا فى دفن الجنود المصريين ان عددهم حوالى ٤٠ فردا.

٣ - نقرة المراشدة:

وتقع على طريق المسمى حوالى ١ كم جنوب طريق العريش الدائرى وفى هذا الموقع قتل جنود ومجنونين واتخاذا منهم طفلة عمسرها ٤ سنوات وقد القى الاسرائيليون حوالى خمسة جنود فى تحيله المياه ثم قتلوهم وبعدها دفنهم الاهالي فى نفس المكان. وافساد شهود العيان انهم دفنوا الشهداء فى مكانين تحت اشجار النخيل وان عددهم حوالى عشرين جنديا، وقالت إحدى السيدات من شهود العيان نزلت طائرة الهليكوبتر ونزل منها جندى اخذ يطلق الرصاص ووقف زميله على باب الطائرة واضعا سلاحه

الصبى راعى الغنم حسين ابو خوار وبعد شهر قمنا بدفنهم وقد اقمنا مسجدا اطلقنا عليه مسجد الشهداء.

وفى منطقة المغارة وعندما احتلوا المنجم قتلوا ٦٤ صابن عامل ومهندس وجنود فارين وقد اقيم نصب تذكاري لهم امام مدخل المغارة.

تقرير مدنى

ولكى تدون تلك الجرائم وتظل سجلا للأجيال القادمة قام عدد من اعضاء الحزب الوطنى بمحافظة شمال سيناء بالبحث عن مزيد من شهود العيان وأعدوا تقريرا عن المجازر التى حدثت فى جزء صغير من سيناء وهو ما يعرف حاليا بمركز ومدينة العريش وهو على سبيل المثال لا الحصر وتم التركيز على المجازر التى حدثت فى مناطق لم يكن بها أى نوع من التحصينات العسكرية واجمع الشهود بأن هذه المجازر وقعت فى يوم واحد وهو يوم ١٩٦٧/٦/٢٠ أى بعد مرور الايام الستة بحوالى عشرة أيام. ومن المعروف ان وكالات الأنباء العالمية تحدثت عن نعت الاسرى فى منطقة العريش وان بنيامين بن اليعازر وزير الاسكار الحالى كان من القيادة العسكرية المباشرين للقوات الاسرائيلية التى قتلت الاسرى المصريين فى هذه المنطقة.

والقوات الاسرائيلية استخدمت مايلي.

١ - عربة جيب عسكرية مجهزة للسير فى الرمال.

٢ - طائرة صغيرة الحجم دعراء اللون قال الشهود العيان انها تشبه طائرة رش القطن فى مصر تحدد اماكن تجمعات

لرصاص عليهم.

وبدات قوات الاحتلال تدخل شوارع جنبل ومدرسة الصنائع القديمة التى شهدت مجزرة بشرية حيث كانت مركزا لتموين واطدادات الجيش المصرى وكان بها مجموعة من المدرسين والعمال وعمال الصيانة يعملون بالجيش ومهندسين وقد قتل منهم أكثر من ٢٠ شهيدا وفر الباقي باعجوبة.

يقول جلال حجاب أننى قعت مع أختى ووالد زوجته بجمع جثث سبعة شهداء + ساق ونزاع ادميين من ميدان المالح ومام مخبز الحاج راتب ثم دفنهم فى قبرين.

ويقول كمال الخليعى مدير إدارة بمجلس مدينة العريش كنت فى منطقة المسمى حيث كان يتجمع فيها اعداد كبيرة من الجنود والعساكر المصريين والمدنيين لوجود بئر مياه وحلقت طائرة هليكوبتر واخذت تنادى بالميكروفون على جميع افراد الجيش المصرى للتجمع فى مكان واحد لامكان امدادهم بالمياه والغذاء وفجأة وعند تمام تجمعهم تفتح رشاشاتها عليهم لتقتلهم جميعا.

وفى منطقة نجمة سيناء يقول الحاج سعد حسين سعد (٩٢ سنة) لقد قتلوا أكثر من ٢٠ جنديا مصريا ومن بينهم

٨ - سيارة الموت:

في مدينة العريش وحولها كانت تتجول سيارة عسكرية اسرائيلية وتنادى بالعربية ان الحرب انتهت وان كل من يرغب من العسكريين المصريين في التوجه الى القنطرة عليه الحضور وعندما يحضر المصريون الى هذه السيارة فانها تحملهم متجهة الى القنطرة ويراها الاهالي فيصفقون والحقيقة ان هذه السيارة تتوقف في اى مكان غرب العريش حول طريق العريش/القنطرة ويتم قتل الجنود المصريين ثم تعود السيارة الى العريش حيث تجمع جنودا جدد يتم قتلهم بنفس الطريقة البشعة

أحمد الطبراني

حول رقبتة وعندما صاحت النساء والاطفال اشار للنساء بالابتعاد مستعملا يديه ثم عاد الى الطائرة واحضر بندقية قناصة واخذ يطلق النار على الرجال فردا فردا وجميع الرجال جنودا ومدنيين كانوا يرتدون زيا مدنيا

٤ - نقرة المسمى:

بئر المسمى مكان معروف ويلجأ اليه عدد كبير من سكان العريش اثناء

الحروب لانه اقرب مكان توجد فيه مياه بالقرب من العريش وهو بئر قام بحفره الاتراك العثمانيون. هبطت طائرة هليكوبتر اسرائيلية، ثم نادى المسنول الاسرائيلي مستعملا تكبير الصوت وقال ليخرج الضباط والجنود المصريون من بين المدنيين وسوف نأخذهم اسرى لان الحرب انتهت، وخوفا على الاطفال والنساء خرج الضباط والجنود المصريون فأخذ الاسرائيليون السلاح وطلبوا منهم الوقوف صفا واحدا حتى يركبوا الطائرة وعندما حدث ذلك اطلقوا عليهم الرصاص فقتلوا جميعا بعدها قام الاهالي بدفنهم بشكل جماعي ومازالت بعض عظامهم ظاهرة للعيان.

٥ - نقرة الهعسة:

وتقع جنوب طريق العريش/القنطرة - بحرالى ١ كم جنوب الكيلو ١٧، وقد قال الشيخ سالم الهعسة صاحب النقرة انه قام بنفسه بدفن حوالي ١٢ فردا فيها .

٦ - غرف الجمال:

ويقع بجسوار الكيلو ٢٦ طريق العريش/القنطرة وافاد شهود العيان ان قطارا محملا بالجنود وصل الى هذا المكان قادما من الغرب ومتجها الى الشرق، توقف هذا القطار فجأة وطلب الاسرائيليون من الجنود الاسرى المصريين النزول من القطار لازالة الرمال من فوق قضبان السكة الحديد، وبعد ان نزل الجنود وازالوا الرمال اطلق عليهم الاسرائيليون النار وقتلوهم جميعا وتحرك القطار، وقد افاد شهود العيان الذين دفنوهم بالليل لخطورة المكان انهم دفنوهم بشكل جماعي وان عدده حوالي ٤٠ فردا، وعندما زرت المكان برفقة بعض الصحفيين شاعدا بعض عظام الشهداء، كشفت عنيا رمال الصحراء المتحركة.

٧ - زقبة مشره:

بجسوار غريف الجمال وتقع جنوب طريق العريش/القنطرة، وافاد شهود العيان الذين دفنوا الشهداء، تحت اشجار النخيل ان عددهم حوالي ٦٠ جنديا

محاولات علاج اثنين من الطيارين الاسرائيليين أسقطت طائرتاهما فوق العريش

بعد قيام اسرائيل بالضربة الجوية الاولى في يونيو ٦٧ قام تشكيل مكون من طيارين مصريين بمهمة انتحارية لضرب عمق اسرائيل، وعند وصولهما الى سماء العريش جرت معركة جوية بينهما وبين طائرتين اسرائيليتين تمكن طيارانا خلالها من اسقاط الطائرتين الاسرائيليتين فوق منطقة الحمامات بالعريش.



**القوات الاسرائيلية
تبحث عن الطيارين
المصريين ونجح
الاهالي في توصيلهما
الى بورسعيد**

عن الاسرائيليين حتى لا يقتلوهما او يأسروهما، فقد قام بوضع الطيار المصاب مع جثث الموتى التي ستدفن ومعه الطيار الاخر الذي يلبس ثياب ممرض ونقلنا الى الجبانة ومنها الى منزل اسماعيل دسوقي خطابي الذي يقع بالقرب من مقر القيادة الاسرائيلية، وتم استخراج بطاقتين لكل منهما على انهما مدرسان، وجن جنون القيادة الاسرائيلية التي لم تعثر على طيارينا والقوا القبض على مدير المستشفى مرة اخرى وكذا بعض الاطباء، واذاعوا من خلال مكبرات الصوت عن وجود مكافأة قدرها عشرة آلاف جنيه لمن يرشد عن مكان الطيارين المصريين، وانذروا ان من يخونهم عند الطياران سينسف منزله وتشتت أسرته، واخذوا في صباح اليوم التالي يتنقلون بين المنازل لتفتيشها.. غير ان الاهالي قاموا في غيبة من الاسرائيليين باحضار لنش وتسفيرهما الى بورسعيد.

أحمد الطبراني

وقد شهد هذه المعركة اهالي العريش وكذا القوات الاسرائيلية التي كانت تحيط بكرتون المدينة استعدادا لاقتحامها، وقد تمكن طيارانا من الهبوط بالمظلات بعد تحطم طائرتيهما، وقام الاهالي بادخالهما المستشفى العام، وكذا الطياران الاسرائيليان غير انهما توفيا نتيجة الاصابة بعد ان بذل الاطباء جهودا مضنية لعلاجهما وتم دفنهما بمنطقة الحمامات.

وقامت القوات الاسرائيلية بعد دخولها العريش ببحت مكثف عن طياريهما وقاموا بالقبض على مدير المستشفى وزملائه، وبعد تاكدهم من ان طياريهما فارقا الحياة بعد محاولة انقاذ حياتهما افرجوا عنهم..

ويقول اسماعيل دسوقي خطابي الذي يروي قصة طيارينا اننا قمنا بحمل بطاقات مصرية لهما وتم «تجبيس» قدم احدهما الذي اصيب بكسر في قدمه واللبسنا الطيار الاخر زي ممرض بالمستشفى، ثم قام «المرحوم» طلعت عروج سائق سيارة الاسعاف بحيلة زكية لابعادهما

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٤ ستمبر ١٩٩٥

قضية الأسرى

الاستاذ احمد بهجت.. تحية مخصصة وبعد.
إيماء الى مقالكم تحت عنوان قضية الأسرى اسمح لى بتسجيل
الآتى.
كنت ضابطا عاملا بالقوات الخاصة بجيش مصر اثناء معارك يونيو
١٩٦٧، وهو شرف اعتز به حتى نهاية حياتى.
وللأسف جثم واقع الهزيمة فى هذه المعارك المحدودة على النفوس،
ثم تلتها حملة اعلامية عالمية منظمة بإسلوب علمى محترف قامت به
المنظمات الصهيونية لتحجيم دور الجندى المصرى وتصغيره.
وكان لهذا كنهه آثاره السلبية على الشعب والجيش، ثم سرعان ما
التأم الجرح وعاد الجيش والشعب للعمل ليل نهار تحت ظروف صعبة
حتى تحققت انتصارات اكتوبر ٧٣ بمشيئة الله تعالى.
وفى حرب ٦٧ شاهد المقاتل المصرى بعينى رأسه أبشع الأعمال
البربرية على يد الجنود والضباط الاسرائيليين، مثلا استخدمت كل
الأسلحة الممنوعة دوليا مثل الغابالم على مواقع الجيش المصرى
بسيناء، وعلى الجنود المنسحبين، وعلى المدنيين اثناء سيرهم من غزة
ورفح والعريش على اقدامهم الى بورسعيد والاسماعيلية.
ايضا قامت بعض الطائرات الصغيرة - من باب التسلية - بإطلاق
الرشاشات على العسكريين والمدنيين السائرين على اقدامهم بدون ماء
او طعام او سلاح، وقتلت اعدادا كبيرة منهم رغم وقف إطلاق النار.
ولقد طمست روح الهزيمة حقائق ومأسى، وبطولات خارقة وشجاعة
منقطعة النظير وقعت فى جميع انحاء سيناء، ولكن بسبب الهزيمة
طويت هذه القصص، وإن ظهرت منها منذ شهر قصة على لسان ضابط
اسرائيلى يقيم بألمانيا، عندما وصف جندى مصرى بأنه كالأسد، وما
فعله هذا الأسد المصرى كان مثالا واحدا من عشرات الأمثلة التى
حدثت اثناء معارك يونيو ومعارك اكتوبر.
إن العسكريين المصريين لهم قصص عديدة فى البطولة والشجاعة
والوطنية، فهم أبطال معركة شديوان ورأس العرش وإيلات وعمليات
الشهيد الرفاعى، ولقد سمعت عن جنود مصريين واجهوا ببابات
اسرائيلية وهاجموها وهم يعرفون أنهم سيموتون مع انفجار الدبابة،
ولم يترددوا فى ذلك، ولقد أن الأوان أن يسجل العسكريون والمدنيون
هذه البطولات الخارقة من نكسة يونيو الى حرب اكتوبر.
هذه هى الرسالة التى وصلتني من الاستاذ محمود عبد المنعم
القيسونى، واحب ان اطمئنه الى ان الجيش يقوم هذه الأيام بتسجيل
هذه البطولات.

اتحاد المحامين العرب يطالب بالتحقيق في قضية الأسرى

أكد اتحاد المحامين العرب أن اقدام عدد من القادة العسكريين الاسرائيليين على قتل الاسرى المصريين في حربي عاصي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ يعد انتهاكا جسيما للقانون الدولي وخاصة اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ واتفاقيتي لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧، وطالب الاتحاد في بيان اصدره امس بالتحقيق في هذه الجرائم البشعة ومحاكمة من تورطوا فيها باعتبارهم مجرمي حرب

مصر ترفض الكيل بمكيالين في تحقيقات قتل الأسرى

أكد السيد عمرو موسى وزير الخارجية أن مصر لم تتلق ردا من إسرائيل على طلب التحقيق في الجرائم التي ارتكبت ضد الأسرى المصريين في حربي ٥٦ و ٦٧، وهي جرائم تحددت طبقا لاتفاقيات جنيف. خاصة الاتفاقية الثالثة. ولا تسقط بالتقادم. وكان موسى قد صرح قبل زيارته لأثيوبيا بأن أية دولة تستطيع أن تتحدى العالم ثم تقول لن الجرائم تسقط بالتقادم، وهناك قانون دولي يجب تطبيقه، ولا يمكن قبول ازدواجية المعايير، فإما أن تسقط جميع جرائم الحرب بالتقادم أو لا تسقط أيضا كلها بالتقادم، موضحا: كيف تسقط جريمة مثل قتل الإسرائيليين للأسرى المصريين، ولا تسقط أخرى مثل الجرائم النازية في الحرب العالمية الثانية؟! وأشار وزير الخارجية إلى أنه سيتحدث هذه القضية مع إيلي نيسان نائب وزير الخارجية الإسرائيلي خلال زيارته للقاهرة اليوم.

وقال بيريز أن هناك اتصالات بينه وبين السيد عمرو موسى تستهدف إيجاد حل والتوصل إلى صيغة مقبولة بالنسبة للطرفين حول قضية مقتل الأسرى المصريين في حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ وأضاف أن هذه القضية لا تزال تشغل أجهزة الإعلام في مصر

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٦ سبتمبر ١٩٩٥

موسى عقب لقائه بنائب وزير الخارجية الإسرائيلية: مصر تتهمك بإجراء تحقيق فوري في قتل الأسرى المصريين

ومن جانبه، قال إيلي ديان إنه أبلغ موسى بأنه يجري التحقيق من خلال إجراءات قانونية، وأن المسألة تتعلق بما اقترفه أفراد وليس من باب جرائم الدولة. وقال إن هناك حدوداً زمنية (تقادم) بالنسبة للقضية، حيث أنه يجري الحديث عن فترة ترجع إلى ٤٠ عاماً. وأضاف أن إسرائيل تريد إجراء التحقيقات للتعرف على حقيقة ما جرى.

وأشار إلى أن المباحثات تناولت تطوير العلاقات الثنائية والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية والاتجاه لتوقيع المرحلة الثانية من اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني.

أسامة الباز وكيل أول وزارة الخارجية، عقب اجتماعه مع ديان، أن الرئيس مبارك يعطي أهمية بالغة للحفاظ على المصريين، مشيراً إلى ضرورة أن تستوعب القيادة الإسرائيلية أهمية ذلك لدى الرأي العام المصري. وأضاف الباز أن مصر يهملها معرفة ما حدث لحماية لأرواح المصريين والتأكد من ألا يتكرر ذلك بأي شكل.

وفي الوقت نفسه، أكد السفير بدر همام مساعد وزير الخارجية أهمية التزام إسرائيل بالمعاهدات الدولية، التي ترقى فوق مستوى القانون الوطني، وإلا فلن يكون هناك التزام بهذه الاتفاقيات الدولية.

كتبت - إيناس نور :

أكدت مصر ضرورة إجراء تحقيق فوري في قضية قتل الأسرى المصريين خلال حربى ٥٦ و١٩٦٧، لأنها قضية خطيرة. أعلن ذلك السيد عمرو موسى وزير الخارجية عقب لقائه مع إيلي ديان نائب وزير الخارجية الإسرائيلي فى القاهرة أمس.

وأضاف أنه من الضروري موافاة مصر بتفاصيل ما حدث، مشيراً إلى أن مصر ستتابع هذا الموضوع. وأعلن الدكتور



السيد عمرو موسى وزير الخارجية خلال اجتماعه مع إيلي ديان نائب وزير خارجية إسرائيل

(تصوير : أيمن إبراهيم)

لجنة لبنانية تناشد المجتمع الدولي التدخل لإفراج عن أسير مصري في إسرائيل

بيروت - وكالات الأنباء - ناشدت لجنة المتابعة اللبنانية لقضية المعتقلين في سجون إسرائيل الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة، ومنظمة العفو الدولية، وجميع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، سرعة التدخل لإفراج عن الجندي المصري محمود سليمان السواركة الذي اعتقلته القوات الإسرائيلية في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣. وذكرت مصادر لبنانية مطلعة أن اللجنة أثارت قضية السواركة بعد أن أبلغها معتقل لبناني يدعى جمال ملكوم أفرجت عنه السلطات الإسرائيلية منذ ٦ أشهر، بأنه تعرف على السواركة في سجن عسقلان أثناء اعتقاله، حيث أبلغه بأنه معتقل منذ عام ٧٣ بعد أن قتل ٧ جنود إسرائيليين أثناء حرب أكتوبر وحكم عليه بالسجن ٤٥ عاماً.

وقالت المصادر: إن اللجنة قررت التحرك لإبلاغ المنظمات الدولية بقضية السواركة الذي قضى في عدة معتقلات إسرائيلية أكثر من ٢٢ عاماً حتى الآن.

موسى يؤكد ضرورة التحقيق في جرائم قتل الاسرى

حدد السيد عمرو موسى وزير الخارجية المطالبة بضرورة قيام الحكومة الاسرائيلية باجراء التحقيق الرسمي والفوري في جرائم قتل الاسرى المصريين بحريي ٥٦ و٦٧. و اضاف - في تصريح عقب اجتماعه امس مع ايلي ديان نائب وزير الخارجية الاسرائيلي - ان جميع الاتصالات المصرية مع اسرائيل تؤكد ضرورة التحقيق الرسمي وموافقاتنا بتفصيلات ما حدث نظرا لخطورة الموضوع ونشر اعترافات اسرائيلية بقتل اسرى مصريين.

جرائم قتل الأسرى المصريين لا تسقط بالتقادم

تطرح الاعترافات المنسوبة لعدد من ضباط جيش الاحتلال الاسرائيلي بمسئوليتهم عن قتل المئات من الاسرى المصريين العزل من السلاح على ارض سيناء اثناء حربى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ دراسة السبل والاجراءات لاجبار السلطات الاسرائيلية على المثول لاحكام القانون الدولى الانسانى والتي تقضى بضرورة معاقبة مرتكبى هذه الجرائم ودفع التعويضات المناسبة لمصر ولاسر الضحايا.

واذا كانت المادة ٩٠ من البروتوكول الاول الملحق باتفاقيات جنيف قد استحدثت تشكيل لجنة دولية لتقصى الحقائق وتعمل وتطبقها المزدوجة فى التحقيق فى اى عمل يزعم انه انتهاك جسيم للاتفاقيات والبروتوكول من ناحية ، وتسهيل اعادة احترام القانون الانسانى بواسطة المساعى الحميدة من ناحية اخرى ، فان هذه اللجنة لايمكنها التدخل الا بموافقة الاطراف المعنية على ذلك او اذا كانت قد قبلت اختصاصها مسبقا

ومن المؤسف ان الطريق يبدو مسدودا امام المساعى الحميدة لهذه اللجنة فى القضية التي نحن بصددنا لان اسرائيل لم تصادق بعد على هذا البروتوكول من ناحية وان الحكومة المصرية قد تحفظت بشكل مسبق على اختصاص اللجنة من ناحية اخرى وهو الامر الذي لايقب مع الحكومة المصرية ان تطلب تدخل اللجنة.

ومع ذلك فان السبل ليست مرصدة تماما امام الوصول الى تسوية عادلة لهذه القضية دوليا اذا ما عرقلت اسرائيل اية مساعى ودية للوصول الى تسوية مرضية لمصر وهو امر غير مستبعد ، وتنحصر هذه السبل فى

١ - اقناع اسرائيل بدخول طرف ثالث يحظى بموافقة الطرفين (مصر واسرائيل) من اجل الوصول الى هذه التسوية

٢ - طرح النزاع للتحكيم الدولى وان كان ذلك يصطدم بضرورة موافقة اطراف النزاع.

٣ - طرح النزاع على الجمعية العامة للأمم المتحدة والتحرك باتجاه اصدار قرار منها باحالة الامر الى مجلس الامن وحفز مختلف الجهود من اجل استصدار قرار بتشكيل محكمة خاصة يناط بها محاكمة مجرمى الحرب من ضباط الجيش الاسرائيلي اسوة بالمحكمة الخاصة التي قرر المجلس تشكيلها لمحاكمة مجرمى الصرب على جرائمهم البشعة ضد البوسنة.

حيث شكك هذه الجرائم انتهاكا جسيما للشرعية الدولية وعلى وجه الخصوص القانون الدولى الانسانى الذى تشكل اتفاقيات جنيف الاربعة المؤرخة فى ١٢ اغسطس ١٩٤٩ وبروتوكولها الاضافيان المعتمدان فى ١٩٧٧ صدرا رسميا له.

تستند السلطات الاسرائيلية المتصل من مسنودها على هذه الجرائم تحت اية دعاوى فقد اكدت اتفاقية جنيف بشأن معاملة الاسرى مسئولية الدولة الاسرة عن حمايتهم حيث نصت المادة ١٢ من الاتفاقية على ان يقع اسرى الحرب تحت سلطة الدولة المعادية ، لا تحت سلطة الافراد او الوحدات العسكرية التى اسرتهم وبخلاف المسئوليات الفردية التى قد توجد ، تكمن المسئولية الحاضرة مسئولة عن المعاملة التى يلقاها الاسرى.

كما نصت المادة ٨٦ فقرة ٢ من البروتوكول الاول الملحق باتفاقيات جنيف على انه لايعفى قيام اى مرسوم بانتهاك بنود الاتفاقيات او البروتوكول ، رؤسائه من المسئولية الجنائية او التأديبية حسب الاحوال اذا علموا او كانت لديهم معلومات تتيج لهم فى تلك الظروف ان يخلصوا الى انه كان يرتكب ، او انه فى سبيله لارتكاب مثل هذا الانتهاك ، ولم يتخذوا كل ما فى وسعهم من اجراءات مستطاعة لمنع او قمع هذا الانتهاك ، ولاشك ان الجرائم التى اعترف بارتكابها ضباط جيش الاحتلال الاسرائيلي اثناء حربى ٥٦ ، ٦٧ تندرج فى اطار هذه المخالفات الجسيمة التى شملت وفقا للمادة ١٣٠ من الاتفاقية القتل العمد والتعذيب او المعاملة اللاانسانية وتعمد احداث الام شديدة او الاضرار الخطير بالسلامة البدنية او بالصحة ويؤكد هذا ايضا المواد ١٣ ، ١٧ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ١٢١ ، ١٢٩

وتندرج الجرائم الاسرائيلية بحق الاسرى المصريين في اطار جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية والتي لا تسقط بالتقادم وفقا لما جاء باتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٨ والتي ادرجت في مبادئها الاولى الجرائم والمخالفات الجسيمة المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف ضمن الجرائم التي لا يسرى عليها أي تقادم بصرف النظر عن وقت ارتكابها.

وقد اوجب المادة الثانية من هذه الاتفاقية في حالة ارتكاب اي جريمة من الجرائم المشار اليها في المادة الاولى، تطبيق احكام الاتفاقية على ممثلي سلطة الدولة وعلى الافراد الذين يقومون بوصفهم فاعلين اصليين او شركاء بالمساهمة في ارتكاب اية جريمة من تلك الجرائم او بتحريرهم الغير تحريضا مباشرا على ارتكابها أو الذين يتآمرون لارتكابها بصرف النظر عن درجة التنفيذ . وعن ممثلي سلطة الدولة الذين يتسامحون في ارتكابها

ووفقا لمبادئ التعاون الدولي في تعقب واعتقال وتسليم ومعاقبة الاشخاص المذنبين بارتكاب جرائم حرب ضد الانسانية ، المعتمدة بقرار من الجمعية العامة في ٢٠ ديسمبر ١٩٧٣، فان لايجوز للسلطات الاسرائيلية ان تمتنع عن تسليم مرتكبي هذه الجرائم لمحاكمتهم في مصر حيث تقضي الفقرة الخامسة من القرار بما يلي : «يقدم للمحاكمة الاشخاص الذين تقوم ضدهم دلائل على انهم ارتكبوا جرائم حرب او جرائم ضد الانسانية ويعاقبون اذا وجدوا مذنبين ، وذلك كقاعدة عامة ، في البلد الذي ارتكبت فيها هذه الجرائم . - وفي هذا الصدد، تتعاون الدول في كل مايتصل بتسليم هؤلاء الاشخاص»

عصام الدين محمد حسن

مدير وحدة البحث بالمنظمة المصرية لحقوق الانسان

وتقويتنا المستخلصات السابقة الى القول بان نجاح الجهود الرامية الى تحقيق المطالب العادلة المتمثلة في محاكمة المسؤولين عن اعمال قتل الاسرى والمفقودين المصريين وتعويض ذويهم تعويضا مرضيا سيضطرهم من جهة بالتعنت والصلف الاسرائيلي الدائم ، وبمشكلات تطبيق القانون الدولي الانساني من جهة اخرى، حيث لايزال هذا التطبيق انتقائيا وتحكمه الى جانب الاعتبارات والمعايير السياسية ، طبيعة العلاقات المتبادلة بين الدول وعديد من الديناميكيات السياسية والاقتصادية والاسفرائيجية والثقافية المتشابكة.

ويظل نجاح هذه الجهود رهنا بعدة امور تتمثل فيما يلي:

١ - الادارة الاعلامية الفعالة من اجل تحقيق فضيح واسع النطاق على المستوى المحلي والعربي والدولي لجرائم الحرب التي ارتكبتها جيش الاحتلال الاسرائيلي.

٢ - تكثيف الاتصالات وتنسيق الجهود مع كافة الهيئات والمنظمات غير الحكومية وحفز المنظمات غير الحكومية وبخاصة في الدول التي تلعب دورا رئيسيا في صنع القرارات الدولية على ممارسة جميع الضغوط الممكنة من اجل اقناع حكوماتها باعمال الالتزامات الدولية ضد مجرمي الحرب ومنتهكي حقوق الانسان دونما اعتبار للمعايير السياسية.

٣ - ادراك الحكومة المصرية ان نجاح جهودها في هذه القضية يتأثر الى حد كبير بتنشيط فعاليات العمل الاهلي ومؤسسات المجتمع المدني وهو مايعلى عليها انفساح المجال للفعاليات المختلفة للعمل بحرية وفي اطار سلمي لإبراز التضامن المجتمعي في هذه القضية . ويصبح على قدر عال من الالهمية في هذا الصدد قيام الحكومة المصرية بتقديم كافة المعلومات المتاحة الى منظمات حقوق الانسان واعلانها على الراى العام

وقد أكدت الفقرة السادسة من القرار ضرورة أن تتعاون الدول بعضها مع بعض في جمع المعلومات والدلائل التي من شأنها أن تساعد على تقديم الأشخاص المشار إليهم في الفقرة الخامسة إلى المحاكمة.

ورغم ما أتهينا إليه من تأكيد المسؤولية القانونية على السلطات الاسرائيلية عن جرائم الحرب التي ارتكبتها ضباط جيشها ، فإن إطار التحرك للدفع باتجاه معاقبة مرتكبي هذه الجرائم ، ودفع السلطات الاسرائيلية بالقبول بتسوية ، عادلة ، لحقوق الضحايا وتعويض ذويهم ، يصطدم في واقع الامر بمشكلات تطبيق القانون الدولي بوجه عام والقانون الدولي الانساني على وجه الخصوص فعلى الرغم من النظام الذي تنص عليه اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها فان انتهاكات خطيرة تقع ونمر دون عقوبة او مسائلة ويكفي للقارىء ان يعود بالذاكرة قليلا للورا ليجد امامه سجلا حافلا بالانتهاكات الاسرائيلية لحقوق السكان المدنيين في الاراضي المحتلة لم ينجح القانون الدولي واتفاقيات جنيف في وقفها او المعاقبة عليها ، وتقدم محنة البوسنة بدورها نموذجا لا يقل فجاجة عن العجز لوقف انتهاكات الصرب والمعاقبة عليها

ورغم ان اتفاقيات جنيف تنص على ان التحقيق الراسي في الانتهاكات للحسبة التي تقع بالمخالفة لهذه الاتفاقيات عقد مثل ذلك حاصفا لآراء الاطراف المسنونة عن هذه الانتهاكات ، واستعدادها للقبول بالتحقيق والتسوية لثوية للآثار المترتبة على هذه الانتهاكات

أسرانا...

وأسراهم؟

إذا كان الباعث على القتال تسلطا وفرضا للقوة كما كان عند الإغريق والرومان ، أو عدوانا للاستيلاء على الماء والكأ كما كان عند العرب في الجاهلية ، أو تجبرا بالباطل بغرض التوسع كما هو واضح . في هذه الأيام . في التطلعات « الإسرائيلية ... فلسنا نجد القتال في الإسلام وراء دافع من

د . عبداللطيف محمد عامر
حقوق الرقازيق

هذه الدوافع . وإنما نجد أمرا يحكى طبيعة الإنسان ويمثل واقعه على الأرض ، ففي طبيعة الإنسان ميل الى السلام ونزوع الى السلام . ولكنه باندماجه في واقع الحياة واحتكاكه بالناس ينجأ إلى القتال إما للدفاع عن حقه أو اغتصاب حقوق الآخرين وفي مجال هذا الصدام المسلح

وردت في القرآن الفاظ تلتقي كلها في معنى واحد هو القتال بمعناه المعروف ، ولكنها تختلف في إيحاءاتها النفسية كما اختلفت في دلالاتها اللفظية كالجهاد والحرب والقتال .

وهذه التفرقة بين مدلول الكلمات الثلاث أشبه بتفرقة القانون الدولي بين كلمات ثلاث هي الغزو ، والاحتلال الحربي والفتح .

ولقد يقال : إن القتال المسلح ليس من شأن الدعوة إلى الله ، لأن شأنهم هو التهذيب الروحي ، ويرد على ذلك بأن الإسلام يدعو إلى فضيلة إيجابية هادية لاسلبية مقصورة ، ولا يرضى الإسلام أن يترك (المعسكرات المعادية) تمارس عبودية البشر للبشر أو للحجارة داخل حدودها الإقليمية ويدعها وشأنها ، ولكنه إذا (أمن) سبيل هذه الدعوة وأفسح طريقها إلى الأذان والقلوب فهو لا يدعو إلى حرب المخالفين .

ولقد قرر جمهور الفقهاء من مالكية وحنفية وحنبلية أن علة القتال في الإسلام تتمثل في الحراية والمقاتلة والاعتداء .. وليست في الكفر ، فلا يقتل الفرد لمجرد مخالفته للإسلام ، إنما يقتل لاعتدائه على الإسلام ، وغير المقاتل لا يجوز قتاله .

وكان الأسرى قديما يذبحون أو يقدمون قرابين للآلهة ، ثم رنى بعد ذلك الانتفاع بهم ، نحل الاسترقاق محل القتل ، وصار الأسرى يستعبدون ويتخذون للبيع والشراء ، ومن أمثلة الأمم التي عاملت الأسرى بقسوة لا هوادة فيها الفرس والإغريق ، ولقد جاءت مدونة « جوستينيان » ، فأشارت إلى ذلك ولقد منح القانونى الرومانى للمالك الحق في إقامة عبده أو استحيائه ، وكثر الرقيق في عهدهم حتى ذكر بعض مؤرخيهم أن الأرقاء في الممالك الرومانية يبلغون ثلاثة أمثال الأحرار

● وفي الإسلام : يتحدد مصير الأسير والموقف في ضوء ظروف متعددة منها التنبؤ بموقفه إذا أطلق سراحه

ويُفرق الفقه الإسلامي بين (الأسير الحربي) والأسير غير المحارب ، أو المكره على الحرب ، وقد روى أن رسول الله قال يوم بدر : (إن أناساً من بني هاشم وغيرهم قد أخرجوا كرها لا حاجة لهم بقتالنا ، فمن لقي منكم أحداً منهم فلا يقتله ، فهم إنما خرجوا مستكرهين) ونظرة الإسلام إلى الأسير أنه وقع - خلال القتال أو بعده - في قبضة أسرية ، فتحويل من محارب يواجه عدوه بالقتال ويتوقع من عدوه القتال إلى مأسور مهزوم مجرد من سلاحه وتجري عليه أحكام الأسرى لا أحكام المحاربين . فهو لا يكبل إلا في حالة الهياج العصبي ، وكان تكبيل الأسير في صدر الإسلام مجرد وسيلة لمنعه من الهرب لعدم تخصيص أماكن لاعتقاله ، فكان ربطه أمراً مؤقتاً حتى يتقرر مصيره . وإن من صفات « الأبرار » - في القرآن - أنهم (.. يطعمون الطعام على حبة مسكينة ويتيمم .. وأسيرا) ، وذلك لأن الأسير مهزوم فاقد لمقاومته ،

والأسير في حد ذاته يحطم نفسيته ، فإذا عومل معاملة رفيعة كان ذلك معالجة لنفوس كسيرة ، وعرضاً هيئنا لها على مبادئ الإسلام التي تدعو إلى الرفق بالضعيف والمحافظة على مشاعر المهزوم ، ولقد قال النبي لأصحابه في أسرى بني قريظة : (أحسنوا إسماعهم ، وقيلوهم وأسقوهم .. ولا تجمعوا عليهم حر الشمس وحر السلاح)

وهذه المعاملة نجدتها باستغاضة في كتب المغازي والسير ، ولنن كان من المقرر أن المعاملة بالمثل تتخذ مبدأ أساسياً في العلاقات الدولية بين المسلمين وغيرهم في الحرب والسلام على السواء ، ولا يقتصر ذلك على عصر الرسول وصحابته فقط ، بل إن ذلك سار في كل عصر يتقيد فيه القائد المسلم بمبادئ الإسلام . وأوضح مثل على ذلك تاريخياً الحروب الصليبية وموقف صلاح الدين من أسرى الفرنجة بإطلاق سراحهم ، وموقف ريكارد ، قائد الفرنجة من أسرى الفرنجة بإطلاق وقد بلغوا ثلاثة آلاف أسير ..

وتتكرر الصورة نفسها معنا ومع إسرائيل في العصر الحديث ، فعزلنا ترى صورة « عساف ياجوري » وهو يقود لواء من جنوده الذين وقعوا أسرى في قبضة المصريين ، ثم يقودهم مرة أخرى بعد « المن عليهم » وعودتهم غير منقوصين ... أما شأن أسرائيل في أيدي إسرائيل فهو الذي يحاصرنا ويضغط على أعصابنا في هذه الأيام ونحن نواصل مباحثات السلام !! ومن حسن معاملة الأسرى عدم تعذيبهم بأي لون من ألوان التعذيب كالضرب أو التجويع لإكراههم على إقضاء أسرار جيوشهم ، كما يحرم التمثيل بهم فلقد كان سهيل بن عمرو سليل اللسان شديد الهجوم على الإسلام وعلى الرسول ، فلما وقع مع أسرى بدر قال عمر بن الخطاب للنبي : دعني أنزع ثيبي سهل بن عمرو - أي أنتن من مقعدة أسنانه - فلا يقوم عليك خطيباً في موطن أبداً ، فقال رسول الله : « لا أمثل به فيمثل الله بي وإن كنت نبياً » .

وعن قتل الأسير . قال جمهور الفقهاء إنه إذا تم الاستيلاء على الأسير أصبح الأمر فيه مفوضاً إلى (ولي الأمر) باعتبار أن الأسير أسير الدولة لا أسير الفرد ، ولا يجوز لمن أسره أن يقتله أو يتصرف فيه ، فتتعدد عصائر (التصرف ، ، وقد تكون خاضعة للأهواء ، وليس لواحد من الغزاة أن يقتل أسيراً بنفسه ، لأن الرأي فيه إلى (الإمام) .

وقد يكون هذا الفهم ناشئاً عن جواز إقدام الأسير على قتل أسيريه في حالة تمردده ومحاولته الفرار ، فهو إن امتنع أن ينقاد لأسره ، فإن له إكراهه بالضرب فإن له قتله ، وحينئذ فإن قتله ليس حقاً مكتسباً للأسير ، ولكن لوقف مقاومته ومنع الضرر المتوقع من هذه المقاومة .

ولقد جاء في (حاشية أبي السعود) : (لو قتل الغزاة الأسير بلا ملجى إلى قتله بأن خافوا من شره عزروا .. أي عوقبوا عقوبة بون القتل .. ونقل ، ابن رشد ، أن إجماع الصحابة على عدم جواز قتل الأسير لمجرد أسره ، ولكن قد يقتل لما ارتكبه قبل الأسر من جرائم ، أما قتله بعد الأسر فلما يأتي به من أعمال خداع وتغريب بالمسلمين ..

ويبدو أن هذه الصورة مستمرة استمرار الحياة : تسامح من جانب المترزمين بالمبادئ ، وتجاوز من جانب الذين تدعوهم (مبادئهم) إلى العدوان .. ومثلنا في ذلك يصوره قول الشاعر :

ملكنا فكان العفو منا سجية	فلما ملكتم سال بالدم أبطح
وحللتكم قتل الأسارى وطالما	غدونا على الأسرى نعم ونصفح
فحسبكم هذا التفاوت بيننا	فكل إناء بالذي فيه يتضح

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٥

نائب وزير خارجية إسرائيل في حديث «للأهرام» : مستعدون لدفع تعويضات لعائلات القتلى من الأسرى المصريين

وأشار إلى أنه تم الاتفاق في هذا الموضوع وإيجاد الوسائل المناسبة لمعالجته، واتفقتنا على قيام الحكومة الإسرائيلية ببحث الموضوع بصورة متكاملة واستكمال الاتصالات مع الجانب المصري لإيجاد الكيفية المناسبة لمعالجته، بمعنى أننا سنبحث الموضوع للوصول إلى الحقائق كاملة عنه ثم تعرض ما توصلنا إليه على الجانب المصري للوصول لحل نهائي لتلك القضية وقال: اننى مدرك ومتفهم تماما للطلب المصري، ولكننى قلت للوزير عمرو موسى وللدكتور أسامة الباز أن أى نوع من إعادة النظر فى هذا الموضوع سيستوجب بالتالى إعادة النظر فى جميع الاحداث التى وقعت فى جميع حروب اسرائيل مع مصر، ونحن نتفهم تماما مشاعر وتوقعات المجتمع المصرى تجاه تلك القضية.

نستنكر وندين

وأكد أنه يدرك أن هناك مشكلة يجب حلها، ونحن نستنكر وندين ونأسف لما حدث ولكن أعتقد أن القضية أصبحت الآن قضية سياسية واجتماعية وانسانية فى الوقت نفسه، ولذا فإنه يجب علينا إعادة النظر فى هذا الموضوع وبحث السبل الممكنة بالتشاور مع الحكومة المصرية لإنهاء هذه القضية، ودراسة ما طلبه منا المسئولون المصريون فى هذا الخصوص.

مصر طلبت التحقيق

وردا على سؤال حول ما طلبه المسئولون المصريون من الجانب الاسرائيلى، قال: لقد طلبوا منا إعادة النظر

فى اول زيارة يقوم بها لمصر عقب توليه مهام منصبه الجديد نائبا لوزير الخارجية الاسرائيلى، كان «للأهرام» هذا الحوار مع السيد «إيلى دايان» عقب المباحثات التى أجراها مع المسئولين بوزارة الخارجية والتى تطرق فيها إلى جميع الأمور المتعلقة بقضية أسرى الحرب المصريين الذين قتلوا على ايدى ضباط اسرائيليين فى حربى ١٩٥٦ و ١٩٦٧، وأكد ان اسرائيل مستعدة لدفع التعويضات اللازمة لأسر القتلى من الاسرى المصريين انطلاقا من تقديرها للاعتبارات الانسانية، وأن هذه الأسر عانت كثيرا من تلك المناساة.

وقال دايان: ان زيارته للقاهرة تجيء من منطلق تقدير للدور الرائد الذى قامت به مصر فى دفع العملية السلمية وحقيقة أن مصر هى أكبر دولة عربية لاننا نكن تقديرا خاصا للرئيس حسنى مبارك لدعمه المستمر للعملية السلمية.

وأضاف أنه بحث مع السيد عمرو موسى وزير الخارجية والدكتور أسامة الباز مدير مكتب الرئيس للمعلومات السياسية سبل دفع العلاقات الثنائية بين البلدين . وتبادل الآراء حول تطورات العملية السلمية فى منطقة الشرق الأوسط بمختلف مساراتها ، خاصة مع إقتراب موعد إنعقاد القمة الاقتصادية فى عمان.

وأشار إلى أنه يود التأكيد على أن تلك الزيارة لم يكن مخططا لها بشكل رئيسى بسبب ما أثير حول مسألة الأسرى المصريين، إلا أننا يجب أن نعترف بأنها أصبحت قضية قائمة ولا يمكننا تجاهلها.

وأشار الى أنه تبادل الآراء حول كيفية معالجة هذه القضية حتى يمكننا التقدم إلى اتفاق فى العلاقات بين البلدين.

وقال: أكدت للجانب المصرى أننا سنثبت بأدلة قاطعة ان ما حدث هو نتاج تصرفات أفراد وليس تصرف دولة أو أنه صدر بتعليمات من الجيش الاسرائيلى، وأستطيع التأكيد أن تلك التصرفات مخالفة لسياسة الدولة والقيم الأخلاقية التى تؤمن بها اسرائيل.

ونكر أن الجانب المصرى طلب من الجانب الاسرائيلى التحقيق فى هذا الموضوع، والنظر فيه بجدية من أجل الوصول إلى الحقائق الكاملة.

قال: لقد عرضت أمام المسئولين المصريين موقف الحكومة الاسرائيلية من تلك القضية، حيث طلبت الحكومة من مستشارها القانونى أن يبحث الموضوع، وان كنت اود التأكيد - دون الدخول فى التفاصيل - أن ما قام به بعض الأفراد فى الجيش الاسرائيلى خلال حربى ١٩٥٦، ١٩٦٧ هو فى الواقع أعمال غير قانونية ومناقية للأخلاق ويجب استنكارها وشجبها وعدم قبولها بأى حال من الأحوال.

السفير ينفى

وعقب السفير ديفيد سلطان على الاتهام الموجه اليه بالمشاركة في مذبحه الأسرى بقوله لقد كانت خدمتي العسكرية بعيدا عن خدمة السلاح ولم أكن ضابطا أو جنديا ولم أكن مظلما، وإنما كنت طوال خدمتي أعمل في الأمور الإحصائية والمحاسبية الخاصة بالجيش ومن ثم فإن ذلك ينفى عني تماما تهمة المشاركة في مثل تلك الجرائم وهذا يكذب مانشر من اتهامات لي حول هذا الموضوع وللأسف فالأمر لم يكن مجرد تكذيب لاتهامات غير صحيحة بل أن الأمر وصل إلى حد التهديد بالقتل والدعوة للانتقام عني

مبارك ودوره في السلام.

ثم انتقل الحديث مع دايان حول عملية السلام ومدى اعتقاده بأنه سيتم التوقيع على الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي لتوسيع الحكم الذاتي في نهاية الشهر الحالي فقال: نعم اعتقد ذلك وسيتم اقامة حفل التوقيع في واشنطن وسنكون سعداء بحضور الرئيس حسنى مبارك الذى كان له دور فاعل ورئيسى فى دفع العملية السلمية نحو الأمام.

وبالنسبة للعسار السوري أكد ان الأمور قد تبدو سيئة حاليا ، ولكن الأمريكين يحاولون حاليا إعادة إحياء المفاوضات بين الجانبين ، وأضاف المشكلة أن السوريين يرون أنه يجب أن ننهي جميع الأمور المتعلقة باللجنة العسكرية من أجل مناقشة المسائل الأمنية. والسوريون يقولون حاليا أنهم مازالوا على موقفهم إلا أن الأمريكين وعدوا بتجاوز تلك العقبات، وأنه بعد اجتماعات رئيسى الأركان سيتم الانتقال لاجتماعات اللجنة المشتركة بين البلدين لمناقشة المسائل الأمنية وخصوصا محطات الانذار المبكر، والأمريكين يحاولون حل هذه القضايا، وأعتقد أن السوريين يجب أن يفهموا أن لدينا جدولا زمنيا محددا حيث أن لدينا انتخابات مقبلة ونحن لا نقول ذلك للضغط عليهم ولكن تلك هي الحقيقة وبالنسبة لنا فالسلام مع سوريا مهم جدا لأننا نتطلع إلى سلام شامل خاصة أن السلام مع سوريا سيتبعه السلام مع لبنان

ثم انتقل الحديث إلى العلاقات الاسرائيلية مع دول الخليج وإلى أى مدى وصلت فى الوقت الحاضر؟ فرد دايان: اننا نود أن تكون لدينا علاقات جيدة مع جميع الدول العربية ، ولكن بالنسبة لدول الخليج فإن المسألة مرتبطة بعملية التسوية الشاملة ومن ثم ستأخذ بعض الوقت، وأود أن أشير هنا إلى أنه تم اتخاذ خطوات مهمة للتعاون مع المغرب وبعض الدول العربية الأخرى إلا أننا نركز حاليا على علاقتنا مع الفلسطينيين ونتطلع إلى كيفية تنمية الاقتصاد الفلسطينى وأعتقد أننا فى إطار استعداداتنا لقمة عمان الاقتصادية سنعطى أولوية لبعض المشروعات الخاصة بالفلسطينيين لإيجاد فرص عمل وتطوير الصناعات الفلسطينية، خاصة أننا نؤمن بأن الفلسطينيين إذا وجدوا عملا وحياة أفضل فإن ذلك سيدفع عملية السلام.

وأعتقد شخصياً أننا إذا حققنا تقدماً كبيراً فى هذا المجال مع الفلسطينيين فإننا يمكننا تحقيق مزيد من التقدم فى علاقتنا مع الدول العربية.



إيلي دايان

أجرى الحوار: محمد الحناوى

والتحقيق فى القضية وإبلاغهم بنتائج هذا التحقيق ولم نتناقش ماذا سيتم بعد ذلك، ولكننا يجب أن نبحث معا الذى يمكننا عمله من أجل بحث جميع ما حدث من تجاوزات سواء من الجانب الاسرائيلى أو الجانب المصرى واستمرار الحوار والنقاش بعد الوصول إلى الحقائق كاملة بهدف إنهاء تلك القضية برمتها.

وحول ما إذا كانت اسرائيل على استعداد لدفع تعويضات لأسر الأسرى القتلى فى حربى ٥٦، ٦٧ قال نائب وزير الخارجية الاسرائيلى، نعم لم لا.. نحن مستعدون لبحث دفع التعويضات اللازمة لأسر الضحايا، كما ذكرت ويعيدا عن الجانب القانونى، هناك التزامات أخلاقية وإنسانية تدفعنا لقبول ذلك. وحول مدى اعتقاده أن الضابط الاسرائيلى بيرو كان

يريد باعترافه بقتل الأسرى المصريين الاضرار بالعلاقات المصرية الاسرائيلية ذكر دايان انه لا يدري دوافعه بالضبط وأضاف أنا لا أعرفه شخصياً. ولكننى ضده على طول الخط وادين جريمته، ولا اسرى لماذا أقدم على ما فعل وما هى أغراضه، وايضا لا نعلم حقيقة ظروفه والظروف التى أحاطت باعترافاته ومن يقف وراءه ولكى نعرف بالضبط يجب أن نقوم بالتحقيق، ولكن النائب العام أعلن أننا ليس لدينا الحق فى إجراء تحقيق رسمى، لأننا لا يمكننا اتخاذ إجراءات قانونية ضده، أنها بالفعل قضية معقدة وقانونيا لا يمكننى تحليلها.

وأضاف أن بيرو من الجناح اليميني الليكود. ولكنه ليس عضوا فاعلا فى الحزب لأنه طاعن فى السن حيث يبلغ من العمر حاليا حوالى سبعين عاما

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٨ ستمبر ١٩٩٥

قتل الأسرى ليس آخر

الانتهاكات الإسرائيلية

وبادى ذى بدء قد يصعب على أى مراقب أو أى خبير فى حقوق الإنسان والقانون الدولى أن يضع قائمة بالانتهاكات الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة، نظرا لشعبها وتنوعها وامتدادها لمجالات جديدة من الانتهاكات ربما تكون غير مسبوقة، كما أن محاولة تسكين هذه الانتهاكات فى الفئسات النظرية والقانونية المعروفة فى موثيق حقوق الانسان والشعوب قد تبوء هى أيضا بالفشل فهذه الفئات قد وضعت منذ فترة طويلة نسبيا - على الأقل ما يتعلق منها بالوثائق الاولى لهذه الحقوق - وقامت اسرائيل بتطوير تقنيات واليات جديدة فى مجال إنتهاك حقوق الشعب الفلسطينى وارضيه التى تحتلها، ومن ناحية أخرى فإن هذه التقنيات النظرية والقانونية قد ارتبطت منذ بدايتها بحالات وأوضاع يظروف وصراعات تختلف جزريا عن حالة الصراع العربى الاسرائيلى، والذى قامت اسرائيل من خلال دعاواها حول الأمن وعداء العرب لها بتطوير انتهاكاتهما لحقوق السكان والاراضى التى تقبوم باحتلالها.

د. عبد العليم محمد

ومصدر صعوبة تسكين الانتهاكات الاسرائيلية فى الفئات العادية للموئيق الدولية يعود بلا شك الى حقيقة تكاد نفساها أو تقاساها وتعرض لنسيان جماعى عالمى، وهى نشأة اسرائيل ذاتها كإنتهاك خطيرة لا يسقط بالتقادم عبر التواطؤ مع القوى الغربية وعلى حساب الشعب العربى فى فلسطين وتحت دعاوى صهيونية ودينية وعرقية وزغما عن قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

اعادت قضية قتل الأسرى المصريين خلال عدوان اسرائيل عام ١٩٥٦ و ١٩٦٧ الى الأذهان موضوع الإنتهاكات الإسرائيلية التى ارتكبتها اسرائيل. ولا تزال - فى الاراضى العربية المحتلة، بعد أن كادت المغريات والمفاهيم التى صاحبت تطور العملية التفاوضية بين العرب واسرائيل تظفى على هذه الإنتهاكات، بدعوى نسيان الماضى، وبدء صفحة جديدة فى العلاقات الاسرائيلية العربية، ودعوى تطبيع العلاقات بحكم ضرورة واهمية السلام لكلا الطرفين، وهو خطاب لا يزال بحاجة ماسة لنقد متعمق من الجانب العربى بعيدا عن مقتضيات السياسة العملية.

أورى سيلشتاين وماتير بايمل ، اثنان من ابرز المؤرخين الاسرائيليين المعاصرين ، لايفتقان فى اعمالهما على أى شيء تقريبا ، دائما يصل كل منهما الى أحكام مناقضة للآخر ، حتى ضرب بهما المثل على عمق التناقض فى التاريخ وما يصل اليه المؤرخون من احكام ، ومع ذلك وجد هذان المؤرخان نفسيهما يلتقيان على رأى واحد لأول مرة وذلك بصدده الحديث عن الجرائم التى ارتكبتها القوات الاسرائيلية ابان عدوان ١٩٥٦ ، وأكدوا بشكل قاطع أن ما حدث فى ممر متلا وشرم الشيخ بدءا من ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ هو مذبحه حقيقية مهما اتخذت تسميات مختلفة لهذه الوقائع .

في فلسطين وبعض الدول العربية منذ عام ١٩٤٢، وكان هدف هذه الوحدات استخباراتي في البداية أي الحصول على المعلومات والأخبار والقيام بالاعتقالات للعرب والفلسطينيين في المدن والقرى بعد تسليمهم أفرادها إليها. واعتمدت هذه الوحدات على بعض يهود البلدان العربية. وفي هذا السياق أيضا يمكن الإشارة إلى حرص اسرائيل على تكوين مجموعات من المتعاونين معها واستخدامها في ذلك لجميع الأساليب الدنيئة التي تجيدها أجهزة استخباراتها، بل حرصت لدى توقيع اتفاق أوصلو على حماية عملاتها والمتعاونين معهم. وفرضت في صلب الاتفاقات ذاتها نصا غريباً (اتفاق القاهرة الموقع في ٤ أبريل عام ١٩٩٤) يتعهد بموجبه الجانب الفلسطيني بعلاج مشكلته المتعاونين مع السلطات الإسرائيلية وعدم ملاحقتهم قضائياً أو ايدانهم، ويعكس هذا النص حرص اسرائيل على استمرار هؤلاء في أداء دورهم في التسلسل إلى أجهزة السلطة الفلسطينية الوليدة في غزة وأريحا

عدم التقيد بالتواريخ المحددة في الاتفاقات. من المعروف أن اتفاق أوصلو كان قد حدد توقيتات زمنية لتنفيذ بنوده سواء ما تعلق منها بغزة وأريحا أو توقيع سلطات الحكم الذاتي في المرحلة الإنتقالية أو ما دون ذلك، وقد حرصت اسرائيل عقب توقيع الاتفاق وعلى لسان رئيس الوزراء رابين على التحرر من التقيد بهذه التوقيتات الزمنية وأكد الأقدسية لهذه التواريخ، وهو الأمر الذي يعني من ناحية إستخفافه باتفاق مكتوب وموقع بشهادة القوى الكبرى، ويعنى من ناحية أخرى استبدال الاتفاق كمرجعية للتنفيذ والتوقيت بمرجعية أخرى هي مصلحة اسرائيل في المقام الأول وتقديرها للمصلحة تطبيق هذا البند أو ذلك من بنود الاتفاق، ومن ناحية ثالثة تستغل اسرائيل ميزان القوى الراجح لمصلحتها لفرض المزيد من التنازلات على الجانب الفلسطيني وتطويعه لقبول مفهوم اسرائيل للزمن والتوقيتات الزمنية.

الإغلاق المتكرر للضفة الغربية وغزة: تبادر اسرائيل لدى أية عملية فدائية إلى إغلاق الضفة وغزة لمدة زمنية متفاوتة وفق حجم العملية والنية العقابية إزاء مواطني هذه الأراضي، والإغلاق فضلا عن أنه أحد أشكال العقاب الجماعي الذي ينتمي لمرحلة متخلفة من تاريخ التطور الإنساني وتجاوزته التحديتات التي لحقت ببنية القوانين والقواعد المنظمة له سواء في ظل الإحتلال أو الحالات العادية. فضلا عن ذلك فإنه يوقع ضررا معنويا وماديا باقتصادات الضفة وغزة، حيث يفقد العاملون الفلسطينيون في اسرائيل مصادر رزقهم لمدة أسبوع أو عدة أسابيع حسب الحالة ويلحق الضرر باقتصاد الضفة وغزة المنهار والتابع للاقتصاد الاسرائيلي، وتصاحبه حملات أمنية وعسكرية تروغ المدنيين بتدمير بعض المنازل ونسبها واعتقال عدد كبير منهم بحجة الاستجواب والاشتباه.

وإذا كانت الضرورات الميكافيلية للسياسة تقتضى تجنب هذا الجدل فإن الانتهاكات الاسرائيلية المتكررة من شأن تداعياتها أن تذكر به، ويمكننا أن نرصد فيما يتعلق بالانتهاكات الاسرائيلية المعاصرة عددا من هذه الانتهاكات أو عينه منها، ولا يفى ذلك تجاهل بقية هذه الانتهاكات أو التقليل من خطورتها وتأثيرها، ولكن وكما سبق الإشارة يصعب وضع هذه الانتهاكات وحصرها جملة وهو أمر يفرض الانتقائية في رصد وتحليل بعض أشكال الانتهاكات الاسرائيلية.

وتجىء في مقدمة هذه الانتهاكات قضية الاستيطان في الأراضي المحتلة إذ تكشف الوقائع المتواترة المتعلقة بالاستيطان بصفة عامة والاستيطان بعد توقيع اتفاقية أوصلو بصفة خاصة، عن تسارع معدلات الاستيطان وأنشاء الطرق الالتفافية التي تربط هذه المستوطنات باسرائيل ومحصلة ذلك هو تشكل كتلة كبيرة من المستوطنين في الضفة الغربية بتفريق المائة وثلاثين ألف مستوطن عدا منطقة القدس الكبرى، وتقام المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، ويستثمر أصحابها المياه والموارد الطبيعية الفلسطينية وتقدم لهم اسرائيل تسهيلات مالية وقروضا لإغرائهم على الاستيطان في هذه المناطق، والهدف من الاستيطان واضح وهو تزيق أو اصر الضفة الغربية وتحويلها إلى مناطق فلسطينية وأخرى يهودية، وتفتيت وحدتها الجغرافية وربطها باسرائيل عن طريق تحويل البنية التحتية المتمثلة في الطرق والمياه والكهرباء، وهكذا تقوم اسرائيل بهذا العمل على تغيير المعالم الديموجرافية والجغرافية للأراضي الواقعة تحت احتلالها دونما اعتبار للالتزامات القوة القائمة بالاحتلال، والتي تنظمها المعاهدات الدولية، ويجدر الإشارة إلى ملاحظتين هامتين يصدد قضية الاستيطان، الأولى نمط التبرير الأيديولوجي لانتزاع ومصادرة الأراضي الفلسطينية تحت دعاوى دينية توراتية وبحجج أمنية إستراتيجية أما الثانية فهي استبعاد قضية الاستيطان من النقاش والتفاوض الجارى والخاص بالمرحلة الانتقالية وإرجاء هذه القضية الهامة لمفاوضات المرحلة النهائية، وذلك يمهّد لفرض الأمر الواقع على الفلسطينيين مسقبلا وقوع مساحة أكبر من الضفة الغربية في قضية الاستيطان.

فرق الموت الاسرائيلية: وهي وحدات سرية يرتدى أصحابها الزي المدني وتشكلت فيها مجموعتان في نهاية ١٩٨٨ تعمل الأولى في الضفة الغربية وقام بتأسيسها نائب رئيس الأركان آنذاك إيهود باراك، وتعمل المجموعة الثانية في غزة وكان هدف هذه المجموعات مراقبة النشاط في الانتفاضة وتصفيتهم، وقامت هذه المجموعات التي كانت صغيرة العدد في البداية بقتل عناصر فلسطينية من شتى الاتجاهات والفصائل أثناء الانتفاضة، ويتطور المواجهة بين الجيش الاسرائيلي والانتفاضة اتضح للقيادة الاسرائيلية أهمية الوحدات لتفادي الصورة السلبية في الصحافة العالمية لاسرائيل والتي ترتبت على المواجهة بين الجيش والمدنيين وتزايد من ثم عدد اعضاء هذه الفرق.

وهذه الوحدات تطوير معاصر وحديث لنمط الوحدات السرية اليهودية التي كانت تعرف باسم «مستعريفيم» أي مستعربين وكانت تقوم بنشاطها

ثبت أن القوات الإسرائيلية أقدمت على قتل والتمثيل بجثث عمال أحد المهاجر قرب ممر متلا ، وان عددا من تم قتلهم يصل الى ٤٩ مصرى . كذلك اكدت الشهادات تنافس الكتيبة ٨٩٠ مظلات التي كان يقودها تلميذ رافائيل ايتان ، العميد ارييه بيرو ، واللواء التاسع الذي كان يقوده ارييل شارون على قتل كل من يصادفهم من عمال او جنود القوا بسلاحهم وتم أسرهم .

كما اكدت هذه الشهادات قيام جنود الكتيبة ٨٩٠ بقتل حوالي ٣٠٠ من عمال إحدى شركات البترول أثناء مرورهم في شاحنة بالقرب من رأس سدر ، وكيف أن عملية القتل والتمثيل بالجثث كانت تقدم نموذجا للأعمال الهجسية والبربرية التي يندى لها جبين البشرية حتى في أكثر مراحلها همجية وبربرية

ولم يجد أكبر منفذ لمذابح ١٩٥٦ ضد العمال والأسرى المصريين ، ارييه بيرو ، أى غضاضة في سرد تفاصيل عمليات القتل والإعدام والتفكيك بالجثث ، بل انه عندما عبر عن شعوره بالخطأ كان ذلك في معرض رده على التقارير التي كتبتها قوات الطوارئ الدولية بعد انتهاء العدوان والتي جاء فيها «انه تم العثور على جثث لجنود مصريين مقتولين ومقيدي الأيدي والأرجل وهنا رد بيرو انه يشعر بالخطأ لأنه لم يقم بقتل قيود الأسرى بعد قتلهم !!

ونظرا لأن مثل هذه الشهادات اكدت مسنولية رموز اليمين الاسرائيلي المتطرف وعلى رأسهم رافائيل ايتان - زعيم حزب تسوميت وعضو الكنيست الحالي - وارييل شارون عضو الكنيست الحالي عن تكتل الليكود ، فإن انتصار اليمين الاسرائيلي بدأ في فتح ملفات جرائم الحرب التي ارتكبت أثناء عدوان يونيو ١٩٦٧ ، والتي تمت جميعها بأوامر مباشرة من رئيس الاركان الاسرائيلي في ذلك الوقت ، ورئيس الوزراء الحالي - اسحق رابين - على أساس أنها جرائم ارتكبتها الجيوش الاسرائيلي وتفوق في وحشتها وبربريتها ما ارتكبت عام ١٩٥٦ ، وشاروا الى ذبح حوالي ٩٠٠ جندي مصري فلسطيني عن بينهم ٣٠٠ في معسكر واحد

ويبدو ان اليمين الاسرائيلي قد التقى بيند الحقائق في محاولة للمسغط على رابين حتى لايفتح ملفات جرائم الحرب التي ارتكبت عام ١٩٥٦ والتي تطول رموز اليمين ، وانه اذا فكر رابين في تقديم أى من هؤلاء ، المجرمين ، الى المحاكمة ، فإن مؤرخي اسرائيل لديهم ما يدين رابين وغيره في حرب ١٩٦٧

ومن هنا اكتفى رابين بطلب تحقيق الجيش في هذه الوقائع ، مؤكدا انه لا يعتزم تقديم أى من المتهمين الى المحاكمة تحت دعوى انهم لم يعودوا خاضعين لسلطة الجيش ، وهو الأمر الذي يجعلنا نتساءل ، مدى مدى كانت جرائم الحرب تستقط بخروج مرتكبيها من الخدمة العسكرية

أكثر من ذلك ، فاسرائيل من الدول الراضية للتوقيع على معاهدة ، تقادم جرائم الحرب ، وذلك حتى تستمر في تعنت عن تشهير اليهم بأصابع الاتهام بالمشاركة في أعمال ضد اليب و ابار الحرب العالمية الثانية ، والتي اعطت لاسرائيل

وأخيرا وليس آخرا تبقى قضية المعتقلين الفلسطينيين فى السجون الاسرائيلية والمعاملة السيئة التي يلقونها وتعنت اسرائيل فى الافراج عنهم كما طالبت بذلك الجانب الفلسطينى مرارا وتكرارا، ويقدر عدد هؤلاء من الفلسطينيين واللبنانيين بعدة الاف، بل وتربط اسرائيل محاصر الافراج عن هؤلاء المعتقلين بالتدرج فى تنفيذ الاتفاقات الفلسطينية الاسرائيلية والتقدم فى المفاوضات واستجابة الجانب الفلسطينى لمطالب ومصالح اسرائيل، وهكذا تكون مرجعية التعامل مع قضية المعتقلين هى مرجعية الأمن الاسرائيلى وليس مرجعية القانون والقضاء.

يضاف الى ذلك أيضا قضية اللاجئين والنازحين وهم فى الحالة الأولى الفلسطينيين الذين أجبروا على ترك ديارهم وأراضيهم عقب انشاء اسرائيل وتوزعوا بين سوريا والأردن ولبنان ودول المهجر الأخرى فى أوروبا وأمريكا وغيرها وفى الحالة الثانية أولئك الذين أكرهوا على معاداة ديارهم وأراضيهم عقب عدوان اسرائيل فى عام ١٩٦٧

وهؤلاء وأولئك لا يحظون بحق العودة لأراضيهم ووطنهم فى حين يكفل قانون العودة الاسرائيلى لكل يهودى العودة متى وكيفما يشاء الى اسرائيل حيث يحصل على العون المادى للاستقرار والإقامة. هذه عينة من الانتهاكات الاسرائيلية المعاصرة فى الاراضى المحتلة، وهى كما يبدو للقارى، تكاد تكون عينة عشوائية لم يتم اختيارها وفقا لقواعد مسنده من حيث الأهمية أو التوقيت أو درجة الخطورة والتأثير ولا يعنى الحديث عنها أنها تفوق خطورة الانتهاكات الأخرى وقد وردت نتيجة للتدابير التي اتاها مثل قتل الأسرى المصريين بالطريقة البربرية والتي تتم عن الحقد والكراهية والتعصب، ومن يرى ربما ما خفى من الإنتهاكات كان أعظم وذلك عندما تنتهى المدة القانونية اللازمة للإفراج عن بقية السجلات العسكرية.

وقد جاءت هذه الشهادة من داخل اسرائيل ، ومن مؤرخيها المعاصرين . لتكشف ابعاد الانتهاكات التي أقدمت عليها القوات الاسرائيلية ابان تنفيذها للشق الخاص بها فى عدوان ١٩٥٦ الثلاثى ورغم ان العديد من الذين شاركوا فى هذه الحرب من الجنود والقادة ، حاول أكثر من مرة إثارة موضوع الانتهاكات من قتل عمال مصريين عزل وتصفية اسرى مصريين بطرق لا تمت الى العصر الحديث بأى صلة ، ناهيك عن التمثيل بالجثث ، الا ان قيادة الجيش الاسرائيلي رفضت الاستماع لهذه الاصوات ، والتي كان اعلاها صوت اورى اتنيرى ، بل أنهم مع غيره بخيانة اسرائيل وخدمة العدو!!

بعد ذلك بدأت الصحف العبرية، تنشر شهادات جنود وضباط شاركوا فى المذابح أو شاهدوها دون ان يكون لهم دور فى تنفيذها ، وبدأت الحقائق تتكشف ولعل ، افضل ما نشر بشكل متكامل عن الجرائم التي ارتكبتها

ضباط و جنود اسرائيليين فى عدوان ١٩٥٦ . كان ذلك، التحقيق الذى كتب رونيل فيشر فى جريدة معاريف (١٩٩٥/٨/٤) ، فمن خلال شهود العيان واعترافات من قاموا بتلك المذابح ،

ومن هنا لابد ان تتواصل جهود كشف كافة هذه الجرائم وسلك الطرق الدبلوماسية المعتادة في مثل هذه الاحداث والمطالبة برد الاعتبار للشعب المصري على ازهاق ارواح الالاف من ابناؤه المدنيين والعسكريين وتقديم الاعتذارات الكافية والتعويضات المناسبة . إضافة الى كشف مواقع المقابر الجماعية وكذلك وضع من قاموا بعقل هذه الجرائم على . لائحة سوداء . على أساس ارتكابهم لاعمال إجرامية في حق الشعب المصري . ولاسيما وان التحقيق الذي جاء في صحيفة معاريف في (٩/٨/٩٥) انظر مختارات إسرائيلية . العدد التاسع) كشف ان احد منفذي مذبحه . شرم الشيخ . وهو المقدم احتياط عاموس نعمان . والذي كان احد قادة الفصائل في عدوان ١٩٥٦ . أكد انه اثناء زيارته لمنطقة شرم الشيخ عام ١٩٧٦ . تمكن من التعرف على الهياكل العظمية لبعض الأسرى الذين قتلهم بين بعض الصخور على امتداد الطريق الرئيسي وأنه سعيد لرؤية هذه الهياكل العظمية في مكانها لأنها ستظل كالستار الأحمر يذكر المصريين دائما بعدم مشايقتنا في المستقبل وبصرف النظر عن الوحشية والوقاحة في التعليق على المذابح . فالمؤكد ان تتبع هؤلاء المجرمين ووضعهم على القوائم السوداء . وتحريك الدعوى للمطالبة بمحاكمتهم كمجرمي حرب والحصول على الاعتذارات والتعويضات الكافية . ربما تكون أقل ما يمكن المطالبة به الآن لرد الاعتبار للشعب المصري وكشف حقيقة جرائم الحرب التي أقدم عليها جنود وضباط بعضهم أصبح الآن يحتل مقعدا في الكنيست وآخرين تولوا مناصب عليا في الوزارات ورئاسة الحكومات الإسرائيلية في فترات سابقة . بل ان فتح ملفات جرائم إسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧ سوف يطول رئيس الحكومة الحالي اسحق رابين وبعض الوزراء العاملين معه .

الحق في تعقب العديد من رموز النازية . ولعل قصة خطف . ايخمان . من احدى دول امريكا اللاتينية ومحاكمته في إسرائيل وإعدامه بتهمة قتل يهود ابان الحرب العالمية الثانية تمثل نموذجاً واضحاً على السلوك الاسرائيلى . ايضا عدم التوقيع على معاهدة تقادم جرائم الحرب . سنحت . وتسمح لاسرائيل . حتى الآن . بالحصول على تعويضات ضخمة من المانيا . اد وحصل اجمالى ماحصلت عليه إسرائيل من تعويضات حتى عام ١٩٩٠ الى حوالى ٢٨ مليار دولار . إضافة الى حوالى ٦١٨ مليون دولار كتعويضات شخصية سنويا . وهى التعويضات التى مكنت إسرائيل من بناء اسطولها البحرى وتحديث قدراتها العسكرية . والتغلب على المشاكل التى كان يعانى عنها الاقتصاد الاسرائيلى . إضافة الى استيعاب المهاجرين الجدد من اليهود .

وإذا كان ما نشر حتى الآن في الصحف . العبرية . كفيل باسقاط الاقنعة عن وجه إسرائيل واجهاض كافة المحاولات الرامية الى تصوير إسرائيل على انها دولة ديمقراطية متحضرة وسط محيط اقليمى عكس ذلك فان ما نشر ايضا يكفى لاقدام مصر على متابعة القضية والمطالبة بفتح ملفات ما حدث من جرائم في عدوان ١٩٥٦ وايضا ١٩٦٧ . إضافة الى العودة لفتح ملفات جرائم الحرب التى جرت عام ١٩٤٨ والقضية هنا لا تتحمل الحديث عن مجرد تعويضات . او اعتذارات . فالمؤكد ان ماتم يشكل انتهاكا لكافة القوانين والاعراف الدولية وعلى رأسها اتفاقات جنيف . إضافة الى انه يشكل إهانة للشعب المصرى ككل . وبالتالي لابد من متابعة هذه القضية وفتح كافة ملفاتنا حتى يتم الكشف عن مجمل جرائم الحرب التى ارتكبتها إسرائيل بحق الشعوب العربية . وهو الأمر الذى يسقط الاقنعة المزيفة الموضوعة على وجه الدولة العبرية . وايضا يساعد في تغيير الصورة التى رسمتها وسائل الاعلام الغربية . بفعل النشاط اليهودى . عن الجرائم التى تعرض لها اليهود والتى منها تم توظيف سلاح . معاداة السامية . في مواجهة كل من يتناول اليهود أو إسرائيل على نحو لا يرضى القائمين على شئونها او قادة اليهود في مختلف أرجاء العالم .

سفير مصر بواشنطن: منصـر لن تسكت عن جريمة قتل الأسرى

واشنطن - أ. ش. أ. أكد السفير أحمد ماهر سفير مصر في واشنطن أن قتل الأسرى المصريين في حربى ١٩٥٦، و١٩٦٧ جريمة حرب لا شك فيها، وقال: إن الاعلان عن هذه الجريمة لم يأت من جانب مصر وإنما من الجانب الإسرائيلى. وقال إن مصر لن تسكت عن هذه الجريمة.

المصدر: الأهرام

التاريخ: أكتوبر ١٩٩٥

لا بكاء على واجب

وما هي الا فترة ونحن على مشارف القاهرة فاذا به يطلب - WATER - للمرة الثالثة وبدون تفكير أجدني مندفعاً نحوه لارفع رأسه على صدري واسقيه للمرة الثالثة، وكل ما قلته له - باللغة الانجليزية - (تذكر انك اتيت لتدمرنى بقنابلك، وها أنا اعطيك المياه لكي تحيا وتعيش تذكر ذلك جيداً) فاذا بالرجل وعبارته تترن في انني كانها الساعة .. (انها الحرب) ولا اعرف هل (ايل اخي كار) هذا الاسرائيلي مازال على قيد الحياة يوم ان اعطاه القائد زجاجة المياه الغازية في ملجئته في «الجفرة»، وشل (هارز راسي) هذا مازال على قيد الحياة، اتذكر تلك الواقعة بعد ثلاثة وعشرين عاماً . وها هي الحرب قد انتهت ونعيش السلام بيننا وبين اسرائيل ، اقول لنفسي هل اخطأ مسلكي ...؟ مع هذا الاسير احسب ان مسلكي كان صائباً وان انسانيتي فاقت حدود الحرب والدمار والموت والحقد والكراهية

اهدى هذه الواقعة الى تلك الوحش اللا انساني السفاح الاسرائيلي والى جميع القادة الذين شاركوه هذا الجرم اللا اخلاقي المتنافي للقواعد الدولية في معاملة الاسرى .

صباح ابراهيم الغمري
المحامي بالنقض

ابكاني ما ينشر هذه الايام عن قتل الاسرى المصريين عمداً من قبل سفاحي الجيش الاسرائيلي وتذكرت حالي يوم ان كنت جندياً في الجيش الثالث يوم ان اسقطنا اربع طائرات فانتوم للعدو الاسرائيلي عام ١٩٧٢ واسرنا قائد السرب وكان يدعى «ايل اخي كار» وبالمنااسبة كان من مواليد حيفا ١٩٣٩ ومساعدته النقيب «هارز راسي» - واحسب انه امريكي - كنت انا ضمن المجموعة التي حملت الاخير الى قيادتنا في القاهرة وركبت معه في صندوق السيارة التي اقلتنا الى القاهرة، وبعد مرور اكثر من نصف ساعة فاذا بالاسير «هارز راسي» يطلب - WATER - وكان يتكلم الانجليزية فاذا بي اجد نفسي مندفعاً نحوه واحمل رأسه على صدري واسقيه من زمزميتي - فشكرني ونام.

فاذا بالهواجس تدور في ذهني وقلبي وقلت هذا الذي اسقيه جاء يقتلني واخواني بقنابله فكيف اسقيه واضمرت في نفسي الا اسقيه مرة اخرى، وما هي الا نصف ساعة اخرى فاذا به ينطق - WATER - فاجدني رغماً عني ارفعه مرة اخرى واسقيه، ونام الرجل .

انبت نفسي، كيف اسقيه للمرة الثانية وقد جاء يقتلني، ولي معه نار، واضمرت الا اسقيه مرة اخرى مهما كان الامر، بل تعנית ان يطلب الثالثة ان اسقيه حتى اقول له لا.



المصدر: الأهرام
التاريخ: ٩ سبتمبر ١٩٩٥

إسرائيل تهتزم إصدار تشريع يلغي التقادم لجرائم الحرب

عمان - وكالات الأنباء - أصدر وزير العدل الإسرائيلي ديفيد ليبانى أوامره بإعداد تشريعات قانونية لإلغاء التقادم بالنسبة لجرائم الحرب وهو ما يتفق مع القوانين الدولية فيما وصفه راديو إسرائيل بأنه محاولة من جانب إسرائيل لاسترضاء مصر ووضع حد للخلاف حول قتل المئات من الأسرى المصريين عامي ٥٦ و١٩٦٧

رمز للأسرى الشهداء

ورتبته ووحدته العسكرية ويقدر الامكان تاريخ وفاته.

على أن تكون كلتا المقبرتين عبارة عن حديقة خضراء بها معمرات الى القبور الرمزية ونخلها قوس نصر نطية الآية الكريمة للشهداء - وتجمع شواهد الأخوة المسيحيين في كل معركة بمنطقة مخصصة لهم ولكن داخل نفس الفناء رمزا لوحدة الدم والتضحية.

ثالثا: يقام مسجد وكنيس متجاوران وينفس المساحة وارتفاع الأبراج كجزء من الفناء المعماري لدخل المدافن.

رابعا - يقام إما فندق أو قرية فندقية في المجمع لاستراحة وربما مبيت الزوار.

خامسا - يكون كل ذلك عبارة عن مجمع يسمى مدينة «مزار الشهداء» يتعين على المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد بما فيها الكليات العسكرية عمل رحلات الى هذا المزار.

ساسا - يقام متحف عسكري لكل احداث سينا في ثلاث حروب هي ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ على أحدث النظم المتحفية وتلحق به مكتبة وثائقية عن نفس المعارك ويفتح للباحثين.

ونرى أن يكون هذا المجمع والمتحف وبالتالي مدينة مزار الشهداء، عبارة عن مساحة خضراء لا تقل عن خمسين الى مائة فدان وأن يكون موقعها بصفة مبدئية على المحور الأوسط على أن يطور هذا المحور بحيث يبدأ من نفق العبور بجهة الدفرسوار ويمتد حتى مدينة القسيمة وعين الجديرات على الحدود الشرقية ويكون طريقا مزدوجا مشجرا بالنخيل على جانبي الطريق وعليه جميع علامات الارشاد الدولية وخدمات الطرق.

وعلى أن يتقرر أن يكون كل المرور البري لقوافل السائحين والعابرين من أي جنسية على هذا المحور وتشير علامات المرور بخط بارز فسفوري يظهر

فجأة طفت على بسطح احداث العلاقات المصرية - الاسرائيلية «قضية الشهداء» ولقد أردت أن اعطيها هذا المسمى المختصر ولكن البناز المنى يأمل أن تنتشر استعماله وتداوله في كافة وسائل الاعلام وادبيات المراسلات حتى الدولية منها بحيث يصبح مدلولها ليس بحاجة الى مزيد من الشرح - على الأقل كما فعلت الكويت فيما تسميه «قضية الأسرى» لحرب الخليج الثانية.

و«القضية جوانب متعددة قانونية ودولية واقليمية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى هي محك اختبار لقيمة الانسان المصري أولا لدى المسئولين المصريين ثم وبالتالي لدى الغير فمن تهن نفسه على أهله كانت على الناس أهون - وهذه ربما هي بذاتها «القيمة الحقيقية» التي يتعين ابرازها في هذه الفترة بعد أن انقضى أكثر من نحو ربع القرن على بعض الاحداث، ولتعدد الجوانب والآثار لذات الحدث فهناك بالضرورة تعدد في مداخل معالجة آثاره، واختيارنا مدخلا بعينه هنا لايعنى ولاينبغي أن يفهم على أنه يتعارض مع المداخل الأخرى.

كما اشترنا يجب أن نهدف الى تكريم واعزاز الانسان المصري بالدرجة الاولى وايضا عدم تمييز وبالتالي تعويت القضية بل يتعين أن تظل إلى الأبد قضية حية ثابتة.

اجتهادنا هنا - ينحصر فيما يلي من نقط :

اولا - اقامة نصب ذي قيمة معمارية وجمالية ومعنوية ورمزية هائلة وبارتفاع لا يقل عن ٥٠ مترا بحيث يكون أعلى مافي سينا من أعمال صناعية

ثانيا: تقام مقبرتان للشهداء إحداهما لمعركة ١٩٥٦ والثانية لمعركة ١٩٦٧ تعتبران رمزيتين بحيث تكتب على شواهد رخامية اسم الشهيد وسنة

ويحييت ينتهي العمل في تطوير الطريق والمدينة والمزار والمجمع في عام الشهداء نوفمبر ١٩٩٥ - نوفمبر ١٩٩٦، وتحشد له كل الطاقة الانشائية المصرية يحييت يفتتح الطريق ومدينة المزار ومجمع الشهداء عشية افتتاح الدورة البرلمانية التالية.

كما يجري تعميم تحويل حركة المرور البري لكافة سيارات وحافلات الركوب الزائرة والمغادرة الى المحور في مستهل الدورة البرلمانية لعام ١٩٩٦ بانن الله واتصور ان ذلك ابرز مايتعين ان عليه المجتمع المصري قيادة وحكومة وشعبا - في المجال الداخلي - نحو هذا الحدث وهؤلاء الشهداء.

يحيي الزيات

عضو مجلس شورى سابق

نهارا وليلا الى مدينة مزار الشهداء، من كلتا الجهتين القدوم والخروج وبدون ان يتعارض هذا مع أي جهود مبدولة من سلطات الدولة التنفيذية والشعبية والقيادة السياسية - نشير الى اهمية اصرار مصر على اعتذار رسمي من اسرائيل موقعا من حكومة اسرائيل، والكنيست الاسرائيلي ومنذ اسفلهما بتوقيع رئيس الدولة.

وبحسب اجتهادنا - نرى ان يكون موجزا لايزيد على جملتين وجليا واضح العبارة وحاسما واضح الصياغة ومحكمها، ويعلق على بوابتي الدخول لمجمع الشهداء من جهة الشرق (القدوم) وجهة الغرب (عمق مصر).

وهناك عدة اعتبارات في نظرنا للتمويل: الأول ان يقصر على الحكومة وشعب مصر رمزيا، للتقدير القومي، لابنائها الشهداء.

والثاني - ان يسهم الجانب المدان بجزء من تعويضاته في ذلك المنشأ المحدد أي مجمع الشهداء، أما مدينة المزار فتكون مصرية خالصة في تكلفتها والثالث - ان تكون هنا حملة دولية، لتبرعات دولية لابرار معنى مسئولية المجتمع الدولي.

أما الاقتراح الأخير فهو مجموعة من كل هذه المصادر اساسها مصري وطني والثاني رمزي اقليمي ودولي.

ويتعين بحسب رؤيتنا ان يكون للحدث إطار بارز - واقرب مناسبة لذلك قد تكون خطاب افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة نوفمبر ١٩٩٥ - فيتصدره قرار السيد الرئيس بانشاء «مدينة مزار الشهداء» على محور الحسنة بصورة أول قرار جمهوري في الدورة الجديدة ويثبت في الجريدة الرسمية ومضبطة المجلسين ويعتبر وثيقة رسمية في كافة مكاتب مصر الجامعية والعامه.

مصر تواصل اتصالاتها لمتابعة

جريمة قتل الأسرى المصريين

أكد السيد عمرو موسى وزير الخارجية أن مصر تواصل اتصالاتها مع إسرائيل لمتابعة قضية قتل الأسرى المصريين في حربى عام ٥٦ و ٦٧ مشيراً الى أن التقادم فى هذه الجرائم لايعتمد به طبقاً للقوانين الدولية.

جاء ذلك تعقيباً على التصريحات المنسوبة لوزير العدل الاسرائيلى ديفيد ليبانى والتي قال فيها انه يجرى اعداد تشريعات جديدة باسرائيل تقضى بعدم سقوط قضية قتل الأسرى المصريين بالتقادم.

قوة الرأي العام

في آخر زيارة لرئيس اسرائيل عيزرا فايتسمان للقاهرة، وفي لقائه مع رؤساء تحرير الصحف، قال ان القادة العرب يستطيعون ان يفعلوا ما يشاءون، لكن قادة اسرائيل لا يستطيعون، لأن هناك قوة الرأي العام الضاغطة، تحدد من قدرتهم على العمل أو اتخاذ القرار. ويومها كان لابد ان نصح له هذه الفكرة لنقول له ان الرأي العام في العالم العربي ليس غائبا بالصورة التي يتصورها، اما في مصر فلا بد ان أجهزة الرصد لديه تخطيء في فهم وتقدير مدى قوة الرأي العام فيها وتأثيره على القرار.

ومن الغريب ان سياسيا محنكا مثل شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلي عقب جلسة الكنيست الاخيرة اعلن دهشته لان موضوع قتل الاسرى المصريين بالجملة وهم مقيدون مازال حتى الآن يشغل أجهزة الاعلام في مصر، وكأنه يريد ان يقول ان الصحافة المصرية تجعل من «الحبة قبة»، وتضخم المسألة اكثر مما يجب.. وهو يتجاهل واقع مصر وتبنيته شتبتها.. يتجاهل ان الشعب المصري ليس قطيعا يمكن ان يساق باوامر.. يغضب بالامر.. ويتسامح بالامر.. ولكنه شعب له مواقف، وله ارادة.. وفيه أكبر نسبة من المتعلمين والثقفين.. وحركة علمية وفكرية قديمة.. وجماعات ومنظمات نشيطة تساعد على تكوين رأي عام يقظ وواع ومستنير.. وفيه صحافة حرة.. واحزاب.. ومنابر المساجد تقوم بدور ليس هينا في ايقاظ المشاعر.. فكيف يمكن تجاهل كل ذلك؟

وإذا كان نائب وزير الخارجية

ويكفي الملاحظة السريعة لاتجاه الرأي العام في مصر ازاء المذابح البشعة التي قام بها الجيش الاسرائيلي للاسرى المصريين في حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ واكثرهم من الاسرى المدنيين، فإن موجة الغضب في الشارع المصري اقوى من قدرة اى حكومة على تجاهلها.. وليست هذه اول مرة.. فقد كان الرأي العام المصري ضاغطا في معركة رفض اسرائيل التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي ورفضها مبادرة مصر بجعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل.. والسجل مليء بالاحداث التي تراكم فيها غضب الرأي العام، طبقة فوق طبقة، حتى اوشك ان يصبح جدارا سميكا تحاول اسرائيل ان تتجاهله، وكذلك امريكا، وليس في التجاهل حل للمشاكل وان كان ممكنا تأجيل النتائج..

والرأي العام المصري يخترن تاريخا طويلا من المذابح والتصرفات الاسرائيلية غير الاخلاقية وغير الملتزمة بالقانون الدولي او المواثيق الدولية، ابتداء من مذبحه دير ياسين، وكفر قاسم، الى مذابح جنوب لبنان، وصابرا وشاتيلا، واطفال مدرسة بحر البقر، وحريق المسجد الاقصى، ومجزرة المسجد الاقصى في فجر رمضان، والعدوان اليومي للمستوطنين اليهود على الفلسطينيين، ولا يمكن ان تكون حصيلة سجل كهذا مليء بالمذابح والعدوان مساعدة على تكوين رأي عام يرحب بالاسرائيليين او يمكن ان يعتبرهم اصدقاء في يوم من الايام.

رجب النينا

الإسرائيلي قد جاء إلى القاهرة ليكرر كلاماً فارغاً مثل القول بأن الذين ارتكبوا مذابح الأسرى المصريين أفراد خالفوا سياسة الدولة والجيش والقيم والتقاليد التي عليها دولة إسرائيل فهل يظن أن الرأي العام المصري يمكن أن يسمع هذا الكلام باحترام وهو أكثر من غيره معرفة بالقيم والتقاليد التي تقوم عليها دولة إسرائيل من خلال تاريخ طويل من المذابح والعدوان والقتل العشوائي والسجون والمعتقلات الإسرائيلية المليئة بالعرب..

وإذا كان قد جاء ليقول أنه لا يمكن فتح تحقيق رسمي وتقديم المتهمين للمحاكمة لأنه مضى أكثر من ٢٠ عاماً طبقاً للقانون الإسرائيلي فإن أي طفل في مصر يعرف أن الجرائم الكبرى لا تسقط بالتقادم، ويعرف أن إسرائيل مازالت تفتح ملف جرائم النازي بالنسبة لليهود بعد مرور نصف قرن عليها ولم يقل أحد أنها سقطت بالتقادم ولم يطبق عليها نفس القانون الإسرائيلي، وقد حصلت إسرائيل على اعتذار رسمي من الدولة الألمانية ومن الرئيس والمستشار الألماني، وحصلت على تعويضات تفوق الخيال، وفرضت على ألمانيا وهي دولة مستقلة أن تدرس لتلاميذها في مراحل التعليم المختلفة جرائم النازي على اليهود.. واليابان قدمت اعتذاراً رسمياً عن جرائم الحرب التي ارتكبها جنودها في الحرب العالمية الثانية بعد مرور نصف قرن..

وأغرب من كل ذلك أن يقول الإسرائيليون للمصريين أن عليهم أن ينسوا الماضي وينظروا إلى مستقبل العلاقات مع إسرائيل.. أولاً لأن المبرر الوحيد لقيام دولة إسرائيل هو الماضي القديم جداً.. وعد في التوراة مشكوك فيه.. وفترة حكم لا تزيد على خمسين عاماً خلال قرون طويلة حكم فيها العرب.. شكيف تستند إلى الماضي وتطالب باحترامه وفي نفس الوقت ترفض الماضي وتطالب بتجاهله..؟

ملخص ما أريد أن أقوله أن إسرائيل تخطيء خطأ كبيراً.. بل تخطيء خطأ تاريخياً.. إذا تصورت أن الرأي العام المصري يمكن تجاهله.. أو يمكن تضليله، أو يمكن الاستخفاف به.. وسوف تدرك هذه الحقيقة يوماً ما، وتلمسها.

والحمد لله أن قيادة مصر مدركة لقوة الرأي العام، ومنتجاوبة معه، وتتعامل معه بالاحترام الواجب.

قتل الأسرى.. مسئولية من؟

التي ارتكبوها بالمخالفة لقوانين و أعراف الحرب والاتفاقيات الدولية والقوانين الجنائية الداخلية والمبادئ العامة للقانون الجنائي، والقانون الدولي المعترف بها في المجتمع الدولي.

وقد نصت لأئحة محكمة نورمبرج على بعض جرائم الحرب وذلك على سبيل المثال لا الحصر مثل افعال القتل والمعاملة السيئة للأسرى الحرب وقتل الرهائن، والتخريب والتدمير التعسفي للمدن والقرى مما لا تبرره المقتضيات العسكرية.

والمسئولية ووفقا لأئحة محكمة نورمبرج لا تقع على الدولة بل على الأفراد العسكريين الذين قاموا بهذه الأعمال في زمن الحرب.

وعلى هذا فإنه وفقا للقواعد القانون الدولي نجد ان المسئولية القانونية عن افعال قتل الأسرى المصريين في حربى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ تظهر في جانبين رئيسيين هما:-

١ - مسئولية دولة اسرائيل: وهى مسئولية تترتب وفقا لاحكام القانون الدولي الانسانى وخاصة الاتفاقية الثالثة منها وان مخالفتها تعتبر مخالفة لقواعد القانون الدولي العام وترتب عليها هذه المسئولية الدولية. ومن ثم فإن على دولة اسرائيل ان تقوم ببناء على هذه المسئولية بالتزامين أساسيين.. الاول هو اعتذار رسمى من الحكومة الاسرائيلية الى الحكومة المصرية ، والثانى تعويض عادل لامالى الشهداء الأسرى الذين قتلوا وذلك عما ارتكبه افراد القوات المسلحة الاسرائيلية بالمخالفة للقواعد القانونية الدولية فى زمن الحرب والنزاعات المسلحة.

٢ - مسئولية شخصية او هى مسئولية مجرمى الحرب الذين قاموا بافعال القتل او اصدار الامر بها بالنسبة للأسرى المصريين فى حروب ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، وهى مسئولية شخصية منفصلة عن مسئولية الدولة التى ينتحون اليها حيث أنهم يعتبرون من مرتكبي جرائم الحرب التى نصت عليها لائحة محكمة نورمبرج

وعلى هذا فإننا نجد ان التصرف المصرى يجب ان يسير فى اتجاهين رئيسيين:-

أولاً : الاتصالات الدبلوماسية الدولية المباشرة بين مصر و اسرائيل للاعتذار والتعويض وعمل محاكمة عادلة لمرتكبي جرائم قتل الأسرى المصريين

ثانياً : الاتصال الدولي من خلال منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وذلك لمحاكمة كل من قام بالفعل او بالامر بارتكاب جريمة القتل وغيره من الأفعال التى تمثل جريمة بغض النظر عن المجرم الذى تمثل جريمة القتل وغيره من الأفعال الدولية وفقا لأئحة محكمة نورمبرج

الاسرى التى تتم بواسطة القوات العسكرية بل اعتبر ان الدولة مسئولة عن تصرفات مواطنيها المدنيين الذين قد يتمكنون من القبض على الأسير فى بعض الحالات مثل هبوط الأسير بالمظلات فى منطقة سكنية أو أهلة بالسكان المدنيين.

هذا وقد نصت المادة السابعة عشرة من الاتفاقية الرابعة على عدم جواز ممارسة أى نوع من الإكراه أو التعذيب على اسرى الحرب للوصول لمعلومات لديهم. كما انه لا بد ان يتم استجواب الأسرى بطريقة انسانية وبلغة يفهمونها كما نصت على بعض حقوق و ضمانات الأسرى المهمسا الحق فى المعاملة الانسانية والحق فى احترام الشخصية

والشرف والحق فى العناية الطبية والحق فى المساواة والحق فى النشاط النهى والبدنى وفى ممارسة العقيدة الدينية.

ثانياً: وفقا لقواعد لأئحة محكمة نورمبرج: بعد الحرب العالمية الثانية اقام المجتمع الدولي محكمة نورمبرج لمحاكمة مجرمى الحرب عما ارتكبه من جرائم فى اثناء الحرب العالمية الثانية والتى تدل على خسة مرتكبيها وبتاعتهم فى الأفعال

يثار هذه الأيام الحديث عن قتل الأسرى المصريين اثناء الحرب مع اسرائيل عامى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ مما يثير معه عدة تساؤلات قانونية عن مدى حماية اسرى الحرب فى القانون الدولي؟ وهل ان وقوع الشخص فى الاسر يبيح لقوات العدو ان تقلقه او تعذبه او تعامله بطريقة غير انسانية ووحشية؟ ام ان هناك حماية قانونية للقوات التى تقع فى الاسر اثناء الحروب؟ نجد ان القواعد القانونية الدولية التى تنظم المسئولية القانونية عن قتل الأسرى وفقا لمبادئ القانون الدولي العام تتركز بصفة خاصة فى قواعد القانون الدولي الانسانى وفى مواد لأئحة محكمة نورمبرج وذلك على التفصيل الآتى..

أولاً: وفقا لقواعد القانون الدولي الانسانى: لا شك ان احد الفروع الاساسية للقانون الدولي العام هو القانون الدولي الانسانى، والذى ينظم علاقات الدول فيما بينها خلال زمن النزاعات المسلحة، ويتكون القانون الدولي الانسانى من اربع اتفاقيات صدرت فى عام ١٩٤٩ بعد الحرب العالمية الثانية وتتعلق الاتفاقية الاولى بحماية الجرحى والمرضى العسكريين فى الميدان، والاتفاقية الثانية تتناول حماية الجرحى والمرضى والغرقى للقوات البحرية، والاتفاقية الثالثة خاصة بحماية اسرى الحرب، اما الاتفاقية الرابعة فقد تناولت حماية الأشخاص المدنيين فى وقت الحرب، ثم صدر بعد ذلك فى عام ١٩٧٧ بروتوكولان دوليانان قاما بتطوير وتأكيد الاهداف والغايات الانسانية من خلال قواعد القانون الدولى الانسانى.

وبالنسبة لمعاملة الاسرى فقد وضحت الاتفاقية الثالثة من اتفاقيات جنيف الجوانب القانونية والانسانية وحقوق اسرى الحرب من جميع جوانبها.

وقد كان الدافع الاساسى لهذه الاتفاقية هو منع تكرار المعاملات غير الانسانية التى واجهها اسرى الحرب فى اثناء معارك الحربين العالميتين الاولى والثانية. وقد عرفت الاتفاقية اسير الحرب بأنه كل شخص من الاعداء لا لجريمة ارتكبها وانما لاسباب عسكرية، وقد خصصت المادة الرابعة من الاتفاقية الأشخاص الذين ينطبق عليهم وصف الأسير اذا وقعوا فى ايدى سلطات العدو.

ومسئولية الدولة الحاجزة للأسرى تبدأ - وفقا لقواعد القانون الدولي الانسانى من وقت وقوع الأسير تحت سلطتها، أى من اللحظة التى يمسك فيها الأسير بمعرفة فرد او وحدة عسكرية تابعة لحبست الدولة الأسيرة ومن ثم فإن الدولة الحاجزة تكون مسئولة مسئولية مباشرة عن تصرفات افرادها العسكريين ووجباتهم التى احاطت بالأسير الى ان يتبد الإصرار عنه واعادته الى وطنه وتلد مكتب الغابور الدولى الاساسى بحالات

المصدر: روزر اليوسف
التاريخ: اكتوبر ١٩٩٥



« نسي حالة وفاة أسير لا بد أن تصدر له شهادة وفاة محررة على نموذج دولي » المادة ١٢٠ من اتفاقية جنيف

جاء هؤلاء البسطاء من الريف والمدن
نيروا جهوا قطاع الطرق .. القراصنة الذين
عادوا لاحتلال مصر بعد تأميم القناة ..
قاوموا بالفئوس والحجارة والبنادق
البعثية . ترسانة اسلحة «زرق العيون» ..
و«سود القلوب» .. فكان من السهل ان يسقط
العشرات منهم في ايدي الإسرائيليين الذين
بداوا الحرب بالهجوم على سيناء .

في سيناء . أرض الأولياء والأنبياء . كان
القمر قرص ضياء عندما وقعت مجزرة
البسطاء

والبسطاء هم الجنود المصريون الذين
سقطوا في الأسر وهم يصدون بأجسادهم
النحيلة واسلحتهم البسيطة عدوان بريطانيا
وفرنسا وإسرائيل في حرب السويس ١٩٥٦ .

مسلسل الدم الذي لم ينته .. لكن .. الدم لا ينفجر بالمصادفة .. فالعرب مهياون للقتل .. فقد ضربوا ونسفوا واغتالوا بعضهم البعض من الداخل .. وجاءت إسرائيل لتجهز على ماتبقى منهم .. فلماذا تفاجئنا الأحداث ؟ لماذا تدهشنا اعترافات بيرو بقتل حوالي ألف أسير في حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ؟

□□

في شهر أغسطس أيضاً ، ولكن في سنة ١٩٤٩ ، أصبحت اتفاقية جديف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب سارية المفعول ، وقد صدقت عليها إسرائيل في فبراير ١٩٥٠ . وطبقاً للمادة ١٢٠ (القسم الثالث) من الاتفاقية فإنه في حالة وفاة أسير لابد أن تصدر له شهادة وفاة طبقاً لنموذج محدد دولياً .. ويجب أن تبين شهادة الوفاة مكان الوفاة .. وسببها .. ومكان الدفن .. وتاريخه .. والتقرير الطبي الذي يثبت ذلك ..

فهل لدى الحكومات المصرية المتعاقبة - منذ خريف ١٩٥٦ إلى صيف ١٩٩٥ - شهدات وفاة هؤلاء الأسرى ؟ .. ألم تشك كل هذه الحكومات في حالة وفاة واحدة ، وخاصة أن الأسرى الذين عادوا إلى مصر تعرضوا لاستجوابات صارمة بعد عودتهم ، وبعضهم قتل - كما نشر فيما بعد - أنهم شاهدوا الجريمة - الفضيحة بأم عينهم ؟ .. ثم إن المقابر الجماعية التي دفن فيها الأسرى موجودة في سيناء ويسهل إثبات ماجرى بالفكش فيها .. فحرمة الوطن تُرق حرمة الموت ..

إن لجنة تقصي الحقائق يجب أن تبدأ من مصر .. وهي لجنة عليها أن تنكش التاريخ من جذوره .. من أعمقه .. عليها ألا تغفر الأخطاء .. لا تتسامح .. ولا تنحني .. ولا تتناق .. عليها أن ترفض أن تكون طيبين .. فالطيبيون في عيون إسرائيل انصاف ميّزين .. مسطولون .. دائخون ، ونحن لم نصل إلى ذلك بعد ..

□□

كانت الفضيحة غارقة في مستنقع من النفثالين .. فلا رائحة للعفونة .. ولا صوت يدافع عن الضحايا .. ولا قوة تكسر انف الغطرسة الإسرائيلية .. بل إن هذه الغطرسة تمدت في عنادها وتعاليتها .. وقال إسحق رابين رئيس الوزراء ..

١ - إن الجيش الإسرائيلي في فترة المجزرة

أصبح البسطاء أسرى يعيشون على الخيال والسعال .. ليس لهم صديق سوى الهلال .. ولا مستقبل أمامهم سوى الهلاك .. فقد سقطوا في حجر من لا يرحم .. وهكذا .. استيقظوا من نومهم على كلاب مسعورة تهزهم وهم في العراء .. وتامرهم بحفر قبورهم بالأظافر .. وعندما أصبحت القبور جاهزة أطلقوا عليهم النار ..

□□

في أغسطس ١٩٩٥ .. كشفت الصحافة الإسرائيلية الجريمة الفضيحة .. لم نكتشفها نحن .. فهل كنا نعلم ؟ .. أم كنا في غيبوبة ؟ ..

لقد أصابتنا الدهشة (!) ونحن بقرا اعترافات العقيد الإسرائيلي المتقاعد إرييه بيرو ، الذي أصدر أمراً لوحده ٨٩٠ مظلات .. والتي تُعرف بمخلب القط .. بقتل الأسرى المصريين قتلاً جماعياً .. إن اعترافاته تتضخم باللامبالاة ، كل نبح هؤلاء واجباً مقدساً لأن المصريين أبناء عاهرات ، .. ثم ..

، إن موسى ديان أجرى مسابقات لقتل الأسرى كانت جوائزها سخية ومشجعة ، .. و .. سُمح لنا ببعض التذكارات التي حصلنا عليها من القتلى ، .. وأخيراً ، .. نست نادماً على ما فعلت ولا أشعر بوخز الضمير ، بل أنا فخور بما فعلت ..

□□

هل بيرو هو بطل الرواية التي قرأتها منذ سنوات طوال أم أنه شبيه البطل ؟

بطل الرواية يهودي كان يعيش في براغ .. كان أبوه يزور النقود .. وكانت أمه تدير منزلاً للبقاء يقصده النازيون والجنود ليستمتعوا بنساء اليهود قبل حرقهن في أفران الغاز التي ورثها الإسرائيليون عنهم وجربوها في العرب فيما بعد ..

من شرق أوروبا ابحرت سفينة تلعبها الرياح إلى فلسطين ، تحمل الجردان والطاعون وأسرته اليهودية .. هبطوا إلى وطن مسالم .. لاطخوا ترابه .. اعدموا نساءه .. يتموا أطفاله .. وبدأ على أيديهم

محاكمة سيناء لقتل الأسرى المصريين :

■ حجج رابين الثلاث أقطها مركز دراسات حقوق الإنسان واكتفت الحكومة المصرية بإجراءات دبلوماسية !

٢ - إن إسرائيل ارتكبت جريمة إخفاء معلومات عن وفاة الأسرى على خلاف المعلومات التي وردت بشهادات الوفاة ، والتي أخفيت فيها حقيقة وأسباب الوفاة ، مما يعد خرقاً للاتفاقيات وجريمة لا تسقط بالتقدم .

٣ - إن المادتين ١٢ و ١٣ من اتفاقية معاملة الأسرى تعتبر الأسير تحت سلطة الدولة المعادية لا تحت سلطة الأفراد أو الوحدات العسكرية التي أسرتهم .. وبخلاف المسؤوليات الفردية التي قد توجد ، تكون الدولة الحاجزة مسؤولة عن المعاملة التي يلقاها الأسير ، .. ولا مسئول غيرها .

□□

في أول يونيو ١٩٦٢ ، انطلق زورق تابع للبحرية الإسرائيلية من شاطئ تل أبيب إلى عرض البحر .. وبعد حوالي نصف ساعة توقف الزورق فوق المياه .. أخذ أحد الضباط علبه من الصفيح والفرغ محتوياتها في البحر ، ثم دوى صوت الموتور من جديد .. وعاد الزورق إلى الشاطئ .. وهكذا .. انتهت وحدة عمليات خاصة تابعة لنموسك بتهمة ..



قبل الذبح - ١٩٦٧

كان لا يزال في مرحلة التكوين ، ولم تكن لديه تقاليد عسكرية لمعاملة الأسرى !!

٢ - لن نقوم بآية إجراءات ضد مرتكبي الجريمة .. فالعميد متقاعد إرييه بيرو لم يعد تحت سيطرة الجيش ، ولا يذوى التعامل معه !!

٣ - إن ماجرى جرائم فردية لبعض العسكريين الإسرائيليين تجاه الأسرى المصريين ، ولا يمتد إلى مسئولية الدولة في إسرائيل !

ويرد على هذه الغطرسة مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان في عريضة موقعة من أمير سالم المحامي :

١ - إن إسرائيل وقعت على اتفاقيات جنيف في فبراير ١٩٥٠ ، أي قبل ٦ سنوات على الأقل من الجريمة ، وهو ما يؤكد اكذوبة عدم وجود تقاليد معاملة الأسرى لدى الجيش الإسرائيلي .

الكلام .. والكلمة عندنا ليست بحجم الفعل .. وقوة اللغة ليست في حجم قوة البشر .. لذلك انفصلت الكلمات عن المعاني .. ومن ثم تحولت البيانات والمقالات والتصريحات إلى ، خيول من الخشب ، وطبول تفرع في الفراغ ، .. لذلك تضع إسرائيل - ومعها العالم - القطن في اذنيها عندما نتكلم في السياسة .. وتدخل إلى غرفة النوم لتغرق في سبات عميق .

هذه المرة يجب ان لا نتكلم فقط .. او يجب ان يكون الكلام في حجم التصرفات .. فالقضية وطنية .. تتعلق بكرامة الوطن بكل ما فيه من بشر وشجر ونهر وحضارة وزهور وحجارة .. وبدون هذا الفهم سنصبح مثل سمكة ميتة .. والقضية ليست حكومية فقط .. فهي سابقة على الحكومة الحالية .. وهي ليست فرصة لتصفية حسابات قديمة ، يبدو انها لن تنتهي بين الوفد ، الجديد ، وجمال عبد الناصر .. القضية اكبر واخطر من ذلك كله .. ولو لم نتعامل معها بهذا الحجم سنبدو مثل سيارة مفككة تقف في منتصف الطريق ، عاجزة عن الحركة وعن طلب النجدة .

□□

في يوم السبت ٢ سبتمبر ١٩٩٥ تشكلت اللجنة المصرية لتقصي الحقائق والدفاع عن حقوق الاسرى المصريين في حربى ١٩٥٦ و١٩٦٧ ووقع على بيان التأسيس سياسيون ، وصحافيون ، وأعضاء في مجلس الشعب ، وخبراء في الشؤون الإسرائيلية ، وجنرالات خدموا في القوات المسلحة ، ومؤرخون ومحامون ، وأعضاء في مجلس الشورى ، وأعضاء في منظمات حقوق الإنسان .

وتناقل العالم الخبر .

يقول د . إيريش فولت في كتابه ، عين داود ، : لم يكن الذى القاه الرجال في الماء إلا رمك جثة القائد النازى الشهير أدولف إيخمان .. لقد لاحقه الموساد - لمدة ١٧ سنة - في أمريكا الجنوبية ثم اختطفوه وحكموا عليه بالموت .. واعدم شنقاً .. واحرق ونثر الرماد بعيداً حتى لا يمس ارض إسرائيل شيء من هذا الرجل ، على حد قول المؤلف .

كان إيخمان المسئول عن ، قسم اليهود ، في جهاز الامن النازى عام ١٩٣٤ ، وقد نجح في الفرار من محاكمات نورمبرج ، .. التى جرت بعد الحرب العالمية الثانية لقادة النازية .

وقد سببت إلى إيخمان إبادة اليهود .. لكن الحق : وافق على تهريب مليون يهودى من المجر مقابل ٢ مليون دولار تدفع في صورة بضاعة وهى . سيارة نقل عن كل ١٠٠ يهودى و ٢٠٠ طن شاي و ٨٠٠ طن بن ، و ٢ مليون قطعة صابون .

وبالرغم من هذا الاتفاق الذى أنقذ به إيخمان اليهود فإن إسرائيل ظلت تعتبره مجرم حرب وظلت الموساد تطارده حتى اختطفته وهو هارب .. متنكر في الأرجنتين . لقد اقسمت إسرائيل ان تطارد مجرمى الحرب حتى تقوم القيامة . ورفضت التوقيع في سنة ١٩٦٨ على معاهدة تحدد زمنياً معيناً لجرائم الحروب .. فهذه الجرائم بالنسبة لها لا تسقط بالتقدم . وهو اعتراف منها لا يجوز التفريط فيه ونحن نواجه جرائمها ضد الاسرى المصريين في سيناء .

□□

إسرائيل موهوبة في علم النفس ، وفي علم المخابرات .. ولعلها لم تقدم على كشف الفضيحة بنفسها إلا بعد ان تاكدت اننا لن نفعل سوى الكلام .. فالجبهة الوحيدة الباقية .. هى الجبهة الكلامية .. فنحن نتكلم في الصحف وقنوات التلفزيون ، ومؤتمرات القمة .. ونحن نتكلم عندما يسرقون اراضى القدس ، ويحرقون المسجد الأقصى ، ويضربون جنوب لبنان .. لم يبق لدينا سوى

■ المقابر الجماعية ما زالت في سيناء وما جرى سهل إثباته .. فخرمة الوطن فوق حرمة الموت !



بيرو : واجب مقدس

■ سقطت أوراق التوت الاسرائيلية ومن العار أن نغضى عورات تل أبيب !



دايان : مكافآت سخية

- ٢ - ويسبق محاكمة سيناء تشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق بشأن ما جرى للاسرى في حربي ١٩٥٦ ، ١٩٦٧
- ٣ - إلزام الحكومة الإسرائيلية بإجراء تحقيق رسمي وإعلان أسماء وصفات كافة مجرمي الحرب الإسرائيليين .
- ٤ - توقيع العقوبات على من تثبت إدانتهم من مجرمي الحرب .
- ٥ - الحصول على تعويضات عن تلك الجرائم بواقع مليون جنيه عن كل اسير حرب قتل على يد الإسرائيليين وهو في الاسر .

وصل عدد المؤسسين إلى ٨٩ شخصية منهم د . إبراهيم الدسوقي اباطة ، ود . احمد ابو الوفا ، واللواء احمد جلال عز الدين ، واللواء احمد عبد الحليم ، وأبديري فرغلي ، واحمد نافع ، وامير سالم ، وامين هويدى ، وجميل مطر ، ود حمدى السيد ، ورافت الميهي ، ود . رفعت السعيد ، وسعد الدين وهبة ، وسلامة احمد سلامة ، والسفير طه الفرنواتي ، وعبد العزيز محمد ، وعلى ابو شادى ، ود . فخرى لبيب ، ود . قدرى حفنى ، ومارلين تادرس ، ومجدى احمد حسين ، ود . مفيد شهاب ، واللواء ممدوح عطية ، ونجيب عبد الفتاح ، ود . يونان لبيب رزق .. ونجلاء على محيى الدين ارملة المفقود .. الشهيد مصطفى إبراهيم رحمو .. ثم كاتب هذه السطور .

مهمة اللجنة

- ١ - استخدام كافة السبل والوسائل لخوض حملة عالمية لعقد محاكمة دولية لمجرمي الحرب الإسرائيليين ، ستوصف بمحاكمة سيناء ، .. على غرار محاكمة نورمبرج ومحاكمة طوكيو لمجرمي الحرب العالمية الثانية ، ومحاكمة يوغسلافيا لمجرمي الصرب

٦ - تشكيل لجنة وطنية مصرية تضم ممثلين من الوزارات والهيئات الحكومية ، وغير الحكومية واسر الشهداء لتلقى إفادات عن الأسرى المصريين الذين مازالوا مفقودين او لم تصدر شهادات وفاة موثقة بشأنهم .

٧ - تحميل اللجنة الدولية للصليب الأحمر مسئوليتها بشأن البحث عن اعتبروا مفقودين والتأكد من انهم لم يقتلوا .

٨ - مطالبة الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتحري عن لجوء او إقامة اى من مجرمى الحرب الإسرائيليين ومحكمتهم فوراً .

٩ - مطالبة لجنة حقوق الإنسان والمفوض السامى لحقوق الإنسان بالتحقيق فوراً في كافة وقائع قتل الأسرى المصريين .

إن محاكمات مجرمى الحرب السابقة قضت بإعدام وسجن الذين ارتكبوا جرائم كالتي ارتكبها الإسرائيليون في سيناء ، كما ان ألمانيا دفعت لإسرائيل ٣٥ مليار دولار تعويضات عن جرائم مشابهة .. اما عدد الذين حوكموا في نورمبرج وحدها فكان ٢٠ الف مجرم حرب .

□□

لقد سقطت اوراق التوت الإسرائيلية . ومن العار ان نغطى عوراتها او نغمض عيوننا عنها . إنها قضية الناس قبل الحزبية . الشارع قبل السلطة . وعلينا جميعاً ان نلقيها ساخناً حتى يستريح الشهداء في قبورهم .. فليس صحيحاً ان إسرائيل لا تقهر ولا تهزم . فقد قهرت وهزمت .. لكن بشرط ان لا تكون نفوسنا .. خربانة .

□□

المصادر :

ملف كامل اعدده مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان واشرف عليه امير سالم .

عادل حمودة

منظمة حقوق الإنسان تدين

جريمة مقتل الأسرى المصريين

أدانت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان جرائم الجيش الاسرائيلي بقتل الاسرى المصريين، والتي تشكل انتهاكا صارخا لاتفاقيات جنيف الخاصة بمعاملة الأسرى. وأكدت ندوة عقدتها المنظمة حول هذا الموضوع ان جرائم الجيش الاسرائيلي لاتسقط بالتقادم، باعتبارها جرائم حرب.

وطالبت بتكثيف الجهود الدبلوماسية والسياسية والقانونية اللازمة لدفع السلطات الاسرائيلية لاجراء تحقيقات في هذا الموضوع، بحضور مراقبين دوليين، لكشف أسماء مرتكبي هذه الجرائم، ومحاكمتهم.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٢ تمير ١٩٩٥

**إشادة لبنانية بموقف مصر من المجازر
الإسرائيلية للأسرى
بيروت - أ.ش.أ. أشادت اللجان
والروابط الشعبية في لبنان بموقف
الشعب المصري وحكومته ازاء قضية
المجازر الاسرائيلية في حق الأسرى
المصريين في حربي ٥٦ و١٩٦٧.
والإصرار على فتح تحقيق لتحديد
المسئولية في هذه المجازر ودفع
التعويضات للأسرى الضحايا**

الشخصية الإسرائيلية وقتل الأسرى

إن عملية قتل الأسرى المصريين في حرب ١٩٦٧ والتي أعلن عنها مؤخرا وبواسطة الإسرائيليين أنفسهم لم تكن هي العملية الإنسانية واللا أخلاقية الوحيدة التي صدرت عن هذا المجتمع الدموي الذي يعاني عقدة النازية حتى كادت تترسب داخل التكوين النفسى للشخصية الإسرائيلية وحتى أصبحت هذه العقدة النازية النفسية جزءا لا يتجزأ من الكيان الإسرائيلى، فكلما سنحت الفرصة لأعمال القرصنة والغدر والعدوان لهم قامت حركة إنتقامية يضرب بها عرض الحائط لكل الأعراف والمواثيق الدولية ويدير ظهره إلى كل

د. يسرى عبدالمحسن

أستاذ الطب النفسى بجامعة القاهرة

تسعى وراء المكسب وتحقيق الهدف الذاتى على حساب كل قيمة أو معاهدة وميثاق. وهى شخصية رقمية حساباتها كلها بمقدار المكسب أو الخسارة المادية دون اعتبار لأى ضوابط معنوية أو أعراف أخلاقية ولما كانت الأرقام تسيطر على عقل هذه الشخصية فقد تلاشت معها معالم الوجدان والحس العاطفى والنبض الإنسانى للحياة. والشخصية الإسرائيلية لا تحب شيئا حتى نفسها فهى أنانية بدافع حب البقاء المادى الذى يرتبط بالأرقام المالية حيث تستمد منه إحساسها بوجودها وضمان بقائها وسيطرتها على أمور الحياة.

وبعد فإن حدث قتل الأسرى المصريين ما هو إلا امتداد لسلسلة الغدر والعدوان التلقائى مع تحين الفرصة فى كل زمان ومكان وماهو إلا انعكاس لطبيعة هى الشخصية الخائنة الخائفة وما هو إلا إفراز لشحنة من البغضاء والكراهية للحياة عموما نتيجة ما ترسب من عقدة اضطهاد وتعذيب النازية للإسرائيليين وما هو إلا محاولة للتعويض عن الإحساس بالدونية والضياع وغياب الهوية الوطنية وفقدان الأرض والعرض وما هو إلا تصديق لما جاء فى كتاب الله عز وجل

النداءات الانسانية إلى ان يتم تنفيذ المخطط الإجرامى حتى آخر مدى. ولم تكن الشخصية الإسرائيلية على هذا القدر من الشجاعة والصدق مع النفس لكى تعترف بعقده النازية وأن تحاول التحرر منها والسيطرة عليها ولكنها حولت العقدة الى غدر وعدوان وكراهية للمجتمع الدولى كله. هذه الشخصية الإسرائيلية هى فى حقيقة أمرها خائفة مرتعدة تتحرك فى الظلام تحت ستار من المسكنة والقلب والطيبة الكاذبة والوداعة حتى تحين لها الفرصة فتندفع فى انتقام مدمر وتطيح بكل شىء أمامها سعيا وراء البقاء والخلود، وهى

شخصية غادرة ناعمة ملتوية لديها من القدرة على تطويع الحقائق لإرانتها ولأهوائها فيكون الفعل عكس القول ويكون القول عكس النية والقصد. والشخصية الإسرائيلية إنتهازية بطبعها تتحرك بمبدأ «اضرب واهرب» أو بمبدأ المكسب الفورى ثم علاج المضاعفات وما يترتب على ذلك بعد أن تكون قد حققت ما تريد، وهى بذلك لا تبسقى على صديق ولا تكره عدوا ولا تحافظ على مبدأ أو تؤمن بقيمة وإنما

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٣ ستمبر ١٩٩٥

■ مفتش أمن الدولة ببورسعيد عام ٥٦ يوجه رسالة لقتلة أسرانا:

أطلقت سراح مجرمات من الإسرائيليين من داخل سجن بورسعيد لإحساس

بأنهم معرضون للقتل في الهجوم الثلاثي

مع الشرارة الأولى للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وما أعقبها من مذابح بشعة ارتكبتها الجيش الإسرائيلي في حق منات الأسرى من أبناءنا، الذين قتلوا فرادى وجماعات ومنهم من دفن حيا في أرض سيناء، طبقا للفضيحة التي كشفها الضابط الإسرائيلي إريه بيرو قائد الوحدة ٨٩٠، مظلات، كانت مدينة بورسعيد تشهد إنسانية وبساطة قائد مصري، كان من السهل عليه ان يقتل العشرات من الإسرائيليين الذين احتجزوا في سجن الاجناب بالمدينة الباسلة، لكنه عرض حياته للخطر.. عندما توجه إلى مكان حجزهم وكسر «القفل» وأفرج عنهم، رغم تحول المدينة بأكملها إلى كتلة من اللهب بفعل القنابل والصواريخ ودانات المدافع المنهمرة من البوارج وطائرات الدول الثلاث... لكنهاروح وإنسانية شعب مصر..!

.. لكن من هو البطل المصري الذي روى للتاريخ الواقعة الفريدة ليبرهن فيها عن أصالة وحضارة هذا البلد، فروايتها رسالة نهديها إلى القتلى الإسرائيليين إريه بيرو، حتى يتأكد من حجم الجرم الذي تورط في ارتكابه مع ضباطه وجنوده، تجاه أسرى «عزل» لا حول لهم ولا قوة..

أحمد موسى

البحر والطائرات تلقى قنابلها من الجو والمدافع تقذف صواريخها من البر، تحولت سماء بورسعيد إلى جحيم حقيقي، وتهدمت كافة المباني والمنشآت ومنها مبنى المحافظة، وانتقلت مع المحافظ محمد رياض إلى مقر «اليوسفة»، وأصبح مركزا لتحركاتنا ونشاطنا، في هذه الفترة العنصرية تنكرت مجموعة الإسرائيليين الموجودين داخل الحجز، وشعرت أنهم سيروحون ضحايا فأسرعت إلى موقعهم ولم يكن موجودا أي من أفراد الحراسة لانشغال الجميع بأعمال المقاومة. ووقفت لحظات أمام الحجز وكان من بداخله يصرخون فأخرجت مسدسي وأطلقت رصاصة كسرت «القفل» الكبير وفتحت عليهم الباب. وأمرتهم بالخروج. ولم يصدق هؤلاء التصرف الذي قمت به، وتسلطوا: كيف أطلقت سراحهم ودولتهم تشارك في العدوان على المدينة؟!

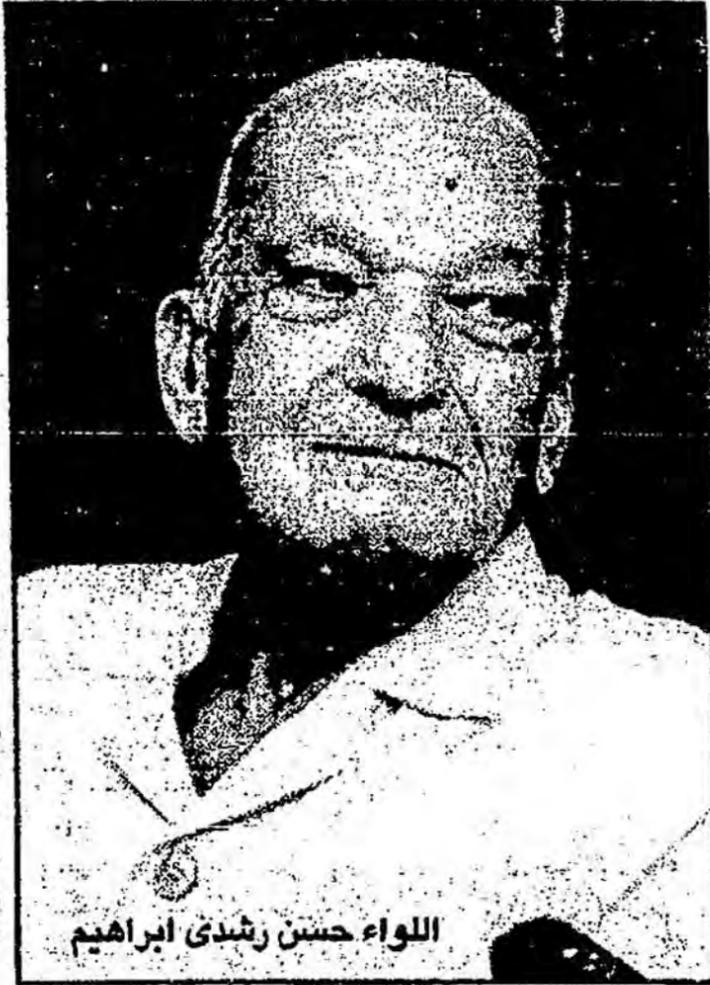
بطلنا اللواء حسن رشدي إبراهيم، كان يعمل مفتشا للمباحث العامة «أمن الدولة» ببورسعيد إبان العدوان الثلاثي عام ٥٦، وعاش الفترات العنصرية للهجوم على المدينة من كل مكان. أدى دوره بشجاعة مع رجاله والقدائين من المدنيين الذين التحقوا بصقوف الدفاع الشعبي. نقل أسرار وملفات المدينة بالكامل بعد ان لقيها بالجس حول جسمه ونقل داخل قطار الجرحى إلى القاهرة.

حكى الرجل الذي يزيد عمره على الثمانين عاما الآن، ما حدث من معاملة إنسانية مع مجموعات من اليهود الإسرائيليين المدنيين كانوا يعيشون في المدينة، وقبل الحرب تم التحفظ عليهم وترحيلهم إلى القاهرة. وتبقت مجموعة احتجزت بسجن الاجانب عددهم ١٢ إسرائيلي، قال اللواء رشدي: مع العدوان الثلاثي، نزل الإسرائيليين ببورسعيد قادمين من سيناء عبر بورقؤاد، والاتجيز مبطوا بالمظلات عند منفذ الجميل، والفرسيون بمنفذ الرسوة جنوب المدينة. ظلت البوارج تطلق دانات مدافعها من

عرضت حياتي للخطر
من أجل اسرائيليين
بدافع إنسانية مسئول
مصري

المسجونون
الاسرائيليون لا يصدقون
الإفراج عنهم ودولتهم
تشارك في العدوان..!

ويستطرد: اعتقلت مع المحافظ محمد رياض الذي رفض تسليم المدينة ويعد اطلاق سراحى توجهت مباشرة إلى وزارة الداخلية ومنها إلى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة، وقدمت تقريرا مفصلا عما حدث منذ شن العدوان على بورسعيد وما تعرضت له. لم ينس اللواء حسن رشدي الذي تقلد عدة مناصب آخرها محافظا لبورسعيد أنه تعرض للخطر وكانت حياته على «كف عفريت» وهو في طريقه من مقره إلى مكان سجن الاجانب بجوار قسم الميناء، لاطلاق سراح الاسرائيليين. وربما فقدت حياتي من أجلهم، لذا هبى اليهم في



اللواء حسن رشدي إبراهيم

العراء دون حماية أو غطاء، وللأسف كانت في نفس الوقت بمساء المصريين من البسطاء والذين جاؤوا من الريف المصري شماله وجنوبه تروى تراب سيناء، وتتفجر بفعل رصاصات وتعذيب مجرمي الحرب من الجنود الاسرائيليين وعلى رأسهم العقيد المتقاعد بيرو، الذي أصابتنا سهام اعترافاته في صدورنا لصدورها منه دون إبداء الندم أو حتى وخز الضمير، بل يذكر ويتفاخر بما فعله تجاه «العزل» من أولادنا ورجالنا الاسرى!!

ويتأسف مفتش المباحث العامة ببورسعيد في حرب ٥٦ على هذه الجرائم البشعة على ايدي الاسرائيليين ويقول: كشفت سري للمرة الاولى باطلاق سراح الاسرائيليين لنقول رسالة واحدة: هذه هي مصر!!

وحضارة وقيم مصر، ويشهد على المعاملة التي تلقاها الاسرائيليون رجل الاعمال اليهودي فيكتور ياروخ، الذي نقل ضمن المجموعات المتحفظ عليها داخل بورسعيد، وكان ثلاثة مسئولين مازالوا على قيد الحياة الآن وهم اللواءات: احمد مختار ويسرى وهبى وبهاء الشربيني، يؤدون واجيبهم في نقل مئات الافراد من بورسعيد إلى القاهرة ويقدمون لهم الاطعمة وتحقق مطالبهم.

يجاول اللواء رشدي ان يسترجع ال ٣٩ عاما الماضية بكل تفاصيلها، لكنه لايتذكر التفاصيل الدقيقة لانه لم يؤرخها أو يكتبها لكنه يذكر ان صحفيين فرنسيين القا كتابا تحت عنوان «اسرار السويس» كشفوا فيه دور وشجاعة رجال مصر في وجه العدوان الثلاثي،

يتحسر اللواء حسن رشدي على الجرائم التي فضحها الاسرائيليون أنفسهم ولطخوا ايديهم بدماء الشهداء من رجالنا الذين سقطوا اسرى للعدوان، ويعترف انه ذهل من الفضائح والجرائم التي نكرها الاسرائيلي ارييه بيرو، ويفتخر بها أمام العالم وفي وسائل إعلام دولته، ويقول: لست نادما على قيامي بنفسى باطلاق سراح اسرائيليين مدنيين «عزل» حالتهم تماثل من سقطوا شهداء برصاص مجرمي الحرب، وما فعلته كان دافعا إنسانيا وقرارى اتخذته من واقع مسئوليتي مفتشا للمباحث العامة «أمن الدولة حاليا» ويعتقد انه لا وجه للمقارنة مع الضابط الاسرائيلي قائد الوحدة «٨٩٠» مظاهرات، الذي خالف كل القوانين والاعراف الدولية في معاملة الاسرى، وبين تصرفه النابع من شخصية

المخابرات الإسرائيلية وطغت أسرائيل على الشلاحة

كان يوم مشهودا حينما أغارت طائرات اسرائيل على جزيرة شدوان تلك الجزيرة الهادئة التي كانت تضم معظم قوات الجيش المصري.. لكن كانت القوة المصرية لاتتعدى ٧٠ جنديا مصرياً من قوات الصاعقة وطاقما من المدفعية المضادة للطائرات.. وصمدوا جميعاً أمام غارات العدو وهجومه الشرس لمدة تصل الى ٧٢ ساعة.. لم يصدق بعدها.. القائد الاسرائيلي وضباطه وجنوده انه أمام ٥١ اسيراً مصرياً من رجال قوات الصاعقة المصرية حيث انه كان يعتقد ان بالجزيرة لواء كامل العتاد.. خاصة بعد ان قتل في المعركة ٨٥ جنديا اسرائيليا في اول عملية ابرار جوي على الجزيرة.

تحقيق:

إبراهيم البليسي

يتأخر اغارت الطائرات على الجزيرة بطريقة وحشية.. حيث كانت الطائرات الاسرائيلية لاتحصى في سماء شدوان.. وذلك من شدة كثافة مدفعيتنا المضادة للطائرات وحتى لا يصل الطيران المصري لاتخاذ القوات المصرية بالجزيرة.

وهبطت اول طائرة ابرار جوي على الجزيرة بالجنود الاسرائيليين في حقل القام.. وتم تفجيرها بالكامل وقتل ٥٥ جنديا اسرائيليا تقريبا.. بعدها فوجئنا بالطائرات تلك الجزيرة بالقنابل الالف رطل، بطريقة هستيرية.. وبعد ٧٢ ساعة من الصمود والكفاح والاستبسال دخل الجنود الاسرائيليون بالجزيرة وعندهم لا يقل عن ألف جندي مقابل ٧٠ جنديا مصرياً من الصاعقة مدعّمين بأسلحة خفيفة وبالرغم من ذلك تصدت قواتنا لهذا التشكيل الهجومي المسلح بالأسلحة الثقيلة وسقط منا ٢٢ شهيداً من بينهم النقيب محمد شريف كامل من رجال الصاعقة والملازم أول حلمي المنيسي والملازم أول أحمد حمزة و٢١ جندياً من رجال الصاعقة.. وبعد ذلك هجمنا عليهم وجها لوجه بالأسلحة الأبيض في الظلام.. بعد أن قامت طائراتهم بضرب مخزن الذخيرة حيث كانوا يخشون الاحتام مع رجال الصاعقة المصرية.

ولم تتجح اسرائيل في أسرنا.. الا بعد أن قامت الطائرات بالقاء قنابل غاز علينا وسط الصخور.. وعلى شط جزيرة شدوان وتم الأسر في تاريخ ٢٢ يناير ١٩٧٠.. في اليوم الثاني من الأسر فوجئت بنفسى في حجرة المخابرات الاسرائيلية أفق عارياً.. وبدأ يسألنى ضابط المخابرات عن العسكرية المصرية والتدريبات وتطوير الجيش والواقع العسكرية وبالطبع رقصت الاجابة عن أسئلته.. فقام بانخالي ثلاجة كبيرة درجة برويتها عالية وكنا في ذلك الوقت في فصل الشتاء وبتركنا فيها فترة ثم يقوم بعد فترة بفتحها ويقوم الطبيب الاسرائيلي بالكشف علينا.. وتكرر هذا

وكان من أبطال المعركة.. جنود مصريون شاركوا ببسالة في معركة شدوان الشهيرة وهم محمد عبد القوى السيد الغلبان ومحمد عبد المنعم الوكيل ومحمد السيد رمضان وعبد المنعم على المحيص وحافظ قنوج عكاشة من رجال الصاعقة.. الكتيبة ٩٣ قوات خاصة.. وهم في نفس الوقت شهداء المذبحة التي وقعت في معسكر الأسرى ناتانيا الاسرائيلي وكذا مقتل ٦١ اسيراً مصرياً داخل أحد المواقع القريبة من الزعفرانة حيث قام جنود اسرائيل بتكتيفهم وقتلهم رمياً بالرصاص وغيرهم من عشرات الأسرى المصريين.

يكشف هؤلاء الأبطال عن خبايا أربعة اسوام عاشوها داخل معسكر ناتانيا الاسرائيلي ومجزرة الاسرى المصريين في قرية أمليط بمحافظة البحيرة والتي تبعد عن مدينة المنهور ٢٠ كيلو متراً نخلنا دوار محمد عبد القوى السيد الغلبان الذي جند بالقوات المسلحة بتاريخ ٢٦ مايو عام ١٩٦٨ بسلاح القوات الخاصة ليروي لنا ما حدث في معسكر ناتانيا فقال: بعد تدريبي بمدرسة الصاعقة بانشاص.. قرر اللواء نبيل شكري قائد المدرسة توزيعنا على سفاجا بالبحر الأحمر.. حيث كنت بالكتيبة ٩٣ قوات خاصة.. وكانت مهمتنا في ذلك الوقت تنفيذ بعض الأعمال القتالية الخاصة والقيام بحملات ليلية على البحر من الغرقة حتى الأقصر وذلك خوفاً من تسلل العدو عن طريق سفاجا.. وكان يفاجئنا ويشجعنا دائماً اللواء أركان حرب أحمد اسماعيل.. في تلك الوقت.. وبعد مضي سبعة شهور من العمل الدؤوب في دروب سفاجا.. صدرت الأوامر الى السرية رقم ٢ بالتحرك الى شدوان وهو يوم ١٠ يناير ١٩٧٠.. حيث كانت المهمة.. سرية وخاصة.. وهي القيام بعطيات عسكرية ليلياً داخل رأس محمد.. كما تم تجهيز المواقع بالالكمام والمتفجرات في مساحة بلغت ٤٠ كيلو متراً مربعاً من الأراضي الصحيرية.

وبعد أحد عشر يوماً من العمليات القتالية الليلية الخاصة والتي تكبد فيها العدو خسائر فادحة حر جنونه بعد الضربات المتتالية الموجعة من قبل قواتنا الخاصة وبدأت الطائرات الاسرائيلية الاستكشافية تصير دواقنا وفي صباح اليوم التالي ٢٢



الجندي محمد عبدالقوي الغلبان

ملابس عسكرية عقب خروجه من الزنزاة وقاموا بتصويري وذلك لعرض هذه الصورة على وكالات الأنباء العالمية بحجة أنهم يعاملون الأسرى المصريين معاملة طيبة أمام الصليب الأحمر والعالم.. وهذا حسب أفكارهم ويطرفتهم الخبيثة.. وقعت بالاحتفاظ بصورة لي أمام الزنزاة.

وقال مازلت أنكر المشهد الرهيب حينما استمر إطلاق النار طوال ليلة مظلمة.. حينما قام جندي اسرائيلي بمحاولة تهريب ٣ جنود لروزي يهود من الأسرى السوريين عن طريق نفق تحت الأرض أسفل عنبر السوريين فاطلق جنود اسرائيل الكلاب على الأسرى.. حتى ألقى القبض على اثنين منهم بينما هرب الثالث.. وليلتها جمعوا جميع الأسرى منذ منتصف الليل حتى الصباح بينما هم يمتطوننا بالطلقات النارية من فوق رؤوسنا.. وعلى مدى ثلاثة أيام داخل المعسكر تكرر هذا المشهد الرهيب وهو الرقوف عرايا حتى صباح اليوم التالي ويقول عبد المنعم على المعيص جندي بالكتيبة ٩٢ صاعقة الذي تعرف على محمد عبد القوي السيد الغلبان ومحمد عبد المنعم الوكيل ومحمد السيد رمضان في معسكر ناتانيا الاسرائيلي والذي شهد مشهدا بطوليا لرجال الصاعقة المصريين حينما تشكلوا في شجرة النيران نارا للشهداء.. الذين لقوا حتفهم وهم منبطحون أرضا.

وتتطوى أعوام ومازالت التكريات تتوالى كشرط من السينما أمام محمد عبد القوي الغلبان لينقل لنا مشهدا كان بطله الملازم حلمي المليسي.. والذي دافع عن موقعه ببسالة في الزعفرانة.. في حرب الاستنزاف واستشهد معه ٣٠ بطلا مصريا.. بينما قام الجنود الاسرائيليون بنسر ٦٠ أسيرا مصريا.. وقاموا بقتلهم رميا بالرصاص وهم مقيدون بالحبال والسلاسل الحديدية.. وتم لفنهم بملابسهم والرمال ملطخة بدماء الشهداء في مقبرة جماعية بالزعفرانة حيث تعتبر هذه المذبحة من التكريات المؤلمة والمريرة في حياة كل من شهد تفاصيلها.

على الفور.. وقام الجسد بالعودة الى اطلاق النار علينا.. بطريقة عشوائية.

ويذكر محمد السيد رمضان.. من مدينة ايتاي البارود.. ويعمل حاليا بفنار الاسكندرية.. وعمره ٤٥ عاما الآن فيقول أن هذا اليوم لن ينسى.. ذاكرتي.. حيث حدثت بداخل المعسكر الاسرائيلي ناتانيا أحداث لا بد أن يسجلها التاريخ حيث تحدى رجال الصاعقة جنود اسرائيل للمدجين بالأسلحة النارية.. وقاموا بالهتاف تحيا مصر الله أكبر.. يعيش ناصر.. وقدفهم بالحجارة وذلك نتيجة لقتل الأسرى الشهداء أمام أعينهم.

وأذكر أيضا وأنا شاهد عيان على موت الأسرى للمصريين أن الجنود الاسرائيليين مارسوا أسوأ أساليب التعذيب الوحشي حيث كنا نقف عرايا ولا يستتر أجسامنا سوى شورت فقط تحت السيول والمطر الغزير وفي برد الشتاء القارس.. لدرجة أن اصيب بعضنا بمرض

الالتهاب الرئوي كما سقط بعض الرجال في برك ومستنقعات المعسكر من شدة المرض وهم يضحكون ضحكات هستيرية لأنهم يتلذذون من تعذيب رجال الصاعقة الأقوياء الذين سيطروا بطولات حرب الاستنزاف.

وتترك المهندس المدني محمد السيد رمضان لتعود الى محمد عبد القوي الغلبان الذي يروي لنا عن كيفية وضع ٤٠ رجلا من جنود الصاعقة في أربعين

زنزاة بمعسكر «ناتانيا» عقب اندلاع الحريق بالمعسكر.. وكيف حضر الصليب الأحمر الى المعسكر عقب هذه الأحداث ويقول: بعد أن هدأت الثورة العارمة بالمعسكر.. قام جنود اسرائيل بمحاصرتنا تحت التهديد بالسلاح وقاموا بقيتنا بالسلاسل الحديدية ثم زجوا بنا الى زنزاة متر متر.. وأرضيتها مملوطة بالمياه وبعد أن أمرونا بخلع ملابسنا.. وكان الطعام اليومي عبارة عن رغيف من الخبز وقطعة من البطاطس المسلوقة حيث استمر التعذيب للوحشي داخل الزنزانات ١٥ يوما حتى جاء الصليب الأحمر الذي علم بالأحداث التي حدثت بمعسكر «ناتانيا» من وكالات الأنباء العالمية والاذاعات الأجنبية وشبكات التلفزيون وتم تسجيل أسماء الأسرى السوريين والمصريين.

ويذكر يومها.. أن الجهاز المختص بالمعسكر وقائد المعسكر قاما بتسليمي

التعذيب غير الانساني عدة مرات.

بعد أن تاكد الطبيب بأنني أصبت بفرلة شعبية حادة.. مازلت مريضا بها حتى الآن.. وكذا بالعمود الفقري.. قام بأسعافنا.. وتقرر نقلنا الى معسكر الأسرى بناتانيا داخل اسرائيل.. بعد فترة طويلة من الوقت قطعنا السيرة.. فوجسنا بأنفسنا داخل معسكر «ناتانيا» كما عرفنا فيما بعد وسط اصوات بشرية من المصريين والسوريين والمعسكر ممتد على مساحة ٤٠ فدانا تقريبا.. وسط صحراء جرداء.. وهو عبارة عن أكشاك خشبية كبيرة أطلق عليها «المنابر» ويحيط بها أعداد غفيرة من جنود اسرائيل ووسط هذه الاصوات اليشورية.. طلبوا منا الانبطاح أرضا.. أطلقت مجموعة من الجنود وابلا من الطلقات العشوائية فوق رؤوسنا وهم يطلقون الضحكات الهستيرية وانتابهم حالة من الغرور نتيجة ولكننا بأقصد امهم ونحن

منبطحون أرضا لتصيب احدي الطلقات رأس الشهيد سعيد النصر والشهيد عبده عبد الله.. وهو من الاسماعيلية واصيب ١٥ جنديا آخرين فاشتتاط رجال الصاعقة غضبا داخل معسكر الاسرى ونهضوا من انبطاحهم وقام النقيب يحيى الشعراوي من ضباط الاستطلاع بقيادة هذا العصيان في داخل اسرائيل

واشعلوا النيران داخل العنابر وقدفوا الجنود بالحجارة فاندلعت النيران في سقف العنابر والشبابيك.

وتأكد محمد عبد المنعم الوكيل جندي من رجال الصاعقة من قرية سنهور بحيرة انه لأول مرة فوجيء بحضور موسى ديان وزير الدفاع الاسرائيلي وقيادات اسرائيل.. لكافة ثورة رجال الصاعقة داخل معسكر الأسرى.. نتيجة للمعاملة السيئة وقتل الأسرى المصريين.. حيث قامت القوات الاسرائيلية باستعمال القسوة معنا.. بالضرب وإطلاق خرطوم المياه والغاز علينا.. بعد أن قمنا بحمل الشهداء على أعناقنا حيث انتابنا حالة من الحزن.. وانضم اليها الأسرى السوريون ونحن نحلم كل شيء داخل معسكر لاناتانيا.. الذي يشبه عنابر الضيل وحينما حضر موسى ديان أمر ضباطه وجنوده برفعنا

في معسكر «ناتانيا» بإسرائيل أطلقوا النيران على الأسرى المصريين وفي الزعفرانة قتلوا ٦٠ أسيرا آخرين

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٤ ستمبر ١٩٩٥

أسرانا الشهداء.. جنود مجهولون

وكتابة الفصل الأخير من معركتي ١٩٥٦، ١٩٦٧ من واقع هذه الشهادات تشريف لكل مؤرخ مصري وتكليف للجمعية التاريخية المصرية ولكل قسم من أقسام التاريخ في جامعاتنا. ولقد أسهمت صحافتنا بالخبر والتحقيق ومقال الرأي في تغطية هذه الشهادات بما يوفر مادة أولية أمام المؤرخين، وتكتمل هذه المادة أيضا بمبادرات الجمعيات غير الحكومية التي تطوع بعضها للمشاركة في تشكيل اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق والدفاع عن حقوق الأسرى المصريين.

ولعل مايشجع مؤرخينا على المبادرة بشهر أعلامهم في هذه المهمة القومية أن نظراءهم في الجامعات الإسرائيلية قد تحركوا ومؤرخ عسكري إسرائيلي مثل أزي اسحق في جامعة بارايان قد زعم أن هناك مائتي جندي إسرائيلي قتلوا على أيدي العسكريين المصريين بعد أن استسلموا لهم في حرب ١٩٧٣ وأنه من الأفضل عدم احياء الماضي البغيض، وهو ادعاء إسرائيلي باطل لا يستهدف الا تثبيط الهمم حول أحداث ١٩٥٦، ١٩٦٧.

وعندما يكتب الفصل الأخير لكل من معركتي ١٩٥٦، ١٩٦٧ بمثل هذه الجهود الحكومية والشعبية فإنه سوف يكون كتابا أسود يضاف إلى كتب سوداء سابقة ترصد بالحقائق والأرقام سلوكيات الاجرام الاسرائيلية.

وتتدعم كتابات المؤرخين المصريين باجتهادات القانونيين للرد على المذكرة القانونية للمدعي العام الإسرائيلي (ميخائيل بن يائير) في ٢٨ أغسطس الماضي والتي جاءت مخيبة لأمال كل دارس للقانون في عالم اليوم وبما يعني أن انتهاك المواثيق الدولية لم يعد مقصورا على عسكري إسرائيل وإنما أيضا على مدعي القانون فيها ولعل من أولى مسؤوليات المدرسة القانونية المصرية بكل توجهاتها الرد على هذه المذكرة ردا جماعيا معززا برد من اتحاد المحامين العرب الذي بادر بدوره الى تبني القضية. ويكفي الإشارة الى أن مغالطات المدعي العام الإسرائيلي زعمه بأن جرائم قتل أسرانا قد سقطت بالتقادم بمرور أكثر من ٢٠ عاما على وقوعها.

تخطى إسرائيل كثيرا لو اعتقدت أننا سوف نصرخ ونصرخ ثم نياس ونعتبر أسرانا الشهداء عاصي ١٩٥٦، ١٩٦٧ مجرد جنود مفقودين، تخطى إسرائيل لو اعتقدت هذا لاعتبارات عديدة في مقدمتها أننا لم نفرط في حيات رمل طابا حتي نفرط في حقوق شهدائنا الأسرى، فمصر

أحمد يوسف القرعي

الأرض والانسان معا كل لا يتجزأ، ولتعلم إسرائيل أننا قوم لنا مع الشهادة والشهداء تاريخ طويل، هذا قدرنا ونحن به راضون، وكل شهيد منا قضى نحبه نعتبره بطلا شهيدا كاعظم ماتكون الشهادة اعطى وطنه انبل وأشرف ما يكون العطاء، ولا نكتفى بذرف الدموع على كل شهيد

(وان كانت دموعنا لاتجف) وانما نحرص على اعداد الكثير من ألوان التكريم والتقدير لتخليد كل الشهداء.

ولعل إسرائيل قد أدركت مكانة الشهداء لدينا من خلال رد الفعل الحكومي والشعبي العارم منذ أن اعترف الجنرال الإسرائيلي المتقاعد أرييه بيرو في أوائل أغسطس الماضي بمشاركته في قتل أسرى مصريين في معركة ١٩٥٦ وما واكب هذا من اعترافات أخرى لمذابيح مشابهة في المعركة نفسها ثم في معركة ١٩٦٧ وما خفي قد يكون أعظم.

ولا شك أن تعرض أسرانا لمثل هذا الموقف اللاإنساني يعلى من منزلة هؤلاء الشهداء في نفوسنا ويرتب لهم حقوقا لدينا بما يعنى مسؤوليتنا تجاه اقتضاء حقوقهم والقصاص من مجرمي الحرب الاسرائيليين الذين أقدموا على مثل هذا العمل اللاحضاري، فلقد استشهد أسرانا بطعنة في الظهر لم يتوقعوها لاعتقادهم في حقوق الأسير لدى الطرف الإسرائيلي. وخاب ظن أسرانا وهم ينطقون بالشهادة بعد الطعنة الغادرة التي تعد انتهاكا خطيرا لكل الاعراف والقوانين والمواثيق الدولية.

●●● ولعل من أولى مسؤوليتنا القومية أن لا نكتفى باعترافات الاسرائيليين بشأن أسرانا لأن اكتشاف الجريمة يعنى أننا لم نكتب بعد الفصل الأخير في تاريخ معركة السويس ١٩٥٦ او معركة الهجمة الاسرائيلية لعام ١٩٦٧ بما يعنى أيضا أنها دعوة للمؤرخين المصريين لصياغة هذا الفصل الغائب من واقع شهادات الضباط والجنود القدامى والذنين وقد سارع الكثير منهم الى الكتابة للصحف يدلون بتجربتهم المريرة وهم أسرى وكشهود عيان رأوا بأب أعينهم بعض حالات قتل الأسرى بما يؤكد اعتراف الجنرال الإسرائيلي أرييه بيرو.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٤ سبتمبر ١٩٩٥

الامانة العامة للمؤتمر القومي العربي

ضرورة محاكمة المسئولين الاسرائيليين عن المجازر ضد المصريين طرد الفلسطينيين من ليبيا يضعف حملة التضامن العربي معها

كما حذرت من تحويل الارض الفلسطينية المحتلة الى كاتونات اشبه بالمعازل العرقية التي كانت في جنوب افريقيا وتهويد القدس. وبالنسبة الي قمة عمان الاقتصادية اشار تقرير الامانة العامة للمؤتمر القومي الي المخاوف من ان تكون هذه القمة جزءا من مخطط خارجي لتفكيك التسيج الاقتصادي العربي واعادة تركيبه. بعد الخاقه بالمركز الاقتصادي والتجاري والثقافي الصهيوني وطالبت الحكومات العربية باعادة النظر في مشاركتها في هذه القمة وفي هذا السياق ايضا اكدت الامانة ان حالة التدهور التي يمر بها الوضع العربي تزيد من التدخل الاجنبي في المنطقة وخاصة بالنسبة للسياسة الامريكية وقالت ان هذا حاصل في ظل اشتداد الخلاف علي المنطقة العربية داخل معسكر ما يسمى بالنظام الدولي الجديد بين الولايات المتحدة واوروبا ممثلا في التنافس بين مشروع نظام الشرق الاوسط ومشروع النظام المتوسطي. ودعت الامانة الي ضرورة تحويل العرب الي عنصر فاعل في التنافس الدولي من خلال استثمار التباينات الجارية بين المشروعين لصالح اعادة الحيوية للنظام الاقليمي العربي كبديل عما يجري اليوم من هذه المشروعات. وحول مخاطر السلاح النووي الاسرائيلي مع الامن القومي، طالبت الامانة العامة للمؤتمر القومي باستمرار فتح ملف الخطر النووي الاسرائيلي ومواجهته ودعت الدول العربية الي ضرورة طرح القضية بشكل ثابت في كل المحافل الدولية وتوفير وسائل الدفاع الشرعي للامة العربية.



خير الدين حسيب

كتبه د. عبدالعاطي محمد

عقدت الامانة العامة للمؤتمر القومي العربي دورتها العادية العاشرة في بيروت يومي ٢٠ و٢١ سبتمبر الحالي برئاسة الامين العام الدكتور خير الدين حسيب ومشاركة ١٩ من اعضائها من مختلف الاقطار العربية وقد تدارست الامانة الاوضاع العربية الراهنة واكدت في تقريرها ضرورة تطبيع العلاقات العربية - العربية وتحقيق الحد الأدنى من التضامن بما يكفل حماية الحقوق القومية الوطنية من مخاطر الاهدار. واستنكرت الامانة الاجراءات التي اتخذتها السلطات الليبية وادت الي ترحيل الالف العمال العرب والفلسطينيين وقالت ان هذا الاجراء يضعف حملة التضامن لرفع الحظر الجوي عن ليبيا كما نعت السلطات اللبنانية الي التراجع عن اجراءاتها القاضية بتقييد حق تنقل الفلسطينيين المقيمين بصورة شرعية في لبنان. كما ناقشت الامانة العامة ما تكشف من امر المجازر التي قامت بها اسرائيل بحق الجنود والاسرى المصريين في حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧. ودعت مصر والجهات المعنية بحقوق الانسان الي اثارة هذا الموضوع علي جميع المستويات والتمسك بضرورة محاكمة المسئولين عن هذه الجرائم وذلك لكشف الطبيعة العنصرية للحركة الصهيونية. وحول مسيرة السلام حذرت الامانة العامة من اصرار اسرائيل علي اهدار حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير والسيادة الوطنية

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٤ سبتمبر ١٩٩٥

اتهم اليهود هتلر في مبالغة محسوبة للاستنزاف، بأنه أحرق منهم في أوج سطوته الكثيرين واتضح فيما بعد أن هؤلاء المبالغ في عددهم هم في النهاية «يهود المان» وليسوا من جنسية أخرى كما هو الوضع مع الأسرى المصريين. وبعد خمسين سنة من هذه القصة، تدرعت إسرائيل بها لتبتز ألمانيا وتطلب تعويضات ولم تكن إسرائيل في ذلك الوقت الذي تستغله لها وجود.



كان القصر محصنا تحصينا كافيا لحمايتهم ولكن كثرة غياب الحاكم نفسه عنه حمل اليهود على الاشتباه في ثوابه!! كما يزعمون.. وظنوا أنه يدبر لهم مكيده.. فلما أب من غيبته إلى قصره، منعوه من الدخول!! شكا الحاكم أمرهم متحضرا.. إلى قاضي المقاطعة فأصدر أمره بالهجوم على القصر، وأخرجهم منه أفسهل رأيتم غريبا مستضعفين يتخطفهم الرقص من كل جانب ثم باوهم إنسان رحيم فإذا بهم يمنعونهم من دخول قصره الذي منحهم إياه ليسكنوا فيه!!

كان ذلك سنة ١١٩٠ م ومن العجيب أن المؤلف وهو رجل دين وتقنين يكتب هذا عنوان «بطولة يهود يوروك» مرة أخرى

قضية الأسرى المصريين حتى إذا دفع اليهود ما أخذوه من ألمانيا بحجة هتلر وهذا سوف لا يحدث لأنهم يعيشون على الأخذ وليس الإعطاء. وتاريخهم كله يؤيد هذا..

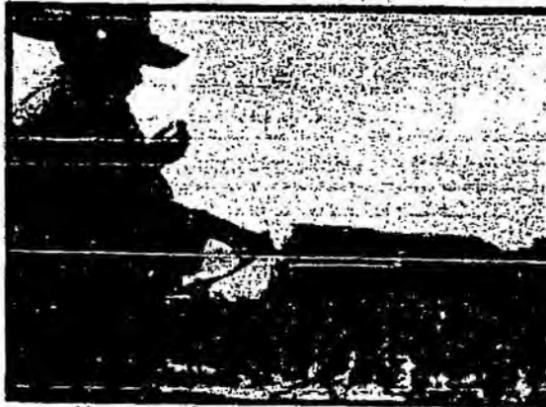
أقول حتى إذا دفعوا فإن الشعب المصري لن ينسى لهم هذه الجريمة الخسيسة بكل المقاييس. سنعلمها للكبار والصغار خارج المناهج في المدارس والبيوت أن الشعوب أقوى من الحكومات خاصة إذا لم تشترك في صنع القرار.. يكفي أنه ضربت أمريكا هيروشيمما

بالقنبلة الذرية غداة الحرب العالمية الثانية. وقد رأيت في واشنطن في ميدان رئيسي شجرة كرين جميلة الأزهار أهدتها اليابان إلى أمريكا بعد هيروشيمما، لونا من التيكيت والسخرية وتوضيح الفرق في الإنسانية والسلوك.. وفي الوقت نفسه أهدت اليابان متحف هيروشيمما يزوره كل عام أكثر من مليون زائر.. وتكرر النقمة على أمريكا سواء أكان الزوار من اليابانيين أم غرباء كما تكرر النقمة على أمريكا من كل من شاهد شجرة الكرين سواء من الأمريكيين أو الغرباء..

الشعوب لا تنسى في صورة من الصور. هذا وقد ضربت هيروشيمما في حرب ولكن الأسرى المصريين ضربوا وذبحوا وقتلوا في وحشية وخسة مجريدين من السلاح. اكتب هذا وأعرف أن التطبيع سوف يمضي مع «الحكومة» ولكن الشعب لمصرى له قضية لن ينساها.

حتى ما يكسبه اليهود من التطبيع، من الحكومة سوف يخسونه. إن قضية الأسرى سيف له حدان.

حين تواجه حضارة السنين بربرية القرن العشرين



جندي اسرايلى يحرس الأسرى المصريين في العريش عام ٦٧ حيث جرت منبحة راح ضحيتها عدد كبير من الجنود المصريين

الأسرى المصريون

د. نعمات أحمد فؤاد

حاجام انجلترا د.ج.ه. هرتس وفيه يقول في فصل: «إخراج اليهود من اسبانيا والبرتغال» لقد هاجمتهم جميع الأمم المسيحية وأشبعتهم شتما وامتھانا واحتقارا وسلبا ونهباً.. لقد طردهم من انجلترا ادوارد الأول.. ومن فرنسا شارل السادس فلم يجبوا ملجا إلا الإنجليس حيث أحاطهم أمراء الإسلام بعطف خاص ولكن يبدو أننا نواجه نوعية بشر أو نوعية نفسية عجيبة. فلم يكن المسلمون وحدهم هم الذين مندوا لهم بدا فعضوا اليد الممدودة.. فقد جاء في كتاب حاجام انجلترا الذي سبقت الإشارة إليه أن حاكم يوك في عهد ملك انجلترا ريتشارد الأول، أوامه في قهره بعد أن تحيقتهم الجموع.. أترك الحديث للحاجام نفسه. يقول:

ولكنها بعد الوجود المزروع المصنوع، نصبت نفسها وصيا وقاضيا على الماضي البعيد والقريب.. وتكلمت وأسهبته عن غرف الغاز مع أنها قامت على العصابات التي قامت بالمذابح الوحشية في «بير ياسين» ثم في سائر فلسطين وبعد عدة عقود في «صبرا وشاتيلا» وهي التي قتلت لورد موين في مصر وهي التي قتلت عالم الذرة يحيى المشد في العراق..

ثمائية وأربعون عاما منذ وجودها في قتل وتشريد الرجال والنساء والأطفال.. ثم تتناوح عند حائط المبكى إذا قتل منها أحد.. أما نوح الألاف من الشباب المصري في وحشية وغل مسموم فامبر تتحدث عنه في تراخ واستهانة وهذا أفدح ثمن ستدفعه لأنها رست في نفوسنا وأكدت في وجدان الشعب المصري كراهة ستصير تاريخه وليست مؤقتة وثارا وتقرزا واحتقارا وأصرارا على الانتقام مهما طال الأمد ومهما مضت الحكومة في التطبيع. إنه تطبيع حكومي مرفوض مبغوض من الشعب فلن تقوم له قائمة.. إنه حبر على ورق.. على الرغم من تداعياته والتسلسل إلى مصر وإفساد زراعتها وصناعاتها وتسريب المخدرات إليها.

رغم كل هذه المصائب والتخريب في المكان والإنسان فسوف يلفظ الشعب المصري التطبيع ويرفضه ويحيطه وقد

فعل.. ولكن بعد قضية الأسرى سيتضاعف وعيه.. سيتضاعف رفضه ونقمة.

ولن تجدى الوحشية إسرائيل شيئا.. سترقد إليها في صور شتى.. إن كان التبيح والدم واليد الطويلة التي تتفاخر بها إن كان هذا يعكس غرورها المصنوع المبطن بالقهر والذل القديم والرفض من شعوب الأرض جميعا.. غرورها المبطن بعزلة الجيتو وهوانه.. فلتعض إسرائيل في غرورها فإن هذا الدور وليد العقدة، إنما هو سلاح في يد العرب قبل أن يكون في يدها. سلاح في يد العرب يكرهم كي لا ينسوا.. أن الثار لا ينام في ضمير الشعب المصري مهما ظال أمضى.. بل أحساس انتقمة عليها في ضمير الإنسان في كل مكان.. حسنى أولئك الذين يساعدونها والذين يملون لها.. إن مساعدتهم ليست حبا ولكن استبعاد ورغبة في الخلاص وأزاحة.

إنها كلمة «هرتزل» إلى دزرائيلي كنى يقتبس منه وعد بلفور؟

IF YOU WANT TO DRAIN THEM OUT, GIVE THEM PALASTINE.

أما في كتاب «في الفكر اليهودي» الذي ألفه

ندوة عن جرائم قتل الأسرى المصريين إسرائيل ملزمة قانوناً بتسليم المتهمين

عقدت مساء الأحد الماضي ندوة سبق ان دعونا اليها على هذه الصفحة في الرابع من أغسطس الماضي لمناقشة جرائم إسرائيل التي ارتكبتها بقتل الأسرى المصريين خلال حرب السويس ١٩٥٦ وعدوان يونيو ١٩٦٧ وكنا في ذلك التاريخ قد طالبنا بتحريك عاجل ودعونا منظمات حقوق الإنسان والأحزاب والمنظمات وبعدها استجاب السيد عمرو موسى وزير الخارجية وتحرك باسم الحكومة رسمياً طالبا من إسرائيل ان تحقق في الأمر ثم عدنا الى الموضوع مرة ثانية وفي الحادي عشر من أغسطس اشرفنا الى تحريك وزير الخارجية لكننا وجهنا اللوم الى المنظمات الأخرى كما نشرنا شهادتنا التي عاصرتها خلال عدوان ٦٧ خلال عملنا كمراسل عسكري للأهرام وذكرنا كيف كان الاسرائيليون يقتلون الأسرى المصريين والهدف من ذلك.

وقد تبنت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان هذا الاقتراح ودعت الى الندوة التي شاركت فيها مجموعة كبيرة من المثقفين من مختلف المجالات والتخصصات حيث تحدث عبد العزيز محمد نقيب محامي القاهرة ونائب رئيس المنظمة وقال انه تقدم ببلاغ الى النائب العام بضرورة عقاب المتورطين الاسرائيليين في جرائم قتل الأسرى.

وأوضح انه اذا كانت جريمة قتل الاسرى والمدنيين التي قام بها ضباط وجنود اسرائيل تخضع لاحكام اتفاقية جنيف ١٩٤٩ والتي تحظر اتخاذ اعمال عنف ضد الاسرى والمدنيين وعلى الاخص جرائم القتل بكل انواعه فإن هذه الجرائم تخضع ايضا لاحكام قانون العقوبات المصري الذي وقعت هذه الجرائم على أرضه وفي اطار اختصاصه الاقليمي وولايته بل ان الفقرة الخامسة من اعلان المبادئ الصادر به قرار الامم المتحدة رقم ٢٠٧٤ يؤكد هذه الولاية والاختصاص للقانون والقضاء المصري حيث قررت تلك الفقرة انه يقدم للمحاكمة الاشخاص الذين تقوم ضدهم دلائل على انهم ارتكبوا جرائم حرب او جرائم ضد الانسانية ويعاقبون اذا وجدوا مذنبين وذلك كقاعدة عامة في البلدان التي ارتكبوا فيها هذه الجرائم.

وتقول المادة السابعة من اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والتي قررتها الامم المتحدة في ٩ ديسمبر ١٩٤٨ بقرارها رقم ٢٦٠ ان هذه الجرائم لا تعتبر جرائم سياسية على صعيد تسليم المجرمين والزمّت الدول الموقعة ومنها اسرائيل تلبية طلب التسليم.

وأوضح الدكتور سعد الدين ابراهيم انه لا بد من طرق كل السبل على كافة الاصعدة الاقليمية والدولية من أجل تحريك هذا الموضوع وأكد ان جريمة قتل الاسرى المصريين لا يقل جرماً عن جريمة محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في اديس ابابا.

ومن جهته أوضح فائق عزام عضو منظمة الحق الفلسطيني ضرورة التعامل بحزم مع هذه القضية حتى لا تتكرر المساة وطالب بضرورة تشكيل لجنة مصرية اسرائيلية دولية للتحقيق في تلك الجرائم على ان تنشر نتائج التحقيقات علناً.

ثم قدم الاستاذ محمد بسيوني عضو مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الانسان كشف حساب بشئ تلك القضية ومن فجرها وماتم انجازها بشأنها فقال ان اول من فجر القضية في الصحف المصرية هو الاستاذ محمود مراد نائب رئيس تحرير الاهرام في عموده المنشور في الاهرام في ١٩٩٥/٨/٤ ثم في عمود آخر في ١١ أغسطس ١٩٩٥ ثم توالى البيانات وردود الافعال من قبل العديد من المنظمات والنقابات المهنية وقد وصل ما نشر عن تلك

القضية في الصحف والمجلات المصرية والعربية حتى الآن الى ١٦٧ مادة صحفية ما بين خبر وموضوع وتحقيق صحفي. كما تم رفع ١٧ قضية امام المحاكم المصرية تطالب بمحاكمة الاسرائيليين المتورطين في تلك الجرائم والتعويضات وقد رفعت المنظمة المصرية لحقوق الانسان ٤ قضايا وتضامنت في بقية القضايا التي رفعت.

ثم تحدث الرقيب أمين عبد الرحمن محمد أحد أسرى حرب ١٩٦٧ فقال : انا كنت رقيباً مجنّداً بالجيش المصري رقم (٥٥٠٣٣٣) والأسير لدى إسرائيل رقم ١٢٠٩ وقد كنت في مجموعة باليمن ونزلنا من اليمن في ٣ يونيو ١٩٦٧ الى ميناء الأديبة وكتبنا بالدم على البواجر «من اليمن لفلسطين يا جمال مستعدين» ثم توجهنا الى سيناء عبر كوبرى اقيم على عجل بخلاف كوبرى الفردان الى ان وصلنا الى وادى العريش ثم تمررنا فى منطقة خرم كان ذلك يوم ٤ يونيو ٦٧ وفى التاسعة صباح الخامس من يونيو ١٩٦٧ صدرت الأوامر المصرية بالانسحاب والتصريف فى الاسلحة بتدميرها أو دفنها تخلص معظمنا من الاسلحة بدفنها فى المواقع فى جنوب العريش وفى وادى حسنة وتمسك القليل منا بسلاحه واتجهنا للخلف تحت امر القيادة المصرية حتى وصلنا الى حسنة وهناك كانت المفاجأة والمأساة فى نفس الوقت حيث وجدنا للقوات الاسرائيلية وقد قامت بتصيب مصيدة فى ميدان الحسنة اخذتنا مجموعات فى تبة وراء تبة واقعدونا فى الجبل بشرط ان نكون واضعين ايدينا فوق رؤوسنا وظللنا هكذا الى ان وصلت الساعة الخامسة مساء فاحضروا لنا قليلا من الماء وطلبوا من الضباط المصريين من الاسرى التقدم ليشربوا أولا فتجمع الضباط المصريون حول الماء واذا بالقوات الاسرائيلية تنهال عليهم بالرصاص وتقتلهم جميعا ومن بينهم ضابط سريتي واسمه عبد اللطيف محمد العايدى عندما تكلمت اننا سنموت قمت أنا وزملائي الباقون بالفرار فى الجبل وتخفينا فى شكل عمال مناجم الى ان وصلنا الى منطقة المليز وهناك وجدنا مصيدة اخرى حيث وجدنا ان كل من فى المنجم من الاسرى المصريين قتل بعد ان حصدتهم النيران وهم عزل واثاء هروبا قبض علينا الاسرائيليون مرة اخرى فى ١٨ يونيو والقوا بنا فى معسكر عتليت وأصدروا لنا الأوامر بخلع الاحذية والمشى فوق الشوك داخل المعسكر وظللنا هكذا الى ان تم الافراج عنا فى عملية تبادل للاسرى فى اواخر عام ١٩٦٨

ثم تحدث الدكتور جهاد عودة فقال اخشى ان تضيع القضية بسبب عدم قدرتنا على تدقيق التفاصيل مشيرا الى ان المسألة ليست سهلة ولا بد من وجود ادارة قانونية على ارقى مستوى

وطالب الدكتور حلمى مراد بعدم التسرع فى رفع القضايا موضحا ضرورة الحصول أولا على المعلومات الكافية مع الاستمرار فى اثاره الموضوع عالميا ولكن دون ذكر تفاصيل او اسما، وهذا يتم عن طريق لجنة سرية بالتفاهم مع الحكومة

واوضح الدكتور حسام عيسى ان تحويل القضية الى تعويضات بعد جريمة كبرى لانه سيتم دفع التعويض وتقتل القضية مشيرا الى انه لا توجد مشكلة فى الاثبات نظرا لأن الاسرائيليين هم المعتوقون بأنفسهم.

ومن جهته اشار الاستاذ نجاد البرعى الحامى الى ان قضية الاسرى تؤكد من جنسية ان فكرة تداول المعلومات ونشرها حق اساسى من حقوق الانسان موضحا ان القضية خرجت اولا عن اسرائيل وليس من مصر.

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٧ أكتوبر ١٩٩٥

اللجنة المصرية للأسرى تعد لائحة مجرمي الحرب الإسرائييليين

قررت اللجنة الوطنية المصرية لتقصي الحقائق والدفاع عن حقوق الأسرى المصريين إعداد مذكرة الادعاء القانونية الدولية، والتي تتضمن توجيه الاتهام بشأن جرائم الحرب التي ارتكبت ضد الأسرى المصريين في حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧ طبقاً لنصوص اتفاقية جنيف الثالثة، كما قررت إعداد حافظة مستندات تحتوي على الاعترافات الموثقة التي صدرت من الجانب الإسرائييلي - وكذلك الافادات وشهادة الشهود المصريين.

وقررت اللجنة امس التحضير لعقد محاكمة جنائية دولية شعبية يحكم فيها قضاة ومحامون دوليون معروف عنهم الحيادة والنزاهة ولهم خبرتهم الدولية في هذا النوع من المحاكمات. كما تطالب المجتمع الدولي ومنظمات ولبان الامم المتحدة المعنية بعقد محكمة جنائية دولية مخصصة لجرائم الحرب التي ارتكبها افراد الجيش الاسرائيلي.

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

القضية

بعث الى الكيمياءى عباس صادق برسالة يقول فيها :
خلال وجودى بالولايات المتحدة فى الصيف الماضى قامت
الدنيا ولم تقعد لأن مواطننا ضرب فأرا كان يلتهم الطماطم التى
يزرعها فى حديقة منزله بيد مقشعة ضربا أفضى الى الموت .
وقد حرصت على الاحتفاظ بالصحف الأمريكية المحلية التى
كانت تتابع أخبار هذه الجريمة البشعة !! (ارفق صوراً لبعض
هذه الصحف تأكيداً لصدق ما أقول) .

وتحت عناوين شبيهة يومية عن قاتل الفأر ، أفاضت الصحف فى
الحديث عن تحقيقات الشرطة والنيابة فى هذه القضية ، حيث
اتهم الرجل وعمره ٦٩ عاماً بمخالفة قوانين الولاية التى تجرم
إساءة معاملة الحيوان وقتله دون حاجة ملحة لذلك .

أما قاتل الفأر واسمه فرانك بالون فقد دافع عن نفسه فى
التحقيق ، فقال : انه ليس مجرماً ، وأنه لم يقتل الفأر تحت مشاعر
الكراهية او الغضب ، وأنه إنسان طيب وهادئ ولا يؤذى أى
شخص .

ولم يشفع للرجل المسكين مقاله من أنه أحد المحاربين القدماء
فى الحرب العالمية الثانية ، وأنه أبلى فيها بلاءً حسناً ، وبالتالي
يجب الا يكون شهيداً او ضحية لفأر .

وذكرت الصحف الأمريكية انه تحدد يوم ٢٤ . ٨ . ١٩٩٤ لمثوله
امام المحكمة حيث يواجه عقوبة الحبس ٦ شهور وغرامة تصل
الى ١٢٥٠ دولاراً (حوالى ٤ آلاف جنيه مصرى) ومن الأسف أننى
غادرت الولايات المتحدة قبيل هذا التاريخ ، وبالتالي لم أتمكن من
متابعة القضية ومعرفة الحكم الذى صدر فيها .

وأتآن سيطرت فكرة غريبة على نفسى . فلا أنا بقادر على
إبعادها عن ذهنى ولا أنا بقادر على تحمل الألم الذى يعتصرنى
من جراء التفكير فيها ، الفكرة تتلخص فى المقارنات بين موقفين .

١ . الموقف الأمريكى من قيام رجل بقتل فأر كان يلتهم الطماطم
فى حديقة منزله فى اغسطس ١٩٩٤ .

٢ . الموقف المصرى من قيام الاسرائيليين بقتل مايزيد على الف
اسير مصرى وهو ما أعلن فى اغسطس ١٩٩٥ .

هل يتكرم احد اطباء النفس ويتصحنى بما أفعله ، لكى اتخلص
مما يؤرقنى ، وهو التفكير المستمر فى المقارنة بين الموقفين
ونتائجهما ، موقف قتل الفأر الأمريكى سارق الطماطم ، وموقف
قتل أكثر من الف شهيد مصرى

أحمد بهجت



اسماعيل خطابي

سعد جلبانه

الشيخ سعد

طلال محمد جبر

مسعد الرطيل

عيد محمد جدوع

عبد الحميد الخليلى

جلال حجاب

جرائم جيبش إسرائيل لقتل الأسرى!

تقرير
وشهود
عيان
يروون:

وبعد أن هدأت الأحوال الى حد ما سألت أحد الجنود لماذا تصرون على قتل الجنود من ظهورهم فقال أننا نعلم ان من يقتل في المواجهة من الامام يدخل الجنة كشهيد وذلك في الدين الاسلامي ونريد ان نحرمه من ذلك أيضا.

أما طلال محمد جبر وهو تاجر بالعريش - يقول شاهدت معركة بطولية نادرة من فوق مصطبة مرتفعة علي الشارع الرئيسي بمدينة العريش يوم ٦ يونيو عندما حاولت عدة مجنزرات واليات الوصول الى قلب المدينة والشارع العام فتصدت لها المقاومة المصرية ببسالة فأنقذت بمدفع مضاد للدبابات والأفراد أوقع أكثر من ٤٠ دبابة وعزية والحق بهم خسائر تزيد على ٢٠٠ مابين قتيل وجريح مما اضطر العدو الى الاستعانة بالطائرات الهليكوبتر لتدرك هذا الموقع ولما نفذت الذخيرة تمكنت القوة من الانتشار في الشوارع الجانبية وقامت بتطهير جيوب المشاة وبخلت البيوت واخرجت المدنيين والعساكر وجردتهم من اسلحتهم واطلقت

كل يوم يمضى تنكشف جرائم الحرب التي ارتكبتها جيش الدفاع الاسرائيلي او جيش اسرائيل لقتل الأسرى في حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧، وكانت منطقة العريش على وجه الخصوص مسرحا لمجازر بربرية مارسوا فيها كل أنواع البربرية ، ثم يفرقوا بين مدني وعسكري ، وهناك عشرات شهود العيان الذي رأوا بأعينهم جنود جيش اسرائيل وهم يقتلون الجنود المصريين العزل من السلاح، وهي جرائم لا تسقط بالتقادم ولا حتى بالتعويضات!

يقول حماد سليمان سلام ويعمل حاليا بمجلس مدينة العريش في يونيو ١٩٦٧ كنت في قوات المقاومة الحرس الوطني لواء ٢٨ وعند مطار العريش قابلتنا جيب اسرائيلية وقد اسرت ١٥ جنديا انزلوهم وأمرهم بالانبطاح على الاسفلت ثم مرت الدبابات فوق اجسادهم وطالبوني بإبراز بطاقتي وأثبتت لهم أنني مدني ومع ذلك أخذونا مشيا على الأقدام حتى جمعوا حوالي ٤٠ جنديا وكرروا نفس العملية السابقة وتمكنت بسرعة للبرق من الهرب واثنا ذلك شاهدت أكثر من ٢٠ أسيرا قطعت رؤوسهم.

ويضيف في حرب ٥٦ لم يكن عمري يتجاوز ١٢ عامًا والقوا القبض على وآخر يركب حمارا وتوجهوا بنا الى اطراف المدينة فوجدنا أكثر من ٣٥ عسكريا ينبحون نبح الشاه بالسونكي ومن أغرب ما شهدته ان أحد الجنود عندما طالبوه ان يدير ظهره لكي يقتلوه، رفض ذلك بشجاعة نادرة وقال لن أدير ظهري أطلقوا النار في جبهتي مشيرا اليهم بها فرفضوا قتله ونقلوه معهم حيث لا أعلم حتى الآن مصيره..

ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بضمان حقوق هؤلاء الأسرى والمطالبة بتعويضات مناسبة لذويهم.. ويشير الى نقطة هامة وهي اصرار اسرائيل على اظهار حروبها السابقة مع مصر وخاصة حرب ٦٧ وكانت قد خاضت هذه الحرب ضد جيش حارب بالفعل. الحقيقة التي لا يمكن نفي مورخ منصف ان يفكرها هي ان الجندي والضابط المصري لم تتوافر لهما ظروف حقيقية للمواجهة الحقيقية مع العدو إلا خلال حرب اكتوبر ٧٣ وان ماسبق هذه الحرب من جولات في الصراع العربي الاسرائيلي كانت بالنسبة لاسرائيل مجرد.. زحف دين مواجهة.. وصراع من جانب طرف واحد وتقسم دون مقاومة من جانب واحد.

ويشير نرزي طایل الى محاولة اسرائيلية سابقة لاطهار الجيش المصري على انه بالفعل حارب وانهمز في حرب ٦٧ وان لم ينسحب وذلك عندما صرح قائد احد الاكويه الاسرائيلية بأنه أثناء سيره باتجاه القناة في الطريق الاوسط بسينا، واجه اللواء ٦٤ مدرع للمصري واشتبك معه وبعد معركة ضارية انتصر عليه ورد اللواء عبدالمنعم واصل قائد اللواء وشرح دوره في هذه الحرب مؤكدا انه لم يولج مطلقا هذا اللواء الاسرائيلي.

التعويضات ليست بدعة

ويؤكد ان مطالبة اسرائيل بالتحقيق في هذا الحادث الأليم ومطالبتها بتعويض أهالي ضحاياها من الأسرى

تحقيق : حسين فتح الله جلال نصار

الى غرب القناة لتوحيد الجبهة انسحب الجنود المصريون ليلا دون ان يراهم احد... ولم يستطع الاسرائيليون ان يدخلوا الممر اثناء وجوبهم لشدة المقاومة وبدافع من الغيظ قام باعدام الأسرى المصابين الذين لم يتمكنوا من الانسحاب وذلك يزيد من الجرم الذي ارتكبه.

وترجع اسباب ذلك الانتقام - في رايه - الى حجم الخسائر التي لحقت باللواء ٢٠٢ والكتيبة ٨٩٠ مظلات الاسرائيليين اللذين تعرضوا لهجمات ضارية برية وجوية قضت على جزء كبير منهما وعندما دخل القائد الاسرائيلي ممر متلا كان الحقد يملأ قلبه فقتلهم بلا رحمة ولم يكن السبب عدم وجود حراسة كافية كما يدعى... وقال ان هذا الرجل لا بد ان يحاكم كمجرم حرب طبقا للقوانين الدولية.

لماذا هذا التوقيت بالذات؟

ولم يخف تعجبه من توقيت نشر وقوالى اعترافات الضباط الاسرائيليين هذه الايام ويرى ضرورة دراسة هذه الظاهرة وكشف ابعادها ومغزاهما، ويتفق معه في ذلك فوزي طایل استاذ الاستراتيجية والأمن القومي الذي يرى

لن يكون «بدعة» فالمعروف ان بريطانيا تثير حاليا ضد اليابان قضية المعاملة السيئة التي تلقاها أسرى بريطانيون خلال الحرب العالمية الثانية وتطالب بريطانيا الحكومة اليابانية بتعويضات مالية واعتذار رسمي مما يشكل «سابقة» يمكن الاستفادة منها في مطالبة الحكومة المصرية لاسرائيل بتعويضات عن «سوء معاملة أسرى» وليس «قتل الأسرى»!!

وفي ذلك يشير عبدالرحمن رشدي الهوارى الخبير العسكري المصرى الى ان هذا الضابط الاسرائيلى فاق كل الأفعال التي صدرت بحق الجنود البريطانيين لانه لم يعذب الأسرى المصريين بل قتلهم. وان معاهدة جنيف تكفل هذا الحق فى عدم الضرب والايذاء والتعذيب حتى من أجل الحصول على معلومات.

واضاف ان الكولونيل الاسرائيلى «بيرو» لا يقل عن مجرمى حرب «البوسنة» الصرب كما ان حجته فى عدم وجود قوات كالمية لحراستهم غير منطقية والا كيف إذن تم أسر هذا العدد الكبير ثم تجريده من سلاحه.. فهو بكل المقاييس والأعراف مجرم حرب لا بد ان يقدم لمحكمة دولية.

ويضيف أن وثائق حرب ١٩٦٧ السرية - التي لم تعلن بعد - واعتقد انها تتضمن فظائع فى معاملة الأسرى للمصريين بأكثر من هذا الحادث.

وهناك عمليات تعذيب أخرى تستحق المحاكمة والتعويض سيعلم عنها ضمن هذه الوثائق السرية التي شكلت لجان لإصدارها فى أجزاء..

وفي تحليله السياسى لهذا الاعتراف يرى الدكتور حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية أنه يعكس حالة التطرف المتوارثة داخل المجتمع الاسرائيلى فى الشارع والحكومة والكنيست والجيش.. فالاسرائيليون المتطرفون جعلوا من الشخص الذى قتل المصلين فى الحرم الابراهيمى اسطورة وقدسوها.

وقال ان هذا الاعتراف هو محك اختبار لاسرائيل الديمقراطية كما تدعى لما سبترتب على هذا الاعتراف من اجراءات تتخذها اسرائيل نفسها.

ولخبير العسكري كمال شديد رؤية أخرى للحادث فهو يرى انه ربما جاء كرد فعل اسرائيلى غير مباشر للضجة والتغطية الاعلامية التى صاحبت نشر بطولة «أسد سيناء» الجندي المصرى سيد زكريا والتي كشفت عنها جندي اسرائيلى لسفيرتنا فى ألمانيا.. فهى فى رأيه قد تكون محاولة لإثارة مشاعر الاحباط بعد شعور ساد بيننا بالزهر والفخار والفرحة.

■ بسيوني :

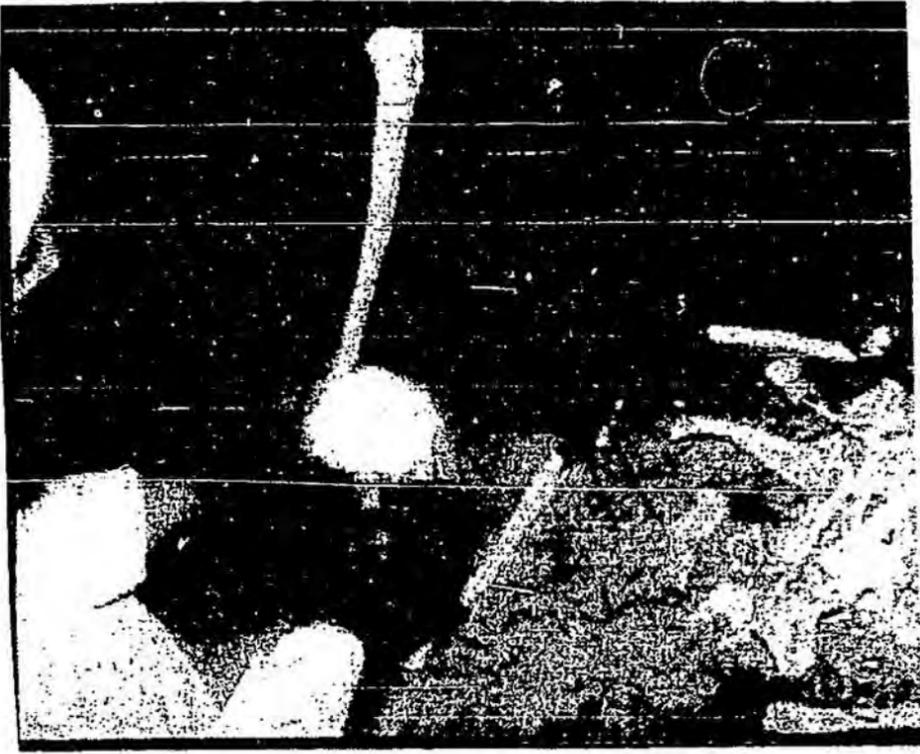
الدبلوماسية المصرية متمسكة بالتحقيق في مقتل الأسرى

أكد السيد محمد بسيوني سفير مصر لدى إسرائيل أن مصر متمسكة بمطالبتها لإسرائيل بتشكيل لجنة تحقيق في الجرائم التي ارتكبت بحق الأسرى المصريين في حربى عام ٥٦ و٦٧، وضرورة حصولها على تقرير واف بنتائج هذا التحقيق

وقال إن القنوات الدبلوماسية نشيطة جدا في هذا الموضوع. وأكد أن قضية الأسرى الشهداء في أيد أمينة وأن مصر لا يمكن أن تنسى أبناءها وحقوقهم، وأشار إلى أنه شخصيا شارك في الحروب المصرية - الإسرائيلية من حرب ٥٦ حتى حرب ٧٣ المجيدة، ويقدر جيدا خطورة هذا الموضوع.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٠ ستمبر ١٩٩٥



● بقايا عظام كانت تجسد شجاعة وإقداماً

المقبرة!

لم يكن متوقفاً بعد مضي ست ساعات من الحفر في رمال سيناء ان نهتدي الى رفات الأسرى أو حتى بقايا عظامهم التي تدل على دغثهم في هذا المكان فعلى مدى هذه الساعات الست حبسنا أنفاسنا على ذمة ما يخرج من جوف الرمال! فجأة يصيح الدليل المرافق لنا: «هنا المقبرة!» متأكد... يخاطبه المسنول الموجود معنا: «أيوه... يا فندم.. أبداً.. هكذا صدر الأمر بالحفر مرة أخرى. ومع الضربة الأولى خرجت علينا بقايا العظام المطحونة التي مضى عليها أكثر من ربع قرن في هذا المكان! لكن.. كيف اهتدينا الى هذه العظام؟ وكيف تأكدنا من كونها عظام أسرانا الذين قتلوا وهم عززل من السلاح؟ تفاصيل القصة كاملة تحملها السطور القادمة في أقل عدد من الكلمات.



● دليل طبي يؤكد أنها عظام انسان

[تصوير : أشرف فارس]

● فشل الحفر اليدوي .. فكشف اللودر عن مكان المقبرة

- من هم شهداء «المالغ» الذين انحنى لهم الجنود الاسرائيليون بعد اغتيالهم!
- بقايا العظام والجماجم تدين اسرائيل بتهمة القتل الجماعي للاسرى
- قلعة العريش .. و أرض الميدان .. من أشهر المقابر في سيناء

قضى عمره فوق رمال العريش وهو الآن يتجاوز الستين يصطحبنا جميعا الى الممر القديم. وهنا يصرخ عبد السلام بصوت مسموع .. «أيوه» .. هذا هو المكان .. وهذه هي المباني الأمازيغية القديمة .. وتلك هنا جر الطائرات .. وذلك هو السلك الشائك الذي كان يفصل القاعدة عن الطريق العام.

ولم تتوقف كلماته لتضيف : هناك فوق تلك «التبات» وقعت الدبابات الإسرائيلية عام ٦٧ لتضرب مدفعيتنا المضادة للطائرات .. وبعد تدميرها زحفت الى هنا لتحتل الموقع بعد استشهاد ٤٧ شهيدا من قوته ولم يبق سوى ثلاثة جنود و تمكنت اسرائيل من اسرنا في صباح اليوم التالي ٦ يونيو . بعد تمشيط الموقع والقنص علينا داخل «النشم»

المذبحة!

ويعلو صوت الكلمات الملقوفة بعشاعر انفعال واضحة ليؤكد دليلنا قائلا : هنا كانت الشجرة التي اسرت بجوارها .. وفي هذا المكان - مشيرا بيده - رايت طابورا من الأسرى بينهم مدنيون وعسكريون أطلقوا عليهم الرصاص دفعة واحدة .. وبعد موتهم امرونا بدفنهم ! يقاطعه المسئول المرافق لنا : «نحفر هنا» .. «يا فندم» .. احفروا هنا.

تحقيق من سيناء :

عبد العظيم الباسل



لشيز لنا الى المعالم الباقية من الموقع القديم. في داخل الموقع يتذكر الدليل .. هذا هو الممر القديم .. وهذه هي البوابة .. وتلك هي الهناجر .. ولكن أين غرفة الطيارين؟

وعلى الاقدام تطوف داخل الموقع الممتد على مساحة شاسعة تارة تقوص اقدامنا في الرمال وفي الأخرى نسير بين زراعات حديثة اوجدتها معالم التغيير بين ربوع المكان .. ودليلنا مازال يفتش بالذاكرة عن صورة في أحد اركانها نهدينا الى مكان المقبرة .

الممر القديم

وبعد مضي ساعات اربع من البحث والتنقيب طلب دليلنا من المسئولين المرافقين لنا أن يعود الى الممر القديم الذي كانت تسلكه طائرات القاعدة الجوية في عام ٦٧ . واحد من المسئولين القدامى الذي

الطريق الى المقبرة لم نسلكه مباشرة .. وانما اهتدينا اليه بعد موافقات واتصالات بين مختلف الأجهزة المسؤولة لتنتهي بالسماح لنا باجراء عمليات الحفر على ضوء ما يحدده الدليل المرافق لنا وهو أحد الأسرى الذي شارك في دفن الضحايا عام ٦٧ بعد اغتيالهم بايدي اسرائيل .. وقبل ان يتم تسجيلهم لدى هيئة الصليب الأحمر.

دليلنا هو الرقيب أول عبد السلام موسى في إحدى قواعد الدفاع الجوي بسيناء عام ٦٧ .. والذي كان مسئولا ضمن افراد سريته عن تأمين غرفة الضباط بالقاعدة وممر الطائرات.

يومها كان عبد السلام موسى ابن السنة والعشرين عاما .. واليوم تجاوز الخامسة والخمسين بأشهر قليلة .. وعليه ان يعود بشريط الذكريات الى نفس المكان بعد مضي ٢٨ عاما ليحدد المكان الذي تم فيه اعدام الأسرى أمام عينيه . والذي أمر بالمشاركة في دفنهم بعد اغتيالهم رميا بالرصاص.

٢٨ سنة للخلف در !

ويعود عبد السلام موسى عضو المجلس الشعبي لمحافظة البحيرة حاليا الى الرقيب أول عبد السلام موسى في عام ٦٧ ليروي لنا واقعة الاغتيال في يومى ٧ و٦ يونيو عام ٦٧ ويحدد الموقع الذي دفن فيه الأسرى لنجري عمليات الحفر ونعثر على الدليل.

ونى الطريق الى القاعدة التي تبعد عن العريش بحوالى خمسة كيلو مترات رسم عبد السلام موسى خريطة بيانية، توضح معالم الموقع القديم الذي ادخل عليه بالقطع تعديلات كثيرة بعد مضي ٢٨ عاما على ذلك التاريخ.

ولم تمض سوى دقائق معدودة لنجد انفسنا داخل الموقع القديم تحيرت معالمه بصورة شبه كاملة مع مرور السنين.

وهنا نظرنا جميعا الى دليلنا

انتقالنا إلى هناك !

● فيقول الشيخ سليمان : جاءت الواري بحملة بالجنود وتوقف واحد من بينهم ونزل منه أكثر من ثلاثين جنديا مصريا فتح اليهود عليهم الرشاشات على بعد أمتار من طريق الاسفلت «بوادي الميدان».

وبعد ان تركوهم قام «البدو» بقتلهم . ومازالت بقايا صلابتهم وعظامهم مدفونة بالبوادي

ومرة أخرى يامر المسئول المرافق لنا باجراء عمليات الحفر ببوادي الميدان لتفاجأ ببقايا عظام بشرية تدل على وجود جنث متحللة في هذا المكان ولم تبق منها سوى شرائح عظمية وبقايا جماجم قمنا بتسجيل بعضها بالصور الفوتوغرافية وبفناها مرة أخرى بين الرمال.

شهداء المالح

ومازالت قصص الأبطال تتوالى على السنة شيوخ سيناء ليروي لنا الشيخ «بحري المساعيد» قصة النقيب الذي أحر احتلال العريش ١٨ ساعة كاملة حيث وقف مع جنوده العشرة في ميدان المالح يقاومون قوات الاحتلال أكثر من ١٧ ساعة كاملة حتى نفذت ذخيرتهم.

وعندما تم تطويقهم من الخلف رفعوا الرايات البيضاء مستسلمين لكن قوات العدو لم تستجب لندائهم فامروهم بالوقوف صفا واحدا ودعسوا معظم ابناء المدينة الموجودين بها آنذاك . وفي مشهد رهيب رأيته بعيني اطلقوا النيران

مقبرة الميدان!

وقبل ان نترك هذا الموقع يفاجئنا واحد من السيماويين يدعى سليمان صغيم سلامة من قبيلة «السواركة» قائلا: ليست هذه هي المقبرة الوحيدة على أرض سيناء فهناك على بعد ٢٧ كيلو من العريش على الطريق الذي يربط بين القنطرة والعريش وتحديدا في وادي «الميدان» شهد البدو وأنا من بينهم مذبحا أخرى راح ضحيتها أكثر من ثلاثين جنديا وضابطا.

■ نسأله عن التفاصيل بعد



● الحفر اليدوي بحثا عن الضحايا

وتبدأ عمليات الحفر اليدوي من جانب . ومن الجانب الآخر تم استخدام «لودر» للمساعدة في أعمال الحفر.

وما ان مضت برهة من الزمن على أعمال الحفر بنفس المكان حتى خرجت بقايا العظام المطحونة بفعل عوامل التعرية الجوية وبمرور السنين على هذه الجثث التي تم دفنها على عمق مسافة قريبة من سطح الأرض.

من الشك لليقين

وحتى نقطع علامات الشك التي بدت على بعض المرافقين خوفا من أن تكون هذه العظام بقايا هيكل عظمية لحيوانات نافقة مرتت من نفس المكان عرضنا هذه العظام على الدكتور علاء سعيد بكري أخصائي ورئيس قسم العظام بمستشفى العريش العام الذي أكد انها عظام انسان وتحديدا في مفصل الذراع ويعود عمرها الى أكثر من عشرين عاما لأن ضاريفها «مغلقة» وعادة ماتقلق الغضاريف بعد مرور ١٧ عاما.

وأشار الى قطعة أخرى من العظام مؤكدا انها أحد ضلوع انسان .. وليس مستغربا عدم العثور على الهيكل العظمي كاملا لأن هذه السنوات الطويلة وبفعل تفاعل التربة يتم تآكل العظام وتحللها.

مجردون من سلاحهم بعد ان ادوا دورهم ببسالة نادرة ومن بينهم الرائد كرم الشيشي قائد سرية المهندسين والنقيب حسن عبيد.

● يقاطعه المجاهد مصطفى ايوب : ليس هؤلاء فقط فقد شهد مطار اللحمة، بوسط سيناء ايضا قصة بطولة نادرة لأفراد قواته الذين ظلوا يقاتلون حتى آخر طلقة في ايديهم . وعند تسليم انفسهم كاسرى حرب قامت قوات العدو بضربهم فردا فردا باستثناء احد الجنود الذي نجى من المنبحة فكان شاهد العيان على هذه الملحمة .

■ ولم تكن تلك هي البطولات الوحيدة التي جرت وقائعها على ارض سيناء وانما منها العسيدة الذي لم يكشف عنه بعد.. وجاء ذكرها هنا ونحن في معرض الكشف عن رفات الأسرى الذين قتلوا وهم مجردون من سلاحهم .. وما زالت بقايا عظامهم ليلا واضحا على امانة اسرائيل .. فهل تتحرك الضمائر وتحاكم القتل والسفاحين !؟

عليهم .. ثم ادوا التحية العسكرية لهم اعترافا ببطولتهم بعد استشهادهم وتركوهم وسط دمانهم بالميدان .. فقمنا بدفنهم بعد انصراف القنلة الاسرائيليين .

في جمعية المجاهدين

وقبل ان نترك ارض سيناء التي سطر ابغاؤها بطولات نادرة في سجل التاريخ اثار علينا المسئول المرافق لنا ان نزور جمعية المجاهدين لتلقى برئيس الجمعية جمال مسلم حسونة ليقول : تضم الجمعية ٥٥٠ عضوا من ابناء سيناء الذين حصرت اعمالهم البطولية ولكل واحد منهم ملحمة كفاح خاصة ونور بارز ومحدد لعبه بشجاعة واقدام في الفترة من ٦٧ وحتى حرب ٧٣ ، وحصل في مقابلة على نوط الامتياز من الدرجة الاولى ونجمة سيناء.

ويؤكد المجاهد جمال قائلا : مازلت اذكر البطولة النادرة لبعض اقرابنا خاصة في منطقة الضيقة، بوسط سيناء حيث كان يتمركز اللواء ١٢ مشاه بقيادة العميد محمد عبد اللطيف جمجوم والذي اعطى اوامره بالدفاع حتى اخر لحظة ، وبعد نفاذ اسلحته سلم نفسه مع مجموعته البالغ عددها ٤٩ جنديا وضابطا.

وطلب من العدو ان يعاملوهم كاسرى حرب . ولكن لم تلتفت قوات العدو لطلبه وقامت بحصده بالرشاشات مع مجموعته وهم

المصدر: الأهرام

التاريخ: أكتوبر ١٩٩٥

حقوق مصر والعرب

كان لنا شرف البدء بالنازدة قضية قتل الأسرى المصريين في هذا المكان، ويعتبر استجابات الحكومة وطلب وزير الخارجية عمرو موسى من إسرائيل رسمياً ان تحقق في الأمر.. ثم عدنا الى اثاره الموضوع طالبيين تحركنا شعبياً.. واستجابات منظمات حقوق الإنسان في مصر وعقدت اجتماعاً موسعاً.. نشرنا عنه الأسبوع الماضي.. وعدا تجتمع اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق والدفاع عن حقوق الأسرى.

غير ان المدعى اننا لم نلاحظ ولم نسمع عن تحرك عربي مؤثر.. ومبعوثنا نشتننا ان هذه القضية لا تحتل حقوق مصر فقط وانما حقوق العرب كلهم فضلاً عن ان مصر كانت - ولا تزال - دائماً سباقة الى الدفاع عن حقوق العرب وتبني مصالحهم من منطلق الأخوة ووحدانية الهدف والمصير.. فلماذا لم نسمع عن تحركات صاندة في اكثر من بلد عربي؟ انني ارجو ان تكون ملاحظتي خاطئة.. وان اسمع غداً عن تحرك شعبي من خلال المذنبات والجمعيات السياسية والفكرية والشغافية العربية واتن انها منتشرة في اكثر من بلد.

اما التحرك المصري غير الرسمي فرائنا نشيد به.. وقد وصلتنا رسالة من امير سالم منسق اللجنة الوطنية قال فيها:

يتيب لي باسم اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق والدفاع عن حقوق الأسرى المصريين ان اشكركم على انكم كنتم الرواد في اثاره القضية على صفحات الأهرام، كما انكم تواصلون هذه الرسالة يوماً بعد يوم ويسعدنا ان ترسل لكم اوراق اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق والدفاع عن حقوق الأسرى المصريين، وهي لجنة غير حكومية تأسست يوم السبت الموافق ١٩٩٥/٩/٢ وتضم نخبة من المفكرين والكتاب والصحفيين، وخبراء قانون دولي، ومحامين، وخبراء عسكريين، ومخبرين قداماء، وممثلين منظمات غير حكومية، وسفراء سابقين، وقادة سياسيين، واعضاء مجلسي الشعب والتشوري، واساتذة جامعات، وخبراء في الشؤون الإسرائيلية وممثلين لاسر الشهداء والمفقودين والأسرى.

والجدير بالذكر انه تم سبق لنا دعوة سيادتكم لحضور الاجتماع التأسيسي للجنة وها نحن نجد اليوم ذات الدعوة لشاركتكم لاثراء اعمال اللجنة وذلك في اجتماعها يوم السبت الموافق ١٩٩٥/٩/١٦ بمقر المركز في تمام الساعة مساءً.

وقد جاء تأسيس اللجنة استناداً على قواعد القانون الدولي في اتفاقية جنيف الثالثة بشأن اسرى الحرب، وتدعيماً للجهود الدولية التي تستهدف تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني.

وتهدف اللجنة الى العمل على عقد محكمة سيئات دولية لمحاسبة مجرمي الحرب الاسرائيليين، وذلك عبر التحرك في اتجاه مؤسسات ولجان الامم المتحدة المعنية والمختصة استناداً على القانون الجنائي الدولي وعلى الاعراف والسوابق الدولية مثل محاكمات نورمبرج وطوكيو ويوجسلافيا سابقاً وفي ذات الوقت العمل على عقد محكمة جنائية دولية شعبية وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في حقل حقوق الانسان والقانون الانساني الدولي والضغط من خلال حملة اعلامية دولية على الرأي العام العالمي لتحقيق مطالب اللجنة بتوقيف الجناة الجنائي على من ارتكبوا جرائم الحرب الدولية ضد الأسرى المصريين والحصول على التعويضات الثلاثة بهم.

كما تعمل اللجنة على مطالبة الحكومة المصرية باتخاذ قرارات واجراءات ذات شأن دولي عبر القضاء الاداري المصري وكذلك المطالبة بالتعويضات.

وتتحرك اللجنة ايضاً في اتجاه تلقي الشهادات من اسر الاسرى والمفقودين المجنى عليهم، وايضاً افادات وزيارات الدفاع والخارجية.

ستسعى اللجنة ايضاً لعرض الأمر على مجلسي الشعب والتشوري بطلب لجنة استماع امام المجلسين واخرى لتقصي الحقائق.

وقد دعت اللجنة اكثر من مائة من الكتاب والمفكرين والفنانين والاشباء والعلماء والباحثين من الموقعين على إعلان تأسيس لخطابية نظائرهم في العالم من اجل تضامن الرأي العام العالمي مع اهداف اللجنة.

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٣ أكتوبر ١٩٩٥

تقارير «الأهرام» عن مذابح الأسرى تنشرها النيويورك تايمز

واشنطن - من هدى توفيق- نشرت
صحيفة نيويورك تايمز، في صدر
صفحاتها المعلومات والأبلة التي تنشرها
«الأهرام» على لسان شهود أحياء مع
خريطة تجدد مواقع القسور، وقالت
«النيويورك تايمز» أن مؤرخا إسرائيليا
اعترف بما نشره «الأهرام» مشيراً إلى أن
الجيش الإسرائيلي قتل ٢٠٠ جندي
عربي في واحدة من خلال حرب ١٩٥٦
وتكرر أسلوب قتل الأسرى المصريين خلال
١٩٦٧.. وأشار تقرير النيويورك تايمز إلى
أن حكومة إسرائيل تبحث ترشيح سفير
جديد في القاهرة بعد الاتهامات الموجهة
ضد السفير سلطان بالاشتراك في جريمة
قتل الأسرى المصريين.

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٢٢ سبتمبر ١٩٩٥

ندوة بنقابة المحامين عن الأسرى توصي بجمع الأدلة لمقاضاة إسرائيل دولياً

اسرائيل امام المحاكم الدولية اولدى الامم المتحدة .
واوضحت ان لمصر الحق فى طلب تعويض عما لحق بها من ضرر، وان لها الحق ايضاً فى ارسال مراقبين اذا ما بدأت اسرائيل فى محاكمة مجرمى الحرب كما ان للامم المتحدة الحق فى التدخل اذا ما رضت اسرائيل ببدء عملية المحاكمة.

شيد الندوة عدد كبير من اساتذة القانون الدولى والمحامين.

كتب - فاروق عبد المجيد:
اوصت ندوة نظمتها أمس نقابة المحامين عن «مذابح الأسرى المصريين» التى ارتكبتها الجيش الاسرائيلى بالبدء فى جمع الوثائق الدقيقة، وشهادات شهود الاثبات توطئة لاتخاذ الاجراءات القانونية لمقاضاة اسرائيل دولياً.
واكدت الندوة ان مثل هذه القضايا لاتسقط بالتقادم طبقاً للقانون الدولى وانه يجوز للسلطات المصرية ان تقاضى

نيويورك تايمز تطالب إسرائيل بالتحقيق في قتل الأسرى المصريين

واشنطن - من هدى توفيق:
طالبت صحيفة «نيويورك تايمز»
الأمريكية في افتتاحيتها أمس
إسرائيل بإجراء تحقيق فوري في
مذبحة الأسرى المصريين خلال
حصري ١٩٥٦ و١٩٦٧ وتحمل
المسئولية كاملة عن نتائج التحقيق.
وقالت النيويورك تايمز في
الافتتاحية تحت عنوان «أسئلة حول
قبور سيناء» ان المسئولية عن هذه
الجرائم لا تسقط بالتقادم. وكان
التحقيق الذي نشرته «الأهرام»
حول هذه القضية قد أثار اهتمام
الدوائر السياسية والإعلامية في
الولايات المتحدة، حيث أكدت هذه
النوائر ان الترض الأسرائيلي
بدفع تعويضات لأسر الضحايا
لا يكفي.

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٦ ستمبر ١٩٩٥

سى. إن. إن. تذيب تقريراً مصوراً عن مقابر الأسرى المصريين الذين قتلهم الإسرائيليون في سيناء

واشنطن - أ. ش. أ. - تكوت شبكة سى. إن. إن. الأمريكية ان قضية مقتل الأسرى المصريين سوف تفك الجراح القديغة بين مصر واسرائيل . وعرضت الشبكة أمس تقريراً خاصاً تناول تفاصيل القضية، وركز على العثور مؤخرًا في سيناء على مقبرتين جماعيتين تحويان رفات الأسرى المصريين الذين قتلهم الإسرائيليون في حرب ٦٧ . وعرض التقرير لقطات لأهالى سيناء خلال الحفر لاستخراج رفات الضحايا . وروى بعض شهود العيان لراسلى الـ «سى. إن. إن.» كيف كان الجنود الإسرائيليون يتقلون الأسرى المصريين

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٧ سبتمبر ١٩٩٥

مبارك لصحيفة نيويورك تايمز:

مهتم للغاية بقضية الأسرى وأثيرها مع رابين

لا بد من تحقيق إسرائيل مع المسؤولين عن المذابح ومحاكمتهم

نيويورك - من هدى توفيق - أعلن الرئيس حسنى مبارك أنه مهتم للغاية الآن بمشكلة الأسرى المصريين الذين تعرضوا للمذابح على يد القوات الإسرائيلية فى حربى ٥٦ و ٦٧ وقال فى حديث لصحيفة نيويورك تايمز نشرته أمس أن مصر لا تريد تحويل المشكلة إلى قضية بين دولتين وأوضح أن أفضل سبيل لذلك هو أن تجرى إسرائيل تحقيقاً شاملاً وتكشف الحقائق عن الجرائم ومرتكبيها وتقوم بمحاكمتهم.

أن عدم الالتزام بالوعود سيفسح المجال أمام العنف من المتطرفين

وحول الوضع فى العراق استبعد الرئيس مبارك أن يكون هروب صهر صدام حسين مؤشراً على قرب تغيير النظام العراقى. وقال لا اعتقد أن حسين كامل مستخلص وربما يكون قد هرب من قدره لأن أعداءه كانوا يتآمرون ضده لابعاده من منصبه.

وبالنسبة للأمن فى مصر، قال الرئيس أن أجهزة الأمن أستطاعت للقضاء على الكثير من أعمال العنف خلال العامى الأخيرين، وأما قضية عمر عبدالرحمن فانتها ليست مهمة لمصر، ولكنه أضاف إذا أراد الأمريكىون اعادته فإن مصر مستعدة لذلك، أو قد يبقى فى أمريكا. كما حذر الدول التى تأوى اراهابيين هاربين وتمنعهم حق اللجوء السياسى.

ومصر لم تكن تعلم شيئاً عن هذه الجازر من قبل وشدد الرئيس فى حديثه الى مراسل النيويورك تايمز بالقاهرة أنه لا يستطيع تأجيل هذه المسئلة، مؤكداً أنه سيثيرها مع أسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل وقال: أنتى لم أشأ إثارة أزمة فى الوقت الذى كانت المفاوضات تجرى فيه بين حكومة إسرائيل والفلسطينيين وفى الوقت الذى واجه فيه رابين عهدة المفاوضات حول الاراضى الفلسطينية وقال الرئيس أن مصر تصر على مطالبتها لإسرائيل بتقديم اجابات عن عدد الأسرى المصريين الذين تعرضوا للمذابح، وأنه ينتظر الرد من حكومة إسرائيل على الطلب المصرى الرسمى بالتحقيق. وحول اتفاق طابا قال الرئيس أنه يمثل خطوة شجاعة يجب أن تتخذ بحسن نية وثقة، وحذر من

وشدد الرئيس على أن هذه المسئلة يأخذها الرأى العام والحكومة فى مصر بغاية الجدية ومصر تعتبرها قضية خطيرة. وقال أن التحقيق والمحاكمة هما أفضل سبيل لعدم تحويل المسئلة الى سوء تفاهم بين الدولتين.

وأشار الرئيس مبارك الى أن إسرائيل هى التى بدأت بالكشف عن الجريمة الشهر الماضى عندما اعترف عدد من المؤرخين والضباط بأن أكثر من ٨٠٠ من المصريين المدنيين والجنود غير المسلحين من أسرى الحرب أطلق عليهم جنود إسرائيل النار، وقد تم الكشف عن مقابر جماعية فى سيناء بالقرب من مدينة العريش.

وأعلن الرئيس مبارك أن رسالته الى حكومة إسرائيل هى: لا بد من التحقيق طاملاً أن إسرائيل هى التى ازاحت الستار عن الجرائم



المصدر : الاهرام
التاريخ : ٢٧ ستمبر ١٩٩٥

إعداد ملف بقضية الأسرى المصريين

صرح المستشار جمال اللبان رئيس هيئة قضايا الدولة بأن الهيئة تقوم حاليا بإعداد الملف الخاص بقضية الأسرى المصريين الذين قتلوا على أيدي القوات الاسرائيلية خلال حربى ٥٦ و ٦٧ ، وأكد ان هناك دراسات قانونية تجرى حاليا لاستكمال الملف الذى ستكون له أيضا جوانب سياسية نظرا لأهمية القضية وخطورتها.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٨ أكتوبر ١٩٩٥

المستشار جمال اللبان: تنسيق بين أجنبية والدفاع وهيئة قضايا الدولة حول قضية الأسرى

أكد المستشار جمال اللبان رئيس هيئة قضايا الدولة لدى عودته التي القاهرة مساء أمس قادما من نيويورك - أن مصر لم تفرط في حقها في قضية الأسرى المصريين ولكن لابد أولا من الإعداد الصحيح والجيد لها حتى يتمكن من كسبها فهناك تنسيق يجري الآن على أعلى مستوى بين هيئة قضايا الدولة من جانب ووزارتى الخارجية والدفاع والصليب الأحمر الدولى من جانب آخر وذلك للإعداد وتجميع كافة الأوراق الخاصة بهذا الموضوع.

جرائم إسرائيل ضد الأسرى

قبل أن ننسى الذي كان .. ولا يزال

أثار الكشف عن جرائم إسرائيل ضد الأسرى المصريين ، الشعور القومي بالغضب ، وبضرورة القصص السياسي والقانوني . ومقال اليوم يعالج تناول هذه القضية المهمة ، ويستخلص من وجهة نظر كاتبه دروساً أربعة عن أهداف

إسرائيل في المنطقة .. وضرورة الأخذ بأسباب المنفعة والقوة تحسباً لهذه الأهداف .. ويدعو إلى إعادة النظر في طريقة التفكير ومنهج العمل والمحاسبية حتى ولو ياتر رجعي . ويتوجه الكاتب بثلاث كلمات إلى من كشف عن هذه الجرائم وإلى مسئولين إسرائيليين ، ثم إلى الجهات المصرية المختصة □

والشراب.. ويضيف ان هذه الكتيبة بلغت ٤٠٠ حنة في رأس محمد ، والعميد المنكور ليس سوى فرد واحد في جيش تحض عقيدته وتعاليم القيادة العنيفة المركزية، فيه على هذا ، ان تجعل القتل واجباً تينياً . بل ويقول نفس هذا البسرو انه ، كانت هنك مسابقة أعدها موسى بيان للحيش . والجوائز كانت سخية وهمة لكل ضابط وجندي .

ومما يلقي ضوءاً على حجم الجريمة ، ان رقم المفقودين من الجنود المصريين في حرب ٦٧ وحدها بلغ ٩٨٠٠ ، بارقام الصليب الأحمر الدولي ، ناهيك عن السوريين والأرمنين والفلسطينيين ممن قتلهم أمثال بيرو غيلة وغيراً ولم يستدل عليهم .

ورغم فظاعة ماكشفه الاسرائيليون انفسهم لسبب او لآخر غير تانيب الضمير ، فالقاتل بيرو بنفسه ينفي أنه يشعر بذلك ويقول ، لقد قتلتهم ولست نادماً على أي شيء . رغم هذا فان ماحدث يمكن الاستفادة منه لو وعينا دروسه .

وأول هذه الدروس هو عدم نسيان ان سياسة إسرائيل وأهدافها في المنطقة لم تتغير إلى الحد الذي يدفع بعض الأثرياء من العرب - وهم بالقطع لايمثلون شعوبهم ولا حكوماتهم - للمسارعة بإنشاء مستشفيات في إسرائيل للفقراء !! وتعليق صورهم مع بعض المسئولين الاسرائيليين في صدارة مكاتبهم .

تلك ان لجوء إسرائيل للاتفاق ليس سوى تغيير للوسيلة . فهي تحاول بالسلام - السلام الاسرائيلي طبعاً - تحقيق نفس ماحاولته بالحرب خاصة وان حرب ٦٣ - رغم أي تحفظات - قد قلبت الموازين ، وجعلت إسرائيل تترك ان العرب لن يظلوا ضعافاً للابد . وعلى أية حال ، فان ما انسحبت منه إسرائيل كانت مرغمة عليه وما تعرضه يقل عما كانت هي وجماعتها يعلنون استعدادهم للتخلي عنه عقب حرب ١٩٦٧ مباشرة .

لن تتغير بين عشية وضحاها العقلية الاسرائيلية التي تربت على تعاليم التلغوث وتشنجاته ، والتي ترى ان قتل الأغيار، ليس سوى خطيئة لا يحاكم عليها اليهودي ، وتحت على

ان ماكشف عن قتل الجنود الأسرى والمبنيين للمصريين في حربي ٥٦ و ٦٧ يندرج بلاشك تحت وصف «الإبادة» . فالعميد انبية بيرو الذي فجر هذه القضية يعترف في حديثه الى مجلة ، تل ابيب ، في ٨ أغسطس الماضي بأنه قتل «عددا كبيرا من العمال والمبنيين الأغياء» . اما بالنسبة للجنود فيقول إنه قتل كتيبة كاملة كانت بلا سلاح وانقطعت عنها الإمدادات والطعام

التسبب في قتلهم «بطريق غير مباشر» . ويضربون لذلك مثلاً بأنه يجب علي اليهودي إذا رأى غير يهودي نزل بثراً وهناك سلم ليصعد عليه ، أن يرفع هذا السلم حتى لايتحكن غير اليهودي من انخروج من البئر . بل إن موسى ابن ميمون، فيلسوفهم الأشهر، والغريب أنه كان طبيبياً لصالح الدين ، يحرم علي الطبيب الإسرائيلي علاج «الأعيار» ، فان أضطر فعليه أن يتقاضى مالاً للتأكد من أنه أمر مفروض وليس عن طيب خاطر.

والدرس الثاني هو أنه يجب أن نعيد النظر في طريقة تفكيرنا وفي منهج عملنا والمحاسبة حتى لو ياتر رجعي . فقد كشف ماأعلنه الاسرائيليون عن أشياء غير مفهومة من جانبنا لايد من بحثها . ومنها مثلاً:

أعلن رئيس جهاز امنى كسبير مسئولى عن المعلومات في الفترة التي وقعت فيها الاحداث ، انه لم يصل إلى علمه شيء من ذلك . ولانترى كيف حدث تلك رغم اقتناع نطاق هذه التعطيلات؟

- واعلن مسير جهاز الامن الداخلى في احدي مدن القناة ، أنه سارع باطلاق سراح ١٢ اسرائيلياً معتقلين لخطورتهم على الأمن أثناء العدوان الثلاثى ، خوفاً علي حياتهم . ألم يدخل هذا المسئول في تصرفه الفردى هنا اعتباراً ان هؤلاء قد يسهلون عملية الغزو وانهم مصدر معلومات ثمينة للمعتدين؟

- وحالياً . ففي حين يضع رئيس الدولة ووزير الخارجية مسألة التحقيق في الموضوع والمحاسبة عليه في مكان الصدارة من اهتمامها ، فان سفيرنا في اسرائيل يهون منها ويعزوها لصحف الاثارة . بل لقد انلى مسئول كبير عرف بعلاقاته بالاسرائيليين بتصريح قتل فيه ان الذى اثاره - بيرو - شخص مريض يرمى لتسميم علاقات للبلدين . وقد قدم احد النواب استجواباً حول هذا التصريح الأخير .

والدرس الثالث هو بحث أسباب الممازقة المتمثلة في أنه في حين كانت «حالة الحرب» مع اسرائيل منعاً للاستفاقة، العربية فان بحالة السلام مع اسرائيل قد تغبرى البعض بالاستقامة . لقد كان وجود اسرائيل جزءاً من أسباب الثورات والتغيرات التي وقعت في مصر وسوريا والعراق ونجسرها . وفي الأخذ بالتصنيع والتسليح اللازمين لمواجهةها ، ومن الضروري الا تغرى محاولات السلام معها عن الأخذ بأسباب النع والقة على كافة الجبهات . فالتريص قائم وإن تباينت وسائله.

شهادات

إسرائيل.. ومذابح الأطباء والجرحى في المستشفيات

د. أحمد شوقي الفنجري

المتنبيين العزل الأمنيين. وذلك حسب ما أعلنه الأستاذ فريخ أبو مدين وزير العدل في الحكومة الفلسطينية هذه الأيام بصفتها شاهد عيان آخر.

ولا أنسى ما حيينت الألم النفسي الذي كابته في أحد الأيام بعد انسحاب اليهود من غزة وانتهاج العدوان الثلاثي.. فقد حضرت أسر هؤلاء الأطباء الثلاثة.. منهم الزوجات والأخوات والأمهات.. وطلبن مني أن ألهن على مكان جنثهم لكي يعملتها معهن لدفتها في وطنهم العزيز مصر.. وأعتدت في ألم شديد عن إستحالة الاستدلال عليهم. فقد كان قد مضى أكثر من ستة أشهر على هذه المجزرة.. وكانت الجثث قد نقلت من المستشفى والمعالج كلها قد ضاعت.. فقد كان اليهود في منتهى الحرص على إزالة معالم جثثهم.. وحتى لو وجنا جثة أحدهم بين هذه الجثث في أي مكان.. فما كان يمكن التعرف على صاحبها لأن المدافع الرشاشة كانت قد مزقتها أشلاء وقطعا متناثرة..

والعجيب بعد هذا كله.. أن قادة معسكر الاسرى في عتليت الذي أخذونا إليه.. كلما حضر أحد المراقبين الدوليين أو جماعة حقوق الانسان يجمعوننا ويلقون أمامهم خطبا عن حسن معاملة الاسرى وعن آداب الحرب وعن مراعاتهم لحقوق الانسان.. وصلى الله العظيم.. إذ يقول «وان فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون».

قرات منذ بضعة أيام تقريرا مترجما عن جريدة «تل أبيب» الإسرائيلية.. حيث أجرت بغض المقابلات مع السفاحين الاسرائيليين الذين نغفوا طوابير الإعدام في الاسرى المصريين في حربى ٥٦ وحرب ٦٧.

ورغم ما كان بيننا من صداقة حميمة.. وبدأت بالعمل قورا دون أن تتبادل الكلام أو التحية.. ولم نتم جميعا في تلك الليلة.. ولم نتناول طعاما.. وعند الفجر كنت واقفا بجوار سرير أحد الضباط المصريين الجرحى وكان مقمى عليه من شدة التزيف.. وكنت أجرى له عملية نقل بم بعد أن أوقفت التزيف.. وكانت الآهات والصرخ من حولي تملا الأذان في تلك العتير الكبير الذي يضم عشرات الأسرة.. وعلى بعض الأسرة أكثر من جريح.

وفجأة دوت طلقات المدافع الرشاشة بفرازة زهية داخل العتير.. وظهر الجنود الاسرائيليين الذين أخذوا يطلقون مدافعهم في كل اتجاه.. وأبتدأت الأسرة والجثث تطير في الهواء حتى سقط العتير.. واصاب الرصاص السرير الذي أمامي وجسم الضابط والجريح الذي تطاير إلى أشلاء وسلط قوتى هو والسرير وبقدت الوعي لمدة لا أعرفها.. وعندما افقت كنت غارقا في بركة كبيرة من الدماء ولقوتى جثة الضابط وفوقها مرتبة السرير.. وهذا قورا حماني من الموت.. واعتقدت أول الأمر أنني ميت.. ولكنى عدت إلى كامل وعيى وتفكيرى.. واعتقدت أنني قد أكون جريحا بسبب هذه الدماء.. وأخذت أحرك أعضائى بحذر شديد ولكنى لم أشعر بألم.. لقد كانت هذه السماء من قوب نقل الدم وخشيت إذا تحركت من مكاني أن يقتلوني فأخذت أنظر حولى دون أن أتحرك.. وارهف آنتى لأسمع.. ولكن المكان كان خاليا من أى صوت أو حركة وأخذت أرحف في بطن شديد بين الجثث.. وقد تأكد لى أن الجنود قد غابوا المستشفى واتجهت إلى غرفة العمليات في حذر شديد.. وهناك أصيبت بصدمة عنيفة فقد تحولت الغرفة التي كانت تضج بالحياة إلى مقبرة جماعية.

فقد قتلوا جميع الأطباء.. والممرضات والجرحى على الفتالات.. وهكذا لم يتركوا إنسانا حيا في المستشفى حتى قسط المستشفى كانت هي الأخرى مقتولة.. وقد استشهد في هذه المذبحة البشعة ثلاثة من زملائى وأعز أصدقائى الأطباء هم الشهيد الدكتور عبد المنعم حافظ والشهيد الدكتور سامى عبد المجيد.. والشهيد الدكتور محمد سعيد السيد.

وقد علمت فيما بعد أن هذه الفرقة من جيش اسرائيل بعد خروجهم من المستشفى أخذوا يطلقون النار على كل انسان في طريقهم في مدينة خان يونس حتى بلغ عدد من قتلهم في شارع واحد ١٠٠ قتيل من

وبعضهم أنكر هذه الجرائم وأخذ يردد تلك النغمة التي نسمعها دائما منهم.. إننا شعب متحضر.. وإننا نراعى آداب الحرب وحقوق الإنسان.. ولا يمكن أن نفعل ذلك.. أما الآخرون فكانوا أكثر وقاحة وغرورا.. فقد اعترفوا بأنهم كانوا يقتلون الاسرى بالمئات.. ولا يعرفون عددهم.. وسئل احدهم لماذا قتلتم.. فقال ببساطة «لأننا لم يكن لدينا طعام لتطعمهم قرأينا أن تريحهم بنالوت».. وهذا كلام فيه الكثير من الاستخفاف والاستهتار الوقح بالأرواح.. وعدم الشعور بأى بادرة انسانية أو إنسانية: وإلى هؤلاء هؤلاء الهدى هذه الواقعة التي كنت احد شهودها وضحاياها.. لكى تضاف إلى الحادثة الأخرى التي رويتها في مقال سابق عن طوابير الإعدام.. أنها قصة قتل جميع الأطباء والممرضات والجرحى في مستشفى خان يونس في حرب سنة ٥٦.. رغم أن المستشفى كان فيه كل ما يلزمهم من طعام وشراى ودواء.. ففي أثناء العدوان الثلاثى.. وبعد انسحاب الجيش المصرى من سيناء بدأت التوازن الحربية الفرنسية والإنجليزية تطلق مدافعها على غزة وتطلب من حاكمها الإستسلام.. وبعد أن استسلمت غزة سمعنا فى الإذاعة أن مدينة خان يونس مازالت تقاوم العدوان وأن قائدها البطل وأسمه اللواء العجودى قد رفض أن يلقى سلاحه.

وبتبدأ الكثيرون من الأهالى يهربون إلى خان يونس.. ويخرج إليها كل شاب فى يده سلاح للوقوف إلى جانب هذا البطل الصامد.

وبينما أنا أسمع هذه الأخبار فى بيتى مر على سائق سيارة الإسعاف وهو من سكان خان يونس.. وأخبرنى بأنه ذاهب بسيارة الصليب الأحمر إلى هناك تطوعا منه.. وليساعد فى إسعاف الجرحى وليطمن على أهله.

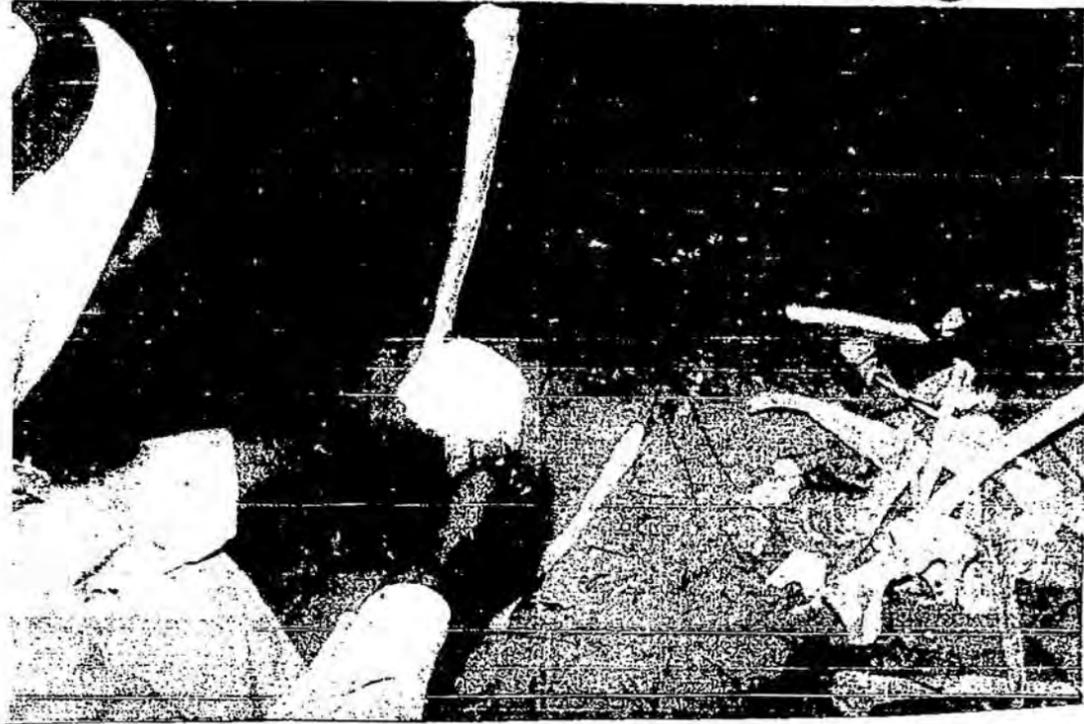
ويدون تردد أو مجرد تفكير قررت أن أذهب معه رغم علمى بما فى ذلك من مجازفة قد تكون قاتلة.. لقد كان شعورى أن الموت فى بيتى لا يختلف عن الموت هناك مع فارق واحد.. أن الإنسان يفضل إذا لم يكن من الموت بد.. أن يموت وهو يعمل عملا مفيدا يلقى به الله.. وعندما وصلت فوجئت بجثث الجرحى من ضحايا المعركة تملا أركان المستشفى وقد علا انينهم وصرائحهم.. وكان أكثرهم من الجنود المصريين والكثيرة الفلسطينية.

واتجهت مباشرة إلى حجرة العمليات فوجدت زملائى لايكادون يلتفتون إلى أو يحسبون بوجودى من كثرة العمل والارهاق

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥

دوى الصمىة!



محمود كامل

الجريمة - أى جريمة - بغير عتاب
فلن ذلك يكون دعوة صريحة
لارتكاب المزيد من الجرائم ، وعلى
حد علمى فى القوانين جريمة.
اسمها (علم ولم يبلغ)
وإذا كنا نحن المصريين نقول ان
جريمة قتل الاسرى لايسرى عليها
التقدم ولاتسقط به فان نفس
المسئلة تنطبق على المسؤولين
المصريين الذين صمتوا بالضعف
امام جريمة القرن التى وقعت على
رمل سيناء

ولااعتقد ان احدا فى مصر لايسمع
صوت (صراخ عظيم) الشهداء
المصريين تحت رمل سيناء مطلبة
بحلهم فى فضح الايدى التى ارتكبت.
الجريمة فى زمان الغلظة المصرية
سواء كان هؤلاء اسراييليين
ارتكبوها بصوت الرصاص او
مسؤولون مصريون ارتكبوها
بالصمت والتخالاف
مرة اخرى وثالثة وعاشرة ادعو
لناتنى مصر للتسابق حول تصميم
نصب تذكارى هائل يقام على ارض
سيناء وفوق الموقع الذى يثبت انه
يضم رفات اكبر عدد من الشهداء
وادعو كل المصريين على اختلاف
ثرواتهم وقدراتهم للتبرع لاقامة هذا
النصب الذى اقترح ان تكتب عليه
اسماء الشهداء وعلى واجهته تكتب
عبارة (ابدان لن ننسى)... توقيع
المصريون

واعمقها اولئك المصريون الذين
كانوا على قمة المسؤولية ايلميا
الذين علموا بالجزرة ولم يتحرك
احدهم ليقلب الدنيا راسا على عقب
على ادمغة الاسراييليين القتلة .
فلقد كشفت الاحاديث التى نشرت
للعدد القليل من المصريين الذين
عاصروا المساة الفضيحة وكتبت
لهم النجاة منها انهم جميعا قاموا
بإبلاغ كل منجزى لكبار المسؤولين
المصريين ايامها . هؤلاء المسؤولون
الذين سمحت لهم ضمائرهم - ان
كانت اصلا لهم ضمائر - ونفوسهم
الخربة بمضغ المعلومات التى
تلقوها ويلعبها قبل ان يستأنفوا
حياتهم اليومية وكان شيئا لم يكن
رغم انهم كانوا بالصمت شركاء فى
الجريمة

وإذا كنا نترأى العام المصرى يصير
على مطالبة اسراييل بفتح كل
الملفات ضمن قرار دول بتحقيق
ومحاكمة لكل الذين تلوثت ايديهم
بدماء المصريين الشهداء ودفع
التعويضات لاهالى الضحايا فمن
سبب اولسى نفتح نحن الملفات
لنحاسب كل مسئول مصرى مازال
حيا عما سببه صمته فى حق هؤلاء
الشهداء الذين اسقطهم تهلون
قيلاداتهم وفسادها امام جنازير
ديابات الاسراييليين وفى مدى نيران
بنادقهم التى قتلوا بها شبلبا
لايحمل اى سلاح فعندما تمر

إذا كنا البعض هنا او هناك -
يتصور انهم (بالطنش) سوف
يسدلون ستائر النسيان على فجيرة
الاسرى المصريين الذين قتلهم
اسراييل خلال حروبنا معها
ودفنتهم جماعيا - قتل واحياء فى
حجر غطوها برمال سيناء فانهم

يكونون واهمين ، فلا اعتقد ان
احدا من الـ ٥٨ مليون مصرى
سوف ينسى او يسمح لاحد بان
ينسى تلك المساة مهما مرت السنين
وتوالى الايام . لقد نكأت الفضيحة
كل الجراح التى كانت ساكنة فى
القلوب ولعل اول جروح القلب تلك

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٩ سبتمبر ١٩٩٥

الدرأوشة يطالب بفتح ملف الأسرى المصريين والفلسطينيين

غزة - ا. ش. ا. - صرح عبد الوهاب
الدرأوشة عضو الكنيست
الإسرائيلي عن الحزب الديمقراطي
العربي في إسرائيل أننا نؤيد
الموقف المصري فيما يتعلق بقضية
الأسرى المصريين والعرب
الفلسطينيين مؤكدا ضرورة فتح
ملف قتلهم ومحاكمة المجرمين الذين
قاموا بهذه الجرائم وتعويض أسر
الأسرى المصريين والفلسطينيين
وقال في حديث لوكالة أنباء
الشرق الأوسط أنه تلقى رسالة من
استحق رابين رئيس وزراء إسرائيل
مؤخرا ردا على استجوابه في
الكنيست حول هذا الموضوع.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٥

تدهور صحة محمود السواركة الأسير المصري في إسرائيل

بيروت - وكالات الأنباء : أعلنت اللجنة اللبنانية لدعم ومقابلة قضية المعتقلين اللبنانيين في إسرائيل أنها تلقت رسالة من داخل إسرائيل تفيد بأن الأسير المصري محمود السواركة المسجون في سجن عسقلان حالته الصحية سيئة للغاية، وأوضحت اللجنة أن السواركة يعاني من انتفاخ بالمعدة، وأجريت له ٥ عمليات جراحية، وأنه مهدد بالموت إذا أجريت له عملية أخرى، ومما يذكر أن السواركة من أسرى حرب ١٩٧٣ ومحكوم عليه بالسجن داخل إسرائيل ٤٥٠ عاماً.

المصدر: الأهرام
التاريخ: ١ أكتوبر ١٩٩٥

الرئيس في حديث لتلفزيون «رويتر»:

لا بد من محاكمة المسؤولين عن مقتل الأسرى المصريين إذا أدانتهم التحقيقات اتصلت بالعقيد القذافي وطلبت منه عدم إبعاد مزيد من الفلسطينيين

واشنطن - أ. ش. أ. - أكد الرئيس حسني مبارك إن موضوع الأسرى المصريين، مشكلة معقدة للغاية ولكن لابد في البداية من إجراء التحقيقات والتحريرات. وقال - في حديث لتلفزيون «رويتر» إذاعه امس عندما تثبت التحقيقات تورط إسرائيليين في قتل أسرى الحرب المصريين غلابد من أن يقدموا للمحاكمة.
جاء ذلك ردا على سؤال عما إذا كانت مصر ستخذ إجراء قانونيا في الخارج بشأن موضوع الأسرى المصريين الذين قتلهم إسرائيل في حربي عاصي ٥٦ و ٥٧.

وردا على سؤال عن امكانية اقامة اتحاد كونفيدرالي فيما بين الفلسطينيين والاربيين قال الرئيس مبارك اعتقد ان هذه المسألة تتوقف على ارادة الشعبين ولا يمكن لاحد ان يفرض عليهما ذلك. وبالنسبة لموضوع ابعاد ليبيا للاف الفلسطينيين، قال الرئيس مبارك: انه اتصل بالعقيد القذافي وطلب منه عدم ابعاد آخرين. وأضاف ان عدم توافر فرص العمل للمصريين والسودانيين والفلسطينيين ربما يكون هذا هو السبب. وفي رده على سؤال بشأن التعاون بين الفلسطينيين والاسرائيليين لقائمة العنف قال الرئيس مبارك: اعتقد ان هذه وسيلة ناجحة من اجل تأمين تنفيذ هذا الاتفاق.

وأعلن الرئيس مبارك ان سوريا لديها رغبة في التوصل الي سلام مع إسرائيل إن لم يكن الآن ففي المستقبل القريب. وأكد الرئيس مبارك ان الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي الاخير يعتبر خطوة مهمة على طريق السلام ومن شأنه ان يوسع الحكم الذاتي، وأن يؤدي الي الدخول في المرحلة الثالثة من المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية.
وأعرب الرئيس مبارك عن اعتقاده بأن الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي سيكون له اثاره الايجابية في مفاوضات جادة فيما بين الاسرائيليين والسوريين. وأضاف ان السوريين لهم آراؤهم واعتقد ان لديهم رغبة كبيرة في ان يتوصلوا الي سلام والى تسوية سلمية للمشكلة الخاصة بالجزولان

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١ أكتوبر ١٩٩٥

رأببن اعتراف ببارك بفسئولية اسرائيل عن قتل الأسرى

القديس . ا . ف . ب - ذكر رابيو
اسرائيل أمى أن رئيس الوزراء
الاسرائيلى إسحق راببن قد اعترف
خلال لقاته فى واشتطن مع الرئيس
جسنى مبارك بفسئولية اسرائيل عن
قتل الأسرى المصريين فى عامى ١٩٥٦
و١٩٦٧ وقد نقل الراديو هذه المعلومات
عن وزير الخارجية الاسرائيلى شمعون
بيريز الذى حضر هذا اللقاء، الا أن
بيريز لم يكشف أية تفاصيل أخرى.
وأشار رابيو اسرائيل الى أن الرئيس
مبارك شدد خلال اللقاء على ضرورة
أيجاد حل لهذه المسألة. وكانت صحيفة
«هارتس» الاسرائيلية قد ذكرت قبل
هذا اللقاء أن راببن يدرس احتمال
اتشاء لجنة تحقيق عسكرية للنظر فى
هذا الموضوع.

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢ اكتوبر ١٩٩٥

ممثّل مصر بفلسطين:

قتل الأسرى المصريين

مسألة قانونية ولا توجد أزمة

بين مصر وإسرائيل

غزة - أش.ا - أكد السفير محدود
فهيمى كريم ممثّل مصر فى غزة
وأريحا ان موضوع مقتل الاسرى
المصريين فى حربى ٥٦ و ٦٧ على
أيدي قادة اسرائيليين ليس فيه
أزمة

وقال ان الازمة معناها اننا وصلنا
الى طريق مسدود والذي حدث هو
نوع من انواع جرائم الحرب
وبالتالى أصبح موضوعاً قانونياً.
وأضاف ان القانون فى هذه الحالة
عليه ان يأخذ مجراه ويصل الى حل
يرضى الشعب المصرى وكل الأسر
المصرية التى فقدت ابناءها غيلة
فى هذه الحروب.

وطالب بان تثار قضية قتل
المصريين فى قطاع غزة بعد ان
احتلت القوات الاسرائيلية فى غير
اوقات الحرب.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣ أكتوبر ١٩٩٥

التعبير رابين كلمات السادات

أمام الكنيست الإسرائيلي

لرض السلام نفسه على جميع الأطراف، الاقليات، على مسافة ١٨ عاما للخلف انطلقت رصاصة البداية بالتحديد كان يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٧ تاريخيا.. يومها قال الرئيس أنور السادات في خطاب رسمي، من مركز القوة استطيع الذهاب الى الكنيست لواجه اسرائيل بتحرير الأرض و حقوق الفلسطينيين... وجاء رد، مناحم بيجين، رئيس الوزراء الاسرائيلي بعدها بساعات مجسدا الحقيقة بكل تفاصيلها، حين قال:!! إن أفكار السادات تشكل خطرا جسيما على اسرائيل..

● وفي البيت الأبيض يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ كان توقيع اتفاق واشنطن.. جلس الرئيس الأمريكي، كلينتون، بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق رابين، وتم التوقيع على أوراق المرحلة الثانية من اتفاق السلام الفلسطيني الإسرائيلي. سعادة الرئيس «حسنى مبارك» الغاضرة بوصفه راعي المفاوضات كانت مختلفة، فسهي تضرب



بجنورها في أعماق النضال المصري - حربا وسلاما - يكفيه انه كان طرفا وقائدا خلال الحرب.. ثم طرفا وقائدا لمرحلة السلام.. بالتأكيد تذكر تصريحاته يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٧ - قبل مبادرة السلام - يوم ان قال: أمام مؤتمر علماء المسلمين: سنواصل الجهاد حتى نحرر اراضيها لأن قضايا الشعوب لا تسقط بالتقادم، وحقونها لا تضيق وتوطلال الزمن.. وأقول أن للرئيس مبارك حين استمع الى كلمات «اسحاق رابين» عن السلام تذكر كلمات الرئيس

أحلام الدولة الفلسطينية

على خطى السادات

الذي هاجمه الجميع

السادات امام الكنيست الاسرائيلي يوم ان قال لهم: «أرضنا لا تقبل المساومة وتحريمها ليس محل جدل او رجاء وعليكم ان تعلموا ان السلام مرهون بالانسحاب من الاراضي العربية، وقيام الدولة الفلسطينية».

وكانت كلمة «رابين» في البيت الابيض يوم ٢٨ سبتمبر ٩٥ استيعابا واضحا للمعاني التي عبر عنها السادات امام الكنيست يوم اطلق «اعصار السلام» بحبادة لم نستوعبها آنذاك.. بل يمكن

القول ان «رابين» اقتبس فقرات كاملة من نص كلمة السادات امام الكنيست .. فهو السادات الذي قال له يجب ان ترتفعوا فوق صور التعصب وخداع النفس ونظريات التفوق البالية.. واذا برابين يتحدث عن القتل من الفلسطينيين، وضرورة نبذ العنف، ومستقبل الاطفال، ودموع الامل واليتمى!! وهي نفسها تعبيرات الرئيس السادات يوم ان قفز على الحاضر الى المستقبل وسبقنا جميعا.. ذهب السادات، الذي اختلفنا معه وحوله، ورشقناه بكل الاتهامات الى المستقبل.. وغادر بنيانا ليلتقى مع كل الاطراف يوم توقيع اتفاق واشنطن. غاب السادات، وحضرت مصر بقائدها «حسنى مبارك» ليفرض على العالم ضرورة مراجعة شريط الزمن بكل تفاصيله على مدى ١٨ عاما.. طول مشوار السلام.. يوم ان قال السادات: «من مركز القوة استطيع الذهاب الى الكنيست لأواجه اسرائيل بتحريير الارض وحقوق الفلسطينيين».. وفي ٢٨ سبتمبر ٩٥ تحدث الرئيس الفلسطيني «ياسر عرفات» طويلا عن سلام تشجعان، واذا كان اتسادات قد غاب فهو الذي فرض على العالم العودة الى تاريخه وحياله السياسي وبراعته في استيعاب الحاضر، والقفز بوعي للمستقبل.. وحضر الرئيس مبارك، ليؤكد للعالم ان وزن مصر وتاريخها لا يقبل جدلا ولا مناقشة، حتى وان اختلف الكثيرون على رؤيتها. ويبقى لمصر ان تحاول اشقاؤها مراجعة ما دفعه شعبيها من نقطة البداية في الصراع العربي- الاسرائيلي، وحتى وصلت ببلقضية الى تقبل النهاية بقليل.. لان اعادة قراءة التاريخ تصحح اخطاء كثيرة لمن ياخذهم صخب الحاضر، ولان هذه الافكار والتواريخ والحقائق فرضت علينا ان نتنكر الرئيس الراحل «انور السادات»، وجعلت معارضية يراجعون انفسهم للفرز من خنادق الضد، الى صفوف تاييده.. وجب علينا ان نتنكره بكل التقدير

نصر القفاص

قضية الأسرى الشهداء واستخدام الكماشة الفيتنامية

تأتي مقالة الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله بتاريخ ١٠/٨/٩٥ لتحكم جهود اللجنة المصرية لتقصي الحقائق والدفاع عن حقوق الأسرى المصريين لمحاكمة إسرائيل عالمياً على أرض سيناء والتي شكلتها كوكبة من رموز العمل المصري الوطني فلقد قدم الدكتور اسماعيل قائمة بكتيبة من أبرز رموز مصر في مجال العلاقات الدولية لتتولى مهمة إثارة القضية في المجالات الدولية وأوساط الرأي العام الغربي لكسب التأييد لمهمة لجنة تقصي الحقائق وأهدافها.

من يستشرها ويحصل أصدافها إلى الساحة العالمية ويضمن أثرها وفعلها في الساحة الإسرائيلية وفي رأي أن المهتمين معنى يجب أن

إبراهيم البحراوى
قسم الدراسات العربية
جامعة عين شمس

ينبثق من لجان أهلية كما يقضى اقتراح الدكتور اسماعيل. وإذا كان مقال الدكتور اسماعيل صبرى قد اشتمل على قائمة بأسماء الشخصيات المصرية القادرة على التأثير

وتأتي هذه الإصالة المؤثرة تنمة للفكرة الواردة في مقال الأستاذ أحمد يوسف القزوينى بتاريخ ١٤/٩/٩٥ حول الدور الخديوي للقانونيين المصريين في بخلق الإذعان للقانونية الإسرائيلية حول تقادم القضية. وأرجو أن تكون إضافتى في هذا المقال اجتهادا يستحق العطر بعين الاستبسان من جانب اللجنة. واقتراحى هنا هو أنه يجب توسيع دائرة النشاط حول القضية بحيث يشمل الساحة الإسرائيلية ذاتها تطبيقاً للدرس الذى يلوه الفيتناميون عندما استطاعوا حشد قطاعات هامة من الرأي العام الأمريكى داخل الولايات المتحدة لمساندة مطالبهم فالحكموا بذلك الكماشة الضاغطة على الموقف الرسمى الأمريكى من الداخل ومن الخارج على حد سواء.

وعلى الرغم من إدراكنا ان الضغوط الليبرالية عنى ترى أتعام الدولى والأمريكى كانت مستندة الى واقع الحرب الدائرة على الأرض الفيتنامية فإن الحالة المصرية يمكنها بالمقابل ان تستند اليوم فى توليد الضغط على الرأي العام الدولى والأسرائيلى فى قضية الأسرى الشهداء، الى سوجة الغضب الهائلة التى عمت الشوارع المصرىة والتى تعكس صورتها الصحافة المصرية. ان هذه الموجة الهادرة من الغضب المصرى فى عصر السلام التعاقدى تعالى فى قوة ضغطها على الموقف الاسرائيلى قوة الضغط القتالى الفيتنامى على الموقف الأمريكى خلال حرب فيتنام.

ويمكننا ان نطمئن الى هذه المعادلة اذا مارأعنا حالة التسجيل المستمرة لموجة الغضب المصرى فى صفحات الصحف العبرية والأسرائيلية عامة منذ انكشفت قضية الأسرى الشهداء. فالصحافة فى اسرائيل تنقل وتقتبس وترصد فى نوتر واضح وقلق متزايد ما تنتجته سوجة الغضب المصرى فى الصحافة المصرية على اتساعها وترى فيها نفرا لرياح لا تشمبها السفن الاسرائيلية.

اذن فالمجهود الاعلامى الذى سيبدل فى النطاق الدولى كما يدعو الدكتور اسماعيل والمجهود الاعلامى الذى سيبدل فى النطاق الاسرائيلى كما يقضى اقتراحى سيكونان مستندين الى قوة ضغط مصرية قائمة بالفعل تنتظر

فى المجال الدولى من واقع خبراتها فى العمل السياسى والثقافى والصحفى. فإن فى الترسانة المصرية نظراء لقائمة الدكتور اسماعيل امثلوا خبرة التعامل مع الاسرائيليين ويمكنهم تحريك هذه الخيرات فى نطاق لجنة أهلية خصوصا رجال الخارجية المصرية الذين انتهت خدمتهم الرسمية بعد مشاركتهم فى المفاوضات مع اسرائيل. ويبقى سؤال يظل ما المطلوب عمله فى الساحة الاسرائيلية؟

إن المطلوب فى رأيى هو استثمار موجة الغضب المصرى وحالة الاهتزاز الكلى من جانب اللجنة الاسرائيلية لفتح ثغرة احساسى والغضب فى القطاعات الاسرائيلية المؤثرة تجاه الضحايا الأبرياء واشراق الرأى العام الاسرائيلى فى الاحساس بالذنب لنصف حالة الاحساس بالبرامة التى تكوّن أساس ثقافة الصراع عند الاسرائيليين. تلك ان ثقافة الصراع الاسرائيلية التى تنفع الجندى الاسرائيلى الى اغتيال الاسرى العزل وقتل المدنيين الأمنيين بدم بارد تقوم على تصوير النفس الاسرائيلية فى وضع الضحية اليونية المهددة بالخطر التى تمتلك الميزات النفسية لممارسة للفظائع ضد العدو مضفر التهديد. ان هذه الحالة التى يرضها علماء النفس بمصطلح vic-timization تنتج عند الاسرائيليين موقفاً يتجه الى نزع الصفات الانسانية عن العدو العبرى ومعاملته على ان حيوان مفترس يستحق الابادة وهو للموقف الذى يصفه علم النفس الاجتماعى بمصطلح DEHU MANAIZA TION والموقفان معا يتجان احساسا عيقا بالبرامة الزائفة تجاه العدو وما ينزل به من الام ومعاناة باعتبارهما شئنا ينفعه مقابل عدونه.

ان اختراق هذه القاعدة النفسية لدى الاسرائيليين وفتح ثغرة الاحساس بالذنب تجاه الضحايا الغربية والمصرية خاصة حول قضية الأسرى الشهداء هو العمل المطلوب فى الساحة الاسرائيلية اليوم. ذلك ان هذا الاختراق للرأى العام الاسرائيلى يمكن بالاصافة الى خدمته للقضية الاسرى الشهداء. ان يفتح الباب لمراجعة تاريخية اوسع بع الاسرائيليين حول مسؤولياتهم عن اثاره الصراع والجرائم التى ارتكبوها خلال مسيرته ومقتضيات ارساء سلام عادل ونشامل وليس لنا ان نبهر من الصعوبات التى تكتنف المهمة لملايد من احكام كمانعة الضغوط على الموقف الرسمى من الاسرائيلى على كافة الاصعدة

مصارع الأسرى ومصائر المفقودين

الحال سيكون عمل اللجنة ومن يعاونها تطوعيا، ومع ذلك فإنه يتطلب بعض التمويل وهنا يجب الحصول على اللازم عن طريق تبرعات المواطنين التي تصل إلى أحد البنوك الكبيرة الذي يضبط أرقامها ويحسب وجوه الإنفاق ويعلن الكافة بكل ذلك وهذا ضروري نظرا لتخوف الكثيرين من التبرع لعمل لا يملكون التعرف على مصيره وقد تكررت أمثلة مؤسفة في هذا المجال.

وإذا جاز لي أن أذكر أمثلة من الشخصيات التي يجب في تقديري أن تكون منها اللجنة أقول مع حفظ الألقاب ودون أي ترتيب مقصود: محمد حسنين هيكل، زكي

هاشم، محمد فائق، نجيب محفوظ، يوسف شاهين، صلاح أبو سيف، عادل امام، مفيد شهاب، سعيد النجار، سعد الدين وهبة، رئيس سابق لكل من المحكمة الدستورية وحكمة النقض ومجلس الدولة، رشدي سعيد، عائشة راتب، هدى بدران، ميلاد حنا، سعيد سنبل، مراد غالب، عصام الدين جلال، ولیم سليمان، محمد حافظ اسماعيل...

وأمل أن يلتقى عدد من ذوي المهمة الموفقين على فكرة اللجنة الأهلية في أي مكان مناسب لهم وأن يوجهوا الدعوة للاشتراك في تكوين تلك اللجنة من يأنسقون شهقة فترة الاتصال والتشاور في الثرب. فهنا تحلو المناجزة وتغد كما أن إعلان تشكيل اللجنة الأهلية امر عاجل ولا يتطلب زمنا بعد بالشهور. وهذه اللجنة بمهمتها المحددة لا تغني بأي حال من الأحوال عن مهام الحكومة أو أي جهة أخرى. كما أن عملية فضح اسرئيل عالميا لا تغني أي عمل آخر من شأنه أن يخدم قضية أولئك الذين قتلوا وهم عزل من أي سلاح ومن حقهم علينا أن نطلب عقاب القتلة وأن نناضل من أجل متول المجرمين أمام قضاء عادل. ومن واجبتنا أن نخلد ذكراهم.

ابتزت اسرئيل وبازالت اهل الغرب بدعوى انهم مستولون جميعا عما فعله هتلر بيهود أوروبا. وبالتالي عليهم ان يكفروا عن نبيهم بنسائذ اسرئيل وطرد الفلسطينيين من وطنهم بعد التنكيل بهم بل وحتى قنبا هو ابعده خطرا على البشرية مثل التسليح النووي الاسرائيلي. حتى جماعة السلام الخضري التي تطارد فرنسا بسبب تجاريتها النووية لم تتعرض في حدود علمي في أي وقت لتجارب اسرئيل. وبعد خمسين عاما من الحرب العالمية الثانية اخرج مخرج صهيوني فيلما عن مذابح اليهود، قائمة سننلر، هللت له كل وسائل الاعلام وحصد معظم جوائز الاوسكار وما ان استقر شيراك في قصر الرئاسة الا وعلن مسئولية الدولة

الفرنسية عما جرى ليهود فرنسا مخالفا بذلك الموقف الذي اتخذته الحكومة الفرنسية منذ انتهاء الحرب على ان تلك مسئولية حكومة فيشي، التي تعاونت مع النازيين وهي حكومة غير شرعية لا تسال عن اعمالها. وقد ان الاوان لإطلاع الرأي العام العالمي وبصفة خاصة في النول الغربية على الاساليب الفاذية التي تمارسها الصهيونية.

لجنة أهلية: وتلك مهمة لا يمكن أن تنهض بها الحكومة بل على الرأي العام المصري ان يخاطب للرأي العام في الغرب وبالتالي ليد ان تخصص لهذه المهمة لجنة اهلية تتكون من خمسين الى مائة عضو من غير شاغلي الوظائف العامة ومن شخصيات لها اتصالات دولية متنوعة من علماء وادباء وفنانين ممن يشاركون عادة في مؤتمرات دولية وبالتالي يعرفون اعدادا من يمكن مخاطبتهم وارى كذلك الا تضم اللجنة القيادات الحزبية البارزة اورموز تجارات سياسية فهذا ادعى لمصادقية لجنة تتيفق تلقائيا من بين المواطنين بعيدا عن العمل السياسي الجارى. واول ماتقوم به اللجنة الاهلية هو بيان بالجماعات والهيئات والشخصيات التي يعرفها اعضاؤها والتي تخاطبها اللجنة مباشرة. وهذا بيان اولي يستكمل تدريجيا باسماء تظهر خلال عمل اللجنة ونتيجة لاتصالاتها الاولى. كذلك تحدد اللجنة المحتوى الاساسي. فضح جرائم الحرب الاسرائيلية. الذي يمكن التعبير عنه بوسائل مختلفة واول مطالب اللجنة هو التحقيق الدولي المحايد في تلك الجرائم.

التوليف للحصلة: لا يمكن ان تحدث الحصلة لفضح اسرئيل اثرها اذا اقتصر الامر على عبارات عامة واتهامات غير محددة ونقطة البدء هنا هي حصر المفقودين في حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧. فالمفقود لا يخرج وضعه عن حالين: حتى محبوس في اسرئيل او ميت دفن في مكان ما. وهذا بالدقة ما تفعله الحكومة الأمريكية التي تصر حتى الآن على مطالبة فيتنام بالكشف عن مصير المسكرين الذين لم يعودوا إلى أمريكا احياء أو أمواتا وهذا الحصر يسير اذ تكفي دعوة منشورة الى اسر المفقودين لموافاة اللجنة الاهلية بكل البيانات اللازمة عن مفقود كل اسرة: الاسم بالكامل، المهنة، تاريخ آخر نيا وصل منه لثمنه، رتبته العسكرية... الخ ويكون على اللجنة بعد ذلك ترتيب الاسماء والازقام وكل البيانات في وثيقة أساسية تكون قاعدة لكل نشاط إعلامي أو مخاطبة الشخصيات والجمعيات المهتمة بقضايا حقوق الانسان ومعاقبة مجرمي الحرب، وتلك الجمعيات منتشرة في كل الاقطار الغربية ومنها مايركز نشاطه على الأوضاح الدولية ابتداء من جماعات السلام المعانية للحروب وبالتالي للتسلح الى الصليب الأحمر الدولي مروا بمنظمة العقو الدولية وجمعيات حقوق الانسان وبالأوساط الأكاديمية. كما يجب ايضا الاتصال بجمعيات المصريين في الخارج حتى أولئك الذين اكتسبوا جنسية اجنبية. والمطلوب من هؤلاء هو اشاعة رسالة تفضح جرائم الحرب التي ارتكبتها اسرئيل في الوسط الذي يعمل فيه كل منهم والجمعيات التي يرتبط بها ونحن ندعو كل هذه القطاعات غير الحكومية وغير المشغلة بتحقيق الربح الى المطالبة بتحقيق دولي والضغط على حكومة تل ابيب لتقدم مائيتها من بيانات حول مصير كل مفقود واكرر هنا ان الهدف هو فضح جرائم الصهيونية توصلا قبل كل شيء الى الادانة العامة لتلك الجرائم وخلق ثوب القداسة، عن اسرئيل وفتح الباب في الغرب الى معاملتها كقولة عابية تصيب فتشكر او تخطيء فتدان. ومن الوارد بعد الاعلام الواسع ان تتقدم اللجنة الاهلية بشكوى الى لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان فهي وحدها بين منظمات الامم المتحدة التي تقبل إسهام الجهات غير الحكومية في اعمالها. واعتقد ان يوم مناقشة الموضوع بعد الحملة الاعلامية الواسعة. سيكون يوما مشهودا وحدثا جديدا تماما لا يمكن ان تتجاهله وسائل الاعلام على المستوى الدولي.

وفي تقديري ان هذه المهمة حيوية وتستحق بذل كل الجهود. وبطبيعة

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٩٥

الحروب التي وقعت بين مصر وإسرائيل، وليس رقما تليفونيا على حد قوله. وننقل هنا بعض مقتطفات من هذا الفصل المثير: «أبلغنا في تقارير مفصلة إلى الصليب الأحمر، قضية قتل أسرى الحرب المصريين على يد الإسرائيليين. كما أنني شخصيا أبلغت داج همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة بهذه التفاصيل عام ٥٦، عندما زارنا في مقر القيادة التكتيكية في أبو صوير بمنطقة القناة. وكان همرشولد قد توقف هناك في زيارة قصيرة لقوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة، قبل أن يلتقى بالكتور محمود فوزي وزير الخارجية في القاهرة.

بدأت القصة عندما اندفع رئيس فريق من العمال المصريين كان مكلفا بإزالة الرمال من فوق الطريق الصحراوي في ممر منتلا بسيينا، إلى نقطة البوليس في بورتوفيق، وقدم شكوى غريبة جدا إلى ضابط النقطة..

وجاء في هذه الشكوى ان مجموعة من الرجال هبطوا عليهم من السماء وأخذوا يقتلون العمال الذين كانوا معه، ولم يصدق ضابط الشرطة هذه الرواية إلا عندما أقسم انه كاد يفقد حياته، لولا انه هرب بسيارته التي مازالت تحل ثقوب طلقات الرصاص... (البقية غدا)

سلامة أحمد سلامة

شاهد من أهلكنا !

١ - طالب الكثيرون . وأنا واحد منهم . بان تكشف الحكومة المصرية عنا لدينا من معلومات وأسرار حول قتل الأسرى المصريين على يد الإسرائيليين في حربي ٥٦ ، ٦٧ ، وأن تجرى من جانبها التحقيقات اللازمة في المواقع التي جرت فيها المعارك الحربية في سيناء، للكشف عن المقابر الجماعية التي دفن فيها شجداؤنا بعد وقوعهم في الأسر، إذ من غير المعقول أن يكون لدى الضباط والقادة الإسرائيليين معلومات عن هذه الوقائع المؤسفة، ولا يكون لدينا تفاصيل أدق وأشمل، يمكن مواجهة السلطات الإسرائيلية بها.

وقد تلقيت رسالة من مصطفى سامي مدير مكتب «الأهرام» في كندا، بعث بها إليه السفير أمين حلمي الثاني، سفير مصر الأسبق في الهند، وأحد كبار ضباطنا السابقين بالقوات المسلحة.. ويقدم حاليا بعينة فيكتوريا عاصمة إقليم كولومبيا البريطانية في كندا، يؤكد فيها من خلال الأحداث التي عاشها بنفسه، جرائم جنود إسرائيل وقائمتهم ضد المدنيين والأسرى المصريين.. وفي مقدمة هؤلاء السفاح المعروف إيريل شارون وزير الدفاع السابق في حكومة شامير.

وفي مذكراته التي نشرها أمين حلمي الثاني في كتاب له صدر حديثا باللغة الانجليزية في كندا بعنوان: «افكار مصرية، حكي الضابط المصري السابق في فصل كامل قصة مقتل الأسرى المصريين على يد القوات الإسرائيلية.. وكتب هذا الفصل من مذكراته بعنوان: «٨٠٥٦ . ٦٧ . ٧٣» وهي تواريخ



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٠ أكتوبر ١٩٩٥

الباز: إسرائيل أبدت استعدادا للتحقيق في قضية الأسرى المصريين

صرح الدكتور أسامة الباز وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشتات السياسية عقب عودته من نيويورك أمس بأن إسرائيل أبدت استعدادا كبيرا لإجراء تحقيق في قضية الأسرى المصريين. وأعرب عن أمله في أن يجرى هذا التحقيق في أسرع وقت ممكن.

المصدر : الأهرام

التاريخ : 1. أكتوبر 1995

«وقد وجدنا أن إسرائيل سرقت كل خطوط السكك الحديدية من القنطرة إلى غزة، وكذلك خطوط التليفونات واعمدها الخشبية.. ولم يستطيعوا سرقة المحطات نفسها فنسفوها..»

«واكتشفنا في محطة بير العبد - وهي عبارة عن مبنى من حجرة صغيرة - جثثا لأعداد كبيرة من المنفيين من البدو رجالا ونساء داخل المبنى الصغير الذي تم نسفه من الخارج. ولم يكن بينهم غير جندي واحد..»

«وقى خان يونس قتل الاسرائيليين طبييين مصريين ودفنوهما في حديقة. وكانت قفازات العمليات مازالت في ايديهم.. ثم اكتشفنا خارج مدينة غزة قبرا جماعيا، ازلحت الأمطار عنه الرمال، يضم ٢٨ جثة تم نفيها بسرعة بعد اعدامهم بون محاكمة. وعثرنا على جثة امرأة فلسطينية في منزل، تسبح في بركة من الدماء ومازال طفلها الرضيع يرضع من ثديها!!»

«وعندما احتلت اسرائيل غزة للمرة الثانية - في ١٩٦٧ - نسفت القوات الاسرائيلية قبر الجندي المجهول في شارع عمر المختار.. مع ان الدول المتحضرة لاتنسف في حروبها قبرا لجندي، مجهولا كان او غير مجهول،»

«كذا يختم الضابط المصري المتقاعد أمين حلمي الثاني هذا الفصل.. ولا حاجة بنا الى اي تعليق!!»

سلامة أحمد سلامة

شارون مجرم حرب

٢٠٠٢ بعد ان رأى ضابط الشرطة آثار طلقات الرصاص في جسم السيارة، واستجوب الرجل مقدم الشكوى مرة أخرى، قال ان هذا الحادث ليس من اختصاص الشرطة بل من اختصاص الجيش..

«واتضح بعد ذلك ان ايريل شارون انقض بوحده المظلية على ممر متلا، ولم يصادف غير مجموعة من العمال المصريين غير المسلحين، ليس من بينهم من يرتدى الزي العسكري، بل يرتدون الجلابيب العادية، ومع كل واحد منهم جاروف لازالة الرمال من الطريق..»

«واتصل بي اللواء محمد عبدالكريم - هكذا يروى اللواء أمين حلمي الثاني في مذكراته التي اشرنا اليها بالأمس - ليتأكد من حقيقة اسقاط القوات المظلية.. وفي هذه الأثناء كانت قررات شارون قد تبحت ٤٨ رجلا.. أي كل العمال المنفيين في هذه البقعة باستثناء رئيسهم الذي هرب..»

«وقد قلت أنذاك ومازلت أقول الآن ان شارون، هذا السفاح السادي، يجب ان يحاكم كمجرم حرب لسفاحه واستتعاغه بقتل مدنيين غير مسلحين، بون أي سبب او استفزاز..»

«ويخبر اللواء أمين - في الثاني في مذكراته، ان الرئيس عبدالناصر استبعاه بعد ذلك وطلب اليه الالتحاق بقوة بولية أطلق عليها قوة الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة..»

«وكانت اول وحدة من هذه القوات تعبر القناة، وتتقدم سيرا على الأقدام حتى مشارف الحدود الدولية وقطاع غزة، هي الوحدة الوجودسلافية.. واكتشفت هذه الوحدة أعمالا وحشية وفظائع ارتكبتها القوات الاسرائيلية ضد لجنود المصريين، وقامت الوحدة الوجودسلافية بتفتيم وتعليم مقابريهم. وكنت اتحرك معهم مستخدما طائرة هليكوبتر تابعة لنظام نفتحده أحيانا وسيارة جيب لحيانا أخرى..»

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١١ أكتوبر ١٩٩٥

ومن هنا، يحتم الواجب على السلطات المصرية في ظل مناسبات الاحتفال بحرب أكتوبر وشهادتها، أن تعبر من جانبها إلى تشكيل لجنة تحقيق عسكرية مصرية. دون انتظار لأي خطوات اسرائيلية قد يطول مداها - تتولى جمع الوثائق والمعلومات، والاستماع إلى شهادات الضباط والجنود المصريين الذين شاهدوا هذه الوقائع. والتتقيب عن مواقع القبور الجماعية التي دفن فيها الشهداء المصريون، من المؤكد أن إسرائيل لن تتعجل اتخاذ أي خطوة للتحقيق في جرائم تبينها، ما لم تواجهها بوقائع ثابتة وأدلة مؤكدة محددة وموثقة.

ولا يكفي ان نتلقى وعدا من رابين بأنه سيقوم يوما ما بالأجراء اللازم للتحقيق في هذه الجرائم، فسوف تجد الحكومة الاسرائيلية دائما من الأعداء ما يدعوها إلى التسوية. ولن تتحرك إلا إذا أخذت المبادرات المصرية شكلا جديا يدل على التصميم على محاكمة المسؤولين الاسرائيليين عن جرائم الحرب ورفع التعويضات اللازمة

لقد سارعت اسرائيل إلى مطالبة أمريكا بتسليم المناضل الفلسطيني موسى أبو مرزوق الذي اتهمته بأنه شارك في التخطيط لبعض العمليات الانتحارية داخل إسرائيل، فلماذا لانطالب نحن اسرائيل بتسليم ايريل شارون وزير الدفاع الاسرائيلي الأسبق، والمسئول عن معظم جرائم قتل الاسرى المصريين، كمجرم حرب للمحاكمة في القاهرة؟

بسلامة أحمد سلامة

تسليم مجرم حرب..

يكشف كتاب «افكار مصرية، الذي وضعه السفير المصري السابق امين حلمي الثاني، والذي كان يشغل منصبا رفيعا كضابط في القوات المسلحة المصرية في فترة حربي ٥٦ و٦٧، عن كثير من الوقائع والحقائق المتعلقة بجرائم قتل الاسرى المصريين من المدنيين والعسكريين على يد القوات الاسرائيلية.

ولا يوجد شك الآن في ان وثائق قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة، والتي شاركت في عمليات حفظ السلام بين مصر واسرائيل في الحربيين السابقين، وكذلك وثائق الصليب الأحمر الدولي، تحتوي على تقارير تثبت وتحدد اماكن وتفصيل عمليات الاعدام التي قام بها الجنود الاسرائيليون ضد الاسرى المصريين العزل من السلاح في صحراء سيناء.. وقد ضرب السفير امين حلمي الثاني بعض امثلة عليها. وقال ان الأمين العام للأمم المتحدة في تلك الوقت داج همرشولد أحيط بها علما.

ومن المؤكد انه اذا كان هذا الضابط المصري السابق قد سجل في منكراته المنشورة كل التفاصيل التي اشرنا اليها، فلماذا ان اعدادا كبيرة من ضباطنا وابطالنا العسكريين الذين خاضوا حربي ٥٦ و٦٧، لديهم شهادات حية عما وقع في تلك الفترة من الفظائع التي ارتكبتها الاسرائيليون. ولا يحتاج الامر إلى أكثر من ان لهم بالحنيت والادلاء بما يعرفونه وبما شاهدوه من جرائم وانتهاكات اسرائيلية سواء ضد العسكريين أو المدنيين.



المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٩٥

موسى يبحث قضية الأسرى و عملية السلام مع سفير إسرائيل

اجتمع أمس عمرو موسى وزير الخارجية مع يفييد سلطان سفير إسرائيل بالقاهرة، وصرح السفير عقب المقابلة بأنه جرى بحث مسيرة السلام ووسائل نفعها في ضوء اللقاءات التي تمت مؤخرا التي جانب بحث العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل. وأشار إلى أن البحث تناول مسألة التحقيقات بالنسبة لقضية الأسرى المصريين في حربي ٥٦ و ٦٧. وأوضح أن الاتصالات بين البلدين مستمرة في هذا الشأن سعريا عن أمله في التوصل إلى صيغة مرضية للطرفين.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣ أكتوبر ١٩٩٧

المنظمة العربية لحقوق الإنسان تطالب بفتح ملف أسرى الحروب العربية-الإسرائيلية

طالبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بيان لها أمس بفتح الملف العربي لقضية أسرى الحروب العربية-الإسرائيلية والجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في حق الشعب العربي في المراحل المختلفة للصراع العربي-الإسرائيلي. وقالت المنظمة إنها قررت عقد مؤتمر يوم ٢٢ أكتوبر الحالي لبحث موضوع الأسرى وجرائم إسرائيل ضدّهم. ويحضر المؤتمر ممثلو اتحاد المحامين العرب، واتحاد الصحفيين العرب، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

قتل الأسير» جريمة جنائية دولية

د. عبدالرحيم صدقي

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

دولة لا تسقط دعواها الجنائية او عقوبتها للقضى بها بالتقادم اى بمضى المدة وهذا ما اكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٦ نوفمبر ١٩٦٨

هذه الصورة المسطحة تكون قد اوضحنا للقارىم العزيز ببساطة الجوانب القانونية فى الجرائم المرتكبة ضد الأسير، تاركين عن عمد التحدث فى مشكلة المحكمة الجنائية الدولية المختصة بنظر هذه النوعية من الجرائم ومشكلة تنفيذ الحكم القضائى ضد الدولة ورعاياها المتسببين فى احداث هذه النوعية المرتكبة لجهود فقهاء القانون الدولى العام لاستكمال صرح القانون الدولى الجنائى قبل دخولنا فى عصر القرن الحادى والعشرين.

رغم الجهود الدولية القانونية لحماية «الأسير» سواء كان حربيا او مدنيا، فإن المشكلة التى ظلت بلا علاج ناجح هى: كيفية عقاب المعتدى على الأسير ولقد اختلفت على سبيل المثال اتفاقيات لاهائى وبالذات الاتفاقية الرابعة (١٩٠٧) وقبلها اتفاقية جنيف (١٨٦٤) فى حل هذه المشكلة ولقد كتبت تبليجا «معاهدة فرساي» التى أنهت الحرب العالمية الاولى بعد استسلام ألمانيا مشكلة المسؤولية العقابية عن الجرائم التى ارتكبت أثناء هذه الحرب ولقد حاول فقهاء القانون الدولى الجنائى حينذاك ويوجه خاص الاستاذان لارنود Larnaude ولابرايديل lapradelle محاكمة الامبراطور غليوم الثانى

(جيوم الثانى) امبراطور ألمانيا أثناء الحرب العالمية الأولى على أساس ان المسؤولية الجنائية والمدنية يجب ان تقر على عاتق الدولة لخروجها على قواعد القانون الوضعى او بمعنى آخر ان الدولة تكون مسؤولة جنائيا ومدنيا حينما تخرج عن حدودها حيال المجتمع الدولى بارتكاب ما اصطلح على وصفه بـ «جرائم الحرب» ولما يتعلق بالاعتداء على «الأسير» فقد اعتبرت جريمة من جرائم الحرب بمعنى انها لا تخضع للاختصاص القضائى الوطنى بل يجب ان يحاكم امام محكمة دولية ولعل النص على انشاء محكمة دولية عقابية بموجب معاهدة فرساي التى وقعت فى ٢٦ يونيو ١٩١٩ شجع الفقهاء على طلب المزيد لمواجهة مجرمى الحرب المعتدين على الأسير وبالتالي على خلق سلسلة من الاتفاقيات الدولية التى كان من ضمنها اتفاقية ٢٧ يوليو ١٩٢٩ المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب «والتي تسمى عادة اتفاقية جنيف»

وبتطبيق ماتقدم وعلى ضوء الفقه الفرنسى ممثلا فى رأى الفقيه «دى فابر» نرى ان عقاب مرتكبى الجرائم ضد الأسير المصرين - مدنيين كانوا ام عسكريين - يجب ان ينزل بهم شخصا لا سيما ان «مصر» حينما حازبت اسرائيل فى ١٩٥٦ او ١٩٦٧ لم تكن تعترف بـ «دولة اسرائيل» اى لم تكن تعترف بمحاربتها لدولة وانما لكان صهيونى ويستند رأينا كما نوهنا حالا الى القياس على رأى الفقيه الفرنسى «دى فابره» احد الفقهاء البارزين المعاصرين لمحاكمات نورمبرج حينما قرر انه لاسمولية على ألمانيا تاسيسا على عدم وجودها فى وقت انهزام ألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة.

أما عن تكيف جريمة قتل الأسير فهى سواء تمثلت فى اباده مجموعة من الأسرى المدنيين او العسكريين فى منبحة او تمثلت فى تعذيبات ايت الى الموت فهى جريمة دولية جنائية توجه ضد الإنسانية اى انها من الجنائيات الجسيمة وبناء على هذا التكيف الفقهى القانونى لا تسقط هذه الجرائم بالتقادم اى بمضى مدة معينة «طالت او قصرت» وجدير بالإشارة ان مجلس الفاتيك كان اعتبر هذه الافعال من قبيل الجرائم البسيطة الموجهة ضد «الله» اى انها لا تسقط مطلقا وتن تم جريمة قتل او اساءة معاملة الأسير جريمة

والثناء الحرب العالمية الثانية شعر «الحلفاء» بسوء معاملة أسرى الحرب فصدر تصريح لندن فى ١٣ يناير ١٩٤٢ ويعتبر فقيه فرنسا المشهور دى فابرس De Vabres ان هذا التصريح بمثابة اعلان لغشاة فكرة العقوبة عن الجرائم المرتكبة فى حق الإنسانية جمعاء وعلى رأسها جرائم سوء معاملة الأسير العسكريين والمدنيين. وتؤكد هذا التصريح بتصريح ثان وقع عليه الاتحاد السوفيتى «سابقا» والولايات المتحدة وبريطانيا فى ٣٠ أكتوبر ١٩٤٣.

نخلص من هذا التحليل التاريخى الى ان جريمة سوء معاملة او قتل الأسير العسكرى او المدني جريمة حرب دولية لها عقاب تختص بتوقيعه محكمة دولية لاوطنية. ولقد مال الفكر الاوروبى المنتصر الى جعل الاختصاص القضائى لمحاكمة عسكرية دولية لامحكمة مدنية دولية.

ولعل هذا الميل شو الذى تسبب فى انتقاد سير محاكمات نورمبرج بعد انتصار الحلفاء وتشكيل هيئة المحكمة من عسكريين تابعين للدول المنتصرة

والنساؤل الآخر الذى يحكر

أكتوبر ١٩٩٥.. وحقوق الشهداء

قال العقيد الإسرائيلي المتقاعد اريه بيرو في صحيفة جيروزاليم بوست الاسرائيلية ان الجيش الاسرائيلي قتل اكثر من الف جندي اسير في حرب ١٩٦٧، وانه غير نادم لانهم جنود مصريون هذا الاعتراف في حدود ما ابلت به من وقائع تشكل جريعة من جرائم الحرب المؤثمة بمقتضى احكام اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة اسرى الحرب.

مع ادعائها انها جرائم فردية لبعض العسكريين الاسرائيليين لان تطور احكام المسئولة الدولية في مثل هذه الجرائم جعل الدولة ضامنة لالتزاماتها الدولية فخطأ الدولة ليس هو اساس المسئولية وانما الواقعة المخالفة للقانون الدولي هي التي تخلق هذه المسئولية، فالمسئولية هنا مسئولية موضوعية تبنى على مجرد علاقة السببية التي تقوم بين نشاط الدولة وبين الفعل فتختلف للقانون فهي مسئولية مطلقة تقوم على فكرة المخاطر اما عن ادعاء اسرائيل بان هذه الجرائم قد سقطت بالتقادم، فمربود عليه بان جريعة الابادة الجماعية ليست جريعة داخلية تخضع لقواعد القانون الداخلي الخاصة لاحكام تقادم الجرائم العادية، وانما هي من الجرائم الدولية التي نصت اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية المبرمة عام ١٩٦٨ على عدم سريان اي تقادم عليها.

تبقى كلمة لخيرة لدولة اسرائيل، اذا كان المصريون قد جعلوا من اكتوبر ١٩٧٣ نهاية الكفاح المسلح من اجل استرداد الارض، فبأنهم قادرين على جعل اكتوبر ١٩٩٥ بداية الطريق من اجل اقتضاء حقوق الشهداء.

د . يحيى البنا
رئيس المحكمة

غير ان بعض قادة الجيش المصري ومنهم اللواء امين حلمي الثاني قد شهدوا بان المذبح التي تعرض لها الاسرى من الجنود المصريين قد شملت أيضا مدنيين من العمال والاطباء والبدو سكان سيناء رجالا ونساء. لم يكن من بينهم من يرتدى الزي العسكري، كما عثر على مقابر جماعية للمدنيين داخل سيناء منها مقبرة قاعدة العريش وارض الميدان بالقرب من مدينة العريش. فتشير بذلك الوثائق القانونية للجريعة المنسوبة لتجيش الاسرائيلي الذي ارتكب - وفقا للوقائع الاخيرة - جريعة دولية من الجرائم ضد الانسانية هي جريعة الابادة الجماعية المحرمة دوليا بمقتضى احكام اتفاقية منع جريعة الابادة الجماعية المبرمة في ديسمبر ١٩٤٨ التي تفرض على الدول التزاما قاتلنا بعدم الاقحام على قتل اعضاء جماعة معينة لصفاتهم القومية او اللغوية او العنصرية او الدينية هذا الاخلال من جانب اسرائيل بالتزاماتها الدولية ترتبت عليه الاتفاقيات توعدت من المسئولية: مسئولية الامراء الذين ارتكبوا مثل هذه الجريمة اذ نصت الاتفاقية في المادة السادسة منها على وجوب محاكمتهم ومعاقبتهم، ويكون ذلك امام المحاكم المصرية باعتبارها محاكم الدولة التي ارتكبت جريعة الابادة على اراضيها.

ومسئولية الدولة في اسرائيل التي تلتزم وفقا لاحكام الاتفاقية بدفع التعويضات اللازمة لاسر الشهداء حتى

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٩٥

الجنية والبطاقة!

بصوته بوجه رسالة لاسرته وان هذه الاحابيث له ولزملائه سبق تسجيلها في فقرة ان كان اسيرا عام ١٩٦٧ ولكن لسرايل تدعى انهم من اسرى حرب أكتوبر فابلغت اللواء «سعد الشرييني» نائب مدير الامن في ذلك الوقت فامرني بتكليف المواطن عبدالسلام موسى بالحضور لمقابلته وفي نفس اليوم تصدرت نشرة اخبار الساعة التاسعة مساء هذا الخبر المتير وظهر عبدالسلام موسى بروي لنا والعالم الخدعة الاسرائيلية كما اخبرني الاخ عبدالسلام انه عند اقتياده مع زملائه الاسرى طلبت احد الجنود المصريين بالبطاقة الشخصية ومبلغ الجنية اللذين اخذهما منه الضابط الاسرائيلي عدة مرات فامر الضابط الاسرائيلي بالخروج من اصف واطلق عليه النار فارداه فتبلا واستمر طابور الاسرى في المسير والدموع والحسرة في عيونهم وقلوبهم وتكررت الشهيد البطل الجندي «سيد زكريا» الذي اعاد الجندي الاسرائيلي متعلقاته بعد النين وعشرين عاما وهي حافلة بها جنية واحد وحوالة برية بسبعة جنهات ارسلها لاسرته وقرر الجندي الاسرائيلي ان الشهيد كان بطلا شجاعا.

لواء احمد العرنوسي - عضو اتحاد الكتاب

تعرفنا هذا للعام للذكرى الثانية والعشرون من نصر أكتوبر، وكعابتنا كل عام نقضى الشهر المجيد في احنفالات وتطوف بمن عايش هذا الحدث الكبير سواء من شارك في صنعه او عاش في نشوة اخباره، ولكن هذا العام تطوف بنا سحابة حزينة ونحن نتذكر ما حدث لجنودنا الذين القوا بالسلاح فاطلق عليهم نغمة الغائر نيرانه او دسهم بدياباته بعد ان حفر كل منهم قبره بيديه. وفي التحقيق الصحفي الذي لجراه الاستاذان «عبدالعظيم الباسل» المحرر بالأهرام «وايراجيم البليسي» رئيس مكتب «الأهرام» بالبحيرة ثم القاء الضوء على هذه الكارثة على لسان احد شهودها وهو «الرفيق اول» في ذلك الوقت - عبدالسلام موسى، مراقب التليفونات حاليا بمركز ايتاي البارود وقد قام المواطن المذكور بعصا حبة بعثة الأهرام الى العريش وسيناء وارشده عن القبور التي تم دفن الاسرى بها.

وتذكرت انه في السابع من اكتوبر عام ١٩٧٣ وكنت اعمل مأمور مركز ايتاي البارود وقد جاني الاستاذ «عبدالسلام موسى» الذي نشرته فيه ومعه المرحوم المهندس احمد القونى رئيس الحزب الوطنى بالمركز وابلغنى عبدالسلام موسى انه استمع لى تسجيل يذاع من محطة لسرايل

وأين دماؤهم؟

لم يتطرق أحد بالحديث خلال ندوة أكتوبر الاستراتيجية - رغم امتدادها وكثرة المتحدثين فيها - إلى أسرى الحرب المصريين الذين قتلتهم إسرائيل. هذا الموضوع أثارته أول ما أثير صحافة إسرائيل نفسها منذ قرابة العام أو أكثر، ورددت صحفنا آنذاك بسرد وقائع وتفصيلات تلك الجرائم، كما رواها شهود العيان من ضباط وجنود قواتنا المسلحة حيندوا تواريخها وأماكن وقوعها بل ونكروا بعضا من أسماء الضباط الإسرائيليين الذين ارتكبوها. واستشاط الرأي العام المصري غضبا وقدمت الحكومة المصرية طلبا إلى إسرائيل لإجراء تحقيق رسمي، ويبدو إن إسرائيل لاتعتبر قتل الجنود المصريين جريمة أو أن اتفاقيات جنيف لأسرى الحرب لاتنطبق عليهم لأن إسرائيل تعتبرهم إرهابيين وكذلك كل من رقع السلاح في وجه إسرائيل أو جيش دفاعها سواء انتظمته صفوف القوات المسلحة المصرية أو ميليشيات حزب الله. وعلى ذلك فإن إسرائيل أعدمت أسرانا في الصحراء، وحاكمت فريقا آخر صدقوا ما عاهدوا الله والقائد الأعلى عليه فأنبلوا في قتالها بلاء حسنا، فاستيقنتهم في سجونها متهمين بجرائم الحرب، ولا يزال بطل المقاومة الشعبية المصرية «محمود السوركة» مسجوناً في إسرائيل منذ حرب ٧٣ وقد نشر بريد الأهرام منذ فترة نداء من أسرته تناشد فيه الحكومة والرأي العام المصري التدخل لدى إسرائيل للإفراج عنه. فما بأننا قد سكتنا عن قتلة أبنائنا بينما نملك من الأدلة والوثائق والبراهين ما يكفي لإدانة إسرائيل.

د. يحيى نور الدين طراف
كلية الطب - جامعة القاهرة

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٣ أكتوبر ١٩٩٥

في ندوة الأمم المتحدة وحقوق الإنسان:

مصر مصيبة على تهديد المستولين عن قتل الأسرى المصريين

كتبت - إيمان عارف:

أعلن السفير محمد عايل الصفدي وكيل وزارة الخارجية أن الوزارة بنتت جهدا كبيرا ومارتت تتابع عن قرب قضية قتل الأسرى المصريين مؤكدا أن الرئيس حسنى مبارك مهتم شخصيا بهذه القضية ولن يتركها تمر دون التوصل إلى حل مرض للجانب المصرى .

وقال فى ندوة الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، التى أقامتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان احتفالا بالعيد الخمسينى لإتشاء المنظمة الدولية أن مصر مصممة على اللضى قتما فى تحييد للمستولين عن ارتكاب هذه الجرائم

لأنها لتسقط بالتقادم . وأضلف ردا على عدة تساؤلات أن إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلى أعلن أن إسرائيل ليس لديها مانع من دفع تعويضات عن هذه الجرائم إن الأثم من دفع قتعويضات هو محكمة مجرمى قحروب لتنين يرتكبوا هذه الجرائم. وأشار إلى أن وزارة الخارجية فكرت الجانب الإسرائيلى باعتراضات أبا أيان رئيس الوزراء السابق على محاولة للتيا إصدار قاتون عام ١٩٦٥ ينص على إسقاط الجرائم التى ارتكبتها القاترة ضد اليهود بالتقادم .

وأوضح أن تجاوزات حقوق الإنسان فى السودان تحظى باهتمام مصرى كبير أكثر من أى دولة أو جهة أخرى باختيار كسويين دولة شقيقة والأشقاء لهم حقوق وواجبات أهمها

لتتبه لهذه التجاوزات

وقال : أنه بالرغم من أن مصر ساعدت السودان فى عدم ظهور قرارات لجانة ضدها فى المؤتمرات الدولية ، إلا أنها نبهت بصيغة واضحة الجانب السودانى لخطورة هذه التجاوزات.

وقال الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة ورئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية بمجلس شورى أن المجلس يعكف حاليا على إعداد ملف قانونى كامل عن جرائم قتل الأسرى للمصريين مشيرا إلى أنها قضية قومية لا يمكن اقتنازل عنها ، لا يهدف بثرة للمشاكل مع إسرائيل . ولكن دفاعا عن الدم للمصرى.



المصدر : الاهرام

التاريخ : ٢٦ اكتوبر ١٩٩٥

شبكة «سي.ان.ان»، تذيب تقريراً عن مقبرة الأسرى المصريين

واشنطن، ١٠ اكتوبر - اذاعت شبكة «سي.ان.ان» الاخبارية الامريكية أمس تقريراً عن الكشف عن مقبرة الاسرى المصريين الذين لقوا حتفهم على ايدي القوات الاسرائيلية اثناء وجوبهم في الاسر عام ١٩٦٧.

وقالت الشبكة ان مواطني العريش اكدوا ان للقابر الجماعية للاسرى المصريين تحكى قصصاً فظيعة للمتشيكاكات التي وقعت على ايدي الاسرائيليين.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٩ أكتوبر ١٩٩٥

قضية تعويض الأسرى المصريين تأجيلها إلى يناير القادم

الاسكندرية: مكتب الأهرام قررت
محكمة الاسكندرية الابتدائية برئاسة
المستشار شريف شعبان وعضوية
المستشارين عبدالحميد أحمد وأحمد
كمال تأجيل قضية الأسرى المصريين
الذين قتلهم القوات الاسرائيلية وهم عزل
من السلاح خلال حربي ٥٦ و ٦٧ إلى ٦
يناير القادم لإعادة إعلان رئيس الوزراء
الاسرائيلي باتصل صحيفة الدعوى .
وكان أحد المحامين قد تقدم بدعوى ضد
رئيس وزراء اسرائيل ووزير دفاعها
ورئيس الأركان والسفير الاسرائيلي
بالقاهرة يطالبهم بتعويض ١٠٠ مليون
دولار لأسر هؤلاء الشهداء...

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١ نوفمبر ١٩٩٥

عقدة «الماسادا»..

وقتل الأسرى المصريين

د. فاخر محمود العسيلي

التاريخية. ان تنبارى وسائط الإعلام الإسرائيلية برمتها قبيل حرب ٥٦، وعلى مشارف حرب ٦٧ في ابراز ونجسيم «عقدة الماسادا» لدى الإسرائيليين باستحياء حائلة حصار الرومان للقلعة كانت تحصن فيها مفارز

تتجاوزها إلى اللقاء الضوء الكاشف على تركيبة البنية الفكرية والعقائدية للمؤسسة العسكرية، التي استأثرت امدا توجيه نفا الأمور، ورسم خطى إدارة الأزمات وتحسيد الأهداف الاستراتيجية للحروب واعتبار الياتها ومناقجها حجر الزاوية في بناء الدولة الإسرائيلية، فليس من قبيل المصانفات البحتة، على سبيل الاستشهاديات

قضية المحتال وإبادة اسرى الحرب المصريين من المدنيين والعسكريين، في حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ بأيدى القوات النظامية الإسرائيلية، لا تتوقف عند حدود قتل الأسرى الذين كفلت لهم المواثيق الدولية ومبادئ واعراف المعاملات الإنسانية في الحروب بل

من القوى اليهودية ما دفع هذه تقوى إلى ارتكاب فعل الانتحار الجماعي لكيلا يقعوا اسرى في ايدي القوات الرومانية، وكان هذا (الانعكاس الشرطي) قد صار ملازما لندفاع الإسرائيليين عن انفسهم اما بنحر عدوهم، أو بالانتحار الجماعي.

هذه العقدة التي تهيمن على فكر الإسرائيليين وتشكل رنود فعالهم تجاه الأعداء، هي التي تحكم وتوجه فكر المؤسسة العسكرية التي تعد بنورها نواة وجود استمرار الدولة الإسرائيلية، وتغريها بواما باعتناق عقيدة الإبادة سواء عليها وجدت المبررات أو لم توجد، وتاريخ الحروب الإسرائيلية مع العرب منذ نشأتها يقدم أدلة متواصلة وموثقة على ان هذه الحروب الملقرة إلى الشرعية الدولية كانت منبذة وموجهة إلى ترحيل (عقدة الماسادا) إلى الجانب العربي، بمعنى القتل المعنوي للعرب خشية من القوة الإسرائيلية الساحقة، فان لم يرق إلى مستوى الردع المطلوب فان القتل المادي الجماعي للقوى النظامية والأسرى عسكريين ومدنيين كليل بمنح القوة الإسرائيلية الشعور بالتميز، وغطرسة السيادة المطلقة، التي تسوغ لإسرائيل ارتكاب هذه المذابح الهمجية المتجرمة من المسئولية الحضارية.

بنت استراتيجيتها استمرارها على أساس أنها محور وجود الدولة الإسرائيلية، فبرغم أن هذه الأخطاء بسبب إساءة بالغتها إلى مركزها العسكري إزاء المؤسسات العسكرية العالمية، لكن ذلك على خطورته مجرد تكريرات تفتنى إلى ماضى انطوت صفحته وتوزعت مسئوليته ما بين مجموعة من الضباط الأصغر، ولا يمكن أن يعال خسارتها الفاحشة للمستقبل الذى يعيد إلى مخيلتها (عقدة الماسادا) التى ستحقق بها فى عصر بناء أسس جديدة للعلاقات مع دول الجوار فى ظل سيادة السلام. إن (بيرو) هذا ليس سوى محاولة بالنسبة لترداد أصداء البطولات العسكرية المساوية، عسانا نلجح فى نته الجراح التى اندملت.

ولهما يتعلق بالحق المصرى العربى، فى وضع جرائم قتل الأسرى فى سياقها القانونى (الجنائى) والحضارى أمام المجتمع الدولى، الذى دأبت إسرائيل على التحذير إليه بلسان الدولة المغلوبة على أمرها والذى يمثل السلام لها غاية تسبق كل الغايات وعلى المفاوض المصرى والدبلوماسى المصرية أن تضاهى بكل ما تقتضيه المعاملة ما بين ما ارتكبهته المؤسسات،

العسكريتان النازية والفاشية، وما اقرفته المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وتؤسس على ذلك قيم التعويضات الأدبية، (سياسية) وديبلوماسية) والتعويضات المالية والاقتصادية ومن أبده البهديات أن تتقدم مصر إلى المؤسسات السياسية والقانونية الدولية، كالأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، وهيئة الصليب الأحمر الدولية بطلبات مناقشة والتحقيق فى هذه الانتهاكات والتجاوزات، وإصدار قراراتها واحكامها فى شأنها، وليكن من شهود الإثبات الذين نستعين بهم فى دفعنا أمام محاكم الموضوع هذا (البيرو) وشركاؤه، وعلى الجانب الآخر علينا أن نطلب شهادة عساف ياجورى ومقارز القوات الإسرائيلية المأسورة بواسطة القوات المصرية، لكي تسألهم هيئة القضاة أو المحلفون عن مدى مراعاة مصر للمواثيق والقواعد الدولية فى معاملتهم وقت أن كانوا أسارى فى حمى سيادة الضمير الحضارى، والشرائع السماوية، والقوانين الوضعية المعمول بها فى مصر التى اغتيل الأسرى من ابنائها غدرا وتجاوزا وعدوانا.

والمفارقة التى لا تخلو من كثير من تضارب التوافع والغايات أن المؤسسة المدنية، وهى وجه العملة الأخرى للمؤسسة العسكرية فى إسرائيل قد شيدت أسطورة وجود الدولة الإسرائيلية على أسس ديمقراطية علمانية تقدم إسرائيل للممثل الدولية فى صورة الدولة التى تقوم على مراعاة الشرائع والمواثيق الدولية، ودستورها الذى لم يعرف التبدل بعد، يبرز لاحتفائها بالقيم والأعراف الإنسانية فى غير موقع إلا أن هذه (الديمقراطية الأوليغارشية) أو بمعنى آخر، (ديمقراطية الماسادا) لا تحتل إلا معنى واحدا، هو قصر هذه الديمقراطية التمييزية على طبيعة العلاقات ما بين مؤسسات الدولة فى إسرائيل، وحجبها عن التجسد فى ممارساتها وعلاقتها مع دول الجوار لأنها (ديمقراطية جيتوية) مما أدى إلى تحول هذه الديمقراطية بدورها إلى مؤسسة تعسرت فيها المضامين والممارسات.

الأمر الأكثر مراعاة للتامل هو ذلك الفهم الذى يضعنا فى مواجهة الفكر الاستراتيجى للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية التى توجست خيفة عن سيرورة عمليات السلام، خشية أن يؤدى ذلك إلى تلغص نفوذها وتراجع أهمية ثقلها بعد مرحلة تدشين السلام، فعمدت إلى تاريت الغضب العربى، واستتبت مزيد من عوامل الشك والتربص، والقاء مجموعة من الألفاظ والأشواك فى طريق مسيرات السلام لاعاقبتها، مما يدفع بسحب الحرب للتحويم فى سماء المنطقة منفرة بصراعات جديدة، وبذا تعود إلى احتلال مقدمة خشية المسرح باعتبار أنها بوليصه التامين الدائمة ضد المخاطر المحتملة، الأمر الذى يزع بعول الجوار إلى اعانة شحن موازنات التسليح بالمزيد من الأرصدة التى كان عليها تراكمها فى موازنات برامج التنمية، لكي تصل إسرائيل من وراء خطط القار الشعوب العربية إلى ترسيخ مفهوم ضرورة انبلاج عصر الشرق أوسطية وسوقها، باعتبار أنها مشروع مارشال الإسرائيلى لانتشال الشعوب العربية من وهدة التخلف... أبعد ما يكون عن المنطق أن نتصور أن (الكولونيل بيرو) قد تكلم أخيرا علو المصافحة من باب فتح اناء الذكريات لتتسرب منه الأبخرة التى طال احتباسها، بل الأكثر قربا من الحقيقة أنه كان أداة منفذة لحلقة من سيناريو المؤسسة العسكرية التى

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٤ نوفمبر ١٩٩٥

معاملة الأسرى ..

شهادة حق للعسكرية المصرية

تأتي مطالبة الرئيس محمد حسنى مبارك

للحكومة الاسرائيلية بضرورة اجراء التحقيق

حول اعترافات بعض الضباط الاسرائيليين

بقيامهم باعدام مئات من الاسرى المصريين فى

سياق مقارن بين الطريقة الاسرائيلية المتسحة

برداء القضاة وانتهاك حقوق الانسان الاسير

وبين الطريقة المصرية القائمة على رعاية انسانية

المحارب الاسرائيلى عند سقوطه فى الاسر وهو

السياق الذى طرحه الرئيس فى حديثه لصحيفة

معاريف.

لن هناك العديد من الشواهد التى تبرهن على صحة هذه المقارنة التى تضع العسكرية المصرية لى مصاف الغروسية للقبيلة ذات الاخلاق الرقيصة والتقاليد الراسخة فى مواجهة الخصم وهو يحمل سلاحه وفى رعاية ايسر حقوقه كاتسان اذا ما لقي السلاح ويخل فى حمى العسكرية المصرية لسيرا اعزل.

ان ما لملكه من شهادة فى هذا الصدد يتى بصفتى مدنيا يحترف العمل العلمى فى مجال الدراسات العبرية ويحمل ضمير العلماء فيما يتعلق بحقوق الانسان ايا كانت جنسيته، حملنى تخصصى والتزامى الوطنى الى موانع عسكرية مصرية مكث فيها الاسرى الاسرائيليين خلال معركة ١٩٦٧ و١٩٧٣، وشهدت كيف يعاملون من جانب للعسكرية المصرية بافضل ما يمكن ان يعامل به الانسان الاعزل وقت الاستجواب فور السقوط فى الاسر ثم على مدى اقامته فترة الاسر بالسجن الحرمى،

فى معركة ١٩٦٧ شاهدت الطيارين الاسرائيليين الذين سقطوا فوق للطارات المصرية بعد ان قصفوها. ورغم مرارة اللعقم فى نفوسنا كمصريين فلقد كان الاسير منهم يجلس على مقعد مريح لثناء استجوابه ويجرى الاستجواب على هيئة حوار عادى بين اثنين لا ضغط فيه ولا اذى بالفعل او بالقول، وفى وقت الطعام تقدم للاسير واجبة جاهزة من مطعم جروبى وهو

د. إبراهيم البحراوي

قسم الدراسات العبرية - جامعة عين شمس

فى تلك الوقت احد اهم المطاعم القاهرية ليصل الاسير فى سويحات لى فراشه للريح بالزفولتة
للخصصة له بالسجن الحربى لى لن تتم ميايلتة.

ومارلت انكر اسم احد هؤلاء الاسرى وكان يحمل رتبة النقيب واسمه دان من سكان تل
اييب وهو ضابط عامل بمسلح للجو وانى لانسوة وماتر زملائه لى الادلاء للصحافة
الاسرائيلية بشهادتهم حول نوع المعاملة الكريمة لتي لقوها وهم فى حى العسكرية المصرية
عام ١٩٦٧.

وفى معركة ١٩٧٣ وكنت ضمن فريق عمل علمى كان يرأسه اللغفور له استانفا للكتور
مصطفى زيور استاذ علم النفس ويقوم بدور المنسق العلمى فيه للكتور سيد بعين حيث كان
ينسق بين مهام مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام ومركز للبحوث الاجتماعية فى عمل
فريق البحث، شاهنا جميعا نحن اعضاء الفريق الذى كان يضم الككتور رشاد للشامى
والكتور قبرى حلى منات الاسرى الاسرائيليين وهم يمرهون فى مجموعات لعب بمساحة
السجن الحربى المصرى، وعندما جالسناهم فى حوار حر لاحظنا علامات الصحة فى وجوههم
فلا تجوع ولا تعذيب واننا فى احاسيهم مشاعر طبيعية بل ومشاعر طمعية وسكينة تعكس
ما يتمتعون به من حسن المعاملة فلاقتل ولا اذكيل. وعندما كنا نواعدهم على لقاء اخر كانوا
يعلمون لى اليوم المقترح لقد كانوا يعلمون مقنما بان العسكرية المصرية للعريقة رفيعة الاخلاق
قد اعدت لهم برنامج رحلة خارج السجن يطولون خلالها بالاهرامات ومواقع الآثار وشواطئ
النيل للبهجة.

واذا كان هذا ماشاهنته بصفتى منيا يحملنى تخصصى العلمى لى مواقع وجود الاسرى
الاسرائيليين فاننى اتمنى ان يكون الاسرى الاسرائيليين قارين لليوم على الادلاء بشهادتهم
لصحافتهم حول تقاليد العسكرية المصرية فى معاملة الاسير فى حالة الهزيمة وحالة النصر
على حد سواء نونما تكثر بمرارة الهزيمة او فرحة للنصر.. فان لشل هذه الشهادات الصائقة
اليوم ابلغ القيمة فى كشف مدى الفداحة فى جريمة قتل الاسرى المصريين العزل بعد لن القوا
سلاحهم وظنوا لنهم بخلوا فى حى العسكرية الاسرائيلية وحى للوثيق الدولية لتي كان
يفترض ان للقالة الاسرائيليين يلتزمون بها فى معاملة الاسرى العسكريين على الاقل.



المصدر : الاهرام
التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٥

اسرائيل أبدت استعدادها لتعويض ضحايا الأسرى المصريين

أكد السفير عادل الصفتي وكييل اول وزارة الخارجية ان اسرائيل اعربت وللمرة الاولى عن استعدادها للتباحث بشأن الأسرى المصريين الشهداء بما في ذلك امكان دفع تعويضات لأسر الضحايا وذلك خلال المباحثات التي اجراها الوفدان المصري والاسرائيلي في قمة عمان. وقال السفير الصفتي في حديث للأهرام، ان ذلك يعد تقدما ملحوظا نحو معالجة هذا الموضوع.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٩ ديسمبر ١٩٩٥

اسرائيل تهين جنرالا متقاعد ا لرتاية لجنة للتحقيق في جرائم قتل الأسرى المصريين

تكشف عن اعضاء لجنة التحقيق التي
سيترأسها الجنرال لاهات او حسيم
صلاحيات هذه اللجنة سواء من ناحية
استدعاء الجناة او الشهود. وعمما لذا
كان عملها سينتصر على الجرائم
المرتكبة خلال حربى ١٩٥٦ و١٩٦٧ غطت
ام على كل الحروب بالشرق الاوسط.
ويذكر ان السيد عادل الصفتى مساعد
وزير الخارجية كان قد اعلن في ١١
نولمبر للماضى ان اسرائيل اعترفت عن
استعدادها - للمرة الاولى - تقويض أسر
ضحايا القتل المصريين. مؤكدا ان لدى
مصر دلائل دامغة على وقوع جرائم حرب
خلال حربى ١٩٥٦ و١٩٦٧ ضد الأسرى
المصريين

قرد رئيس للوزراء الاسرائيلى
شيمون بيريز تكليف الجنرال المتقاعد
شلومو لاهات عمدة تل ابيب للمسابق
بالتحقيق في جرائم قتل الأسرى
المصريين بمسيفاء خلال حربى
١٩٥٦ و١٩٦٧ وذلك للمرة الاولى منذ
الكشف عن ابعاد الفضيحة استنادا
لروايات كبار ضباط الجيش الاسرائيلى
للعادلين والمتقاعدين.

ونقل مكتب وكالة يونيتيرس بالقاهرة
عن وكالة الانباء الاسرائيلية قولها ان
بيريز ابلى الصحفيين المرافقين له بذلك
خلال رحلة العودة الى اسرائيل عقب
لقائه بالرئيس حسنى مبارك امس الاول
بالقاهرة ولكن الوكالة الاسرائيلية لم

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٠ ديسمبر ١٩٩٦

المطالبة بمحاكمة دولية لقتلة الأسرى المصريين في معركتي ٥٦ و ٦٧

كتب - ماجد كامل :

طالب شباب مصر بمحاكمة قتلة الأسرى المصريين في معركتي ٥٦ و ٦٧ محاكمة دولية عادلة كما طالبوا بان تكون سياسة التطبيع العربى مع اسرائيل مرتبطة بتنفيذها لاتفاقيات السلام، ودعا الشباب فى بيانهم الصادر أمس فى ختام أعمال مؤتمر العمل الأول لشباب الجامعات الذى نظمه جهاز الشباب بتكثيف التحرك الدبلوماسى المصرى من الآن لمحاولة ترشيح مصر لشغل مقعد العضوية الدائمة لمجلس الأمن

كما دعا الشباب إلى صياغة استراتيجية عربية موحدة للأمن العربى، وطالبوا الدول العربية بسرعة اتخاذ الخطوات لاقامة السوق العربية المشتركة مع دراستهم للسوق الأوروبية المشتركة كنموذج ناجح، وطالبوا باستراتيجية عربية اسلامية لدعم الشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير مصيره

وتحفظ الشباب على بعض مقترحات صندوق النقد الدولى حيث دعوا الى أن تتم عملية تحرير أسعار السلع الصناعية والزراعية بشكل تدريجى وركزوا على تطوير القرية المصرية عن طريق الاهتمام بالفرد والطفل والانتاج الزراعى والاهتمام بالصناعات التحويلية القائمة على هذا الانتاج والتركيز على تنشيط الانتاج الحرفى فى القرى المصرية، ودعوا إلى إنشاء مقر افريقى للأمم المتحدة أسوة بالمقر الأوروبى وأن تكون القاهرة عاصمة له.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٤ ديسمبر ١٩٩٥

ملف الأسرى الشهداء.. لا يزال مفتوحاً !!

على مثل هذه اللجنة كمنارة سياسية من قبل حزب العمل تصبى الانتخابات التشريعية شهور قليلة لمحاولة ضرب اليمين أو إخراجها حيث تشير

اصابع الاتهام إلى رموز كشيخة من قوى اليمين المتطرف تورطوا في عمليات قتل الأسرى المصريين في مقدمتهم رافائيل ابتار وأرييل شارون ونظيره حكومة إسرائيل أيضاً لو اعتقدت ان مهمة مثل هذه اللجنة سوف تقتصر عند حد تقدير تعويضات أسر ضحايا القتل المصريين وكانت إسرائيل قد اعربت عن استعدادها منذ أسابيع قليلة للمرة الأولى مدفع التعويضات اللازمة ونظيره حكومة إسرائيل لو اعتقدت هذا لأن شهداء الأبرار لن يعوضهم مال فاروق وحتى وإن لمعوه كاملاً ومطالبية المصريين بالتعويض المادي يأتي لتأكيد واستكمال أركان الجريمة لا أكثر ولا أقل وأن تستهدف شئ تتأخر تجرسي الحرب محاكمة مصرية او دولية للقصاص وأخيراً.. تخطيء إسرائيل لو أنها حاولت الرهان بقضية أسرارنا الشهداء مقابل استجابتها لتطورات عملية السلام في المنطقة على مختلف المسارات والقضية هنا قانونية قضائية في المقام الأول ولا تدخل ضمن الأوراق السياسية التي تتداولها عملية السلام وتعلم إسرائيل.. قبل غيرها.. كم تشغل هذه القضية حاجس الشارع المصري وأنها قضية قومية في المقام الأول تحظى باهتمام الرئيس مبارك شخصياً بطرق ما تحظى باهتمام الرأي العام المصري ويكفي تصريحات الرئيس بعدم السماح بإغلاق ملف القضية أو الاستهانة بحقوق ومشاعر المصريين باعتبارها قضية ذات حساسية بالغة.

أحمد يوسف القرعي

تخطيء إسرائيل كثيراً لو اعتقدت ان مجرد تكليف جنرال متقاعد برئاسة التحقيق في جرائم قتل الأسرى المصريين في حربى

١٩٥٦، ١٩٦٧ سوف يغلق ملف أسرارنا الشهداء وأنتا.. حكومة وشعباً.. سوف تكف بالتالي عن متابعة الكشف عن أركان الجريمة وتحديد المسئولية الجنائية لجرمي الحرب وملاحقاتهم القانونية أينما كانوا وأين كان موقعهم السياسى وذلك للمثول أمام محكمة مصرية أو دولية تحكم بقواعد القانون الدولى العام لا بقوانين إسرائيل الداخلية باعتبار ان الجريمة من افطع جرائم الحرب.

لقد قرر شيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل منذ أيام قليلة.. تكليف الجنرال شلومو لاهات عمدة تل أبيب السابق بالتحقيق في جرائم قتل الأسرى المصريين وذلك للمرة الأولى منذ الكشف عن اول خبط في الجريمة في ٤ أغسطس الماضى استناداً لرواية العميد احتياط متقاعد أرييه بيرو الذى اعترف وحده بقتل حوالي ٤٨ أسيراً مصرياً فى حرب ١٩٥٦.. وفضلاً عن التأخير فى تشكيل مثل هذه اللجنة.. أربعة اشهر كاملة فإنه لم يعلن حتى الآن عن أعضائها أو إبعاد صلاحياتها سواء من ناحية استدعاء الجناة أو الشهود وعمما إذا كان تقريرها النهائى يأخذ صفة سياسية أمنية أم صفة قضائية مبنية أو عسكرية وهل سوف تمارس اللجنة عملها علناً أم فى السرية التامة وإلى أى حد يمكن اطلاق مصر على مجريات عمل اللجنة أو النص الكامل لتقريرها النهائى.

وتخطيء حكومة إسرائيل كذلك إذا كانت قد اقدمت

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٤ ديسمبر ١٩٩٥

أسرائيل بدأت بحث مشكلة الأسرى المصريين

واشنطن - وكالات الأنباء - قال
شيمون بيريز رئيس وزراء أسرائيل إن
الرئيس حسني مبارك استحسن الخطوة
التي أقدمت عليها أسرائيل بتعيين
جنرال أسرائيلي ليبحث مشكلة الأسرى
المصريين الذين قتلوا في الحرب مع
أسرائيل على يد القوات الاسرائيلية
ومعرفة ما الذي حدث لهم وأية جريمة
ارتكبت ضدهم وأشار في تصريحات له
قبل مغادرته واشنطن إلى أنه قد عين
بالطبع لهذه المهمة الجنرال شلومو
لاعات عمدة تل أبيب السابق والذي كان
قائدا للجبهة الجنوبية

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٦ ديسمبر ١٩٩٥

تقرير إسرائيلي يحدد الجدل

حول قتل الأسرى المصريين

تل أبيب - ر: كشفت تحقيقات أجرتها لجنة حكومية إسرائيلية عن قيام الجنود الأسرائيليين بقتل عددا من أسرى الحرب المصريين خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وظهرت التحقيقات ان الجنود الأسرائيليين قتلوا في احدى الحوادث ٤٩ أسيرا مصريا. كما زعمت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أمس، أن التحقيق خلص إلى ان الجيش المصري قتل أسرى إسرائييليين خلال الحرب ونقلت الصحيفة عن رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتانياهو، أن التقرير وصل إلى مكتبه، ولكنه قال إن ما أورده الصحيفة غير دقيق .

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٦ ديسمبر ١٩٩٥

العثور على جثة ضابط مصري منذ عام ٦٧ مدفونة بشوارع في غزة

وقال المواطن الفلسطيني ان هناك بعض الجثث المدفونة في اماكن اخرى قرب مبنى سرايا ولكنه يجهل مكانها.

وكانت فرقة الدفاع في غزة قد تلقت بلاغا بوجود جثة اثناء عمليات حفر في شارع عمر المختار وتوجهت قوة من الدفاع المدني وعثر بالقرب من المكان على نخيرة وقنابل تعود الى عام ١٩٦٧ واتضح ان المكان الذي وجدت فيه الجثة والنخائر كان خندقا للجيش المصري معدا للدفاع عن سرايا غزة ابان حرب ١٩٦٧

غزة - ١٠ ش ١٠ - عثرت الشرطة الفلسطينية على جثة ضابط مصري غير معروف الاسم اثناء قيام الجرافات باصلاحات في شارع بوسط مدينة غزة. ونقل عن الحاج حسن الخضري (٧٥ عاما) من ابناء مدينة غزة ان الجثة لضابط مصري اسرته القوات الاسرائيلية بعد ثلاثة ايام من حرب ١٩٦٧ لدى نخسولها القطاع حيث اطلق الجنود الاسرائيليون عليه النار مع جماعة من الضباط الفلسطينيين والمصريين في مبنى سرايا غزة اثناء الدفاع عنها.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢١ ديسمبر ١٩٩٥

باراك لـ الأهرام، سنبلغ مصر بنتائج التحقيقات حول الأسرى

القدس - من مراسل الأهرام - أعلن إيهود باراك وزير خارجية إسرائيل الذي يصل إلى القاهرة بعد غد - السبت - في أول زيارة لمصر منذ توليه منصبه أن إسرائيل ستبلغ مصر بنتائج التحقيقات في قضية الأسرى المصريين الذين قتلوا على أيدي القوات الإسرائيلية بدءاً من حرب ٤٨ وحتى حرب ٧٣ فور انتهاء اللجنة المشكلة لهذا الغرض من أعمالها. وقال باراك في حديث لمراسل الأهرام، إن المفاوضات المقبلة بين بلاده وسوريا لن تكون سهلة، لكنها لن تؤثر على المسار الفلسطيني.

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ فيو اير ١٩٩٦

موسى عقب اجتماعه مع بيريز بسويسرا:

مصر ما زالت تنتظر نتائج التحقيقات الإسرائيلية حول مقتل أسرى الحرب القضية الفلسطينية جوهر السلام.. والدولة الفلسطينية «أساس الموضوع»

السيد عمرو موسى بأنه يعرف عملية السلام. قال الوزير: إنه يبدو أن المخابرات الإسرائيلية في حاجة إلى مزيد من الجهود لجمع معلومات أكثر دقة.

ووصف عمرو موسى العلاقات بين مصر وإسرائيل بأنها طبيعية وأيضاً متطورة، وأنه من شأن العلاقات الطبيعية أن تكون هناك أمور يتفق عليها الطرفان وأمر أخرى يختلفان حولها، لكن اللقاء مستمر والحوار مستمر بين الجانبين.

وقال الوزير: إن مصر ما زالت في انتظار نتائج التحقيقات التي تجري في إسرائيل حول مقتل أسرى الحرب المصريين.

واختتم الوزير تصريحاته بأنه لا تغيير في الموقف المصري من القوة النووية الإسرائيلية.

وفي حديث لراديو لندن أذاعه أمس ويثته وكالة (أشرا) أكد السيد عمرو موسى رفض مصر لما صرح به شيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل مؤخراً من أن القدس عاصمة موحدة لبلادها، وأنها مغلقة سياسياً، ومفتوحة دينياً، وأن فكرة قيام الدولة الفلسطينية غير واردة.

وشدد موسى - في حديثه على أن موضوع الدولة الفلسطينية موضوع أساسي، وقال: إننا جميعاً نقول دائماً إن أساس وجوهر مشكلة الشرق الأوسط هو القضية الفلسطينية، وجوهر السلام في الشرق الأوسط هو حل القضية الفلسطينية.

وردًا على سؤال حول ما تحدث عنه بيريز من ارتباط بين الأردن وسلطة

دافوس (سويسرا) - من شريف الشوياشي:

صرح السيد عمرو موسى وزير الخارجية - عقب اجتماعه برئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز بمدينة «دافوس» السويسرية - بأنه أكثر تفاؤلاً حول استمرار المسار السوري - الإسرائيلي للسلام. وقال: إن بيريز قد أكد له أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح على هذا المسار.

وأعرب السيد عمرو موسى عن أمله في أن تتطور الأمور في المستقبل إلى تقدم ملموس للسلام.

وردًا على سؤال من صحفى إسرائيلي عن أن بلاده تفضل مع سوريا نموذج السلام الدافوس كما هو الحال مع الأردن عن السلام مع مصر الذي وصفه الصحفى بأنه سلام بارد، أجاب موسى بأن على إسرائيل أن تختار النموذج الذي تفضله. وأضاف أن الأمر يعتمد كذلك على رغبة سوريا. وقال: إن لديه انطباعاً إيجابياً عن المسار السوري - الإسرائيلي.

وأوضح أنه بحث مع شيمون بيريز خلال اجتماعهما أمس الذي استمر نصف ساعة على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس عملية السلام والعلاقات بين مصر وإسرائيل، والموقف العام في الشرق الأوسط والواقع الاقتصادي للشرق الأوسط.

وردًا على سؤال حول التقرير الذي أذيع في إسرائيل على أنه تقرير للمخابرات الحربية الإسرائيلية ويتهم

بعد الانتخابات وبالحوكمة التي تحكم إسرائيل. وأشار موسى في حديثه إلى أن المفاوضات تجري بين دولة ودولة، وليس بين حكومة معينة وحكومة معينة، موضحاً أنه إذا جرت الانتخابات الإسرائيلية قبل مرعدها فستكون لها تفسيرات مختلفة.

وحول وجود دور مصري لتقريب وجهات النظر بين سوريا وإسرائيل قال السيد عمرو موسى: إن الدبلوماسية والسياسة المصرية قائمة على أساس أننا لسنا وسطاء، فنحن دولة عربية يهمها تماماً انسحاب إسرائيل من كل الأراضي السورية التي احتلتها عام ١٩٦٧، وأن تقوم علاقات سلام طبقاً لصيغة مدريد «الأرض مقابل السلام».

وأشار وزير الخارجية إلى أن الإدارة الأمريكية هي المرشحة الآن لتقريب وجهات النظر. وأضاف أن الأمور لم تصل بعد إلى ما قد يحتاج إلى هذا التدخل، وكان السيد عمرو موسى قد عقد عدة لقاءات في دافوس حيث التقى بوزير خارجية سويسرا وبحثاً أهمية دعم العلاقات الثنائية في مختلف المجالات وخاصة فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار.

وأعرب الوزير السويسري عن تقدير بلاده للدور الذي تلعبه مصر في المسيرة السلمية وفي دعم التنمية والتعاون الاقتصادي الإقليمي.

كما التقى عمرو موسى مع رئيس الوزراء التونسي وبحث معه الأوضاع الإقليمية والعربية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

الحكم الذاتي الفلسطيني، قال موسى: إذا كان بيريز يتحدث عن هذا، فهو طرف ثالث ليس له أن يتدخل في حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

وأستطرد موسى قائلاً: إذا كان الفلسطينيون والأردنيون يريدون إقامة نظام كونيديرالي مثلاً فهذه مسألة تخصهم بكيفيةها وتوقيتها، وهم الذين يقررون ذلك وليس دولة ثالثة.

وأعرب عمرو موسى عن اعتقاده بأن رئيس وزراء إسرائيل كان يتحدث في هذا الشأن عن أفكاره بصفة عامة، غير أنه أوضح أن هذه الأفكار لا يمكن أن تلزم الفلسطينيين أو الأردنيين.

رداً على سؤال حول ما صرح به شيمون بيريز من أن جولة المفاوضات الأخيرة مع سوريا ركزت على طبيعة السلام وعلاقات التعاون الاقتصادي وهل يعتقد أن سوريا يمكن أن تدخل في مفاوضات في هذا الإطار، قال السيد عمرو موسى: إن ذلك مرده إلى الأخوة السوريين لأنهم الطرف المباشر في التفاوض مع إسرائيل.

وأضاف وزير الخارجية أن المنطق يقول إن كل الأمور مطروحة سواء كانت الحدود والانسحاب، أو الناحية الأمنية المتبادلة، أو موضوعات السلام وطبيعته.

رداً على سؤال آخر حول احتمالات أن يكون تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية من أكتوبر القادم إلى مايو في مصلحة المفاوضات السورية - الإسرائيلية، أكد السيد عمرو موسى أنه من المصلحة الفصل بين الموضوعين، وأن المفاوضات يجب أن تستمر سواء قبل أو

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٦

ملف «الأسرى المصريين» ما يزال مفتوحا

١ إسرائيل باعت الأسرى لمستشفيات أوروبا بالقطعة!

وهنا ارتسمت - أو هكذا ظننت - أطراف من أمارات الحزن المفتعل على وجه التاجر وهو يقول : لقد علمت في تلك الوقت ان الأسرى المحصرين في إسرائيل كانوا سوقا، لتجار قطع الغيار البشرية الذين يفنون من بعض الدول الأوروبية خصيصا لكي يحطوا معهم ما استطاعوا من أحشاء هؤلاء الجنود ثم يبيعوها للعرض أو للمستشفيات بأسعار خيالية.

ولقد رأيت بعيني رأسي - عشرات من الأسرى قد سقطت بطونهم أمامي بأيدي طلبة انطب الصغار الذين كانوا يتدربون على جراحة عصابات نقل الأعضاء التي كانت حديثة في ذلك الوقت ولم تتقدم تقنياتها كما هو حالها اليوم.

.. شعرت برغبة في الفئ امتعاضا مما أسمع، لكني تماسكت بصعوبة وسألت التاجر الإسرائيلي الذي يجعل كلية مصرية في جوفه عن موقف العسكريين الإسرائيليين المكتشمين بحماية هؤلاء الأسرى. وكيف سمحوا بارتكاب هذه الجريمة .. فقال : كانت مشاعر الإسرائيليين في ذلك الوقت مزيجاً من الرغبة في الانتقام والتشفى من مصر وجيشها .. ثم الرغبة في التخلص من عبء وجود هؤلاء الأسرى أحياء.

ولذلك وفي البداية، حسبما ذكر لي ابن شقيقتي الذي شارك في الحرب - كان الجنود الإسرائيليون يتسلون بين وقت وآخر بقتلتهم. بل حدث أكثر من مرة أن أخذوا معهم بعض الأسرى إلى الصحراء. وجعلوهم أهدافاً - يتعلمون على أجسادهم الرماية، مرة وهم وقوف، ومرة أخرى وهم يجرون ..

وعندما لمعت فكرة بيع أحشاء الأسرى كقطع غيار في رؤوس البعض فرك العسكريون الإسرائيليون أيديهم من فرط السعادة لأنهم بذلك يتخلصون للأبد من الأسرى، ثم في نفس الوقت يقبضون الثمن!

أما أسرائنا - يرحمهم الله جميعاً - فكانوا حسني النية - كما يقول الرجل - يجسبون ان الفحوص الطبية تجري عليهم من قبيل العناية بصحتهم، دون أن يخطر ببالهم أن سبب الفحوص هو التأكد من سلامة البضاعة قبل بيعها قطعاً، قطعاً..

د. سعيد اللاوندي

.. مارواه لي هذا التاجر الإسرائيلي في باريس بخصوص أسرائنا المصريين هو شيء يشع، تقشعر منه الأبدان، لأنه يكشف عن انحطاط السلوك الإسرائيلي الذي خالف أبسط الأعراف المتفق عليها دولياً بشأن معاملة أسرى الحرب كما ضرب بالحدود الدنيا لقواعد التعامل الإنساني عرض الحائط والسواء أيضاً!

والحكاية هي ان الحصادفة وحدها قادتني الى طريق هذا التاجر الذي التقيت به في واحد من المحطات الكثيرة المتخصصة في بيع التحف والانتيكات المصرية القريبة من حي «مونمارتر» السياحي في باريس.

وما أن عرف الرجل أنني مصري، حتى أخذ يتوعدني، ويحدثني حديثاً مفعماً بالشجون عن مصر التي يعشقها - كما يقول - عشقا لايدانيه آخر .. ويذكر لي بعض التفاصيل الدقيقة عن الأحياء الشعبية الشهيرة في القاهرة حتى خيل لي أنه ولد بها .. ويذكر لي معلومة جيوغرافية، ليست جديدة تماماً، لكنها أدهشتني لأنه كان يحفظها عن ظهر قلب عندما قال : «ان عدد سكان مصر زاد عشرين مرة على عددهم في زمن حنطة نابليون بونابرت، وزاد ستة أضعاف عما كان عليه في بداية القرن العشرين، وزاد ثلاث مرات عما كان عليه في زمن الحرب العالمية الثانية».

.. وقبل ان أسأله عن اهتمامه الى حد «الولع» بمصر والمصريين قال لي الرجل في ابتسامة شاحبة : أنا أحب مصر كثيراً، لأن في أحشائي قطعة منها!

ثم استرسل يروي قصته التي صدمتني بعنف فقال انه كان يعاني من داء عضال في إحدى كليتيه. فنصحته الأطباء المعالجون ان يبحث له عن شخص يمكن ان يبيعه واحدة من كليتيه الصحيحتين لأن حياته مهددة ولا أمل في أي علاج آخر.

وأشار عليه أحدهم بالعودة الى إسرائيل لعله يجد حلاً لمشكلته الصحية بين الأقارب أو الأصدقاء.

وهناك همس أحد الرفاق في أذنه قائلاً : لاتنزعج فكل ما تريده موجود بوفرة بين الأسرى المصريين وهم شباب في عمر الزهور، أقوياء البنية، وأصحاء، وما عليك سوى ان تصطحب معك طبيباً يقوم بفحص أكثر من أسير حتى يعثر لك على الشخص المناسب، فناضه ونخلع من جوفه الكليتين معا إذا أردت، وليست فقط كلية واحدة.

٦ مسيرة السلام وحقوق الأسرى الشهداء

بحجة ان لاتعكر تلك الذكريات مسيرة السلام وكنت أرد دائما بان هذه قضية وتلك قضية أخرى ويجب الا تكون احداهما على حساب الأخرى. والسلام مطلب حيوي. يحتاج اليه الطرفان معا. الاسرائيليون والعرب لأنه يعني مستقبلا امانا ومستقرا. يخلو من المؤمرات والعنف والتدمير.. ويتفرغ فيه الجميع للبناء والتعمير.. والى العنا فسة الشريفة في المسباق الحضارى والاقتصادى والعلمى.. وبيننا الحنيف بقول «وان جنحوا للسلم فاجنح لها» ولكن لكى يقوم بيننا سلام دائم وامن.. فلا بد من تصفية العاضى.. لأن الجرح الذى يغلق على غش يظل دائما موضع التهاب ونزيف. والقضية الأولى التى نطالب بها فى محاكمة مجرمى الحرب الاسرائيليين محاكمة بولية شأنهم فى ذلك شأن مجرمى النازى ومجرمى الصرب. وذلك حتى يكونوا عذلة لغيرهم فى المستقبل وتكفى لادانتهم اعترافاتهم فى الصحف الاسرائيلية.

والامر الثانى ان حقوق هؤلاء الشهداء ليست موضع مساومة ومماؤهم امانة فى اعناقى هذا الجيل. ويجب ان تدفع لهم التعويضات العنصرية فهذا هو الأسلوب الحضارى المتبع الآن بين جميع الدول التى عوت بحروب معانلة. ومذابح معانلة... وما زالت العمانية واليابان يدفعان حتى اليوم التعويضات لضحايا الحلفاء بعد مرور سبعين عاما على الحرب..

وقد اذاعت وكالات الأنباء العالمية هذه الأيام ان اليهود المحمريين قد رفعوا قضية فى نيويورك للمطالبة بالتعويض عن املاكهم التى اُمنت منذ أربعين عاما فى مصر. وهذا اعنى لكى ترفع مصر قضية للتعويض عن مذابح اسرى الحرب. فليد اعلى والحز من العدل والشهد الواحد اعلى من كل مناجر شملا وشيكوريل بهذا وحده فهذا الطوبى ويمقتل احدا الامس تى اصحاء

ونذا مرحلة جديدة من النساء فى طر السلام

د . احمد شوقى الفنجري

كنت قد كتبت فى صحيفة الأهرام الغراء بعض المقالات عمدا شاهنته بنفسى فى حرب ٥٦ من طوابير الاعدام للاسرى المصريين والفلسطينيين ومذابح للاطباء والمرضى فى المستشفيات.. وقد تتابعت الاحداث بعد تلك الحرب. وتغيرت الاوضاع فى الشرق الأوسط. وفى الصراع العربى الاسرائيلى. فحدثت معاهدة السلام بين اسرائيل ومصر. ثم معاهدة طابا مع الفلسطينيين. وفى الطريق معاهدة الجولان بين اسرائيل وسوريا.. وفى نفس الوقت فقد ظهر فى اسرائيل رجال تحلوا بالشجاعة والصدق فى حمل راية السلام والمطالبة بمحاكمة المسئولين عن جرائم الحرب. منهم الصحفى الشجاع (جابريل براون) والكاتب ((ابريه اسحقى) وكانوا مجننين فى حربى سنة ٥٦ و سنة ٦٧ فتحررت ضمائرهم ونكروا ما شاهدوه بانفسهم فى تلك الحروب.. من حوادث الاعدام بالجعة.. والاعتصاب والتطهير العرقى ولم يكفوا بذلك.. بل نشروا اعترافات بعض الضباط السفاحين الذين قاموا بهذه الجرائم ومنهم الضابط (أريه بيرو) والضابط (مريخاى براون) الذين اعترفوا متباهين أنهم قاموا بمذابح جماعية وانهم سعداء وضمائرهم مرتاحة لما اترفوه فى حق الإنسانية. وان احدا لم يحاسبهم او يحاكمهم.. بل نالوا الترقيات والمكافآت..

وفى نفس الوقت فقد ظهر من قادة اسرائيل وساستها الجدد رجال شجعان حملوا راية السلام الى حد التضحية بأرواحهم ضد تيار العنف والتطرف والتعصب. وفى مقبلة هؤلاء ضحية السلام اسحق رابين وخليفته شمعون بيريز. والإنسان لا يملك الا ان يكر لكل هؤلاء من دعاء السلام كل تقدير واحترام

وقد سالتى الكثير من الاصغاء الذين قرأوا كتابى «اسرائيل كما عرفنا» عن احداث ومذابح حرب سنة ٥٦ كما شاهنتها بنفسى واطلعوا على ما فيه من صور ومستندات عن مجازر تلك الحرب وكان السؤال الحائر دائما. ما هو الموقف الآن بعد مسيرة السلام.. وهل يتعارض السلام مع هذه الاحداث المشعة فى العاضى. وهل يجب ان نسى شهداء وبعاء اخواننا الذين ضحوا بحياتهم من اجنا

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٦

٦ اغتيال الأسرى جريمة لا تسقط بالتقادم !

لم ينتبه أحد إلى هذا القصور في نصوص القانون الدولي إلا حين ابتدأت في فرنسا محاكمة النازي كلاوس باربي قائد قوات الاحتلال الألماني بفرنسا إبّان الحرب وكان قد اشتهر بممارساته اللاإنسانية ضد السجناء الذين قام باعتقالهم .. وقد ظلت السلطات الفرنسية تبحث عنه حتى تمكنت المخابرات الفرنسية من اكتشاف مخبئه في بوليفيا وتم القاء القبض عليه وترحيله إلى فرنسا عام ١٩٨٣ .

وقد تعددت التهم التي كان على باربي أن يواجهها، فهو من ناحية قد قام باعتقال الآلاف من اليهود الذين كانوا يقيمون بالأراضي الفرنسية آنذاك ونقلهم إلى ألمانيا حيث لحقوا بأخريين في معسكرات الإبادة الجماعية ولكن الشعب الفرنسي لم يكن يلاحق باربي كل هذه السنوات الطويلة فقط لأنه نازي أساء إلى اليهود.. كان كلاوس

أثارت قضية الأسرى المصريين الذين اغتالهم غدرا أيادي المسئولين الإسرائيليين إبّان حربي ٥٦ و ٦٧ الرأي العام المصري وتعددت الآراء حول حق مصر في القصاص من مرتكبي هذه الجريمة الشنعاء .. ولعلنا لو عدنا بذاكرتنا إلى الوراء في استعراض سريع لما تضمنته التاريخ الحديث من حوادث مماثلة وموقف القضاء الدولي منها ، لوجدنا إجابات وأقوية عن الأسئلة التي تتركض في ضمير المصري .

بعد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها ، احس العالم الغربي ببشاعة الجرم الذي ارتكبه الحكم النازي في حق الشعب اليهودي حين شرع بتنظيم عملية التصفية الجسدية الشاملة لكل يهود الغرب واعد لذلك معسكرات الاعتقال والإبادة الجماعية التي لم يكن التاريخ - حتى ذلك الحين - قد شهد مثلها .. وتضامنا من المجتمع الدولي مع ضحايا إسرائيل وحتى لا تتكرر مثل هذه المحازر اللاإنسانية ، اجتمع مسئولو الحلفاء وبرموا اتفاق لندن في ٨ أغسطس ١٩٤٥ ثم تلاه قرار المحكمة العسكرية في نورمبرج والذي نص في البند الثالث (ج) من المادة السادسة منه على اعتبار جرائم الاغتتيال والإبادة والاستعمار وكل عمل غير إنساني يرتكب ضد مدنيين قبل أو أثناء الحرب أو الاضطهادات بسبب نوايا سياسية أو عنصرية أو دينية، جريمة ضد الإنسانية .. ولكن محكمة نورمبرج ميزت آنذاك بين الجريمة ضد الإنسانية والتي يذهب ضحيتها مدنيون إبرياء وبين جرائم الحرب التي عرفها البند الثاني (ب) من نفس المادة السادسة بأنها : الاغتتيال والمعاملة السيئة والترحيل لإشغال شاقة أو لأي غرض آخر للمدنيين في أراضٍ محتلة ، وكذلك الاغتتيال والمعاملة السيئة للأسرى الحرب ..

ولم ينتبه أحد آنئذ إلى أن قانوننا هذا نصه قد اعتبر الجرائم التي ترتكب ضد المدنيين من غير المشاركين في القتال ، أو بحسب نص المادة : المدنيين الذين يعيشون خارج حدود بلادهم أو الأشخاص الآخرين ضحايا اعتبارات عنصرية أو دينية فقط جريمة ضد الإنسانية لأنها كما عرفها المستشار الفرنسي أوجار فور ، جرائم مجانبية ارتكبت بعيدا عن مقتضيات الحرب .

ومضت الأعوام تباعا ، حتى صدر قانون دولي آخر لحق بقوانين نورمبرج في ٢٦ ديسمبر عام ١٩٤٨ ونص على اعتبار الجريمة ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم ، وكانها أصبح للشعب اليهودي فقط حق المطالبة بالقصاص من النازيين مهما طال الامد .. والحق أن إسرائيل قد استغلت هذا الحق أيضا استغلالا فحاكمت على أراضيها العديد من القادة الألمان حتى بعد ما يقرب من أربعين عاما على انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ومعاً لاشك فيه أن التشريع الدولي الذي أدان الجريمة ضد الإنسانية بعد صحوة للضمير الإنساني الذي تصدى بكل حزم للممارسات النازية البشعة .. لكن نصوصه للأسف ، لم يفد منها لزمان طويل إلا الشعب اليهودي فمجرمو الحرب الذين تمت محاكمتهم في نورمبرج قد ادبوا استنادا إلى هذه القوانين ، لكن ماذا عن أولئك الذين تمكنوا من الفرار بجرانفسهم أو أولئك الذين لم يكشف الستار عن جرائمهم إلا بعد مرور ما يقرب من أربعين عاما أو يزيد قليلا ؟ إن نصوص القانون الدولي قد قصرت مبدأ الجريمة ضد الإنسانية على الممارسات التي ترتكب ضد المدنيين .. فهل يسقط حق العسكريين في القصاص لأن جرائم الحرب تسقط بالتقادم ؟

باربي قد اعتقل واحدا من أشهر جنود المقاومة
الفرنسيين ضد الاحتلال الألماني وهو جان مولان الذي
استشهد في الأسر ..

وكانت نكري جان مولان هي التي حركت الرأي العام
الفرنسي وزادت من تصميم الحكومة الفرنسية على
محاكمة باربي في مدينة ليون حيث ارتكب جرائمه .. لكن
بعد ان ابتدأت محكمة ليون النظر في قضيته قررت في
5 اكتوبر عام 1985 حفظها استنادا الى نص القانون
الصادر في عام 1962 والذي اعتبر الجريمة ضد
الإنسانية فقط هي التي لا تسقط بالتقادم عليه أصبحت
جرائم الحرب التي ارتكبها باربي قد سقطت بمرور أكثر
من عشرين عاما على ارتكابها .

وقامت الدنيا في فرنسا آنذاك ولم تقعد .. فنكري جان
مولان الذي راح ضحية التعذيب الوحشي ونكري مئات
الجنود الفرنسيين الذين استشهدوا إبان الاحتلال النازي
كانت لاتزال تستنهض الضمير الإنساني والرأي العام
مطالبة بالقصاص .. ولم تغلق قضية باربي .. ولم يمض
شهر الا وكانت القضية قد أحييت الى محكمة النقض
للطعن في الحكم .

وقد اصدرت محكمة النقض في العشرين من ديسمبر
من نفس عام 1985 ، قرارها بقبول الطعن وإعادة محاكمة
باربي وجاء في حيثيات الحكم ، تعريف جديد للجريمة
ضد الإنسانية هذا نصه : ه نقرر اعتبار جرائم الحرب
التي حدثها الحكم الصادر عن المحكمة العسكرية
الدولية بنورمبرج في البند الثاني ب، من العادة
السياسية من قبيل الجرائم ضد الإنسانية والتي تم
تعريفها بالبند الثالث ح، من نفس العادة وبناء عليه
تصبح جميع الممارسات اللاإنسانية والاضطهادات التي
ترتكبها دولة ما بهدف السيادة السياسية او
الايديولوجية ، ليس فقط ضد جماعات عرقية او دينية لكن
ضد الأعداء السياسيين ايا كانت طرق المقاومة العسكرية
التي عارضوا بها نظام هذه الدولة هي جريمة ضد
الإنسانية .

وابتداء من هذا التاريخ وبناء على حكم محكمة النقض
الفرنسية المتقدم ، أصبحت جرائم الحرب والممارسات
التي ترتكب ضد الإنسانية ، لا تسقط بالتقادم ،
وأعيدت محاكمة باربي وصدر عليه الحكم بالسجن مدى
الحياة وهو لا يزال يقضي عقوبته بالأراضي الفرنسية .
على الأراضي التي ارتكب فيها جرائمه .

وقد اشتهرت محاكمة باريس منذ ذلك الحين .. ومما
يدعو للعجب ان محامي باربي وهو الفرنسي - الفيتنامي
الأصل ه جاك فرجيس ، الذي دافع مسبقا عن جميلة
بوحريد وعن العديد من رجال المقاومة الجزائرية ،
استغل محاكمة كلاوس باربي لا للدفاع عن المعتهم
وحسب ، بل ليشير باصابع الاتهام الى الحكومات الغربية
التي أنتهكت حقوق الإنسان في العالم الثالث لتحقيق
مآربها الاستعمارية ، واصر فرجيس على ضرورة محاكمة
المسؤولين عن هذه الجرائم كما تتم محاكمة باربي ..
ولم تتوقف مرافعته عند هذا الحد ، بل دعا الى محاكمة
المسؤولين الاسرائيليين الذين ساندتهم التشريعات الدولية
واقر لصالحهم مبدأ الجريمة ضد الإنسانية باعتبارهم
الشعب المعذب في الارض حتى انهم استغلوا احساس
العالم بالاسى لما اصابهم على ايدي النازيين ، فطالبوا
باقامة وطن قومي لهم في الأراضي الفلسطينية
واستجاب المجتمع الدولي لهم ، ولكنهم لا يزالون الى
يومنا هذا يمارسون اساليبهم الوحشية ضد رجال
المقاومة الفلسطينية .. ومن عجيب مغارقات الاحدار ان
تزامنت محاكمة باربي مع مذبحه ، صبرا وشاتيلا ،
التي راح ضحيتها الآف الفلسطينيين الابرياء يوما نذب
جنوه ..

واليوم اذ ظهرت على الساحة جريمة اخرى تفوق في
بشاعتها مجموع ما ارتكبه الجيش الاسرائيلي حتى الآن
وتناقض كل الاعراف الدولية والإنسانية، الإبحق لمصر
ان تطالب بالقصاص من مرتكبيها وان تطالبه بمحاكمتهم
دون ابطاء ، استنادا الى اللوائح الدولية التي لم تعد
تعتبر بالتقادم في جرائم الحرب ، منذ صدور قانون
محكمة النقض الفرنسية .

د . ليليان شكري عياد

مدرس الادب والحضارة الفرنسية بكلية الآلسن ، جامعة عين شمس

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٣ مارس ١٩٩٦

سبب الخارجية الإسرائيلية ينفي بيع أعضاء الأسرى المصريين

غزة - مراسل الأهرام: اجتمع السيد محمد بسيوني سفير مصر لدى تل أبيب ظهر أمس الاثنين مع إيلي دايان نائب وزير خارجية إسرائيل. وصرح بسيوني لمراسل الأهرام عقب المقابلة بأن المسئول الإسرائيلي تحدث عن أهمية دور مصر في عملية السلام وحرص الجانب الإسرائيلي على السلام مع مصر. وأضاف أن المسئول الإسرائيلي نفى صحة ما تردد عن بيع أعضاء الأسرى المصريين عام ٥٦ واستخدامها في عمليات زرع أعضاء جديدة لمرضى إسرائيليين. وذكر بسيوني أن المسئول الإسرائيلي أوضح له أن إثارة مثل هذه الموضوعات تعطي صورة للرأي العام الإسرائيلي بأن السلام مع مصر ليس حازماً. وقال بسيوني لقد أوضحت للمسئول الإسرائيلي أن هناك مشاكل في العلاقات بين إسرائيل ومصر وأنه لا بد من إيجاد حل لها وأن وجود علاقات سلام بين الدول لا يعني أن توافق مصر على أي شيء تطرحونه ومن الطبيعي أن تظهر خلافات في الرأي في موضوعات معينة رغم حلول السلام وأنه لا بد من إيجاد حل لها كي تفضى العلاقات في طريقها الصحيح.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٧ مارس ١٩٩٦

بيسيريز يكلف جنرالاً بالاحتياط بالتحقيق في مذابح الأسرى المصريين

القسيس - وكالات الانباء - أعلن
مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون
بيسيريز أمس أن بيسيريز كلف الجنرال
أهارون دورون أحد جنرالات الاحتياط
بالتحقيق في قضية المذابح التي
ارتكبتها القوات الإسرائيلية ضد
الأسرى المصريين في هربي عام ١٩٥٦
وعسام ١٩٦٧ ونكسر القليظيون
الإسرائيلي أن دورون قد باشر بالفعل
التحقيقات في هذه القضية

وكانت إسرائيل قد تهربت لفترة طويلة
من إجراء التحقيق في هذه المذابح بحجة
مرور سنوات طويلة عليها، وهو الأمر
الذي رفضته مصر على اعتبار أن قتل
الأسرى هو من جرائم الحرب التي
لا تسقط بالتقادم.

المصادر: الأهرام ١٩٩٧
التاريخ: ١٢ / ديسمبر ١٩٩٦

جرائم قتل الأسرى في وثيقة أدبية إسرائيلية

أحداث وقعت أثناء حرب ١٩٥٦ وقد كان هذا الرصد معياراً عن الزمان والمكان. ويبدو أننا لسنا في حاجة الآن إلى الاستناد إلى هذه الوثيقة الأدبية لاثبات هذه الجريمة وذلك لأن صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية نشرت تصريحاً صريحاً بتاريخ ١٩٩٥/٨/٤م للعميد احتياط أرييه بيرو يلقي فيه على نفسه المسؤولية المباشرة لتلك المذبحة التي حدثت في حرب سيناء ١٩٥٦. فقد نكر قائلها: «أنا الذي أطلقت النار على الأسرى المصريين في معر متلاء».

لكن بيرو الذي كان ضابطاً في كتيبة راقانيل لديه مايقوله ففي شرفة منزله في هرتسليا وبعد أن أصبح من أرباب المعاشات ويرتدي بنطلونا قصيراً - كما تقول للصحيفة الإسرائيلية - من الممكن أن يتحدث بصراحة ولايحاول أن يحتسى في أي شخص أو يختفي وراء ظهر أي أحد. يقول بيرو: «لقد كنت أنا البطل الرئيسي في هذه القصة وأكثر من راقانيل أيتان، هذا هو بالضبط ماورد في صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية والتعريب أن هذا السفاح الإسرائيلي يعتبر نفسه بطلاً، قتل أسرى الحرب العزل هو بمثابة بطولة في نظره».

شريعة الحرب ومعاملة الأسرى في التوراةتوجب شريعة الحرب عند اليهود في التوراة وبقية الكتب اليهودية المقدسة على الإسرائيليين بعد انتصارهم على بلد ما أن يضرروا رقاب جميع رجالها البالغين بحد السيف فلايقفوا على أحد منهم بل ويسترقوا جميع نساءها وأطفالها ويستولوا على جميع ما فيها من مال وعقار ومتاع».

واشتهر لليهود بقسوتهم في معاملة أسراهم فمن خلال ماورد من فقرات في التوراة الحالية التي بين أيدينا يتضح كيف كان اليهود يعاملون أسراهم معاملة وحشية لم تعرفها البشرية سواء في الزمن القديم أو الحديث وستأتي ببعض النصوص التي تدل على هذه القسوة. فقد ورد في سفر التثنية (٢٣/٢٠ - ١٦): «أن لم تسالمك «ياإسرائيل» مدينة بل عملت معك حرباً فحاصرها وإذا دفعها الرب الهك إلى يدك فاضرب جميع نكورها بحد السيف، وأما النساء والأطفال واليهانم وكل ما في الميناء كل غنيمتها فتختنمها لنفسك وتاكل غنيمته أعدائك التي أعطاك الرب الهك، وأما مدن هؤلاء الشعوب التي يعطيك الرب الهك نصيباً فلاستيق منها نسمة ماء».

تسريت منذ العام الماضي أنباء في الصحافة الإسرائيلية عن قتل أسرى مصريين خلال اعوام ١٩٥٦ و١٩٦٧ عندما تقم الصحفي والسياسي الإسرائيلي يوري أفنيري بشكوى ضد العميد أرييه بيرو وأشين من الضباط المتقاعنين وأكد ضرورة محاكمتهم كمجرمي حرب. وقد وصف أفنيري مانعه للعسكريين الإسرائيليين في الأسرى المصريين بأنه نموذج لممارسات فرق العاصفة النازية.

غير أن الدبلوماسية الإسرائيلية لم تسلم ببساطة بحق مصري في المطالبة بتحقيق شامل حول هذه القضية تلك أنها اتبعت تكتيكا آخر من شأنه أن يضع مصر وإسرائيل في كفة واحدة من الناحية الأخلاقية والسياسية أو من ناحية الساطة القانونية الا وهو للزعم بقيام مصر بقتل أسرى إسرائيليين خلال عام ١٩٧٣ غير أن هذا الزعم تعونه الأدلة والقرائن ويبدو كجزء من حملة إعلامية. ولو امتلكت إسرائيل مثل هذه الأدلة لما ترددت في القيام بحملة دولية واسعة النطاق كما فعلت في العديد من المناسبات.

لقد سجل الأديب الإسرائيلي في بعض الأعمال الأدبية المعاصرة جرائم قتل الأسرى العرب من جانب بعض القيادات العسكرية الإسرائيلية. ففي رواية «حادث الأبله» التي صدرت عام ١٩٦٠م سجل الأديب الإسرائيلي المعاصر «هاارون ميجد» جريمة قتل أسرى مصريين إبان حرب ١٩٥٦. وقد عرض الأديب في هذه الرواية محاكمة لجندي - بطل الرواية - كان قد كلف بنوبة حراسة ثم صدرت له التعليمات بدخول المعسكر وإطلاق النيران على المعتقلين ولكنه لم يمتثل لهذه الأوامر وتجمعت يده ولذا تم تغية للمحاكمة. وفي المحاكمة تبرز عناصر القضية واضحة من خلال الحوار بين القاضي العسكري والجندي الذي يتمتع بنزعة ضميرية إنسانية وقد ورد للتبرير التالي من الجندي الراض لتفويض أوامر القتل للأسرى العزل رداً على القاضي فيقول الجندي بأن «هذا لم يكن منطقياً لأنهم لم يكن باستطاعتهم الدفاع عن أنفسهم فضحك القاضي بسخرية وقال: «أى أنك أردت تبرئة نعمت أكان من الأنسب لك أن يقوم الآخرون بتنفيذ المهمة هل كنت على استعدادك للتضحية بحياة اخوانك لكي تقذف ارواح القتلة. أننا لو اعتمدنا عليك لهلكنا جميعاً. نلاحظ من الحوار السابق أن الكاتب أبرز التصرفات اللاإنسانية تجاه الأسرى العرب من قبل الجيش الإسرائيلي وسلط الأضواء على الجندي «بطل الرواية» الذي يمثل الطرف المناصر للعدل والراض للقتل والإبادة مثلاً للجانب الإنساني، والقاضي العسكري الذي يتهم الجندي بالخيانة والتقصير مثلاً للجانب اللاإنساني للعسكرية الإسرائيلية الإجرامية».

السفاح أرييه يعترف ولاشك أن هذا العمل الأدبي هو بمثابة وثيقة تاريخية، رصد الأديب فيه وقائع

إسرائيليون، فانه قتل عادي يمكن غفرانه وعشرون عاما كغيلة بمحر آثاره.

إن هذا المبدأ الانتقائي والمزدوج يفسر لنا، كيف أنه في نفس الوقت الذي اتهمت فيه إسرائيل دولاً أخرى تقبل مبدأ التقادم بالنسبة لجرائم الحرب، فانها تنهزب هي نفسها من الانضمام إلى ما اقترته الأمم المتحدة بمنع التقادم على جرائم الحرب في أي وقت وفي أي مكان.

ولهذا فإن هذه الحجة القانونية التي خرج بها علينا المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية هي حجة دعائية تقتقد المصادقية والعبارة والمعيار في مثل هذه الجرائم والمعروفة بجرائم الحرب هي التشريعات والاتفاقيات الدولية بالذات اتفاقيات جنيف، أما لتشريعات الدولية التي يتناقص منطوقها مع التشريعات الدولية بصدد هذه الجرائم فمحصيرها إما التطور والتجديد في اتجاه نفس التناقض بينها وبين التشريعات الدولية، أو أن تترك لحالها ويكتفى بتطبيق التشريعات الدولية.

الآن كل الصبيان، وكل النساء اللاتي جمعهن بالرجال حضن الزوجية. أما الفتيات فاستبقوهن لأنسكنم. وبعد شي تنفر يشوع خليفة موسى «٢٠/٢١» : «وصعد الشعب» الإسرائيلي، إلى المدينة «أريحا» وأخذوا المدينة وجرموا كل ما فيها : من رجل وامرأة من طفل وشيخ حتى البقر والغنم والحمير بحد السيف، ولغظ التحريم هنا يعني الإبادة.

ولم يكن هذا التقليد وفقا منذ أيام موسى عليه السلام أو يشوع خليفته كما جاء في تورا اليهود بل امتد إلى عهد داود تليه السلام حيث يقولون إنه كان يقتل الأسرى جملة. فقد جاء في سفر صموئيل الثاني «٢١/١٢». وأخرج داود للشعب ووضعهم تحت مناشير ونواجر حديد وفتوس حديد وأمرهم في أتون الأجر وهكذا صنع بجميع مدن عمون».

ونحن هنا إنما ننقل ملجاء من روايات في التورا الحالية ونزيا بسيدنا موسى وسيدنا داود أن يوصفا بهته الأوصاف فهما نبيان لا يتصفان إلا بالخلق الحسن.

وقد ورد في سفر الأخبار الثاني : «وأما أمصيا» أحد ملوك اليهود فتشدد واقتاد شعبه ونهب إلى وادي الملح وضرب من بني ساعير عشرة آلاف وعشرة آلاف أحياء سباهم «أسرهم» بنو يهودا واتوا بهم إلى رأس سالع وطرحوهم عند رأس سالع فتكسروا جميعا».

ويطول بنا الحديث لو أحصيت أسلوب تعامل اليهود مع لبناء الأمم الأخرى أثناء الحروب قديما ولكنني اكتفيت ببعض. وقليل من الحوادث لجرد الاستدلال بها تلك الأسلوب الذي احتذى به اليوم الضابط اليهودي أرييه بيرو وشريكه رافائيل ايتان في تعاملهما الإجرامي مع الأسرى العزل ولزبد من أحداث القتل والنهب والتخريب والتدمير انظر مثلا سفر العدد ٨/٢٤، ١٧ - ١٨، ٧/٣١، ١١، ٥٠/٣٣، ٥٦ وسفر التثنية ٢١/٧ - ٢٤، ٣١/١٢، ٣٧.

حجة قانونية دعائية

وقد نكر مستشار الحكومة الإسرائيلية القانوني طبقا لما نشرته صحيفة «هتسوفيه» بتاريخ ١٩٩٥/٨/٣٠ أنه ليس من الممكن التحقيق في قضية قتل الأسرى المصريين في حرب ١٩٥٦ أو ١٩٦٧م ومحاسبة المسئولين عنها بعد أن مضى ما يقرب من أربعين عاما على وقوع هذا الحادث.

وما جاء على لسان المستشار القانوني يجسد السلوك الملقوى وغير المنصف تجاه قضايا الأخلاق وحقوق الإنسان كما ورد في صحيفة «معاريف» الإسرائيلية نفسها بتاريخ ١٩٩٥/٩/١، ففي الستينات تم إلغاء قانون يتعلق بالتقادم في جرائم الحرب ومن بينها قتل الأسرى غير أن ذلك كان فقط من أجل قتل الأسرى اليهود في أوروبا في الحرب العالمية الثانية أي أن المشرع الإسرائيلي رأى فيما فعله جنود المان من تكتيل وقتل بالأسرى أو المعتقلين الذين لا حول لهم جريمة لا تفتقر أبدا، أما عندما يفعل ذلك جنود

ويقص علينا سفر العدد «٩/٣١-١٨» متأثر بنى إسرائيل المنتصرين على أهل مديان، والذين قتلوا جميع الرجال، كما أمر الرب موسى - وأسروا النساء، وحرقوا كل المدن. وحينما عادوا إلى موسى.. غضب موسى منهم وقال: ماذا؟ لقد أبقيتم جميع النساء على قيد الحياة؟ حسنا هيا اقتلوا

قتل الأسرى.. ذلك الملف الأسود!

من يستطيع ان ينسى تاريخ اليوم.. إنه ٢٩ أكتوبر..
و ٢٩ أكتوبر في تاريخ الصراع العربي - الاسرائيلي، له لون الدم وطعم
العلقم، ففي ٢٩ أكتوبر ١٩٤٨ ثم ١٩٥٦ ارتكبت العصابات اليهودية المسلحة
مذبحة كفر قاسم الشهيرة ضد الفلسطينيين، وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ بدأت
قوات العدوان الاسرائيلية أول وأكبر مذبحة لقتل الاسرى المصريين
جماعيا، كمقدمة للعدوان الثلاثي الشهير على مصر،
في نفس اليوم، نفس التاريخ!

الاسرائيليين، من مذبحة كفر قاسم ودير
ياسين فسوق ارض فلسطين في بدايات
الصراع، مروراً بمذابح قتل المدنيين وبن
الاسرى المصريين احياء في مقابر جماعية
اجبروا على حفرها بأيديهم، او حصنهم
بالرشاشات، وصولاً لحجازر بحر المقر
وصبرا وشاتيلا وقانا والحرم الابراهيمي
والقدس، وانتهاء بما هو حادث اليوم من
مواجهات دامية تمارس فيها الآلة
العسكرية الصهيونية، افطع انواع جرائم
القتل المتعمد في فلسطين وجنوب لبنان
والجولان

ورغم تكرار الجرائم الصهيونية بقتل
الاسرى وحصد ارواح المدنيين جماعيا
وعلانية، فإن هذا الملف الاسود الدامي، ظل
متواريا عن الأنظار لسنوات طوال، حتى
انفجر في صيف عام ١٩٩٥، ولم تكن نحن
اصحاب القضية - الضحية، للفرابة، الذين
فجروه، لكنه انفجر من داخل اسرائيل
ذاتها لأسباب سياسية وصراعات حزبية
وشخصية بين ابطال المذابح أنفسهم!

و حين شهد صيف ١٩٩٥، بداية اعترافات
عدد من العسكريين الاسرائيليين، بقتل
الاسرى المصريين خلال حروب
١٩٥٦ و١٩٦٧، والاستفزاز، ونكر تحديدا
العديد من اسماء كبار القادة المسؤولين -
آنذاك - من موسى ديان، الى اسحق رابين،
ومن اليعازر الى شارون وبيرون، بدأنا نحن
كالعادة، في رد الفعل الذي جاء عصيبا
وعاطفيا فحسب، ثم عاد في النهاية خاملا
خامدا، يتجمد في ملفات العلاقات
السياسية وحساباتها، الهائلة احيانا،
المتوترة أحيانا أخرى، دون ان يأخذ حقه
من الأهمية والاستمرارية والأصرار على
فتح الملف على مصراعيه!

لقد ثار الوجدان الشعبي، في البداية،
حين اكتشف الجريمة النكراء، والتهيب
المشاعر مع المقالات الصحفية
والتصريحات الرسمية، وتحركت بعض
الجهات الحكومية، خصوصا وزارة
الخارجية المصرية، لكن تقاطر الأيام من
عام ١٩٩٥ - حتى اليوم في عام ١٩٩٧، لم
يشهد خطوة عملية محددة، لفضح هذه
الجرائم أمام الضمير العالمي، وبالتالي
محاكمة المجرمين من مرتكبيها، أمام
محاكم دولية، على غرار محاكمات
نورمبرج بعد الحرب العالمية الثانية،
ومحاكمات مجرمي الحرب في ألبوينة، بل
حتى على غرار ما فعلته اسرائيل نفسها،
حين اختطفت «ايخمان» أحد قادة النازية،
وحاكمته أمام محاكمها بتهمة قتل اليهود
جماعيا، وأقامت حول هذه المحاكمة حفلات
صاخبة من العويل والنحيب، من الابتزاز
والتهديد والوعيد!!

وبقدر ما أن هناك على الناحية المصرية
والعربية، جهودا تصر على احياء القضية
وفتح الملف الدامي وفضح الجريمة التي لا
تضيق بالتقادم، مثل جهود المنظمات الأربع
صاحبة المؤتمر المذكورة آنفا، بقدر ما

اليوم، نتذكر، لا نستطيع ان ننسى ولن
نستطيع، مادام المجرم طليقا، والمجرم هنا
ليس فردا او الفرادا فقط من بني اسرائيل،
لكن المجرم الرئيسي هو دولة اسرائيل،
التي بدأت جرائم المذابح الجماعية
للأسرى والمدنيين العزل، منذ أكثر من
خمسسين عاما، ولاتزال تمارس ارتكاب
الجريمة البشعة حتى الآن، وإن اختلفت
الاساليب والوسائل.

قبل أيام عقدت أربع منظمات مصرية
وعربية، هي المنظمة العربية لحقوق
الإنسان، واتحاد الصحفيين العرب،
 واتحاد المحامين العرب، والمنظمة المصرية
لحقوق الإنسان، مؤتمرا في القاهرة، حول
جرائم الحرب الاسرائيلية ضد الاسرى
والمدنيين العرب، وفيه ومن خلاله طرحت
أكثر من وثيقة وأكثرت من دراسة، في
مقدمتها وثيقة بعنوان «الجريمة والعقاب»..
اعيدوا حقوق الاسرى وحاكموا القتل،
اعتنتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان،
وفيها توثيق مدهل يفضح الانتهاكات
الحسية والأجرامية، التي ارتكبتها قادة
وجنود الجيش الاسرائيلي ضد الاسرى
والمدنيين المصريين أثناء حربي
١٩٥٦ و١٩٦٧ وحرب الاستنزاف.

أمام هذا التوثيق الحافل بشهادات من
كتبت له الحياة وشاهد المذابح وعانى
مرارة الأذى، أنفتح من جديد ذلك الملف
الملقوم بالجرائم الفظيعة والدماء المهذرة،
فاختلقت فيه فقاغعات المجرم مع
استغاثات الضحية، وبقيت جريمة الجرائم
حية في الضمير الوطني والقومي
والإنساني.

فإن كانت الحروب تشهد عادة معارك
القتل المتبادل، فإن أخط جرائم الحرب
والسلم على السواء، هي قتل الاسرى
العزل والمدنيين الأبرياء غير المشاركين في
المعارك غير القادرين عن الدفاع عن
انفسهم!

ولعل تاريخ الصراع العربي -
الاسرائيلي، يحفل باسوا سجل من هذه
الجرائم الدنيئة، فإن كان العرب على كل
الحيثات وفي كل المعارك، لم يثبت أنهم
قتلوا أسيرا إسرائيليا بصورة متعمدة،
فإن الاسرائيليين لم يكتفوا بممارسة القتل
الجماعي للأسرى والمدنيين العرب،
خصوصا المصريين، منذ حرب ١٩٤٨ حتى
الآن، بل أنهم يتفأخرون علنا ويعنجهية
صارخة، بانهم فعلوا ذلك بالامس
وسيفعلونه في كل حين، تنفيذاً لتعاليم
دينية متطرفة، ولتعليمات سياسية
عسكرية متطرفة، ترى أن قتل «الأغيار» -
أي من هم غير اليهود - في اوقات السلم،
كما في اوقات الحرب، ضرورة دينية
وواجب سياسي، باعتبار هؤلاء من
النفائات البشرية، التي يجب سرعة
التخلص منها!!

ولقد تضخم الملف الاسود لقتل الاسرى
وارتكاب الحجازر الجماعية، على ايدي

بقلم

صلاح الدين حافظ

تم الكشف عن مذابحها الجماعية، سواء باعتراف بعض العسكريين الاسرائيليين أخيراً، أو عن طريق شهادة المصريين الذين نجسوا من الأسر ومن المذابح بالتسالي.. ولا يزال في الملف الدامي، أوراق سوداء كثيرة!

هكذا يدمى القلب صباح ٢٩ أكتوبر من كل عام.. لأن دماء الأسرى المقتولين جماعياً، تتأجر في وجوهنا نارا محرقة، لأننا في الواقع أمام جريمتين، لا تسقطان بالتقادم، الجريمة الأولى هي قتل اسرائيل لأسرائنا جماعياً، والجريمة الثانية، هي الصمت «غير البليغ» من جانبنا على جريمة اسرائيل النكراء، وكلنا مسئول، الشعب والحكومة، حزب التطبيع وأحزاب المقاطعة، المؤيدون والمعارضون، المرابطون والمهرولون.

مسئوليتنا تتضاعف أمام أرواح كل هؤلاء الشهداء، الذين قتلوا غدرا، حين نعرف أن قضيتهم لا تزال ساخنة ملتهبة في وجدان الشعب، مسنودة ومؤيدة من الأعراف والقوانين الدولية ذات البعد السياسي والتاريخي، التي تحمي الأسرى والمدنيين أثناء الحرب، وتعاقب من يخالف ذلك، بدءاً بتصريح باريس عام ١٨٥٦ واعلان بروكسل عام ١٨٧٤، مروراً باتفاقيات لاهاي للسلام عامي ١٨٩٩، و١٩٠٧، وبروتوكول جنيف عام ١٩٢٥، وانتهاء باتفاقية جنيف الثالثة عام ١٩٤٩.. وكلها تحرم قتل الأسرى والمدنيين أثناء الحرب، وتضع قواعد دولية مستقرة لمعاملتهم معاملة إنسانية، وتعاقب من يرتكب عكس ذلك.

هكذا نجد في أيدنا قضية عائلة، وفي أعناقنا نار ودماء بريئة طاهرة، اغتالتها أيدي العدوان الصهيوني غدرا وخسة، الجريمة ثابتة بالوثائق والاعترافات الاسرائيلية، قبل المصرية والعربية، والمجرم معروف ومحدد، لكن العدالة لا تزال غائبة!!

ويقدر ما نطالب السيد عمرو موسى وزير الخارجية، بتحريك الملف النائم، وإعادة اثارة هذه الجرائم البشعة ضد الانسانية، وسجل اسرائيل ملفوم بها، بقدر ما نطالب حزب التطبيع، بأن يحمل هذا الملف الاسود الدامي على ظهره، ويهسرول به في «طريق الآلام»، نحو أصدقائه من أنصار السلام في اسرائيل، لعلهم يساعدوننا في أخذ النار وإراحة الأرواح البريئة الهائمة في الفضاء، تطلب القصاص العادل من المجرم الذي يتفاخر علنا بجريمته!

● خير الكلام : يقول الشريف الرضي :
ومثلي لا ياسي على ما يفوته
إذا كان عقبى ما ينال زوال

نطالب الحكومة المصرية، وخصوصا وزير الخارجية عمرو موسى صاحب المواقف الوطنية الصلبة، بتحريك القضية، ليس كما يتصور البعض طلبا لتعويض أسر الضحايا، فالدماء لا تقايس بالمال، ولكن إصرارا على كشف الجريمة وإبعادها، وفضح المجرمين وتقديمهم لمحاكمة دولية، تنفيذا لاتفاقية جنيف الدولية - عام ١٩٤٩ الخاصة بحماية الأسرى ومعاملة المدنيين أثناء الحرب.

حين نعود الى الوثائق الفاضحة للجريمة الاسرائيلية النكراء، نجد أن «تقرير - وثيقة، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، بعنوان «الجريمة والعقاب»، يستخلص من اعترافات العسكريين الاسرائيليين أنفسهم، وقائع ثلاث مذابح جماعية للأسرى والمدنيين المصريين خلال عدوان ١٩٥٦ على النحو التالي :

■ قتل ٤٩ مدنيا مصريا من عمال المحاجر والتمثيل بهم قرب ممر متلا!
■ قيام جنود الكتيبة ٨٩٠ بقيادة «أري بيرو» واللواء التاسع بقيادة «أريل شارون»، بقتل كل من يصادفهم في مسرح العمليات من عمال مدنيين وجنود مصريين، على غرار ما فعلت الكتيبة ٨٩٠ حين قتلت عشرات من عمال شركة للبترول، أثناء مرورهم في شاحنة بالقرب من رأس سدرا
■ قيام الجنود الاسرائيليين بمذابح جماعية للأسرى المصريين في شرم الشيخ.
وفي حرب ١٩٦٧، يستخلص التقرير من واقع اعترافات العسكريين الاسرائيليين أنفسهم ما يلي :

■ قيام قوة عسكرية اسرائيلية خاصة، بقيادة «بنيامين المعازز» بارتكاب أكبر مذبحه جماعية في العريش، أجهزت خلالها على ٣٠٠ جندي مصري وبعض الجنود الفلسطينيين.
■ قيام القوات الاسرائيلية بارتكاب ٦ مذابح أخرى، في كل من ممر متلا وخان يونس وغزة!

يرصد التقرير - الوثيقة، أيضا اعتراف تاجر اسرائيلي باستخدام الأسرى المصريين كقطع غيار بشرية، حيث كانوا سوقا لتجار الأعضاء البشرية ولتدريب الأطباء الاسرائيليين المستجدين، وأنه هو شخصا استفاد بنقل كلية له من أحد الاسرى المصريين رغما عنه!

ثم يرصد التقرير- الوثيقة، شهادات ٥٦ شاهدا من الأسرى الناجين ومنها تأكيد وقوع مزيد من المذابح أقطع مما اعترف به الاسرائيليون مثل :

■ مذبحه وادي الحسنة التي ارتكبت يوم ٦ يونيو ١٩٦٧، حيث أصدر الضابط الاسرائيلي المسئول في الموقع «مريخاي براون» أوامره لجنوده بقتل ٣٠٠ أسير مصري في دقائق.

■ مذبحه جبل لبنى التي ارتكبت يوم ٨ يونيو ١٩٦٧، حيث قتلت القوات الاسرائيلية نحو ١٥٠ جنديا مصريا بعد استسلامهم، وذلك بأن دهمتهم بالديابات.
■ قتل ٥٠ عاملا مدنيا مصريا من عمال شركة سيناء للمنجنيز في المنطقة التي كانت خاضعة لقيادة أسحق رابين رئيس الوزراء الاسبق!

ولعل هذه مجرد عينات من الجرائم التي

المصدر: الأهرام
التاريخ: يونيو ١٩٩٧

الكويت تشييد

باهتمام الرئيس مبارك

بقضية الاسرى

الكويت - أ.ش.أ - اعرب الشيخ
سالم الصباح نائب رئيس
مجلس الوزراء ووزير الدفاع
الكويتي عن تقديره لما ابداه
الرئيس محمد حسني مبارك من
اهتمام بالغ بقضية الاسرى
الكويتيين.

وقال الشيخ سالم الذي يرأس
اللجنة الوطنية الكويتية لشئون
الاسرى والمفقودين في رسالة
بعث بها إلى الرئيس مبارك
اعلن عنها أمس في الكويت. إن
تصريحات الرئيس مبارك عبرت
عن ثبات وصدق الموقف المصري
تجاه القضايا العربية.

واشاد الشيخ سالم بمواقف
مصر المبدئية والثابتة ازاء
قضايا بولة الكويت والحرص
والايمان بضرورة التلاحم العربي
من ناحية والحفاظ على الشرعية
الدولية من ناحية اخرى.

المصدر: الأهرام، ٥/١٠/١٩٩٨
التاريخ: ٣ أكتوبر ١٩٩٨

رسالة

السيد الأستاذ أحمد بهجت
تحية طيبة وبعد، تناولت في مقالك، القضية، بتاريخ ٢٠ : ٤ : ١٩٩٩
الدعوى التي أقامها الأستاذ الوصيف عبدالوصيف رئيس لجنة
الدفاع عن الحريات (حزب مصر الفتاة) ضد الرئيس الیوجوسلافى
أمام محكمة جنوب القاهرة، متهما إیاد بارتكاب جريمة إبادة للجنس
البشرى، ومطالبها المحكمة بتوقيع أقصى العقوبة علیه، والحكم علیه
بالتعويض فى الوقت نفسه، وتحريك هذه الدعوى هو خير تعبير عن
الغضب الشعبى المصرى لما يدور هناك، وكما ذكرت فإن الجانب
المعنوى والرمزى فيها يبقى قائما رغم كل شىء.

ويلج على بهذه المناسبة سؤال عما صنعنا بحق أسرى الحرب
المصريين الذين قتلتهم إسرائيل، ولماذا لم تبادر أى من الهيئات
الشعبية، أو الحكومية، أو الأفراد برقع دعوى معاملة ضد حكومة
إسرائيل مطالبين بتوقيع العقاب انعادل على مجرمى الحرب،
وبالتعويض اللائق؟

إن مثل هذه الدعوى، وإن لم تسفر عن شىء، فإن جانبها المعنوى
والرمزى أيضا سيبقى قائما رغم كل شىء، خصوصا أنه تتوافر
لدينا الأدلة والبراهين وشهود العيان على ما ارتكبه مجرمو الحرب
الإسرائيليون من مذابح.

وقد ظهر ذلك واضحا جليا منذ فترة قريبة، حين افردت صحفنا
الصفحات الطوال لتروى تفاصيل هذه الجرائم، بعد أن اثاره صحف
اسرائيل الموضوع. وقد عم الشارع المصرى وقتئذ غضب شديد،
وأمام ضغط الرأى العام قدمت الحكومة إلى إسرائيل طلبا للتحقيق،
ثم انتهى الأمر.

إن إسرائيل لا تسكت عن حقوق مواطنيها الأحياء منهم والأموات..
وهى تتعقب قتلة اليهود فى أقصى الأرض وأدناها لتأتى بهم
وتحاكمهم، ومسئولوها لا يتركون لقاء مع نظرائهم المصريين إلا
وجاءوا بموضوع الجاسوس على رأس جدول الأعمال.

فهلا أثبتنا لأنفسنا أولا وللعالم ولإسرائيل أننا لا نقسامح
فى حقوق بلادنا، ولا ننسى قتل الأبرياء من ابنائنا.. وإن سكتنا
حينما عن قاتليهم فنضع كل الحقائق أمام قضائنا، ثم ننظر بماذا
يحكمون؟

هذه هى الرسالة التى وصلتني من الدكتور يحيى نور الدين
طراف، استاذ جراحة عظام الأطفال، كلية الطب، جامعة القاهرة.

أحمد بهجت

نصر أكتوبر ..

في عيون أسرى الحرب الإسرائيليين

بعد ربع قرن من تجربة قيامى بإجراء سلسلة من الحوارات مع أسرى الحرب الإسرائيليين بالسجن الحربى المصرى فى أكتوبر ١٩٧٣ يصبح من الواجب علينا تأمل نتائج هذه الحوارات ليس فقط من باب الاحتفال بذكرى مجيدة فى حياة مصر والعرب أجمعين، بل من قبيل الدراسة المتأنية لتجارب الماضى ودروسه المستخلصة لخدمة سلامة الأرض المصرية وضمن الأمن القومى لمصر فى مواجهة أية نوايا عدوانية مستقبلية محتملة من جانب أنصار ثقافة العدوان والتوسع والتين يعملون على زيادة تعدادهم فى المجتمع الإسرائيلى خاصة من أتباع اليمين الدينى المتطرف ليصلوا يوماً من خلال هذه الزيادة العددية بتشجيع التناسل الى الحصول على الأغلبية اللازمة للحكم والسيطرة على الترسنة النووية ليضعوها فى خدمة أساطيرهم الحاملة بالتوسع وبناء امبراطورية مترامية الأطراف تكتسب مبررات وجودها من نصوص الكتب الدينية.

د.ابراهيم البحراوى

رئيس شعبة الأبحاث الإسرائيلية
جامعة عين شمس

وكم شعرت بانبياح عميق قبل كتابة هذا المقال عندما طالعت بالأهرام فى ١٩٩٨/٩/٢٧ تصريحاً للدكتور أسامة الباز مستشار رئيس الجمهورية منقولاً عن صحيفة الأيام البحرينية يؤكد فيه قدرة مصر على ردع إسرائيل وقائلاً بالحرف إن إسرائيل يجب أن تعلم أن مصر ليست هينة وأنها لن تستطيع ردعنا ومحنراً من خطورة البرنامج النووى الإسرائيلى معلناً أن مصر تمتلك الوسائل الكفيلة بتحقيق ردع إسرائيل عن العدوان.

لقد كان مبعث ارتياحى لهذا التصريح امران. الأول أن قيامتنا فى أعلى مستوياتها واعية باتجاهات الخطر واحتمالاته فى الوقت الحاضر رغم أن اليمين الحاكم اليوم فى إسرائيل كما يمثل حزب الأغلبية ليكود لايقاس تطرفه على ضراوته التى تراها بجنوح التطرف الدينى الإسرائيلى الذى يمكن أن يحقق أغلبية برلمانية للسيطرة على الحكم فى غضون عشرين عاماً من الآن.

والثانى أن هذا التصريح من جانب الدكتور الباز يتوافق مع الخلاصات التى انتهت إليها حواراتى مع الأسرى الإسرائيليين من ضباط ينتمون الى كافة أنواع الأسلحة للبرية والجوية وهى الخلاصات التى تؤكد أن للضمان الوحيد لسلامة الأرض المصرية وحمايتها من الأطماع التوسعية هو أن تمتلك مصر قوة الردع العسكرية المناسبة للزمن الحاضر والمستقبل والقادرة على تحييد ترسانة إسرائيل النووية.

وإذا كنت قد أشرت فى صدر المقال الى نوع القوى المتطرفة التى يجب علينا التحوط من الآن لامكانية صعوبتها بأغلبية جارفة الى الحكم فى إسرائيل فإن الحوارات مع الأسرى الإسرائيليين قد أوضحت لى على نحو كاف أن الجمهور العادى فى إسرائيل حتى ذلك البعيد عن التطرف الدينى والأطماع التوسعية الأيديولوجية لن يمانع فى حالة تحقق هذه الأطماع دون خسائر جسيمة من التوجه الى تأييدها ودعمها والتمسك بالمكاسب التى تحققها فى الأرض العربية عامة والمصرية خاصة اعتبارها إضافة الى رصيد معاشه وغنيمة سهلة الهضم تشبع احساسه بالسيطرة والتفوق وتضخ موارد اقتصاديه إضافية الى حياته فلقد كانت مجموعة الأسرى التى حاورت أقرانها تعيل الى استخدام المنطق البراجماتى أى المنفعى العملى فى طروحتها حول تفضيل البقاء فى سيناء مادام ذلك البقاء مجلبه للمنافع وخالياً من الضرر الجسيم.

وإذا عدنا الى الماضى ربع قرن من الزمن الى مشهد السجن الحربى المصرى وساحته مكتظة بالأسرى الإسرائيليين ورجعنا الى تسجيلات الحوار معهم ولنسنا ما فيها من كمد وحزن ولوعة على انهيار اسطورة التفوق العسكرى الإسرائيلى المطلق وعلى فقد الأصدقاء الذين سقطوا صرعى وانتبهنا الى ماتحتويه تعبيرات هؤلاء الأسرى من احساس بالصدمة الحادة لاكتشافهم صورة مختلفة للمقاتل المصرى عما تصوره لهم أجهزة التوجيه المعنوى الإسرائيلية لأبركنا صحة الخلاصة من كل هذه الحوارات وهو أن قدرة مصر على توجيه صدمة جارفة فى أكتوبر ١٩٧٣ هى وحدها التى هيات الجماهير الإسرائيلية بمنطق البقاء فى سيناء خير لإسرائيل من السلام بدون سيناء وهى الفكرة التى رسخت فى نفوس هذه الجماهير تلك التشكيلة المختلطة من الأطماع الأيديولوجية والمنافع المحققة الضالية من الضرر الجسيم قبل حدوث الصدمة العسكرية المصرية.

ولعلنا إذا ما توقفنا لاسترجاع بعض مآثر في تلك الحوارات لتجسدت أمامنا الخلاصة التي تعيننا في التخطيط للمستقبل.

أ. عندما جلست إلى المجموعة الأولى من الضباط الأسرى اكتشفت من ضحكاتهم وأساريرهم أنهم في حالة ابتهاج واتجه ذهني إلى أن السبب في ذلك يرجع إلى حسن المعاملة التي يلقونها من الجيش المصري في الأسر.. وعندما سألتهم عن نوع المعاملة أجابوا بأنها لائقة طبقاً للاتفاقيات الدولية وعدت أسأل هذه المعاملة هي السر وراء حالة الابتهاج التي تسودهم.. فجات الإجابات بمبادرات متباينة مثيرة للدهشة.. فقد أجمعوا على أن السبب في ابتهاجهم هو أنهم ما زالوا على قيد الحياة وأنهم لم يلقوا مصير زملائهم الذين التهمتهم ماكينة الحرب المصرية وعندما وجهت مزيداً من الأسئلة حول هذا الإحساس قال أحدهم: نعم أنا سعيد لأنني نجوت من الموت ومازلت حياً فانا ما زلت شاباً صغيراً ولم اخذ بعد نصيبى من الحياة، وتكررت نفس الحالة مع سائر المجموعات مما أكد أنها حالة عامة بينهم.

ب. عندما سألت عن مشاعرهم تجاه زملائهم الذين سقطوا صرعى.. حلت مشاعر الكآبة والكمد على الجلسة الأولى وسائر الجلسات وتصاعدت أصوات تعبير عن الحزن العميق.

ج. عندما سألت عن كيفية سقوطهم في الأسر رغم ما يشاع عن تفوقهم العسكري وانتمائهم لجيش لا يقهر.. كشفت الإجابات عن حالة صدمة لاكتشافهم أن العدو المصري أفضل أداءً مما توقعوا جميعاً على اختلاف أسلحتهم. قال الطيارون والملاحون الجويون إن طائراتهم أصيبت قبل أن يتمكنوا من القاء حمولاتهم من القنابل وأن المفاجأة حالت بين زملاء لهم وبين القنابل من الطائرات المتفجرة.. وقالوا إن أجهزة التلسكي المفتوحة بين القواعد الأرضية وبينهم كانت تحمل عبارات يصرخ بها جميع الطيارين في حالة هستيرية وهي «أن الصاروخ المصري يتعقبني»، «أنتى لا أستطيع الفرار من الصاروخ»..

«لقد انفجرت طائرة داود»، «أن طائرة يهوشع تلتهب في الجو»، «سأقفز من الطائرة فالصاروخ متجه إلى»

وإذا ما علمنا أن سلاح الجو الإسرائيلي يعتبر في خطة الدفاع الاستراتيجي الراجع الأول الذي يعتمد عليه في وقف وتدبير أي قوات عربية مهاجمة لحين تعبئة قوات الاحتياط لاكتشفنا مدى الصدمة على المستوى الشخصي والمستوى العام التي نزلت بهؤلاء الأسرى.

وقال ضباط وجنود خط بارليف عن ملابسهم وقوعهم في الأسر لم يكن في الهجوم المصري على مواقعنا أية مفاجأة على مستوى وحدتنا.. فلقد انذرتنا القيادة منذ الثامنة صباحاً يوم السادس من أكتوبر برفع درجة الاستعداد إلى الحد الأقصى وتوقع هجوم مصري. وعندما وقع الهجوم كنا مستعدين في نشمتنا ولكن المصريين لم يوقعهم شيء لا القذائف والألغام ولا الرشاشات كانوا يصيحون ويهجمون حتى اقتحموا علينا المواقع ولم يكن أمامنا إلا التسليم.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن خطة الخداع الاستراتيجي المصرية والسورية نجحت في تحقيق هدفها الرئيسي وهو اقناع القيادة العسكرية الإسرائيلية العليا بعدم تعبئة قوات الاحتياط أما القوات الإسرائيلية على خط القناة فقد صدرت إليها أوامر الاستعداد اعتماداً على مناعة الحصون ومساندة السلاح الجوي وهو ما لم ينفذ في شيء.

عندما سألت بعد ذلك ألم يكن الأفضل لكم أن تقبلوا نداءات العالم والرئيس المصري بالانسحاب مقابل السلام بدلاً من التعرض للموت والأسر؟ جاعت الإجابات جميعاً نقول ولماذا كان يجب أن نقبل ذلك الانسحاب.. فلقد كنا في الوضع الأفضل ولم تكن لدينا القدرة على طرئاً من مواقعنا.

وكانت تلك الإجابة على أسئلتهم خير تحية لأبطالنا المقاتلين ولأرواح شهدائنا فالخلاصة الواضحة أنه لو لم تقع الصدمة ولو لم تتحطم الحصون ولو لم يقعوا في الأسر لما كان هناك داع من وجهة نظرهم للانسحاب من سيناء حتى مقابل السلام. ولعل الخلاصة المتصلة بالمستقبل تكون الآن على أعلى درجة من الوضوح فلا ضمان لسلامنا لتحميه قوتنا ولإردع للعدوان سوى قوتنا على الردع.

في مقبرة «الطالية»:

أسير إسرائيلي؛ قائد خدعني!

أيوم التاسع

وفي اليوم التاسع من أكتوبر حاول العدو القيام بعملية اختراق لرأس كوبري الفرقة مع التركيز المدفعي والطيران ونجح في اختراق جزئي غير أن الوحدات استمرت في القتال الشرقي. قتالا شرسا، حتى تم رده إلى الشرق. ونجحت دبابة من دباباته باستخدام ستارة كثيفة من الدخان في الوصول إلى جنوب الطالية محاولة اقتحام التبة غير أن قواتنا الموجودة بها تمكنت من التشبث بالأرض وتدمير ٢ دبابات وأسر جنديين وقتل باقي أفراد القوة. وخلال استمرار القصف الجوي وفشله في الاستيلاء على التبة دفع العدو بكتيبة صواريخ مضادة للدبابات

في محاولة يائسة للاستيلاء عليها، وتصنت له كتيبة دبابات مصرية وتمكنت من تدمير ٢٨ دبابة له علاوة على ٤ عربات صواريخ. وبتلك انكسرت شوكة الهجوم للضاد وارتدت بقية الدبابات على أعقابها، واستمر العدو في القصف الجوي للانتقام مما حاق به حتى آخر ضوء.

وبعد آخر ضوء يوم ١٤ أكتوبر عقب تهديد نيراننا عن حفرة العدو نجحت إحدى سرايا دباباته في الوصول إلى جنوب الطالية ولكنها فوجئت بكمين دمر لها دبابتين وأرغمت باقي القوة على الارتداد مما جعلها تهرب في اتجاه مخالف للنيران منه وتقع في حقل القمام تسبب في تدمير ٦ دبابات وفرت الدبابتان الباقيتان.

وخلال الفترة من ١٤ حتى ٢١ أكتوبر أصبح موقع الطالية هو الشوكة التي تهدد قوات العدو وارتاله المتحركة في اتجاه الدغرسوار لأنها الهيئة الحاكمة للسيطرة على قطاع اختراقه في تل سلام والدغرسوار وقرية الجلاء.

تعتبر معركة «الطالية» من أهم المعارك التي خاضتها قواتنا المسلحة خلال اقتحامها الناجح لخط بارليف الحصين حيث قصمت هذه المعركة ظهر المدرعات الاسرائيلية وتكبد فيها الاسرائيليون ٧٥ دبابة، منها دبابتان سليمتان و٤ عربات مقذوفات موجهة مضادة للدبابات و٤ مركبات مجنزرة ومئات من القتلى والجرحى وبعض الأسرى وأظهرت معارك «الطالية» بسالة وشجاعة الجندي المصري وثباته في أحلك الظروف. حيث حاول العدو القيام بعدة هجمات مضادة لاسترداد هذا الموقع الحيوي بالتعاون مع قواته الجوية التي قامت بغارات عنيفة، وصلت إلى ٩٦ طلعة طائرة في اليوم إلا أن قواتنا الباسلة كانت ترد دائما، والطالية عبارة عن تبة رملية تصلح لسير جميع أنواع المركبات وتمتد من الغرب إلى الشرق وتقع على مسافة ٧ كيلو مترات شرق القناة في منطقة خور سون وترتفع حوالي ٤٩ مترا فوق سطح الأرض ويمكن منها المراقبة والسيطرة على الطريق الأوسط ومن الشرق تشرف على الهياكل حتى جبل حبيطة وجنوبا حتى تل سلام والدغرسوار وقرية الجلاء. لذلك فهي أهم نقطة في خط التباب الممتد شرقا وبحذاء القناة ولأهميتها فقد اعتبرها العدو الهيئة الحاكمة في منطقة شرق التماسح واتخذها مركزا للقيادة في هذا القطاع.

وبدأت معارك الاستيلاء على موقع الطالية يوم ٦ أكتوبر بعد أن تحرك احتياطي العدو الموجود بها لايقاف هجوم وحدات الفرقة ١٦ مشاة القائمة بالعبور لكنه فشل ودمرت له قواتنا ٤ دبابات وعربة مجنزرة وتابعت مهمتها واستولت إحدى وحدات الفرقة على التبة وقام العدو بهجوم مضاد لمحاولة الاسترداد لكنه فشل، ومع تقدم قواتنا شرقا للاستيلاء على رأس كوبري يوم ٨ أكتوبر وبعد عبور القوة الرئيسية لمنطقة الطالية حاول الاسرائيليون الالتفاف حول مؤخرة اللواء لكن إحدى السرايا استطاعت تدمير دبابة له فارتد قبل أن يصل للموقع وتمكنت قواتنا من تحقيق مهمتها في إنشاء رأس الكوبري.

واعتقد الاسرائيليون انه بتركيز القصف الجوي عليها سيجعل دفاعات الطالية تنهار، غير انه كان واهما حيث استمر القصف المدفعي على ارتالة المتقدمة ومنعه من توسيع الثغرة شمالا.

وعندما فقد العدو القدرة على تحمل لخسائر اكثر قرر انتهاء الموقف بالاستيلاء على الطالية بنى شكل من الاشكال.

واعتبارا من أول ضوء يوم ٢١ اكتوبر قام بقصف تيراني متواصل وتركيز ضربات الطيران والهجوم بلواء مدرع وركزت كتيبة الدبابات من قوة اللواء على هجومها في اتجاه الموقع، وقامت مجموعة مدفعية للجيش من الضفة الغربية للقناة بصد وتدمير كتيبة دبابات العدو وكبدتها ٢٠ دبابية وأوقفت هجومها.

ورغم محاولة الهجوم على الطالية وحصارها من جميع الاتجاهات وتركيز نيران الاسلحة الثقيلة في أثناء اقتحامها تم تدمير جميع دبابات العدو، ولم يتبق منها واحدة.

ويعود الفضل في سرعة تدمير الدبابات المعادية للتقدمة للتبة الى حسن تصرف الضباط والجنود وخاصة أفراد المشاة المسلحين بالقنابل اليدوية المضادة للدبابات والرماه من أطقم المركبات المدرعة الذين حققوا مفاجئة للعدو بحسن اخذاتهم لمركباتهم وبقوة توجيه النيران التي دمرت أحدث دباباته ولا تجد ما تصور به معركة تبة الطالية سوى ما قاله احد الاسرى الذي أبلغ إليه من قبل قيادته: «إنك لن تقابل بنى مقاومة وأن مهمتك هي أسهل مهمة يكلف بها جندي خلال معركة» واستطرد الجندي قائلاً لقد خدعنى قاندى!!

■ اعداد: القسم العسكري

صحف إسرائيلية: توقفنا عن النشر في فضيحة قتل الأسرى المصريين لتورط شخصيات بارزة

لندن - مكتب الأهرام: أكدت الصحفية الإسرائيلية ميهال سيلا أن الصحافة الإسرائيلية تعمدت وقف نشر أي شيء عن قضية قتل أسرى الحرب المصريين على أيدي الجنود الإسرائيليين لتورط شخصيات إسرائيلية بارزة في تلك الفضيحة الأخلاقية التي سببت جرحا عميقا لدى الإسرائيليين وقالت سيلا، الصحفية في صحيفة «دافار» الإسرائيلية في ندوة عن الصحافة الإسرائيلية بمركز الشرق الأوسط في جامعة إكسفورد البريطانية: «إن الصحفيين الإسرائيليين شعروا أن الحادث غير سار بالمرة بالنسبة للإسرائيليين الذين كانوا في أعماقهم يودون لو تسوا هذا الموضوع تماما. وأشارت إلى أن الكشف عن عمليات قتل الأسرى المصريين نكأ جرحا قديما أراد الإسرائيليون أن يلتئم». وأوضحت أنه بالرغم من الحديث عن حزية الصحافة الإسرائيلية وانفتاحها، فإنها تواجه ٢ مشاكل أساسية، هي: القوانين الرسمية والسلوك الذاتي للصحفيين وملكية الصحف. وقالت سيلا: «بالنسبة للقوانين، فإن كل صحيفة تحتاج إلى رخصة لكي تصدر. ويمتلك وزير الداخلية الحق في إغلاق أي صحيفة دون أن يشرح أسباب القرار، ورغم أن هذه السلطة لم تستخدم كثيرا، فإنها تبقى خطرا يتهدد حرية الصحافة الإسرائيلية». وأشارت إلى أن القانون الآخر يتمثل في الرقابة العسكرية التي تملك الحق في أن ترى كل المواد التي تنشرها الصحف قبل النشر، ولابد أن توافق عليها أولا خاصة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية. واستطردت قائلة: «إن أي شيء يتعلق بالنظام العام والأمن محظور نشره قبل أن تراه الرقابة العسكرية». وطبقا للقانون فإنه محظور على الصحيفة أن تشير إلى أن المادة المنشورة قد تعرضت للرقابة. وأوضحت أن الرقابة قد تستخدم ليس لأسباب أمنية فقط بل لأسباب سياسية مثل نقل اليهود الفلاشا من اثيوبيا إلى إسرائيل قبل سنوات حيث حظرت الرقابة النشر عن الموضوع في البداية. وذكرت ميهال سيلا أن القيد الثاني على حرية الصحافة هو سلوك الصحفيين الإسرائيليين أنفسهم، فهناك لجنة تسمى «لجنة المحزوين» وهي أشبه بناد للصحفيين أبرم اتفاقا مع الرقابة العسكرية على الموضوعات التي يجب نشرها أو حظر النشر عنها وأشارت إلى أن المثال الصارخ على كون الصحفيين الإسرائيليين يمثلون أحيانا قيادا على حرية الصحافة، هو ما حدث عام ١٩٧٣ عندما علمت الصحافة الإسرائيلية بأن هناك تحركات وحشودا للجيش المصري في منطقة القناة، لكن الرقابة طلبت عدم النشر حتى لا تسبب حالة من الهلع بين الإسرائيليين، ووافق الصحفيون على ذلك، لكن الجميع ندم على ذلك بعد أن بدأت الحرب.

إسرائيل تفرج عن ٥ مصريين ضمن ٢٦ أسيرا خلال ساعات

غزة - مرسل الأهرام: صرح هشام عبدالرازق وزير الدولة الفلسطيني لشئون الأسرى والمحررين بأن الدفعة الثانية من المعتقلين التي سيتم إطلاق سراحها خلال ساعات تتضمن ٥ مصريين من الأسرى الذين تشملهم هذه الدفعة وبعدهم ٢٦ أسيرا، والأسرى المصريون هم مسلم الطرابين وسلام الطرابين، ورمضان السواركة وسليمان العزازمة وشقيوى العزازمة، وقالت مصادر فلسطينية أن الاسمين الأخيرين محل خلاف حيث يقول الإسرائيليون انهما فلسطينيان في حين تؤكد المصادر الفلسطينية انهما مصريان وبين الأسرى العرب الليبي خليفة مبروك الصيغري والسوداني موسى خميس.

ومن المقرر ان تستضيف السلطة الفلسطينية الأسرى العرب لمن يرغب في ذلك على ان يتم تسليم غير الراغبين في الإقامة إلى بلدانهم عبر الصليب الأحمر.

وفي غضون ذلك، قال بيان صادر عن ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك انه تم توسيع معايير ومواصفات إطلاق سراح السجناء المقرر إطلاق سراحهم في الدفعة الثانية، ووفق هذه التعديلات فانه سيفرج عن ٤٢ سجينا شاركوا في عمليات بعد اتفاق اوسلو و١٢ معتقلا من الجهاد وحماس لم يشاركوا في اعمال أدت إلى اصابة إسرائيليين وكان من المقرر إطلاق سراح هؤلاء في مارس من عام ٢٠٠٠.

رؤية مصرية

شهود إسرائيليون على قتل الأسرى!

● ألم يحن الوقت لفتح ملف الأسرى المصريين الذين قتلهم الإسرائيليون في سيناء أثناء حرب ٦٧ وحرب ٥٦؟ ألم تسنح الفرصة لمحاكمة شارون، وأمثاله، كمجرم حرب مسئول عن إعطاء الأوامر بتنفيذ هذه المذابح الجماعية ضد الأسرى العزل؟ ألم يحن الوقت للاخذ بالثأر من القتل وتجهيز ملف القضية؟

لقد صارت القضية ساخنة ولا تحتمل التأجيل ومن حق أهالي الضحايا - المصريين الشهداء من العسكريين والمدنيين - أن يلجأوا الى محكمة جرائم الحرب الدولية والقضاء البلجيكي لجر السفاح شارون وأعوانه من العسكريين الإسرائيليين في حرب يونيو ٦٧ ومحاكمتهم عن المذبحة التي جرت في العريش وغيرها للأسرى المصريين وباعتراف ضباط إسرائيليين وكذا بشهادة شهود العيان الذين أفلتوا من القتل.. وإذا كان السفاح ميلوسيفتش يحاكم أمام المحكمة الجنائية الدولية لجرائم الحرب في يوغسلافيا (والمنعقدة في لاهاي) فإن حالته تنطبق وأكثر على الجنرال أرييل شارون الذي كان قائدا مسئولا في جبهة سيناء في حرب ٦٧ وقبلها في حرب ٥٦ وكان له دور في قتل الأسرى المصريين من العسكريين والعمال الذين كانوا متواجدين في ذلك الوقت.. وهناك لدى الصليب الأحمر الدولي ما يثبت وقوع هذه المذابح الجماعية والمخالفة للمواثيق الدولية!

وهناك وثائق هامة تكفل إدانة شارون وآخرين من قادة الجيش الإسرائيلي أثناء الحربين ومنها اعترافات المقدم عاموس نامان في صحيفة «معاريف».. وكان قائدا في سيناء في حرب ٥٦ - ويقول فيها: كنت سعيدا خلال زيارتي في عام ٧٧ لمدينة شرم الشيخ لأنني شاهدت نفس الأماكن التي وضعت فيها جماجم الجنود المصريين وهاياكلهم العظمية الذين كنت أمرت بقتلهم بشكل جماعي، وكذلك اعترافات العميد إيدي بيرو الذي روى لصحيفة «الجيروزايم بوست» تفاصيل القتل العمد والتمثيل بجثث العمال المصريين - التراحيل - في سيناء.. وأيضا شهادة تاجر يهودي مقيم في فرنسا حاليا وكان يبيع أعضاء الأسرى المصريين الذين قتلوا في حرب يونيو ١٦٧

وقد حان الوقت لتتبع خيوط وأثار جرائم الحرب التي ارتكبتها القيادة الإسرائيلية في جبهة سيناء، وأجراء حصر شامل لأعداد القتلى من الأسرى المصريين - عسكريين ومدنيين - الذين جرت إبادتهم بشكل جماعي بأيدي الإسرائيليين وبدافع الكراهية وشهوة القتل عند اليهود حتى لا تضيع دماء المصريين هدرا - وكما يقول المحامي نبيه الوحش في مذكرته الى وزير الخارجية - وحان الوقت لمحاسنة هؤلاء القيادة الإسرائيلية وعلى رأسهم شارون أمام القضاء الدولي حتى ينالوا الجزاء والعقاب الرادع!

ويكفي ما تكشف مؤخرا عن سر تدمير الطائرات الإسرائيلية لسفينة التجسس الأمريكية «ليبرتي» في الثامن من يونيو ٦٧ والتعقيم الذي فرضته واشنطن على الحادث، لأن السفينة كانت الشاهد الوحيد على جرائم الحرب التي ارتكبتها الجنود الإسرائيليون ضد الأسرى المصريين، وقد أكد جيمس بامفورد - في كتابه «مخبا الأسرار» أن السفينة سجلت بأجهزة التنصت والرصد الحديثة عملية تجميع ستين أسيرا مصرية أمام حواط مسجد العريش حيث قامت القوات الإسرائيلية بإطلاق النار على ظهورهم من الخلف.. وكانت السفينة تقف أمام ساحل العريش للتجسس بعد نشوب الحرب ولم تجد أسراييل أمامها سوى إغراق ليبرتي بما تحمله من تسجيلات وأدلة على جرائمها!

واتوقف أمام بيان لجنة الشؤون العربية والأمن القومي في مجلس الشورى الذي وجه اتهاماً صريحا الى شارون بقتل الأسرى المصريين في حربي ٥٦ و٦٧ وأشار الى سجل شارون في ارتكابه جرائم ضد الإنسانية منذ مذبحه قرية قبية ضد الفلسطينيين عام ٥٣ ومرورا بمذبحة صبرا وشاتيلا وحتى تصفية القيادات الفلسطينية بالاعتقالات.. وهناك الملف الذي أعدته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والذي يتضمن اقوال ستة وخمسين شاهدا على عمليات قتل تعرض لها زملاؤهم في حربي ٥٦ و٦٧ بالإضافة الى اعترافات مسئولين عسكريين إسرائيليين بارتكاب هذه الجرائم.. وهناك افادات لشهود عيان عن قتل الأسرى المصريين وقامت منظمات أخرى بتوثيقها رسميا.. فإن مثل هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم ولا تغلق ملفاتها مهما طال الزمن!

محمد وجدى قنديل

المصدر: اخرساعة

التاريخ: ١٥ اغسطس ٢٠٠١

بلاغ للنائب العام:

مطلوب محاكمة شارون

لتورطه في مذابح الأسرى المصريين

• حام عبد ربه

والتحقيق في البلاغات الخاصة بقضية الأسرى المصريين من المدنيين والعسكريين باعتبارها من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات المصري، وطبقا للاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها كل من مصر والكيان الصهيوني، والتي تتيح حق محاكمة مرتكبي تلك الجرائم؛ إلا أن النيابة العامة لم تحرك ساكنا تجاه الدعوى بدون إبداء أية أسباب. كما أن وزير الخارجية المصري آنذاك أعلن قرار إغلاق ملف الأسرى المصريين مع إسرائيل.

• وما هي ضمانات الا يلقي البلاغ

الجديد نفس مصير البلاغ القديم؟

- الضمانات هي الجهد

الذي بذلناه كمنظمة تهتم

بحقوق الإنسان على مدى ست سنوات كاملة للبحث عن وثائق وأدلة الاتهام ممثلة في مئات المقابر الجماعية التي تم العثور عليها للشهداء من الأسرى والمدنيين المصريين في سيناء، إلى جانب الشهادات الحية لحوالي ٥٦ جنديا ومدنيا شاهدوا بأعينهم تلك المذابح، وهذه الشهادات وثقتها بالصوت والصورة والتواريخ، وهؤلاء الشهود تمكنوا بمعجزة من النجاة من القتل أو الدفن وهم أحياء، وبعضهم تعرض للتعذيب والإصابة على يد مجرمي الحرب الإسرائيليين.

• من تضم قائمة الاتهام من

الضباط الإسرائيليين؟

- يرد حافظ أبو سعدة: القائمة التي

قدمناها للنائب العام تتضمن مجموعة

رغم مرور ست سنوات على اعتراف عدد من القادة الإسرائيليين بالتفصيل عن المذابح الرهيبة التي ارتكبوها في سيناء خلال حربى ٥٦ و ٦٧ ضد الأسرى والمدنيين المصريين لم تتبلور محاولات جادة لاتخاذ اجراءات نحو تحقيق هذه المعلومات وملاحقة مرتكبي جرائم الحرب الإسرائيليين ليس على مستوى المحاكم الدولية بل حتى أمام القضاء المصرى. لكن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان قامت على مدى خمس سنوات بتجميع شهادات حية لأكثر من ٥٦ مصريا شاهدوا بأعينهم تلك المذابح. وتقدمت منذ أيام قليلة ببلاغ إلى النائب العام لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين وعلى رأسهم أرييل شارون رئيس الوزراء وبنيامين بن اليعازر وزير الدفاع الإسرائيلى.

«آخر ساعة» أجرت مقابلة مع حافظ

أبو سعدة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومقدم البلاغ الأخير، وذلك أثناء وجوده في جنيف وتقدم صورة مفصلة لاعتراف مجرمي الحرب الإسرائيليين كما نشرتها صحيفة «معاريف» الإسرائيلىة يوم ٤ اغسطس ١٩٩٥. ونوالى فى الأعداد القادمة نشر الشهادات التفصيلية لشهود العيان المصريين الذين لازالوا أحياء يرزقون.

• لماذا الآن بلاغ جديد للنائب العام

عن جرائم الإسرائيليين ضد الأسرى

المصريين فى حربى ٥٦ و ٦٧ بعد ست

سنوات كاملة من اعتراف إسرائيل بهذه

الجرائم عام ١٩٩٥؟

- يقول حافظ أبو سعدة أمين عام

المنظمة المصرية ونائب رئيس المنظمة

الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان: لم

نتقاعس عن القيام بواجبنا منذ عام

١٩٩٥، ففى ١٠ سبتمبر - بعد حوالى

شهر فقط من اعتراف قادة إسرائيل

بالمذابح - طالبنا النائب العام السابق

«رجاء العربى» بتحريك الدعوى العمومية

حافظ أبو سعدة: لدينا شهادات حية واعترافات القادة الإسرائيليين

● والقانون الدولي هل يعطى الحق للسلطات المصرية في مطاردة مرتكبي مذابح الأسرى والمدنيين؟

- وفقا لقواعد القانون الدولي، فإن إسرائيل صادقت على اتفاقيات جنيف الأربعة في ٦ يوليو ١٩٥١، وتتحمل مسئولية الالتزام بجميع أحكام تلك الاتفاقيات، وتنص المادة ١٢ من اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بأسرى الحرب على المسئولية الدولية لإسرائيل عن الجرائم التي ارتكبتها ضد الأسرى والمدنيين المصريين باعتبارها جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية.

● ما هي ملاحظتك على الشهادات التي تم جمعها عن المذابح الإسرائيلية في سيناء؟

- ما قامت به العصابات الإسرائيلية في سيناء هو عمليات إبادة جماعية، قام خلالها جنود إسرائيل بقتل الأسرى

المصريين بعد أن تخلوا عن أسلحتهم وعتادهم، وقد ثبتت النية الإجرامية بمشاهد سحق عظام الأسرى والجرحى المصريين تحت تروس الدبابات الإسرائيلية، وقد توافر لتلك الجرائم القصد الجنائي والنية الإجرامية، ولم تكن هناك حالة دفاع شرعي عن النفس، بل كان الدافع هو الغل والانتقام والحقد والبربرية والعنصرية. إن هذه الجرائم الإسرائيلية ضد الأسرى المصريين ارتكبت عمدا مع سبق الإصرار والترصد، ولا يمكن أن تمر دون عقاب.

الاعتراف سيد الأدلة، والاعترافات البشعة التي أدلى بها الضباط والجنود الإسرائيليون عن مذابح الأسرى والمدنيين المصريين لصحيفة «معاريف» الإسرائيلية في أغسطس ١٩٩٥ هي أقوى الأدلة على هذه الجرائم. ولكن هذه الاعترافات التي تقدمها «آخر ساعة» بالحرف الواحد لم تكن كافية لفتح التحقيق داخل إسرائيل تجاه المتهمين.

وتبدأ الاعترافات مع الضابط الإسرائيلي رفائيل فيشر:

«بدأت الحكاية يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ الساعة الخامسة مساء، حيث هبطت وحدة مظلات الكتيبة ٨٩٠ تحت قيادة رفائيل إيتان في أول أيام الحرب على الجانب الشرقي من ممر متلا في قلب سيناء، وهو يعرف بـ «عملية قادش» لحظة الهبوط - وكنا حوالى ٣٩٥ جنديا من الكتيبة - شاهدنا خيمتين كبيرتين بهما

كبيرة من الأسماء على رأسها أرييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي كان قائدا للجو التاسع الإسرائيلي في حرب عام ١٩٦٧، والضابط «أرييه بيرو» الذي أعلن في أغسطس ١٩٩٥ عن قيامه بقتل ٤٩ أسيرا مصرية أعزل من السلاح أثناء حرب ١٩٥٦، وقتل ٥٠٠ أسير مصري بينهم عمال مدنيون على أرض سيناء أثناء حرب ١٩٦٧. وتشمل قائمة الاتهام أيضا رفائيل أتيان، وداني دولف، وشارون زيف، وعاموس نثمان، ومراسيل طوبياس، وبنيامين اليعازر وزير الدفاع الإسرائيلي حاليا، ومردخان براون وغيرهم..

● هل يستطيع النائب العام في مصر القبض على الضباط الإسرائيليين؟

- النائب العام يملك سلطات كبيرة لإدانة هؤلاء المجرمين والقبض عليهم في حالة دخول مصر، إلى جانب إمكانية إحالة الدعوى إلى المحكمة الجنائية الدولية لإدانتهم وتحجيم تحركاتهم واتصالاتهم على المستوى الدولي، فضلا عن الضغط على بعض المؤسسات مثل الصليب الأحمر لتقديم ما لديهم من وثائق ومعلومات عن هذه المآزير التي ارتكبتها إسرائيل في حق كل مواطن مصري. والأهم من ذلك أن النائب العام يملك حق مخاطبة المؤسسة العسكرية المصرية لتقديم معلومات عن المفقودين في حربى ٥٦ و ٦٧ وهو ما لا نستطيعه كمنظمة غير حكومية ليس لديها صفة لدى المؤسسة العسكرية.

● هل ترى أن ثمة أسسا وقواعد قانونية تدعم هذا البلاغ الجديد؟

- القانون المصري يطبق على الجرائم التي تقع داخل الحدود المصرية، وينص قانون العقوبات المصري على أن أحكامه تشمل كل من يرتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون في القطر المصري، وتشير المادة الثانية من القانون إلى أن أحكامه تسرى على كل من ارتكب في خارج القطر فعلا يجعله فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري.

الدم كان يتدفق بغزارة من الشاحنة، وعندما فتح الجنود الباب الخلفي للشاحنة، سقطت جثث العمال مكومة على بعضها. عددهم تراوح من ٤٠ إلى ٥٠ شخصا، وكانوا يرتدون جلابيب بيضاء كان المشهد هو الأسوأ في حياتي، لم أكن أصدق أننا قتلنا مدنيين. وبعد أن أفرغنا الشاحنة من الجثث، كان البعض لا يزال على قيد الحياة، وشاهدت اثنين من الكتيبة يصعدان للشاحنة، وظلا يطلقان الرصاص على المصابين حتى ماتوا، وظننت أن أصابعهم أرهقت من شدة الضغط على الزناد.

وشهد يوم ٤ نوفمبر ١٩٥٦ مجزرة أخرى ارتكبتها كتيبة المظلات الإسرائيلية قبل وصولها إلى شرم الشيخ بنحو ١٥ كيلومترا لدرجة أن الطريق كان مزروعا بعشرات الجثث للجنود المصريين والسودانيين.

وهذه هي شهادة داني دولف كولونيل سابق من قوات الاحتياط :

الجنود المصريون كانوا عطشى للغاية ومحاصرين، لم ندر متى شربوا آخر مرة، ولكنهم كانوا يسلمون أنفسهم في جماعات وأفواج متتالية، أدركنا أنهم سيعطلون مسيرتنا إلى شرم الشيخ، ولذلك توقفنا عن عددهم وبدأنا القتل. كنا نطلق الرصاص على أي شيء يتحرك، أخذنا أسلحتهم، ورفضناهم في صفوف ثم أطلقنا عليهم النار، وبمرور الوقت حاول الجنود المصريون أن يهربوا بحياتهم بعد أن رأوا قتل زملائهم بأعينهم.

والحقيقة لم يكن لدينا فائض من الجنود لأخذ أسرى. لا أعرف حتى الآن أين كانت قيمنا في القتال؟ لماذا سرقنا ممتلكات الجنود الشخصية؟ ليس لدي إجابة، كل ما أعرفه أن هذه المشاهد ظلت تطاردني فترات طويلة ..

الاعترافات مثيرة للغاية، ولكن أخطرها كانت كلمات كولونيل سابق يدعى «عاموس نثمان» :

كنا مثل الإعصار ندمر أي شيء أمامنا، لم نفكر في أخذ أسرى، كنت أبدل خزائن الرصاص كالمجنون، وأقتل المصريين دون أن أشعر بأي شيء، وتفسيرى الوحيد لما حدث هو الكراهية التي كانت تملأ نفوسنا، كنت أريد أن أكسر عظامهم، ويبدو أن إيتان وبيرو علماني كيف أكره أعدائي، ولذلك أفرغت هذه الكراهية بالقتل..

ولم أدرك بشاعة ما فعلت إلا في لحظة واحدة، على جانبي طريق شرم الشيخ توقفت سيارة مصرية، ونزل منها ضابط مصري، وما كدت أرفع سلاحى لأقتله، حتى أخرج مسدسه وأطلق النار على رأسه.. واستوليت على سلاحه كتذكارة..

عدد كبير من المصريين لم يحركوا ساكنا من هول الصدمة، وأدركنا أنهم لم يعرفوا أن الحرب قد بدأت. كانوا مدنيين عاديين قادهم حظهم العاثر إلى الموت في هذا الزمان والمكان.

أكثر من ٣٠٠ فرد في الكتيبة شاهدوا عملية الإعدام، كنا على قمم بعض التلال، عندما أخذ بعض الضباط العمال المصريين مسافة قدرها كيلومتر، ثم ضربوهم بالرصاص، وكان المشهد بشعا. تجمد بعض العمال في أماكنهم من هول الصدمة، وسقط الآخرون على الأرض، وهرب البعض الآخر، لم تكن عملية إعدام متقنة، ولا أعتقد أن العمال ماتوا كلهم، والمؤكد أن بعضهم استطاع الهرب.

سفاح هذه المجزرة الضابط أرييه بيرو كان اليد اليمنى لقائد الكتيبة رفائيل إيتان، وشهد بعض الجنود أن كلا من بيدو وإيتان حولوا الكتيبة ٨٩٠ إلى عصابة من المجرمين:-

كانوا ٤٩ رجلا بالضبط من العمال، وبعضهم بدو. قيدنا أيديهم، وسرنا بهم جنوبا، الرعب كان يملأهم، ولكننا قتلناهم لأنهم كانوا عبئا ثقيلا علينا، ولو لم نتخلص منهم ما استطعنا إن ننجز مهمتنا. واحد فقط منهم استطاع أن يهرب وهو مصاب برصاصات في صدره وقدميه، ولكنه عاد بعد ساعات جاثيا على أربع، كان عطشان، وبدلا من أن ينتظر مرور سيارة مصرية تلتقطه، عاد الأحق ليطلب منى ماء ليشرب، ولأنى لست مسئولاً عن حماقة أعدائي، قتلته ليلحق بزملائه.

شارون زيف جندي إسرائيلي كان عمره ١٧ عاما عندما حدثت هذه المذبحة، أدلى باعترافاته قائلا :- الآن.

رأينا شاحنة مصرية تابعة لشركة بترول تمر بجوار معسكرنا، كان يمكن أن ندعها تمر بمن فيها، ولكنى لا أدري لماذا حدث هذا ؟ لم يطلقوا علينا الرصاص، ورغم ذلك أطلقت عليهم صاروخا مضادا للدبابات أطاح برأس السائق، وانهارت الشاحنة والعمال على جانبي الطريق. لم يحرك أحد من العمال المصريين ساكنا، ولكنى فوجئت بزملائي يهاجمون العمال بعد أن أعطي بيرو الأمر بإطلاق الرصاص. المشهد كان مرعبا، أسرع كل جندي إسرائيلي إلى سلاحه، وبدأ إطلاق النار، وانتهى كل شيء في دقائق معدودة.

ويمضى شارون زيف الجندي الإسرائيلي في اعترافاته المثيرة التي نشرتها صحيفة «معاريف الإسرائيلية»



المصدر: الأهرام العربي
التاريخ: ١ سبتمبر ٢٠٠١

الرمال اكتست بلون الدماء

مصادفة كشفت إعدام الأسرى المصريين

بعد سبعة أعوام من الصمت

محاكمة قتلة الأسرى

المصريين والإرهابي شارون

أكل والعالم

بجرائمهم تلك، فقد ذكر آرييه يسحاقى أحد الذين شاركوا في المذابح بأن حوالي 300 مجند مصري حصدتهم الرصاصات الإسرائيلية في حرب 1967، ثم توالت الشهادات بضمير بارد، وعندما طالبت وزارة الخارجية المصرية وبعض منظمات حقوق الإنسان بضرورة محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين رد ميخائيل بن بائير، النائب الإسرائيلي آنذاك، بأنه لا يوجد بند قانوني ينص على إجراء مثل هذا التحقيق أو اتخاذ إجراءات جنائية ضد قتلة الأسرى المصريين، والمعروف أن إسرائيل تعتبر جرائم النازية لا تتقدم، بينما جرائمها لا غبار قانوني عليها، الأمر الذي تدحضه اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة الأسرى أيام الحرب، وسيظل الأسرى المصريون معلقين في رقبة السفاحين الإسرائيليين حتى يحاكموا أمام محكمة العدل الدولية أو أمام محكمة أية دولة أخرى، بعد أن فتحت بلجيكا الباب لمحاكمة شارون.

فور أن انتهى المسئول الأمريكي من قراءة ملف تدمير باخرة التجسس الأمريكية «ليبرتي» قال: إن موقف الكونجرس كان عارا وطنيا، فإسرائيل دمرت الباخرة وقتلت فيها 34 أمريكيا، وجرح 171 آخرين، في صبيحة الثامن من يونيو 1967، بعد ثلاثة أيام من الحرب، وتواطأت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جونسون على قتل البحارة الأمريكيين وذبح الأسرى المصريين، حتى لا تخرج ربيبتها إسرائيل في الدوائر الدولية، وكان جونسون يريد فترة رئاسة ثانية، يحتاج فيها إلى أصوات اليهود، وكانت الباخرة قد سجلت عملية اغتيال الأسرى في ظلال مئذنة العريش، فقد اصطف 60 أسيرا مصرية وهم مسلسلون وأطلق الرصاص عليهم جميعا حتى تحولت الأرض الرملية إلى حمراء داكنة من دماء الشهداء المصريين، حسب أحد الناجين من «ليبرتي».

وحاولت إسرائيل مرارا إخفاء هذا السر حتى كشف الكاتب البريطاني جيمس بامفورد تلك الجريمة في كتابه «جسم الأسرار» الصادر في لندن حديثا، وكان الضباط والجنود الإسرائيليون قد اعترفوا في أغسطس 1995



طال الصمت أكثر مما ينبغي، ومازلنا في منطقة رد الفعل وليس الفعل، فبرغم اعترافات «آرييه بيرو» أحد مجرمي الحرب الإسرائيليين في أغسطس (آب) 1995، بقتله الأسرى المصريين، وتوالى الاعترافات بعد ذلك في الصحافة الإسرائيلية، فإننا انفعلنا في البداية وانشغلنا عن تلك الجرائم بمرور الوقت، وتركنا سيناء ترتشف دماء أبنائنا دون عقاب القتلة، حتى البلاغات التي تقدمت بها شخصيات عامة ومنظمات ونقابات أخذت طريقها إلى ثلاجة التاريخ، فكان لا بد من عدم إسكات الضمير ومحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، فجاءت نقابة المحامين لتحاكم مجرم الحرب شارون، وإن كانت محاكمة صورية إلا أنها حركت الرأي العام مرة أخرى، وأسهمت في أن تجعل بلجيكا تقدم شارون للمحاكمة فيها.

تحقيق - رشا عامر

والآن بعد مرور سبع سنوات تعاود المنظمات الشعبية المصرية فتح ملف مجرمي الحرب، ففي بلاغ جديد تقدمت به «المنظمة المصرية لحقوق الإنسان» بتاريخ 2001/8/6، إلى النائب العام تطالب فيه بفتح تحقيق في الوقائع الواردة في تقرير المنظمة بعنوان «الجريمة والعقاب أعيدوا حقوق الأسرى وحاكموا القتلة»، وكذلك الاستماع إلى شهادات المصريين الذين شاهدوا هذه المجازر الإسرائيلية في أثناء حرب 56 و 67 ثم استصدار قرار بتوقيف المتهمين الواردة أسماؤهم في هذا البلاغ استناداً إلى نص المادة الرابعة من اتفاقية جنيف، ومخاطبة الصليب الأحمر لتقديم ما تحت أيديه من مستندات ومعلومات حول ملف الأسرى المصريين في حربى 56 و 67، وحرب الاستنزاف وأخيراً مطالبة الحكومة المصرية بتقديم ما تحت أيديها من بيانات ومعلومات عن الانتهاكات التي تعرض لها المصريون خلال هاتين الحربين، وكانت «المنظمة المصرية لحقوق الإنسان» قد تقدمت ببلاغ إلى النائب العام في 10 سبتمبر (أيلول) رجاء العربى آنذاك ومعها 64 خبيراً في القانون الدولى، وعديد من المنظمات والنقابات والشخصيات العامة، إلا أن البلاغ كأنه لم يكن، ولم يتحرك وفي ظل ما يحدث من العصابات الإسرائيلية في فلسطين وتكرار مذابح الأسرى والمدنيين تقدمت ببلاغها الجديد لعل وعسى تستطيع أن تمتح ملف الجرائم الإسرائيلية.

في البداية يؤكد سامح عاشور - نقيب المحامين - على أنه بالرغم من استحالة الوصول إلى شارون فإن هناك فائدة من تحريك الدعوى التي ستعمل على إعادة تثبيت التاريخ في وجدان الأجيال القديمة، وتذكر الأجيال الجديدة بما حدث، أما في حالة صدور أحكام، فإنها إن لم تنفذ فستؤكد للعالم أن كل أنظمتها فاقدة للمصداقية وأن الدول التي تتشدد

بالحرية وحقوق الإنسان هي أكثر الدول التي تقرق بين العالم الأول وبين ما يسمونه العالم الثالث، والذي ينتمى إليه العرب والمسلمون فالدعوى المرفوعة ليست ضد شارون فقط بل ضد إسرائيل، حيث ارتكب كل قادتها جرائم ضد الإنسانية، وبالتالي فمن حق مصر أن تلجأ في صراعها مع هذا العدو إلى القانون مادامت التشريعات تجيز ذلك.

ويشير سامح عاشور إلى نقطة أخرى وهي أن مصر مقبلة لا محالة على معركة مع إسرائيل، وستكون معركة شاملة، وفي كل الاتجاهات ولذلك يجب أن يصل الصراع إلى الساحة الدولية، كي يدخل المجتمع الدولي كطرف ثالث أملاً في اتخاذ قرار رادع، كذلك لا بد من إدخال كل منظمات المجتمع الدولي كي تبدأ في التعامل مع الجرائم الإسرائيلية كما تعاملت مع «ميلوسوفيتش» ومصر لديها ملف كبير لجرائم الحروب الإسرائيلية.



سامح عاشور

من جانبه يرى الدكتور ممدوح سالم رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط والذي يعطل المسألة بشكل قانوني وسياسي بحت إذ قال: إن هناك فرقاً كبيراً بين القضاء البلجيكي والقضاء المصري ومن هنا فإن الدعوى المرفوعة أمام القضاء البلجيكي تستند إلى نصوص تسمح بمحاكمة مسئولين أجانب تحت مسمى جرائم الحرب، أما القضاء المصري فلا توجد فيه محكمة مختصة بنظر مثل هذه الدعاوى، ولذلك فمن الممكن أن تفشل القضية من أول جلسة، على الرغم من اعترافات القادة الإسرائيليين ووجود النصوص القانونية الدولية التي تجرم ذلك ولا بد من إنشاء محكمة مختصة للنظر في مثل هذه الدعاوى ولكن هذا الأمر يواجه مشكلة إذ لا بد من تدخل بعض القوى العظمى وعلى رأسها أمريكا لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإنشاء مثل هذه المحكمة.

الصراع سيطول والعالم

فاقد المصداقية

على الصعيد السياسي - والكلام لا يزال للدكتور ممدوح سالم - فإن المسألة لها شقان، أولاً: إثارة هذا الموضوع حتى لو كان إعلامياً فقط، سيكون مفيداً في تحريك الرأي العام الدولي. ثانياً: يدخل في موضوع قتل الأسرى العزل من السلاح، وكذلك المدنيين والذي يعد خرقاً للمعاهدات والقوانين الدولية الخاصة بذلك والتي تم التوقيع عليها من قبل إسرائيل نفسها.



حافظ أبوسعدة

إذا فشلنا في مصر

فسنرفع الدعوى في

محكمة دولية

ويرى ممدوح سالم أيضاً أنه لا بد من جمع اعترافات القادة الإسرائيليين، ثم تكييف القانون لهذه الاعترافات على المستوى المحلى والدولى ويتساءل لماذا تستفيد إسرائيل وحدها من كسب التعاطف الدولى بعد عزفها على وتر النازية لدرجة أنها أخرجت القوى الدولية، وجعلتها تساندها حتى وهى مرغمة على ذلك.

ولهذا يجب على القانون الدولى أن يحدد مسئولية الدولة فى جرائم الأفراد، بمعنى أنه لا بد أن تؤخذ مسئولية الدولة فى الاعتبار، أما فى هذه الحالة التى بصدها مصر فإن هؤلاء القادة مارسوا جرائم محددة معتمدين على قوة حكومتهم واستحالة تجريمهم بأى حال من الأحوال.

إذا كان ممدوح سالم ينظر إلى الأمر من زاوية استحالة محاكمة أفراد أخذوا أوامرهم من حكومتهم، فإن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى بلاغها (البيان) إلى النائب العام ترى أنه طبقاً للاتفاقيات الدولية التى وقعت عليها مصر ووقع عليها الكيان الصهيونى والتى تتيح حق محاكمة مرتكبى تلك الجرائم وكذلك لمسئوليته الدستورية والقانونية بإعتباره المسئول عن تحريك الدعوى العمومية لكل من يرتكب جريمة داخل القطر المصرى يعاقب عليها قانون العقوبات طبقاً لنص المادة (1) من ذلك القانون إلا أن النيابة العامة فى ذلك الحين لم تحرك ساكناً تجاه هذا الأمر دون إبداء أية أسباب، والثابت هو تعاضم جرائم الصهاينة فى إسرائيل حتى لحظة كتابة هذه السطور وما بعدها من اعتداءات وقتل وإبادة أشقائنا فى فلسطين بل وتهديد الدولة المصرية وشعبها بشن حرب شاملة والتهديد بضرب قناة السويس وهدم السد العالى واحتلال سيناء كما عايشتم وتعيشون هذه الأحداث لحظة بلحظة مما حدا بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان من واقع مسئوليتها التاريخية والقانونية ونحن نناضل لإدراج الكيان الصهيونى مرة أخرى كحركة عنصرية فى المؤتمرات

الدولية طبقاً للمواثيق والقوانين الدولية كان لزاماً علينا بعد أن سطرنا حكايات الدم والدمع لنذبح وقتل أسرارنا وأهاليينا من المدنيين العزل على أيدي مجرمى الإنسانية الإسرائيليين بعد أن اكتشفنا مئات القبور الجماعية وآلاف الشهداء من الأسرى الذين ارتوت بدمائهم الطاهرة أرض سيناء المصرية وأرض فلسطين، أن نتقدم بهذا البلاغ إلى النيابة العامة ممثلة فى السيد المستشار النائب العام لاتخاذ ألياته الدستورية والقانونية طبقاً للدستور والقانون المصرى والمعاهدات والمواثيق الدولية التى تحقق له حق مطاردة وملاحقة

مجرمى الحرب الصهاينة الذين ارتكبوا جرائم فى حق الشعب المصرى والشهداء والأسرى المصريين من المدنيين والعسكريين طبقاً لما ستقدمه من وثائق وإثباتات وأدلة الاتهام المرفقة مع هذا البلاغ بالأسماء والشهادات الحية والأرقام والتواريخ والمستندات يتقدمنا فى أدلة الثبوت والاتهام مئات المقابر للجثث الجماعية للشهداء من الأسرى والمدنيين المصريين والثابت أن كلا من المتهمين آرئيل شارون - رفائيل إيتان - إيريه بيرو (هذا السفاح الذى يفتخر بجرائمه) - داني وولف - شارون زيف - عاموس نثمان - مراسيل طويباس - بنيامين إيلمازر - مردخان بروان - وآخرين وردت أسماؤهم فى الكتاب المرفق كدليل لوثائق الاتهام قد ارتكبوا الجرائم التى تمثل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

من جانبه يقول اللواء أحمد عبدالحليم : إن الدعوة المرفوعة ضد شارون وأمثاله جادة طبقاً لنصوص القانون الدولى، ويضيف إنه رغم إمكانية فشل الدعوى فإن ذلك لا يدعو إلى التوقف بل يحفز على الاستمرار، لأن هذا يزيد الضغوط مع إسرائيل وكذلك المجتمع الدولى، فإذا لم تتجح هذه الدعوى فى تقديم شارون ومن معه إلى محكمة دولية، فلا بد أنه سيأتى اليوم الذى سننجح فيه لعمل ذلك، لكن المهم أن يسعى العرب إلى تقوية أنفسهم، ولا يهم ما إذا كانت قرارات الأمم المتحدة التى صدرت ضد إسرائيل نفذت أم لا، فهناك العديد من المشروعات المطروحة فى مجلس الأمن التى استخدمت فيها أمريكا حق الفيتو لإحباطها، وبالتالي ازدادت ضغوط المجتمع الدولى لتنفيذ هذه القرارات، ولكن فى كل الأحوال لا بد من وجود لجنة لتبنى المرجعيات القانونية التى إن لم تستخدم فإنها ستصبح قاعدة للاستخدام فيما بعد وبالتالي فلا ضرر من صدورها حتى لو لم تنفذ.

ولكن الدكتور عبدالحليم محجوب - استاذ القانون الدولى الخاص يختلف فى نقطة الأحكام الصادرة ضد شارون إذ يرى أن الدولة التى أصدرت حكماً على شارون من حقها تنفيذها فى اللحظة التى يدخل فيها أراضيها ومن هنا فإن بلجيكا تحاول تعديل قوانينها من أجل ذلك.

ويشدد عبدالحليم محجوب على كون الحكومة الإسرائيلية لم تحترم الاتفاقيات المبرمة، وتركت قوات جيشها تمارس القتل في الأسرى والمدنيين ويجب على مصر أن تدافع عن مواطنيها ورعاياها، خاصة أن القيادات العسكرية الإسرائيلية نشرت هذه الوقائع وأسماء الضباط الذين ارتكبوها وبالتالي فإن صدور حكم ضدهم يمكن تنفيذه داخل حدود الولاية المصرية، ولعل هناك سوابق مشابهة لذلك معروفة على مستوى المجتمع الدولي ولعل أشهرها قضية لوكيريس.

ويدعو عبدالحليم محجوب إلى استقطاب جهات قانونية عالمية أخرى للحصول على تأييد في قضية الأسرى وذلك في انتظار صدور أحكام ضدهم تتم بموجبها مخاطبة الانتربول فوراً وإبلاغه بما تم التوصل إليه ليس الانتربول فقط ولكن الجهات الدولية المحايدة الأخرى ويستند عبدالحليم محجوب في إمكانية سير الدعوى بشكل رسمي إلى محاكمة ميلوسوفيتش حيث يأمل في أن يستيقظ ضمير العالم ويرى الفظائع الإسرائيلية كما سبق أن رأى الفظائع الصربية.

وفي النهاية يأتي رأي حافظ أبوسعدة، نائب رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والتي تقدمت بهذه الدعوى حيث يقول: إن المسألة ليست مجرد دعوى رسمية وإنما هي معركة اسمها «مواجهة الإفلات من العقاب» حيث إن هذه الجرائم لا تسقط أبداً بالتقادم إضافة إلى أن هدف الدعوى هو تنبيه الحكومات العالمية إلى عدم السكوت أو التفاضى عن هذه الجرائم أو مرتكبيها حيث تستند هذه الدعوى في حقيقتها إلى المعاهدات التي تم توقيعها بين مصر وإسرائيل سنة 1951 والتي أصبحت ملزمة، كذلك تستند إلى شهادات قادة إسرائيل والتي تم نشرها كاملة على صفحات الجرائد، وبالتالي

فإنه بناء على هذه الشهادات تقدمت المنظمة بأسماء هؤلاء الضباط الذين وردت أسماءهم وثبت تورطهم في هذه الجرائم، ويضيف حافظ أبوسعدة، إن المسألة لن تتوقف عند هذا الحد حيث سيتم رفع دعوى أخرى أمام إحدى الدول الأوروبية حيث إن هناك ضغوطاً سياسية قوية على هذه الدول للموافقة على رفع الدعوى أمام محاكمها.

أما بالنسبة لهذه الدعوى فهي في انتظار سماع شهادات المصريين الذين شاهدوا المجازر الإسرائيلية لاستصدار قرار بتوقيف هؤلاء المتهمين استناداً إلى اتفاقية جنيف ■

المصدر: الأهرام العربي

التاريخ: ١ سبتمبر ٢٠٠١

باحث إستراتيجي مصري:

شارون قتل نزلاء مستشفى شرم الشيخ

اللواء الدكتور صلاح الدين سليم فضلا عن كونه باحثا إستراتيجيا من الطراز الرفيع، فهو مقاتل صلب في الدفاع عن قضايا الوطن، وربما يرجع ذلك لأنه كان قائدا لإحدى الكتائب في الجيش الثاني الميداني في حرب أكتوبر 1973، وتبوأ بعد ذلك العديد من المواقع فكان ملحقا عسكريا لمصر في زائير، ونائبا لمدير أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ويعمل سليم الآن مستشارا في المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط وأستاذا زائرا بأكاديمية ناصر العسكرية العليا. ولأن قضية الأسرى والانتفاضة الفلسطينية من القضايا التي تشغله ضمن انشغاله بهوم الوطن كان له «الأهرام العربي» معه هذا اللقاء.

أجرى الحديث: الهامى المليجي

الإسرائيليون، اغتيال 160 مصريا أمام مسجد العريش يوم 7 يونيو 1967، وقبلها بيوم واحد، تم اغتيال عدد مماثل في مطار العريش العسكري، ولا ننسى جرائم اغتيال بعض الأسرى المصريين، الذين قيدت أيديهم وأرجلهم بواسطة جنازير الدبابات التي مزقتهم أشلاء أمام القاعدة الإدارية الميدانية في شعير في يونيو 1967، وعبر مضيق جفجافه على المحور الأوسط في جولة يونيو 1967.

وما تعليقك على أن الجهات المعنية في مصر لم تتخذ الإجراءات القانونية حيال هذا الأمر؟

من الغريب أن هيئة قضايا الدولة في مصر كانت قد لجأت منذ بضع سنوات لدراسة موضوع التتكيل بالأسرى المصريين، باعتباره يشكل جريمة حرب لا تسقط بالتقادم،

هل تعتقد أن القادة العسكريين في إسرائيل من وجهة نظرك يلتزمون بأخلاقيات المحارب؟

الحركة الصهيونية لم تعرف منذ بدايتها احترام القانون الدولي الإنساني، أو أخلاقيات الحرب، ولم تحترم إطلاقاً اتفاقية جنيف الرابعة، وبخاصة التي تحكم معاملة أسرى الحرب أو المواطنين المدنيين في مناطق الاحتلال أثناء الحرب، وهناك جرائم صارخة ارتكبت ضد الأسرى المصريين والمدنيين والعسكريين في «جولتي» 1967، 56، ويعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي آرييل شارون مسئولا مباشرا عن عدد من جرائم الإبادة الجماعية للأسرى.

لنتذكر لنا نماذج من تلك الجرائم؟

الجرائم كثيرة نذكر منها قتل 49 عاملا مصريا في 30 أكتوبر 1956 في منطقة المدخل الشرقي لممر متلا، ثم خلال الجولة نفسها، تم اغتيال 56 عاملا من عمال البترول في رأس سدر، ثم اغتيال 186 مدنيا وعسكريا في شرم الشيخ في نوفمبر 1956، ومن بينهم جميع نزلاء مستشفى شرم الشيخ العسكري من المصابين والمرضى، ومن هذه الجرائم البشعة أيضا التي ارتكبتها

مجرمى الحرب على الجرائم التي ارتكبوها ضد الإنسانية في أى مكان في العالم، مثل القضاء البلجيكي والقضاء الإيطالي، وبناء على ذلك فإننى أطالب هيئة قضايا الدولة وأهالى الأسرى المصريين والقنصلية وجمعيات المجتمع المدني في مصر، التحرك الفوري بل اللحظى لرفع هذه القضايا أمام القضاء المصرى والبلجيكي والإيطالي.

■ ■ وماذا عن رفع قضية أمام المحكمة الجنائية

الدولية؟

أرى أن التفكير في رفع القضية أمام المحكمة الجنائية الدولية خاطئ وقاصر، لأن اختصاص تلك المحكمة مستقبلي فقط، طبقاً لنص المادتين 11، 42 من النظام الأساسى للمحكمة، وأظن أن مقاضاة شارون أمام القضاء المصرى، تضمن بقاءه ضمن قوائم ترهب الوصول فى الموانئ والمطارات المصرية، وتضمن عدم تحاييله لتدنيس أرض الكنانة، ويكفل الاتفاق مع روح القرارات العربية الأخيرة فى سحب الاعتراف بشارون، وقطع جميع الاتصالات مع حكومته التى ترفض التسوية السياسية، وتدمن مراوغة ومخادعة الدول العربية، ولن تجدى أى محادثات مع شارون، كما أن الهدنة معه تعنى التسليم بتهويد القدس والقضاء على الانتفاضة وحرمان الشعب الفلسطينى من القوة العربية الدافعة لنضاله المشروع من أجل الاستقلال.

■ ■ ما رأيك فى الأصوات الداعية لوقف

الانتفاضة للعودة إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل؟

إن وأد الانتفاضة يعتبر تهديداً مباشراً للأمن القومى المصرى، ويعتبر خطأ إستراتيجياً، سيتحمل مسئوليته جيلنا أمام التاريخ، إذا حدث مثل هذا التفريط، وعلى من يؤثرون السلامة ويتصورون أن غض البصر عن ممارسات إسرائيل هو الطريق لقيام سلام حقيقى معها، أن يعيدوا ترتيب أوراقهم، فاليهود عبر التاريخ لا بد أن يظلوا تحت ضغط حتى يقرروا بالحقوق، وإذا ما أحس بقوته، فإنه يلجأ إلى الفطرسة ■

تمهيداً لمقاضاة إسرائيل بالتعاون مع وزارتى الخارجية والدفاع، إلى جانب طرح الموضوع أمام الهيئات الدولية كالاتحاد البرلمانى الدولى، ومنظمات حقوق الإنسان والمؤتمرات المعنية بمكافحة العنصرية واحترام حقوق الإنسان لكن هناك بطلاً شديداً فى معالجة قضية الأسرى المصريين، واعتبره تقصيراً فى استخدام أدوات القوة الدبلوماسية والإعلامية فى إدارة صراعنا الممتد مع إسرائيل، وأنا أشبه التقاعس فى هذا المجال بتقاعس أخطر، وهو الادعاء بأن الأراضى المصرية جميعها قد تحررت بعد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، فإن «أم الرشراش» الشهيرة اليوم بـ«إيلات» هى أرض مصرية، وقد اعترف بذلك عيزرا وايزمان رئيس إسرائيل السابق فى حوار مباشر مع قنصل مصر فى إيلات السفير حسن عيسى، فى لقاء رسمى بينهما، كما أن الدكتور أسامة الباز قد كرر أكثر من مرة، فى مباحثات طابا مع الإسرائيليين، أن أم الرشراش أرض مصرية، وتؤكد الوثائق التاريخية، وخرائط الحدود بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطانى، المصرية الكاملة لأراضى أم الرشراش.

■ ■ إذن.. ما الواجب عمله لفضح جرائم

شارون؟

إن الواجب يقتضى أن تحرك قضية الأسرى المصريين اليوم، ومعها مسئولية مجرم الحرب شارون، عن مجزرة صبرا وشاتيلا، وجرائمه ضد الإنسانية التى يرتكبها لقمع الانتفاضة الثانية، وجرائم القتل المنحطة التى اغتال بها 54 من قادة المقاومة الفلسطينية فى حماس والجهاد وفتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حتى الآن، ولا يزال يواصل سياسة الاغتيالات المنتقاة بالتعاون مع عملاء المخابرات الإسرائيلية المندسين بين صفوف الفلسطينيين، كذلك تذكرنا هذه الاغتيالات بدور الموساد فى اغتيال الدكتور يحيى المشد يوم 13 يونيو 1980 والطريق الآن، يبدأ بتصميم حكومى مصرى، وبحركة مدنية يجب أن يقوم بها أهالى الأسرى القتلى، وعلى الطرفين أن يقوموا برفع القضايا أمام القضاء المصرى أولاً، وأمام قضاء الدول التى تسمح بمحاكمة

المصدر: الأهرام العربى

التاريخ: ١ سبتمبر ٢٠٠١



الخارجية المصرية تنتظر الفرصة لمحاكمته

..و فى حين ترفض الخارجية تسليم هذه الوثائق أو فتح هذا الملف فى الوقت الحالى فى انتظار أن يلف شارون حبل الانتفاضة حول عنقه أو يقتل عملية السلام بالكامل فى الأرض المحتلة، تستعد السلطات المصرية لتحريك الدعوى الجنائية وحملات المطاردة بعد أن يكون شارون قد حطم جدار السلام هو الآخر مع مصر ومن ثم لم يعد أمام المصريين من فرصة سوى التصعيد واللجوء لمطاردة قتلة الأسرى فى الحال أمام عشرات المحاكم الجنائية خاصة أن الملف المصرى يحتوى على آلاف الوثائق والأدلة بالصوت والصورة واعترافات تسجيلية حية لمئات القادة العسكريين فى جيش الاحتلال الإسرائيلى.

تحقيق - أشرف العشرى

في الأسبوع الماضي فاجأ البعض وزير الخارجية أحمد ماهر وطالب بفتح ملف قضية الأسرى المصريين من جديد لاسيما أن هناك حملات دولية مضادة ضد شارون، وقادة الإجرام حالياً في إسرائيل في ضوء معاودة جرائم القتل والاعتقالات في الأراضي المحتلة، وكذلك عشرات القضايا والإدانات الدولية التي قد تطل رقبة شارون ومساعديه الأوائل في مذابح صبرا وشاتيلا.

ناهيك عن ملف الأسرى المصريين والعرب والذي لو فتح سيفجر الأوضاع في إسرائيل ودول المنطقة من جديد كل الرأي العام الدولي ومنظمات حقوق الإنسان ضد تل أبيب وقادتها بسبب بشاعة الأحداث والدراما المأساوية السوداء التي ارتكبت في حق جنود مصريين دفنوا أحياء بطول صحراء سيناء وتقدر أعدادهم بـ 35

ألف شخص، حسب الإحصائيات التقديرية للأجهزة الأمنية والعسكرية المصرية في ذلك الوقت ومن واقع الاعترافات والشهادات الحية لقادة إسرائيليين في أوروبا وتل أبيب وحصلت عليها الجهات الأمنية طيلة السنوات العشر الماضية بشق الأنفس، ناهيك عن الرقم المظلم والذي يشمل أعداداً كبيرة من الأسرى الذين عذبوا وقتلوا ودفنوا في أماكن متفرقة في سيناء دون أن تصل إليهم جهات التحقيق المصرية ولم تتعرف الأجهزة المصرية أو حتى الإسرائيلية على أماكن مقابرهم حيث سيظل مثل هذا الأمر سراً حتى قيام الساعة.

من جانبه لخص وزير الخارجية أحمد ماهر في أحد لقاءاته الصحفية بالخارجية الموقف في عبارتين فقط قائلاً: إن ملف الأسرى لم يمت والقضية لم تغلق بعد وإن كنا ننتظر الوقت المناسب لإعادة فتح ملف هذه القضية خاصة وأنها حساسة ومؤثرة لدى الرأي العام المصري وكذلك العربي.

■ ■ ولكن ما الأسباب الحقيقية التي تحول دون استخدام السلطات المصرية لملف الأسرى كورقة ضغط حية علي شارون حالياً خاصة أن العلاقات المصرية- الإسرائيلية متوترة وشبه مجمدة؟

هناك رأيان في وزارة الخارجية «الجهة المسؤولة مباشرة» عن تولى وتحريك ملف الأسرى منذ أن تولت مسئوليته المباشرة في عام 96 خلال فترة وزارة عمرو موسى الذي تبني هذا الملف وخاض من أجله معركة سياسية شرسة في ذلك الوقت مع حكومة بنيامين نتنياهو بعد أن سلمت مصر نسخة كاملة من هذا الملف للسلطات الإسرائيلية متضمنة جميع الوثائق والأدلة

الحية، وطالبت برد إسرائيلى رسمى وإجراء تحقيقات لمحاكمة ومعاقبة الإسرائيليين الذين مازالوا على قيد الحياة ودفع التعويضات المباشرة لأسر وضحايا الجنود المصريين.

ولكن بسبب ضغوط أمريكية مكثفة فى ذلك الوقت قادتها إدارة بيل كلينتون تم تأجيل فتح هذا الملف استناداً إلى قاعدة تم تكريسها وقتها تقول إن إصرار الجانب المصرى على فتح تحقيقات هذا الملف سينسف جهود عملية السلام ويؤثر بالسلب على جو المفاوضات المباشرة التى كانت تجرى بشكل متقطع بين الإسرائيليين والفلسطينيين والسوريين فى كل من «واى بلانتيشين وشبردز تاون» ومن ثم نصح الجانب المصرى فى ذلك الوقت بتأجيل إثارة هذه القضية حتى تنتهى مفاوضات التسوية السلمية، وتحصل بقية الأطراف العربية على حقوقها وأراضيها بعد توقيع اتفاقيات سلام كاملة، ومن ثم يتعين على الجانب المصرى إعادة فتح هذا الملف من جديد بعيداً عن الضغوط والتهديدات الأمريكية والإسرائيلية،

■ ■ وبالتالي هل تتحرك السلطات المصرية لإعادة فتح ملف القضية من جديد، واستغلال سوء الأوضاع فى الأرض المحتلة وغضب المجتمع الدولى لممارسة الضغوط على شارون والتعجيل بنهايته السياسية والشخصية؟

لاشك أن الآراء مازالت متداخلة والمواقف لم تحسم حتى هذه الساعة بدليل أن أصحاب الراى الأول والذى يمثله دبلوماسيو وخبراء الإدارات القانونية والمعاهدات وفلسطين وإسرائيل والشرق الأوسط فى الخارجية المصرية يرى أن الفرصة أصبحت سانحة حالياً لإعادة فتح ملف قضية الأسرى فى مثل هذا التوقيت وضرورة استغلال الضغط الدولى باتجاه شارون للتعجيل بسقوطه فى إسرائيل وإبراز غضبة دولية تجاه شخصه وجرائمه التى يرتكبها حالياً فى الأراضى المحتلة، ومن ثم تزايد الضغوط العربية والدولية للتمسك بمحاكمته خاصة فى ظل التحقيقات التى تجريها بعض المحاكم البلجيكية بسبب الجرائم التى ارتكبها فى صابرا وشاتيلا، ضد الآلاف من ضحاياها الفلسطينيين واللبنانيين خريف عام 1982، وبالتالي فإصرار الجانب المصرى على إثارة هذه القضية وإعادة المطالبة بفتح جرائم الأسرى واللجوء إلى محكمة قضائية دولية خاصة تؤسس لهذا الغرض خاصة أن كل قضايا قتل وتمذيب الأسرى والتعرض للمدنيين أثناء الحروب لا تسقط بالتقادم وتظل قائمة إلى يوم الدين ويرى البعض أن هذا الوقت هو أنسب فرصة لردع شارون والتعجيل بإسقاط حكومته ومطاردته من قبل المجتمع الدولى خاصة أن العمر يتقدم به وبالتالي إذا لم تجر محاكمته حالياً وهو على قيد الحياة فلن تنفع أو تجرى أى محاكمات أخرى بعد رحيله وسيدفن ملف هذه القضية مثل جثث الضحايا المصريين فى رمال سيناء.

إلا أن أصحاب الرأي الثانى والذى يقوده وزير الخارجية أحمد ماهر وهو الأقوى يرى أن الوقت غير مناسب تماماً لإثارة هذه القضية حيث إن أى تحرك ضاغط من قبل مصر ضد شارون وبعض أركان حكومته حالياً سيعكر صفو العلاقات المصرية - الإسرائيلية ويسرع بإغلاق آخر فترة باقية للحوار والاتصالات الدبلوماسية بين الجانبين فضلاً عن خلق حالة من التوتر والاستنفار قبالة الحدود المصرية - الإسرائيلية بفعل تأثير تكتل اليمين المتطرف فى حكومة شارون لنقل معركة التوتر من الأراضى المحتلة باتجاه مصر ودول عربية أخرى لصرف الأنظار عما يحدث هناك وكسب شارون لمصداقية ورأى عام جديد يحسن ويعدل فى صورته حالياً فى إسرائيل بعد التراجع الذى حدث فى شعبيته فى الأسابيع الأخيرة بسبب فشله فى توفير عنصر الأمان الكامل للشعب الإسرائيلى.

ناهيك عن مخاوف مصرية لها ما يبررها من أن إثارة مصر لقضية الأسرى حالياً وتزايد مطاردة ومحاصرة المجتمع الدولى لشارون ستمجّل بوضع نهاية مأساوية فى الأراضى المحتلة وستجعله يضاعف من انتهاكاته وجرائمه اليومية ليحول الحياة فى الأراضى المحتلة إلى جحيم انتقاماً من الفلسطينيين وكل العرب، خاصة بعد أن يدرك أن الأمور وصلت إلى ذروتها وأنه مطارّد دولياً وحبل المشنقة يداعب رقبتة فى بلجيكا أو لاهى أو أى عاصمة أوروبية باستثناء واشنطن لا يجرؤ على زيارتها.

■ ■ ولكن ماذا لو وقعت المفاجأة وحكمت إحدى المحاكم المصرية لبعض المحامين أو إحدى منظمات حقوق الإنسان المصرية بإجبار وزارة الخارجية على تسليم ملف الأسرى المصريين وما يحتويه من معلومات وأدلة حساسة لتقديم ورفع دعاوى جنائية دولية ضد شارون وعصابته استعداداً لمحاكمته خاصة أن كل الأدلة التى فى يد الخارجية والسلطات المصرية موثقة وعلى درجة كبيرة من الأهمية؟

الدوائر الدبلوماسية ترى أنه فى حالة صدور أى حكم بشأن هذه القضية يجبر الخارجية على تسليم مثل هذه الوثائق ودون أى تردد سيضع الجهات المصرية فى حرج بالغ خاصة أن هناك أكثر من منظمة حقوقية

إن بعض الدوائر الدبلوماسية المصرية ترى أن تسليم مثل هذه الوثائق لجهات غير رسمية مصرية سيكون من رابع المستحيالات خاصة أن الخارجية ستستند إلى قاعدة قانونية في الدستور المصري لا تجيز السماح أو الإطلاع على أسرار أو وثائق مصرية غاية في الأهمية إلا بعد مرور ثلاثين عاماً وسيعدل القانون ليصبح خمسين عاماً، نظراً للمصلحة العامة وبالتالي سيكون هناك رفض مصري نهائى لتسليم أية وثائق، خاصة أن الخارجية تعد العدة لاستغلال مثل هذه الوثائق في معركة كبرى مع إسرائيل سيتم تفجيرها في الوقت المناسب، ولكن متى؟ هذا يظل في خانة الحسابات السياسية المصرية الدقيقة وربما يكون ملف الأسرى آخر كارت تضغط به الدبلوماسية المصرية لإنقاذ عملية السلام على كل المسارات العربية ■

وقانونية في مصر ناهيك عن عشرات الدعاوى والقضايا المرفوعة من قبل المحامين المصريين يتسمون بالجدية لطلب محاكمات عاجلة لشارون بصرف النظر عن بعض الدعاوى التي يسعى أصحابها من وراءها لمزيد من الشهرة وكسب للمال.

أغلب الظن فإن السلطات المصرية ومهما كانت قوة ومنطق هذه الأحكام الصادرة عن القضاء سترفض التنفيذ وستلجأ إلى عشرات الحيل مثل التسويق والاستشكال والطمع بحجة قوة وحساسية هذه الوثائق وأهميتها للأمن القومي المصري خاصة أن كل هذه الوثائق تدين شارون وقادة إسرائيليين كثيرين تولوا مناصب رئاسة العديد من الوحدات العسكرية الإسرائيلية في سيناء وتسببوا بشكل مباشر في قتل وتعذيب وانتهاك أدمية الأسرى المصريين.

تركت جثث الأسرى فى العراء لى يتذكر المصريون

داخل ملف الشهادات الخاص بقضية شرم الشيخ يجب أن نضع أيضا الشهادة التالية حتى نفهم ما حدث هناك. المقدم «احتياط» عاموسى نثمان الذى كان أحد قادة عملية قاده: «لقد كنا مثل الإحصار الذى يحطم كل ما يصادفه فى طريقه. إننى أعترف فقط، بأننى لم أفكر فى تلك اللحظات فى التوقف ولو مرة واحدة من أجل أخذ الأسرى، كنت أستبدل خزانات الرشاش مثل المجنون، بدون أن أشعر بذلك عامة. وطاردت المصريين، كنا نصطادهم بلا أى قواعد وكل من نجح منهم فى الهرب من رصاصى عندما هرب بجده، فقد عاش إلى اليوم بمعجزة. والتفسير الوحيد لذلك هو الكراهية للعدو. لم أكره هذا العدو فى حرب الأيام الستة وعيد الفجران، لكن فى قاده كنت أريد تحطيم عظامهم، أردت أن أذبحهم، لقد اجتاح الفدائيون الدولة لمدة سنتين ونصف السنة، كانوا يقتلون غدرا ويمتلون بأجساد نساءنا وأطفالنا، كنت ممزقا من الداخل ما بين القيم التى تربينا عليها فى حركة «هاشومير هتسمير»، وبين إيتان وبيرو اللذين علمانا كيف نمقت العدو. لقد دخلت هذه الحرب بكأس مليئة بالكراهية أفرغتها تماما، لقد أدركت ذلك قبل الوصول إلى شرم الشيخ بثلاثة كيلومترات عندما تبهرت وفهمت ما فعلته فى الساعات الأخيرة من الحرب، حدث هذا على متحى الطريق الرئيسى يتوقف سيارة قيادة مصرية على بعد 40 مترا منى نزل منها ضابط مصرية، ثم توقف، وأخرج مسدسه، رفعت سلاحى وأصبح المصيرى داخل دائرة التصويب، ولكن بدلا من أن يصوب المسدس إلى، أطلق الرصاص على رأسه، وقد أخذت هذا المسدس على «سبيل الذكرى».

كان إريه بيرو يذهب ويفدو فوق مجنزرة مصرية على المحور من رأس سدر إلى شرم الشيخ، للتأكد من أن سريةته تؤدي عملها كما ينبغي قال بيرو إنه سمح لكل جندي بأن يأخذ شيئا ما إلى الوطن على سبيل التذكير، عامة بطانيتين من صنف الجمل وليس أكثر، ولكن ليس أسلأيا شخصية بنفس القدر، ليس صحيحا أن إيتان وأنا وافقنا على قتل الأسرى، صراحة لا. كان هناك أمر صريح يحظر ذلك، قلنا فقط إن الكتيبة 890 لا تأخذ أسرى، هذه نقطة. وليفهم كل واحد ذلك حسبما يفهم الحقيقة إننى أكره الحروب واستتجت منذ فترة أنها لا تسفر عن شيء ليس فيها منتصر أو خاسر. ولكن عندما أخرج للحرب، فأنا أخرج للقتل، ولا أحب أن يوجموا رأسى بقصص الأخلاق والضمير، الحرب ليست للهواة. هناك فى سيناء عرف المقاتلون أننى أدير الأمور وأنا الذى أقرر متى يستقلون ومتى لا يستقلون داخل المجنزرة، فجأة صحوت على ضجة وارتيديت الخوذة، فتحت الباب لأرى ماذا يجرى ولماذا توقفت القافلة وما إن خرجت حتى أنقض على مصرية ضخم كالباب، كتفنى بكل قوة ودفعنى إلى الأرض صارخا.. ماء.. ماء.. حاولت التخلص منه أو ركله، حاولت الوصول إلى مسدسى ولكنه لم يتج لى فرصة للتحرك. نظرت حولى فرأيت جنودى يتمرجون قلت فى نفسى - يا إلهى - بعد كل هذا الذى علمته لهم، إنهم يتصرفون الآن مثل دروس الباليه. صرخت فيهم «ليطلق أحدكم النار على هذا الكلب»، بعد عدة ثوان أطلقوا عليه النار.

كان بجواره ثلاثة سودانيين وقفوا يولولون.. ماء.. ماء.. أزعمونى فأخذت رشاشاً وأفرغت فيهم خزانة كاملة ثم أقيت بهم فى القناة. بعد ذلك اصطدمنا بمجموعة من ضباط وجنود مصريين. أمرت بالإبقاء على حياتهم للتحقيق معهم. وتكرر نفس القول توسلوا للحصول على مياه، فطلبت منهم معلومات عن حجم القوات



بعض العائدين من معسكرات الأسرى الإسرائيلية

التي تنتظرنا في شرم الشيخ حاول ضابط المخابرات الذي معى أن يستجوبهم، وأن يعرف منهم بعض الأشياء. ولكنهم تمسكوا بنفس الطلب.. المياه.. في البداية لم أتدخل حتى شعرت بالاستياء، فأزحت ضابط المخابرات جانبا وأخرجت «زمزمية» المياه وفتحتها وأخذت أسكب ما فيها على الأرض أمام وجه الضابط المصرى. وقلت من سيفتح فمه ويخبرنى بما أريده، سوف يحصل على ما يتبقى في الزمزمية، واحد انهار وتكلم، فأغلقت الزمزمية وأعدتها إلى مكانها، وأخرجت المسدس وأطلقت على كل واحد من الثلاثة رصاصة في الرأس. على فكرة بعد عشرين عاما سئحت لى فرصة بأن أزور منطقة شرم الشيخ، فى كل مرة كنت أسير على الطريق الرئيسى كنت أنظر إلى أطراف الطريق لأرى الهياكل العظمية للمصريين الذين قتلهم فى قادش. كيف عرفت أنها للذين قتلتهم؟ لأننى فقط كنت شخصاً خيراً وأعطيتهم فرصة كى يرموا السلاح ويهربوا بقدر الإمكان قبل النيل منهم.

عرفت أنه فى المكان الذى أطلقت عليهم فيه الرصاص لم يستطع أحد أن يدفنتهم وأنهم سيظلون هناك كالستار الأحمر، يذكر المصريين على الدوام بعدم مضايقتنا ■

المصدر: الأهرام العربي

التاريخ: ١ سبتمبر ٢٠٠١

مؤرخ يهودى يعترف

المصريون حيوانات تجارب فى إسرائيل

قضية الأسرى المصريين والانتهاكات التي قامت بها إسرائيل في حقهم تعد واحدة من أهم القضايا المصرية ذات الصلة بالصراع العربى الإسرائيلى. وهى القضية التي تتزايد أهميتها مع وصول العديد من القائمين عليها ومنفذيها إلى سدة الحكم فى إسرائيل وتحولهم من مجرمى حرب إلى ساسة ودبلوماسيين ذوى حيثية كبرى فى عملية صنع القرار الإسرائيلى.

كتب: معتز أحمد

ويؤكد وولف أن إيتان لم يكن يرحم أى ضابط، أو عسكري مصري تائه في الصحراء خلال الحرب، وكان يأمر بتصفيته على الفور، بالإضافة إلى أنه لم يكن يرحم العمال المساكين الذين أوقفهم حظهم العاثر في هذه المنطقة.

ويروي «وولف» قصة تتعلق بعدد من العمال ممن وجدوهم في الصحراء، وعرفوا بعد ذلك أنهم قدموا من جنوب مصر للعمل في مجال تعبيد الطرق في سيناء، وبعد القبض عليهم اكتشف الإسرائيليون أنهم يؤساء للغاية ولا يعرفون أى شيء عن الصراع الدائر في سيناء ولا تهمهم معرفته وكان كل تركيزهم ينصب في نقطة واحدة وهي الانتهاء من عملهم من أجل الحصول على قروش زهيدة.

وعلى الرغم من ذلك أعطى «إيتان» أوامره بقتل جميع العمال والتخلص منهم ودقنهم في الصحراء حتى لا يثر أحد عليهم.. ويضيف أنه لا يستطيع حتى الآن أن ينسى منظر العمال وهم يتوسلون إليه لكي لا يقتلهم حتى إن أحد الضحايا أخذ يقبل صورة عائلته ثم أخذ ينظر إلى السماء وهو يبتسم في شرود، والغريب أن عينيه ظلتا محذقتين في السماء حتى بعد وفاته.

النقطة الجديدة بالملاحظة أن إسرائيل أقتعت العديد من دول العالم بأنها أجرت تحقيقا في تلك القضية وأنها سوف تقدم الجناة الحقيقيين عن تلك المذابح للعدالة الدولية وستعمل على تقديم تقارير كاملة عن جميع الحقائق المتعلقة بالمذابح والمحاكمات.. إلا أن ذلك لم يحدث ولم يصدر أى تقرير رسمي يتعلق بهذا الأمر، وهو ما يتنافى مع التأكيدات الإسرائيلية حول هذه القضية.

تزايد أهمية تلك القضية مع الادعاءات والمطالب المختلفة الباطلة التي يحاول اليهود إثارتها بصورة مستمرة مثل إدعاءاتهم بأن لهم حقوقاً في العديد من الدول العربية وعلى رأسها مصر، وإيهام العالم بأن حكومات تلك الدول صادرت ونهبت العديد من أملاك اليهود ممن عاشوا فيها، وهاجروا بعد ذلك إلى أوروبا وأمريكا وإسرائيل بل المطالبة بتمويضات مادية ضخمة.

الساحة الإسرائيلية اهتمت وبصورة واضحة بتلك القضية خاصة عقب الاعترافات التي أدلى بها العديد من المسؤولين عن تلك المذابح. وأصيب عدد منهم بأمراض نفسية جعلتهم يخضعون للعلاج النفسى المكثف حتى الآن. صحيفة «معاريف» كانت واحدة من أبرز الصحف التي اهتمت بتلك القضية وأشارت في تقرير لها وقالت إن الأمر المؤسف حقاً هو جريمة إخفاء المعلومات عن تلك المذابح التي قام بها القادة الإسرائيليون عن الرأى العام العالمى.

وهي جريمة تضاف إلى جريمة قتل الأسرى العزل، ونقلت الصحيفة اعترافات العديد من هؤلاء الضباط ممن شاركوا في عمليات القتل أبرزهم «أندريه وولف» الذى شغل منصب مساعد «رفائيل إيتان» الذى يعتبر من أشهر الضباط والمستشارين العسكريين الإسرائيليين ووزير الزراعة الأسبق وزعيم حزب تسوميت اليميني المنحل.

إن الرتب من نقيب إلى أعلى يتم تجريبها من كل شيء حتى وإن كانت خواتم الخطبة أو الزواج وحتى ساعات اليد. أما الجنود فيتم الاستيلاء على كل شيء معهم وجميع ممتلكاتهم.. ويضيف التقرير إن الجنود المصريين كانوا يتوسلون إلى نظرائهم الإسرائيليين طالبيين منهم أن يتركوا ممتلكاتهم ومتعلقاتهم الشخصية إلا أنهم لم يلتفتوا إلى رجاءاتهم. والمثير أن التقرير كشف عن أن «المافيا» وعصابات السرقة الإسرائيلية كانت تحضر إلى سيناء لهذا الغرض وتتفق سرا مع الضباط والجنود على شراء تلك الممتلكات مقابل مبالغ مادية كبيرة يتم الاتفاق عليها، موضحة أن تلك العصابات كانت تبيع تلك الممتلكات للمتاحف والبازارات المختلفة في العالم بالإضافة إلى القنوات التليفزيونية الدولية التي كانت تأتي خصيصا لهذا الغرض، وكانت تهتم بتصوير متعلقات الجنود المصريين وإظهارها كدليل منادى على هزيمة المصريين وانتصار إسرائيل، وذلك بدعم من المؤسسات اليهودية في العالم ويتوجيه منها.

يذكر أن عدداً من القادة العسكريين الإسرائيليين من أصحاب الرتب العليا قاموا ومنذ فترة بمحاولة منع نشر أي شيء يتعلق بجرائم الحرب الإسرائيلية وهو ما انعكس على العديد من وسائل الإعلام التي رفضت ذلك وأوصت بضرورة إبعاد هؤلاء القادة عن أي شيء يتعلق بالنشر الصحفي والإعلامي وحرية الصحافة ■

وتجرى التجارب عليهم خاصة في ظل إدخال الأسلحة الجديدة في الجيش بعد الحرب 73 وهو ما كان يستلزم تجربتها على أهداف حية لضمان جودة استخدامها وكفائها القتالية.

ويضيف «أوري» أنه عرف بعد ذلك من كبار الضباط في الجيش الإسرائيلي أن السبب الأساسي الذي كان يدفعهم لذلك هو كثرة عدد المقاتلين المصريين الذين كانوا يندفعون كالطوفان الشديد وبالألاف عليهم مما جعلهم يفكرون في كيفية الاستفادة من هذا العدد الضخم بدلا من قتلهم كلهم، فجاءت فكرة الانتفاع منهم بطريقتين الأولى إما بإرسالهم إلى المختبرات العلمية وهم جثث صماء لكي يدرس عليها الطلبة والثانية بإرسالهم إلى القواعد العسكرية والعلمية وإجراء التجارب عليهم خاصة العلمية، التي تجرى في مراكز المختبرات المختلفة سواء في القدس أم تل أبيب.

ولم يكن «أوري» هو الإسرائيلي الوحيد الذي اعترف بتلك الجرائم فقد شاركته في ذلك الهيئات والمؤسسات المختلفة وعلى رأسها مؤسسة «بيتسليم» مركز المعلومات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وهو المركز الذي أكد من خلال دراسة أعدها أخيراً عن الأسرى العرب والمصريين، على أن الجنود الإسرائيليين قاموا وفي بربرية وسلوك وحشي بسرقة الجنود المصريين قبل قتلهم، حيث كانوا يصنفون من حيث الرتب بين جنود وضباط، ويعدها تقسم الغنائم التي تجمع من هؤلاء الضباط والجنود.. حيث

تجارة الأعضاء

والأمر المثير هو تأكيد العديد من الإسرائيليين وأبرزهم خبراء في مراكز حقوق الإنسان بأن القادة العسكريين كانوا يطلبون دائما إرسال المسئولين والخبراء والأطباء إلى المواقع العسكرية بدعوى محاولتهم وقف انتشار الأمراض والأوبئة بسبب كثرة جثث الجنود المصريين.. ولم يكن الهدف من هذا الاستدعاء سوى الاتجار في أعضاء الأسرى المصريين وتشريح جثثهم، وإرسال جثث مصرية بالكامل إلى قلب إسرائيل، وبالتحديد إلى كلية الطب والمراكز البحثية والعلمية المختلفة لكي يمارس الطلبة علم التشريح والدراسة العملية عليها.

«ميليتشيان أوري» المؤرخ العسكري الإسرائيلي الشهير. والذي كان شاهدا على العديد من تلك الأحداث حيث وجد بساحات المعارك في سيناء عامي 56 و(67) اعترف بأن هؤلاء الخبراء والأطباء كانوا يمارسون عملهم بصورة مثيرة واستفزازية حتى اكتشفت وبالمصادفة أنهم أعضاء في مافيا تهريب الأعضاء البشرية. وهي المافيا التي كونت شبكة واسعة لم يكن نشاطها يتوقف فقط عند إسرائيل بل كان يتعدى إلى العديد من الدول الأخرى في أوروبا وأمريكا.

ويضيف «أوري» بأنه شاهد بنفسه العديد من عمليات اختطاف الأسرى قسرا أحياء والذهاب بهم إلى إسرائيل من أجل إجراء العديد من التجارب سواء العلمية أم العسكرية عليهم وهي التجارب التي تنوعت ما بين الأدوية والمحاليل الجديدة، واعتبر الإسرائيليون الأسرى المصريين حيوانات تجارب لهم.

ويشير المؤرخ «ميليتشيان أوري». والذي أشارت شهادته حول قتل الأسرى المصريين في إسرائيل - إلى أنه يعرف عددا من المراكز وأبحاث المختبرات العلمية التابعة للجيش الإسرائيلي، والتي كانت تستقبل الأسرى المصريين أحياء